المصور

٧٥ عاما

المصور



جمال بدوى




منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



جمـــال بدوى

دار الهلال

٢٠٠١

الغلاف للفنان :

محمد أبو طالب

الاخراج الفنى :

عبدالوهاب صادق

المـراجـعـة :

إبـراهــيم الطـنـب

تقديـــم

●● جاوزت مجلة «المصور» الخامسة والسبعين من عمرها المديد ، شغلت مسيرتها ثلاثة أرباع القرن العشرين ، عاصرت خلالها أحداثا جساما فى مصر والعالم ، وكانت الشاهد الأمين على التطورات الهائلة التى طرأت على الحياة المصرية بكل عنفوانها سواء فى المجالات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية ، مما جعل «المصور» سجلا حافلا يضاف إلى بقية السجلات الصحفية التى أصبحت مصدرا من مصادر التأريخ لمصر والمنطقة العربية ، ومرجعا يعود إليه كتّاب التاريخ للاطلاع على صورة مصر الواقعية من خلال الأخبار والمقالات والرسوم والبحوث المتخصصة ، وكانت «المصور» - اتساقا مع اسمها - مصدراً دقيقا لهذه الفترة الطويلة من تاريخ مصر المعاصر .

وفى إطار العيد الماسى «للمصور» ، رأت أن من واجبها أن تربط قارئها بحركة التاريخ المصرى ، إيمانا منها بأن التاريخ سلسلة متصلة الحلقات يشد بعضها بعضا ، وأن من حق القارىء المعاصر أن يطل من نافذة «المصور» على صورة الحياة المصرية على امتداد خمسة وسبعين عاما .

عهدت «المصور» بهذه المهمة العلمية إلى واحد من الكتّاب الذين جمعوا بين خبرة العمل الصحفى ودقة البحث التاريخى هو الأستاذ جمال بدوى . وقد عكف على مجلدات «المصور» يستخلص منها صورة مصر منذ صدور العدد الأول من «المصور» فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٤ . سيتوالى نشر هذه الدراسات فى شكل حلقات أسبوعية مصحوبة بالصور والرسوم التى سجلت الأحداث . وتتضمن الحلقة الأولى وصفا تاريخيا للحالة السياسية التى كانت عليها البلاد فى عام ١٩٢٤ الذى يعتبر من أهم سنوات القرن العشرين ●●

«المصور»

كيف كانت مصر عندما صدرت "المصور"

● عام ١٩٢٤ أبرز سنوات القرن العشرين
● في بداية العام تمتعت مصر للمرة الأولى بالحكم الدستوري.. وفي نهايته أجهضت التجربة بسبب رصاصات طائشة في صدر السردار

●● أصبحت الصحف مصدرا مهما من مصادر التأريخ للدول والشعوب، وصار الباحث التاريخى يجد فى مجلدات الصحف والمجلات من الأخبار والمقالات والتحليلات، مادة خصبة لكتابة التاريخ، وتلك ميزة سنحت للمؤرخين المحدثين لم تكن ميسرة لأسلافهم الذين كانوا يلتقطون السند التاريخى من المعلومات المحفورة على جدران المعابد، أو المدونة فى أوراق البردى، أو المنقولة من أفواه الرواة، وكانت الصحافة المصرية منذ ظهورها فى القرن التاسع عشر، مرجعا مهماً فى معرفة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وسجلا حافلا للأحداث التى شهدتها مصر طوال قرنين، واعتمد عليها كتّاب التاريخ فى رصد الأحداث وتحليلها واستنباط الحالة التى كانت عليها البلاد فى كل صورها، ويمكن القول إن المطبوعات التى صدرت خلال القرنين الماضيين ، كانت المرآة التى انعكست عليها صورة الحياة المصرية ، وما طرأ عليها من تطورات فى العادات والتقاليد والسلوك، وما شهدته من أحداث كان لها الأثر العميق فى مجرى التاريخ المصرى الحديث ●●



أعضاء الوفد المصرى عام ١٩٢٤ يتصدرهم سعد باشا زغلول

و«المصور» هى أحد المراصد المهمة فى تسجيل تلك الأحداث، بالخبر والمقالة والصورة والرسم الكاريكاتورى، بل والإعلانات التجارية، وهى شاهد يزيد عمره على خمسة وسبعين عاما عاصرت الأحداث التى نقلت مصر من عهد الحماية البريطانية ، إلى عهد الاستقلال الوطنى، ومن عصر الملكية إلى العصر الجمهورى، وكما شهدت مولد الحياة النيابية الدستورية، فقد شهدت انتكاستها وهزيمتها، وكما عاشت أصداء ثورة ١٩١٩ ورصدت التغيرات الاجتماعية والسياسية التى تولدت عن الثورة، فقد عاصرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بكل تطوراتها وعهودها، وكانت عنصرا مشاركاً فى نهضة مصر الحضارية بما كانت تنشره من ثمرات أقلام كبار الكتاب والمفكرين ودعاة الاصلاح والتقدم، فضلا عن متابعتها لأهم الأحداث الخارجية ، مما أتاح لقارئها أن يطل من نافذة «المصور» على ما يجرى فى أركان الدنيا .


آخر سلاطين الخلافة العثمانية


موسيلينى

ومن غرائب المصادفات أن تصدر «المصور» فى عام ١٩٢٤، وهو العام الذى يمثل مكانا بارزا فى تاريخ القرن العشرين، لما وقع فيه من أحداث جسام غيرت مجرى التاريخ، وجعلت منه نقطة تحول تاريخية ليس فى مصر فحسب، بل فى الشرق والغرب .

ففى ذلك العام أعلن «أتاتورك» سقوط الخلافة العثمانية بعد ستة قرون لعبت فيها هذه الدولة دورا محوريا فى تاريخ العالم الوسيط، ونفى آخر خلفاء الخلافة العثمانية «عبدالمجيد» إلى سويسرا، وتشدد «أتاتورك» فى نزعته العلمانية فقرر تحريم تعدد الزوجات وحل الأوقاف الإسلامية وإلغاء الطرق الصوفية وتحويل جامع «أيا صوفيا» إلى متحف، واستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، وجرت محاولة لاغتياله فنجا منها. وكان لسقوط الخلافة وانفراط عقدها أثر عميق فى مصير مصر والعالم العربى، فتكالبت دول الغرب الأوربى على تقسيم تركة الرجل المريض، وحاولت بعض الدول العربية تنصيب الشريف حسين - ملك الحجاز المخلوع خليفة على المسلمين، كما شاعت فى مصر فكرة إسناد الخلافة إلى الملك فؤاد، وحال دون ذلك ظهور كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق.

● وفى هذا العام دخل السلطان عبد العزيز آل سعود الحجاز، وبسط سلطانه على الجزيرة العربية بعد أن كان الشريف حسين قد نادى بنفسه «ملكا على العرب» . فاعتبره ابن سعود مبتدعا وحاربه وانتصر عليه.

- وفى اليونان : سقطت الملكية . وتحولت إلى النظام الجمهورى.
- وفى إيران : تم خلع الشاه رضا بهلوى أثناء غيبته فى أوربا .
- وفى العام نفسه : فاز حزب العمال البريطانى فى الانتخابات البرلمانية، وشكل الوزارة «رامزى مكدونالد» وسط موجة من التفاؤل الخادع فى نجاح المفاوضات التى جرت مع الزعيم سعد زغلول لتحقيق مطالب مصر فى الاستقلال. ولكنها أصيبت بالاحباط.
- وفى العام نفسه : تولى الزعيم الشيوعى «لينين» رئاسة الوزارة فى الاتحاد السوفييتى للمرة الأولى منذ نشوب الثورة البولشفية فى روسيا سنة ١٩١٧ واتخذ اجراءات صارمة لترسيخ الشيوعية ، فصادر أملاك الكنيسة الأرثوذكسية ومنع تدريس الدين فى المدارس، وألغى التعليم الأهلى، ولم يلبث أن مات فى العام نفسه الذى توالى فيه اعتراف الدول الأوربية بالاتحاد السوفييتى وهى على الترتيب : بريطانيا، إيطاليا، اليونان، السويد، فرنسا.
- وفى إيطاليا : فاز الحزب الفاشستى فى الانتخابات العامة، وتولى «موسيلينى» رئاسة الحكومة فعمل على تقويض النظام الديمقراطى، والتحالف مع ألمانيا النازية مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.
- وفى الفاتيكان : أعيدت إلى البابا سلطته على الكنائس والأديرة وجميع الممتلكات التى كانت الحكومة الإيطالية سلختها من الفاتيكان عام ١٩٠٥.
- وفى ألمانيا : تقرر الجلاء عن إقليم الرور، ومنحت حكومة إنجلترا حكومة ألمانيا قرضا قيمته ٨٠٠ مليون مارك من الذهب، كما منحتها الولايات المتحدة ١١٠٠ مليون مارك.
- وفى الهند : تصاعدت المواجهة بين قوات الاحتلال البريطانى ، والحركة الوطنية بزعامة «غاندى» الذى وضعه الإنجليز فى السجن فأعلن الصيام، وثار الشعب الهندى وشبت ثورة المسلمين فى كلكتا.

الحالة فى مصر

أما فى مصر، فقد كان عام ١٩٢٤ نقطة تحول فى تاريخ مصر السياسى، وشهد العام دخول عنصر جديد فى تركيبة الحكم التى كانت قسمة بين :

- السلطة الفعلية ممثلة فى الاحتلال.
- السلطة الشرعية ممثلة فى القصر.

فصعدت قوة الشعب المصرى كعنصر ثالث أثبت وجوده من خلال أحداث ثورة ١٩١٩، والتفاف الكتلة الشعبية حول زعامة سعد زغلول لتحقيق أهداف الثورة التى تركزت فى مطلبين أساسيين هما: الاستقلال الوطنى، والكفاح الدستورى، وتهيئات البلاد لدخول المرحلة النيابية على أساس دستور ١٩٢٣ الذى تضمن فى صدر بنوده أن «الأمة مصدر السلطات»، ويعنى إسناد زمام الحكم إلى الشعب عن طريق مجلس نيابى تنتخبه الأمة انتخابا حرا بلا تدخل أو



سعد زغلول وحوله بعض أعضاء الوزارة الشعبية بالملابس الرسمية

تزوير، وكانت هذه النقلة الهائلة تعنى انتزاع سلطة الحكم من قوتين رهيبتين إحداهما تستند على الحراب الإنجليزية، والأخرى تستند على الموروث الاستبدادى منذ عصر مؤسس الأسرة محمد على .

كان المعتمد البريطانى هو صاحب الكلمة العليا داخليا وخارجيا منذ بدء الاحتلال حتى تضاءل دور مصر الدولى، ووهنت علاقتها الشرعية بدولة الخلافة، وضاعت فى البرية محاولات مصطفى كامل ربط مصر بعجلة العثمانية، كما خابت آماله فى الاعتماد على فرنسا لمناوأة إنجلترا، وانفرد بالنفوذ الطاغى واحد من عتاة الاستعمار هو اللورد «كرومر» الذى طالت إقامته بمصر أربعة وعشرين عاما كان فيها الآمر الناهى الذى يدير دفة الأمور عن طريق جحافل المستشارين وكبار الموظفين الإنجليز المنبثين فى كل الوزارات والمصالح ، وبعد سحبه فى عام ١٩٠٧ بعد حادث دنشواى، شددت بريطانيا قبضتها على مصر فأعلنت الحماية عليها عشية إعلان الحرب العالمية الأولى فى ديسمبر ١٩١٤، إلى أن تفجرت الثورة فى مارس ١٩١٩، وعندئذ بعثت الدولة الاستعمارية باللورد «اللنبى» ليعيد ترتيب العلاقات بين بريطانيا ومصر بما يحفظ للأولى نفوذها ومصالحها الاستعمارية، وفى عهده صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب واحد، واعترفت بريطانيا بإنهاء الحماية واستقلال مصر كدولة ذات سيادة مع التحفظ على أربعة أمور ظلت تحت النفوذ البريطانى بصورة مطلقة، إلى أن يحين وقت

التفاوض بشأنها فيما بعد وهى :

- **تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر (والمقصود قناة السويس) .**
- **الدفاع عن مصر (ويعني بقاء جيش الاحتلال) .**
- **حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات . (ويعنى التدخل فى شئون مصر) .**
- **استبعاد السودان عن قضية مصر .**

وتباينت مواقف القوى الوطنية من هذا التصريح وتحفظاته الأربعة، فعلى حين رفضته الغالبية العظمى بزعامة سعد زغلول ، ورأت فيه استقلالا منقوصا، كما رفضه الحزب الوطنى، أعلن الأحرار الدستوريون قبولهم له على أساس أنه شىء أحسن من لا شىء، وانطلاقا من سياستهم المهادنة للاحتلال ، ويرى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى - وهو من أقطاب الحزب الوطنى - أن الأحرار الدستوريين كانوا يفاخرون بسياسة التساهل مع الاحتلال ويسمونها «كياسة» وهى فى الحقيقة تفريط فى حقوق البلاد، وقد حرص هذا الحزب على هذه السياسة، منذ قيامه فى أكتوبر ١٩٢٢، فلم ترد فى برنامجه كلمة «الجلاء» مع أنها جوهر الاستقلال، وكان أعضاؤه يتهمون سعد زغلول بوضع العقبات فى سبيل أى اتفاق مع بريطانيا ، وثمة عيب آخر يذكره الرافعى فى نشأة هذا الحزب وتكوينه، وهو عدم استناده على تأييد الشعب واعتماده على سلطة الحكومة وتغليبها على سلطة الشعب، وميله إلى إهدار سلطة الأمة من أجل الوصول إلى الحكم . وظهرت فى محيطه معظم التدابير التى ترمى إلى حرمان الشعب من حقوقه السياسية ، ولهذا كان وجود حزب الأحرار الدستوريين موضع ترحيب واطمئنان من بريطانيا، فكانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التفريط فى حقوق البلاد.

المعركة الانتخابية

● وعندما تهيأت البلاد لخوض المعركة الانتخابية، كان الميزان الذى أقامه الشعب لتثمين قيمة كل حزب هو صلابته فى مواجهة الاحتلال واحترامه لإرادة الشعب، وتجاوبه مع التغيرات الاجتماعية التى كانت تسير بخطى حثيثة.

وتحدد يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ لاجراء انتخابات مجلس النواب فى جو مشبع بالتفاؤل والأمل فى قيام حياة ديمقراطية، وسادت البلاد روح جديدة، ورغبة صادقة فى احترام إرادة الناخبين كى يختاروا ممثليهم على الوجه الذى يريده الشعب، وليس على النمط الذى كان سائدا فى المجالس السابقة التى عرفتها البلاد منذ عصر إسماعيل، وتقدمت الأحزاب الثلاثة للحصول على ثقة الأمة وهى : الوفد، والأحرار الدستوريون، والحزب الوطنى، وتمت الانتخابات دون تدخل من الحكومة وليس أدل على نزاهتها من سقوط رئيس الوزراء - يحيى باشا إبراهيم - فى إحدى الدوائر بالشرقية . وأسفرت الانتخابات عن حصول الوفد بزعامة سعد زغلول على

الغالبية العظمى من مقاعد المجلس (١٩٥) مقعدا فى حين لم يحصل حزب الأحرار الدستوريين إلا على ستة مقاعد، والحزب الوطنى على أربعة .



اتاتورك

وكشفت هذه النتيجة عن ارتفاع مستوى الوعى السياسى لدى جماهير الناخبين ، رغم ارتفاع نسبة الأمية بينهم، وكان التفافهم حول زعامة «سعد» يعنى تمسكهم بالمطالب الوطنية التى اكتسبت صفة الثبات والقداسة منذ أحداث ثورة ١٩١٩ ، وفى طليعتها تحقيق الاستقلال وجلاء القوات البريطانية، وقيام نظام جديد للحكم تكون فيه الكلمة العليا للشعب ، وليس لقصر عابدين، أو قصر الدوبارة. ولاح للمصريين أن مطلب «عرابى» فى قيام حياة نيابية على النسق الأوربى - عند وقفة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ - قد أوشك على التحقق، فقد رأوا بأعينهم قيام حكومة دستورية بناء على إرادتهم ، ويرأسها زعيم من صميم الشعب يفخر بانتسابه إلى أصحاب الجلابيب الزرقاء، ويحتل مقاعد الوزارة نخبة من الساسة الجدد الذين صهرتهم الثورة ، وبعض «الأفندية» الذين ينتسبون إلى الطبقة الوسطى الصاعدة دون أن يحملوا رتبة الباشوية، أو مواصفات التركية والشركسية، التى كانت الصفة اللازمة لشغل منصب الوزارة، وضمت وزارة سعد كلاً من: مصطفى النحاس، القاضى ثم المحامى ابن أحد تجار الأخشاب فى سمنود، ومحمد نجيب الغرابلى أفندى المحامى فى طنطا، ومرقس أفندى حنا المحامى بأسيوط، وأحمد ماهر أفندى، وعلى الشمسى أفندى، ورئيسهم نفسه فلاح ابن فلاح، وأخوته فى «إبيانة» يحملون أسماء : شلبى والشناوى وفرحانة وستهم.. ومن هنا لوزارة سعد - الأولى والأخيرة - أن تحمل وصف : الوزارة الشعبية ، ليس فقط لأنها تضم وزراء من خارج طبقة الأغوات ولكن لأنها جاءت إلى الحكم بإرادة الشعب، وليس بإرادة ولى النعم، وكان هذا التطور السياسى الخطير ، يحمل فى مضمونه تطورا أشد خطرا وجلالا على مستقبل البلاد، وهو صعود نجم الطبقة الوسطى التى حملت العبء الأكبر والتضحيات الأغلى فى مسيرة الثورة، وتصاعد قوة الرأى العام من خلال انتشار التعليم وظهور الجامعة المصرية ، وقيام بنك مصر، وازدهار الصحافة والنوادى السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية.

كل هذه المؤشرات أنبأت عن تطور جذرى فى تركيبة المجتمع المصرى، وبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى الحكم، بل كالقوة الوحيدة التى لها حق الحكم على حد تعبير محمد زكى عبدالقادر ، وكان هذا تطورا عميقا دل على أن الشعب نما نموا كبيرا، وأضحى على الرغم من كل القوى التى حاربته ووقفت دونه، القوة الأولى المرهوبة الجانب.

دسائس ومؤامرات

ولكن هل كانت هذه المظاهر تعبر عن الواقع المنظور .. أم كانت قشرة لإخفاء المستور وراء الغرف المغلقة حيث تجرى الدسائس وتحاك المؤامرات؟

يقول محمد زكى عبدالقادر: الواقع الظاهر يقول «نعم» من حيث نص الدستور، ومن حيث دعوة زعيم الأغلبية لتولى الحكم، ولكن من كمال التحليل للموقف أن ننظر فيما وراء هذه المظاهر، ونسأل هل استرد الشعب سلطته الفعلية حقا بقيام الدستور ، واجراء الانتخابات حرة من كل ضغط ، وهل أصبح كل شيء ممهدا لحكم سليم صحيح قوامه الشعب ؟.

● كانت سلطة الاحتلال قائمة ممثلة فى المندوب السامى البريطانى وجنده وضباطه ومعداته ومدافعه المثبتة فى كل ركن فى مصر حينئذ، وكان هناك هذا العدد من الموظفين الإنجليز يتولون مناصب ذات خطر، ويستندون فيها لا إلى القوانين واللوائح التى تحدد اختصاصات وظائفهم، ولكن إلى القوة الناتجة من قيام الاحتلال ووجود المندوب السامى البريطانى والتحفظات الأربعة التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير.

وكانت هناك طبقة كبار الملاك الذين فشلوا فى الانتخابات أو نجحوا على حد سواء، ولكنهم شعروا أن سلطتهم التقليدية فى قراهم وأطيانهم قد اهتزت اهتزازا شديدا، وأن الفلاحين الذين كسبوا حق الانتخاب سيصبحون قريبا، إن لم يكونوا قد أصبحوا أقل ليونة ، وأكثر استعصاء ومن ثم نظروا إلى البرلمان والدستور بريبة وخوف، وتوجسوا فى إشفاق مما يمكن أن يخبئه المستقبل من تطورات جديدة .

● وكان هناك طائفة من الموظفين المصريين رقوا فى عهد الاحتلال، وبلغوا مناصبهم الكبيرة تحت كفالته وفى ظل خلقه وتربيته، ولم يكن هؤلاء الموظفون مؤمنين بالحركة الوطنية، ولا منفعلين بها، بل كانوا على النقيض من ذلك، واثقين أن السلطة الفعلية للاحتلال، وأن قيام البرلمان وإجراء الانتخابات، وإعطاء الحكم لزعيم الأغلبية، كل أولئك ليس إلا تمثيلية لا حقيقة لها (!!).

● وكانت هناك السراى التى ضاقت بالدستور يوم أصدر، وضاقت بالدستور يوم نفذ، وضاقت بالدستور يوم جاء إلى كرسى الحكم بالوفد وزعيمه سعد زغلول، وكانت تشعر أن قوة الشعب التى استهانت بها أصبحت حقيقة واقعة ، ومن يتابع الموقف منذ بدء الاحتلال، يدرك أن السراى واجهتها أزمة جديدة، أو قل دخل فى حسابها هم جديد، هو هذا البرلمان، وهذه

الوزارة التى لم تعين أعضاءها كما اعتادت أن تفعل، سواء برضائها الكامل، أو خضوعا لرأى الإنجليز، كانت السراى تتنازع السلطة مع دار المعتمد البريطانى.. وها هو عنصر جديد قد طرأ على الموقف وأصبحت الكرة بين الأقدام الثلاثة يتقاذفونها كل حسب قدرته ومهارته ، وحسب الظروف وإحسانه الانتفاع بها.

المباراة الأولى

● ومنذ الأيام الأولى للنظام الجديد. ظهر أن القصر لن يتنازل بسهولة عن سلطانه الموروث استجابة لدواعى الدستور ، وإرادة الأمة ، وبدأت المباراة بين الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول الذى جاء إلى الحكم بدون رغبة ملكية ، حاول الملك فؤاد أن يتملص من هذه الحقيقة المؤرقة له، بأن يخدع نفسه ، ويخدع سعد زغلول، ويفهمه فى خطاب تكليف الوزارة بأن اختياره لهذه المهمة الجليلة «لم يكن إلا لصدق ولائك، وعظيم خبرتك وسداد رأيك فى تصريف الأمور» .

ولكن سعد الواعى لمصدر سلطته، الوفى لإرادة الأمة، لم تنطل عليه هذه العبارات الملفوفة بورق السوليفان ، والتى كانت تزوق خطابات التكليف إلى الوزراء الأغوات ، وردها للملك فى عبارات قوية ومحددة: «إننى ما توليت الوزارة إلا بناء على ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف، مما يوجب علىَّ - والبلاد داخلة فى نظام نيابى - احترام إرادة الأمة ، وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها».

كان سعد يريد أن يضع مبدأ «الأمة مصدر السلطات» موضع التنفيذ العملى، لا الشكلى، وكان معنى هذا أن يسلب الملك سلطاته العتيدة الموروثة عن آبائه وجدوده ، ومعناه أن الملك يملك ولا يحكم ، وأن سلطة التنفيذ انتقلت إلى الحكومة المسئولة أمام البرلمان ، وتعويد الجميع احترام الدستور والخضوع لأحكامه .

الصدام المرتقب

وكان من الطبيعى أن يحدث الصدام بين ملك أوتوقراطى عنيد متشبث بأهداب الحكم الفردى.. وبين زعيم شعبى أوكل الدستور إليه مسئولية الحكم، فهو يتمسك بها ولا يستطيع التفريط فيها.

وبدأت المصادمات بين الملك ورئيس الوزراء منذ اليوم الأول لميلاد هذا النظام الجديد، ودارت المعركة حول : لمن الأحقية فى اختيار نسبة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ: الملك ؟ أم الوزارة؟ واحتكم الاثنان إلى الفقيه الدستورى (فان بوش) النائب العام البلجيكى بالمحكمة المختلطة، ويرجع سبب اختياره إلى أن روح الدستور المصرى مستمدة من الدستور البلجيكى ذى

النزعة الملكية، وحكم الرجل بأحقية الوزارة، وليس الملك، فى الاختيار، وبلع الملك الهزيمة، وأحنى رأسه للعاصفة.. حتى حين.. وتكررت المصادمات بين الطرفين .. وبينما كان الشعب يقف خلف سعد مؤازرا ونصيرا.. ويهتف : سعد أو الثورة.. كانت الدسائس والمؤامرات تحاك لضرب الدستور والعصف بالحياة النيابية ، ومن جانب طبقة كبار ملاك الأراضى الذين كانوا يصفون أنفسهم بأنهم «أصحاب المصالح الحقيقية» والورثة الطبيعيون لطبقة الشركس والترك المنقرضين ثم خذلهم الشعب، وحجب عنهم ثقته فى عقر نفوذهم بالريف، فكفروا بالشعب ، وبالدستور، وبالديمقراطية، ونقموا على الأوضاع الجديدة التى طرأت على الحياة المصرية، وجعلت أصوات الفلاحين فى التفاتيش والوسايا والأبعديات تتحكم فى مجرى الانتخابات، وتتربع على مقاعد البرلمان .

● وانضم إلى هؤلاء الحاقدين، نفر من كبار المثقفين العائدين من اكسفورد وكمبردج والسوربون، وقد امتلأت نفوسهم كبراً واستعلاء على الشعب.. كانوا يحلمون بأن تحملهم الانتخابات من أبراجهم العالية إلى المقاعد المخملية فى البرلمان.. ولكن الشعب لقنهم درسا فى السياسة مفاده أن التمثيل الشعبى يختلف عن التمثيل الثقافى، وأن للحكم رجاله الذين يحسون بنبض الجماهير، وتشكلت من طبقة كبار الملاك ، وحلفائهم من كبار المتعلمين، عصبة جهنمية تعادى الدستور حتى صاح قائلهم : «كنا نعتقد أن الدستور مناسب لمصر، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض». وأخذت هذه الجبهة تتربص بالحياة النيابية وبالوزارة الشعبية ، وتشعر بالنقمة على هذه التركيبة التى جعلت من الشعب قوة فاعلة تمارس دورها بحماس وحرارة، وتنازع السلطتين التقليديتين وهما : سلطة القصر الملكى، وسلطة المعتمد البريطانى.. وعندما احتدم الصراع بين حماة الدستور ، وأنصار الاستبداد ، ظل اللورد «اللنبى» قابعا فى وكره بقصر الدوبارة يرقب الموقف فى انتظار اللحظة المناسبة للانقضاض على فريسته، ولم تكن الفريسة سوى الحياة الديمقراطية .. وواتته اللحظة المناسبة عندما انطلقت رصاصات طائشة إلى صدر السير «لى ستاك» سردار الجيش المصرى وحاكم السودان، وعندما بلغ دوى الرصاص مسامع سعد زغلول صاح : لقد ضعنا .. لقد ضعنا !!.

●●●

لم يجاوز سعد الحقيقة .. إذ كانت هذه الرصاصات هى الذريعة التى استند إليها «اللنبى» للإطاحة بحكومة مصر الشعبية .. وإجهاض التجربة الديمقراطية قبل أن ترسخ جذورها . وتدفع بمصر إلى مستوى الدول الدستورية وصدقت كلمة سعد زغلول : عيبنا الأكبر فى تلك الوزارة أننا أخذناها جد.. وصدقنا أننا مستقلون (!!) .

برنامج "المصور" فى أيامها الأولى تسلية القارئ وإدخال البهجة على نفسه بالنوادر واللطائف والبعد عن الفلسفة

●● صدر العدد الأول من «المصور» يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤ فى ١٦ صفحة، وبثمن عشرة مليمات، وعلى الغلاف صورة «صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول» دون إشارة إلى أنه (ملك مصر والسودان) حتى لا تعمل هذه العبارة على تصعيد الأزمة التى كانت محتدمة فى ذلك الوقت بسبب إصرار المندوب السامى البريطانى على إلغاء هذا النص من مشروع دستور ١٩٢٣ وأذعن «فؤاد» للأمر حتى لايتعرض لخطر الخلع، وعلى الغلاف الأخير صورة «تمثال نهضة مصر لمحمود مختار الذى يجرى نصبه فى ميدان «محطة مصر»، أما البيانات الخاصة بالمجلة الوليدة فقد نشرت على نصف الصفحة ١٥ - قبل صفحة الغلاف الأخيرة - وفيها أن «المصور» مجلة أسبوعية مصورة صاحباها: إميل وشكرى زيدان، وعنوان الإدارة بشارع الأمير قدادار المتفرع من شارع كوبرى قصر النيل. وعن التحرير: فإن المحرر يفحص بعناية كل مايرسل إليه من المقالات أو الاقتراحات أو الصور، وأن «المصور» تباع فى مصر بواسطة باعة الجرائد وفى المحطات والمكاتب المشهورة. وفى سوريا وفلسطين تباع بواسطة شركة مصايف لبنان، وقيمة الاشتراك فى مصر خمسون قرشا، وفى الخارج عشرون شلنا أو خمسة ريالات أمريكية تدفع مقدما، ولايقبل الاشتراك لأقل من سنة، أما الإعلانات فيتم التخابر بشأنها مع شركة النشر المصرية بشارع مظلوم باشا نمرة ١٤ بالقاهرة ●●

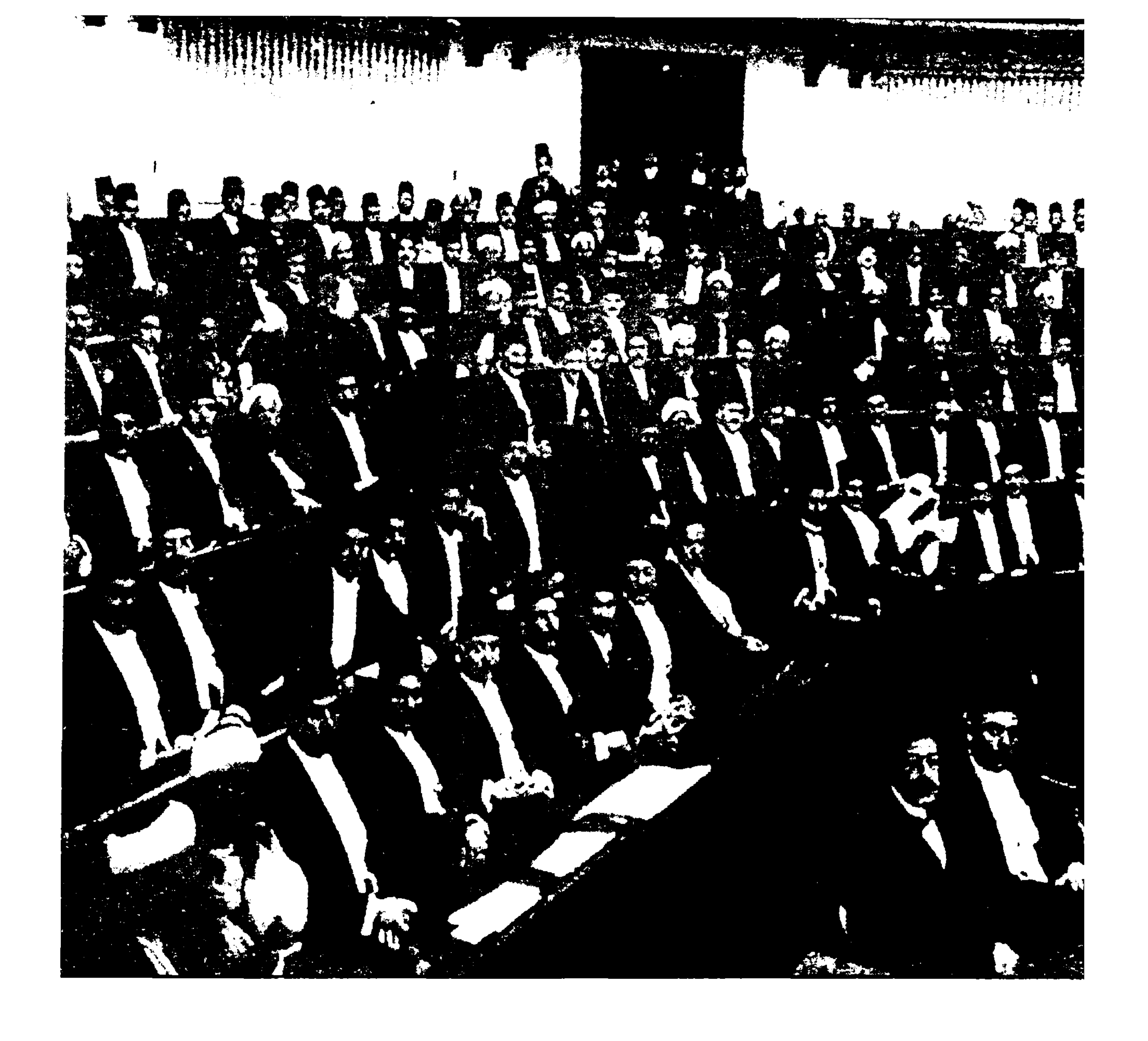
● صور سعد زغلول فى لندن وباريس بعد فشل محادثاته مع الحكومة

● بريطانيا: هدى شعراوى تحاضر فى أوربا وتطالب بإلغاء تجارة الرقيق



ل يحل ؟ هذه صورة أعضاء البرلمان المصرى جميعا يوم افتتاحه فى دوره الثانى ويعلم القارىء أن الجرائد
كلمت كـثـيـرا عن عـدم عـزم الحكومـة على حله (تصـوير المصـور الشـهـيـر زولا)

وعلى الصفحة الثانية للمصور بيان فى شكل رسالة الى «القارىء الكريم» توضح منهج
جلة وسياستها والهدف من إصدارها وهو: أن تبهجك وتسليك وتتحدث إليك حديث صديق
تطف لك من كل بستان زهرة، ومن كل شجرة ثمرة، وتعد القارىء بأنها ستحمل إليه فى كل
سبوع مجموعتين الأولى: صور الأشخاص والحوادث والمشاهد مما يتحدث عنه الناس،
طبوعة بأحدث الوسائل الفنية التى لم تعرف بعد فى هذه البلاد، والمجموعة الثانية تشمل
كاهات والنبذ والقطع المسلية للطلبة، منتقاة من المصادر القديمة والحديثة، الشرقية والغربية
تعبير الشرقية كان فى ذلك الوقت يعنى العربية) ومرادنا أن يكون ماتنشره من الأدب خاليا
ن التقعر، وما تنشره من علم خاليا من الفلسفة، وما تنشره من اجتماع خاليا من التعصب.
وتقرر المجلة فى بيان إصدارها أن مبدأها هو «الخدمة» خدمة القراء «وخلفنا أكثر من
ثين سنة تشهد بأننا ما فتئنا سائرين على هذا المبدأ فى كل ما أصدرناه» وهى تعنى بذلك
صدور المجلة الأم (الهلال) فى عام ١٨٩٢ على يد مؤسسها جورجى زيدان والد صاحبى
لصور».



وتختتم «المصور» بيانها بهذه العبارة: وإنه لمن دواعى البِشر والسرور أن يكون صدور
لصور» فى مفتتح العهد الدستورى فى ظل صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

لم تتضمن شهادة ميلاد «المصور» أية بيانات عن لونها السياسى أو هويتها الحزبية أو
:مها على خوض غمار المعارك التى كانت مشتعلة فى ذلك الوقت بين جميع الفصائل
لأحزاب حول القضية الوطنية، صحيح أنها نشرت فى العدد الأول مجموعة صور للزعيم
عد زغلول أثناء رحلته الى بريطانيا للتفاوض مع رامزى ماكدونالد، وقد عاد سعد يوم ٢٠
توبر أى قبل أربعة أيام من صدور المصور، ولكن التغطية الصحفية اقتصرت على نشر
صور دون شرح لما جرى فى هذه المفاوضات وما انتهت إليه من فشل، وعلى هذا النهج
ارت «المصور» فى اجتناب الشئون السياسية التى كانت الشغل الشاغل للصحافة المصرية
ى اختلاف انتماءاتها. وسوف تظل هذه الظاهرة الى أن يتولى رئاسة تحريرها السياسى
خضرم فكرى أباظة .

●● وإذا بحثنا عن عذر يبرر انصراف صاحبى «المصور» عن الأمور السياسية، فربما وجدناه فى إحساسهما بالغربة، بالرغم من مرور ثلاثين عاما على صدور «الهلال» واندماج أسرة «زيدان» فى الحياة الثقافية المصرية، وقد يرد على هذا العذر بما كان عليه أصحاب «الأهرام» فى أنهم كانوا ينتمون إلى الأصول اللبنانية نفسها، إلا أن «الأهرام» انشغل بالقضية الوطنية ملتزما جانب الحياد بين الأحزاب المتصارعة، فكان ينشر آراء ومقالات كل الفرق والتيارات دون الانحياز الى أى منها، أما «المقطم» وأصحابه لبنانيون أيضا - فهو حالة خاصة لاتخضع لحسابات الحياد أو مراعاة الشعور الوطنى، فكان البوق الصارخ للاحتلال البريطانى، والكرباج الذى تستخدمه دار المعتمد الإنجليزى فى جلد الحركة الوطنية والتنديد بها، واعتبار الاحتلال النعمة الكبرى لتقدم مصر وترقيتها(!!)

صورة الصفحة الأولى من «المصور» وقد صدرت بتاريخ الجمعة ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٤

وكانت هناك صحف الوفد ممثلة فى البلاغ لعبد القادر حمزة باشا، وكوكب الشرق لأحمد حافظ عوض، وغيرها من الصحف الصغيرة التى يصدرها أفراد ينتمون إلى الوفد، أما الحزب نفسه فلم يكن يصدر صحفا، وكلها تدافع بضراوة عن سياسة سعد ضد خصومه الذين كانوا يرفعون فى ذلك الوقت شعار «الاعتدال» فى مواجهة «تطرف» سعد، وكانت صحيفة (السياسة) لسان حال حزب الأحرار الدستوريين خصم الوفد اللدود، وتتصدرها مقالات رئيس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل، وطه حسين ومحمود عزمى والمازنى والأخوين مصطفى وعلى عبدالرازق، وغيرهم، وتتهم سعد زغلول بالعناد والحيلولة دون التوصل إلى اتفاق متوازن مع بريطانيا، وكانت هناك (الأخبار) لصاحبها أمين الرافعى المتحدث باسم الحزب الوطنى، الذى تجمد عند شعاره العتيد (لا مفاوضات إلا بعد الجلاء) مما عرضها لنقمة أنصار سعد، واعتدائهم على مقرها بالطوب والحجارة.



صورة سعد باشا زغلول بعد حادث الاعتداء على حياته على رصيف محطة مصر وقد أصابته إحدى الرصاصات فى ذراعه اليمنى

جائزة ريال لأحسن نكتة

ولعل هذا المعترك الصاخب هو الذى حدا بصاحبى «المصور» إلى الابتعاد عن عواصف السياسة، واللجوء بالقارىء إلى مرفأ هادىء يريح أعصابه عن طريق الطرائف والنوادر والقصص المسلية، ففى العدد الأول صفحات كاملة من هذا اللون، ولتشجيع القراء على كتابة الفكاهات: أعلنت المجلة عن جائزة قدرها ريال (عشرون قرشا) لألطف نكتة يرسلها أحد القراء، أما الجزء الخاص بالصور فقد تضمن مجموعة من الصور الأجنبية عن أحدث الاختراعات المدهشة، وكيف أن التليفون اللاسلكى فى أوربا بلغ تقدما عظيما حتى أن إحدى الشركات تقوم ببث الموسيقى والمحاضرات والخطب من محطات مخصوصة، فيستطيع الناس التقاطها عن طريق سماعات لاسلكية وهم يستحمون على شاطىء البحر، أو يحلقون شعرهم فى محلات الحلاقة، وفى (عالم المرأة) مجموعة من الصور عن أحدث أزياء باريس، وصورة للآنسة الأمريكية كارنيليا فاندربلت صاحبة أكبر ميراث فى الولايات المتحدة بمناسبة خطبتها إلى أحد الملحقين بالسفارة البريطانية بواشنطن، وصورة لفتاة إنجليزية تجلس أمام آلة كاتبة

وتقوم بكتابة رسائل العشق والغرام لمن يفتقدون التعبير عن عواطفهم الملتهبة.

وفى العدد الأول صفحتان للصور الشخصية، منها صورة للشريف حسين ملك الحجاز السابق بمناسبة تنازله عن العرش لابنه الملك (على) وصورة للملك على الذى بايعه الحجازيون ملكا دستوريا ويعمل لإبرام الصلح مع ابن سعود، وبين صورتى الأب والابن صورة للسلطان عبدالعزيز آل فيصل آل سعود سلطان نجد فى قصره بالرياض وهو يستعرض المدافع التى غنمها فى انتصاراته السابقة، وإلى جانبها صورة جندى بك عبدالملك، مؤسس جريدة «الوطن» بمناسبة وفاته، وكذلك صورة المصرى السعدى باشا الذى ترأس الوفد المصرى أثناء اعتقال سعد زغلول، للمناسبة نفسها ، وصورة الرحالة المصرى أحمد حسنين بك صاحب الرحلة المشهورة فى الصحراء الغربية التي حازت رضاء جلالة الملك، وصورة السيدة «هدى شعراوي» التى عادت أخيرا إلى مصر بعد أن حضرت المؤتمر السادس للقضاء على تجارة الرقيق، وصورة «مرقص حنا باشا» وزير الاشغال العمومية الذى قام برحلة تفتيشية على أعمال الرى وأحوال الزراعة، وصورة للأديب الفرنسى الشهير «أناتول فرانس» بمناسبة وفاته .. وضمن هذه الصور صورة لسعد زغلول باشا عند وصوله إلى باريس عائدا من العاصمة البريطانية ومعه حرمه المصون، وتحت كلام الصورة إشارة إلى ثلاث صور أخرى لسعد زغلول فى لندن فى صفحة تالية .



الغلاف الأخير من العدد الأول : صورة تمثال نهضة مصر لمحمود مختار أول نحات مصرى فى العصر الحديث بمناسبة نصب التمثال بميدان محطة مصر



المثال : محمود مختار


أحمد حسنين بك
الرحالة المصرى الشهير

●● أما الصور الثلاث فقد ملأت صفحة كاملة ومعها خبر يقول: كانت لندن فى بضعة الأسابيع الماضية قبلة أنظار الأمة المصرية، إذ توجه إليها الرئيس الجليل سعد زغلول باشا للقيام بمحادثات تمهيدية فى شأن القضية المصرية مع رئيس الوزارة البريطانية المستر «رامسى مكدونالد» ونحن نثبت فى هذه الصفحة ثلاث صور لدولة الرئيس فى أثناء إقامته فى لندن، فالصورة التى إلى يسار هذا الكلام تمثله وهو نازل من سيارته لمقابلة المستر رامسى مكدونالد فى قصر الحكومة فى شارع دوننج نمرة ١٠، أما الصورة البيضوية فهى تمثله خارجا من تلك المقابلة، وأما الصورة السفلى فتمثله قبل سفره من لندن من محطة فكتوريا مع حرمه المصون وقد أقبل جمهور غفير من المصريين يحيونه ويهتفون له، أما المحادثات التى جرت بين الرئيسين فلم تسفر عن نتيجة لتشبث المستر ماكدونالد بالاحتفاظ بجيش الاحتلال لضمان المواصلات الامبراطورية فى مصر، وقد أجاب الرئيس مندوبى الصحافة عن النتيجة بجملته التاريخية: «لقد دعونا لننتحر فرفضنا الانتحار، والآن نعود مرفوعى الرأس كما أتينا».

لماذا فشلت المفاوضات ؟

هذا التعليق على الصور، هو كل ماجاء فى العدد الأول من المصور عن مفاوضات سعد وماكدونالد، وهو تعليق لايشفى غليل القارىء فى معرفة الأسباب التى أدت إلى فشل المفاوضات واحتمالات المستقبل بعد أن عمت البلاد حالة من الغليان، الأمر الذى كان يفرض على قارىء «المصور» أن يبحث عن بغيته فى الصحف اليومية التى فاضت بأنباء هذا الحدث، وهو مايفرض الآن على كاتب هذه الدراسة أن يفعل الشىء نفسه ويبحث فى الحوليات المعاصرة عن تفاصيل هذه الحلقة المهمة من تاريخنا القومى، حتى يكون قارىء «المصور» الحالى على بيّنة مما جرى.

وكان سعد زغلول قد تلقى، يوم افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤، برقية تهنئة من رئيس الوزارة البريطانية رامسى مكدونالد، ابدى فيها استعداده للتفاوض مع الحكومة المصرية، واستبشر سعد بهذه البرقية، ظنا منه أن حكومة حزب العمال البريطانية ستكون أكثر تفهما - من المحافظين والأحرار - للمطالب المصرية والتوصل إلى اتفاق صريح حول

التحفظات الأربعة المعلقة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وأظهرت الحكومة البريطانية بعض التجاوب فوافقت على الإفراج عن المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بسجنهم إبان الثورة ، كما صرح مكدونالد بأن الميزة الكبرى للتفاوض مع سعد زغلول إنما تتمثل فى أن أى اتفاق يقبله سعد سوف تقبله مصر، وأبحر سعد من الأسكندرية إلى باريس فى ٢٥ يوليو وقضى بضعة أسابيع فى المنتجعات الأوربية للاستشفاء بعد حادث الاعتداء عليه فى محطة مصر يوم ١٢ يوليو، وتحدد يوم ٢٥ سبتمبر لبدء المفاوضات، ووصل إلى لندن على رأس وفد يضم مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس، وبعض النواب منهم مكرم عبيد وعلى الشمسى، وعقد الجانبان ثلاث جلسات قدم سعد خلالها مطالب مصر وتتركز فى: جلاء جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية، وسحب المستشار المالى والمستشار القضائى، وزوال كل سيطرة بريطانية على علاقات مصر الخارجية وعدول حكومة بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب والأقليات، أو الاشتراك بأية طريقة فى حماية قناة السويس،. والتمسك بحقوق مصر فى السودان واعتبار حكومة بريطانيا غاصبة، ولما أدرك سعد أنه لن يتوصل إلى اتفاق يحقق مطالب مصر، قطع المحادثات، وعاد إلى مصر.

وفى رأى الرافعى – وهو من معارضى سعد – أن موقف سعد زغلول كان قويا وسليما فى هذه المحادثات، فلم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للإنجليز فى طلباتهم، وأنه وقف هذا الموقف المشرف وهو يعلم أن وزارته سوف تستهدف للتحدى – بعد فشل المحادثات – من جانب الإنجليز ومن جانب السراى، وهو ماحدث بالفعل بعد عودته لمصر، فقد أدركت السراى أن مركز سعد قد تزعزع، وأن مركزه ازداد اضطرابا بعد سقوط حكومة العمال وصعود المحافظين، فبدأت السراى خطتها لإسقاط وزارة سعد لأنها تعلم أن حكومة المحافظين لاتميل إلى بقاء الوزارة الشعبية فى مصر، وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بالمطالب الوطنية.

●● أما الأحرار الدستوريون فلم يخفوا شماتتهم، وبدأوا يتصلون بكل القوى المناوئة لإسقاط الوزارة، ولما عاد سعد أجرى تعديلا على الوزارة فعهد بوزارة الداخلية الى فتح الله باشا بركات، وعين النقراشى وكيلا لها، وأحمد ماهر وزيرا للمعارف بدلا من محمد باشا سعيد، ولم يغير هذا التعديل من حالة التربص التى أحاطت بالوزارة، ورغم أن سعد استقبل استقبالا شعبيا كريما، إلا أنه كان يشعر فى قرارة نفسه بتغيير الروح الثورية وميلها نحو الأساليب السلمية، كما عبرت تصريحات سعد نفسه عن تمسكه بأسلوب التفاوض والتخلى عن أسلوب المقاومة أو الثورة، ويروى الاستاذ العقاد حوارا دار بين سعد وبعض زائريه حول

الخطوة التالية بعد فشل المفاوضات، فاقترح بعضهم الاضراب العام للموظفين، فسأله الباشا: وهل يقع هذا الإضراب؟ فاختلف الحاضرون حول إمكان نجاح الفكرة، فقال لهم سعد: «الدليل على أن هذا الإضراب لن يقع ولن يصمد طويلا إن وقع، انكم مختلفون فيه .. ثم أردف: إن هذه الحركات لاتأتى عفوا، وعندما يكون الجو مهيأ لن تختلفوا فيها .. بل تجيبوا بلسان واحد: إنها أمر واقع لاريب فيه».

بدء المؤامرات والدسائس

كانت الحالة السياسية فى خريف ١٩٢٤- كما رصدها الدكتور عبدالعظيم رمضان فى كتابه تطور الحركة الوطنية - تختلف عما كانت عليه فى مطلع العام عندما تولى سعد الحكم بناء على إرادة شعبية حرة، وكانت دار المندوب السامى تخطب وده، والحكومة البريطانية تنشد صداقته، والملك فؤاد يخشى منازلته، والأحرار الدستوريون يعترفون له بالغلبة، والقضية المصرية تبدو أنها على وشك الحل، أما فى أكتوبر، بعد عودة سعد، فقد انقلب هذا الموقف رأسا على عقب، وعاد ليلقى شماتة الخصوم، ومؤامرات القصر ودسائسه، وجاء فشل المفاوضة فرصة مواتية لإقصاء سعد والحكم الدستورى معا، لقد أدرك الملك فؤاد أن حكومة المحافظين الجديدة يسرها كل السرور أن يختفى هذا العهد، وتنقضى تلك التجربة الدستورية التى سببت كل المتاعب فى مصر وفى السودان.

وبدأت المؤامرات بأن قام الملك بتعيين حسن نشأت باشا، وكان وكيلا لوزارة الأوقاف، وكيلا للديوان الملكى وأنعم عليه بوشاح النيل الأكبر دون علم الوزارة أو موافقتها، والمعروف عن نشأت خبرته القديمة فى تدبير الدسائس، وكان سعد قد طلب إقصاءه عن وزارة الأوقاف، ففوجىء بوضعه على رأس الديوان الملكى مما يعنى عزم الملك على المضى فى نسف الوزارة، وبدأ نشأت نشاطه التآمرى من الأزهر فأوعز الى بعض رجاله بإعلان الإضراب العام احتجاجا على تقاعس الحكومة فى تحسين أحوالهم رغم أن شئون الأزهر والمعاهد الدينية كانت من اختصاص القصر تنفيذا للنص الدستورى الذى أصر الملك فؤاد على تضمينه مشروع الدستور حتى تبقى له السيادة الدينية، فخرجوا يهتفون (لا رئيس إلا الملك) بعد أن كان هتافهم (لا رئيس إلا سعد).

سعد يتحرك لإفساد المؤامرة

لم يقف سعد مكتوف اليدين إزاء هذه المؤامرات التى تحاك من حوله، فبادر بالحركة المضادة لاشعار الملك أنه لايزال يتمتع بثقة الأمة وبرلمانها المنتخب، وعمل على استغلال ظروف الأزمة فى تدعيم الحياة الدستورية كى تمضى فى الطريق نفسه الذى بدأته ..

وفى يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ بدأ دور الانعقاد الثانى للبرلمان فى جو مشحون بالتوتر والقلق والشائعات التى راجت حول قرب سقوط الوزارة، كما جاء فى التعليق على

الصورة التى نشرتها «المصور» وبعد الاجتماع توجه سعد إلى قصر عابدين وقابل الملك وقدم إليه استقالة الوزارة بعد أن كاشفه بأن بعض كبار الموظفين بالقصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة فى الخفاء، ثم توجه بعدها إلى دار البرلمان، وأخبر النواب بنبأ استقالة الوزارة، فسارع النواب بإعلان الثقة فى الوزارة ورئيسها، وتكرر الموقف نفسه فى مجلس الشيوخ الذى توجه بكامل هيئته إلى عابدين لتأكيد الثقة بالوزارة، واستقبل الملك وفدا يضم رئيس مجلس الشيوخ أحمد زيوار باشا والوكيلين فأبلغوه بقرار المجلس وبتأجيل انعقاده إلى أن تنتهى الأزمة، وعندئذ اضطر الملك إلى الإعراب عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول، وقال: إننى متفق مع البرلمان فيما اتخذه من قرارات فى هذا الشأن.

وعاد سعد الى بيت الأمة حيث كان يموج بالوفود التى هرعت للاطمئنان على مصير الوزارة، وطلبوا من سعد أن يصارحهم بالأسباب الحقيقية فقال لهم: هناك مشاكل داخلية وخارجية، وهناك أيضا - والكلام فى سركم - دسائس .. وأنا رجل حر .. ألعب على المكشوف .. وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار .. ولا أحب العمل فى الظلام .. ومن أجل هذا لابد من الاستقالة ..

وكانت هذه الكلمات إشارة البدء لانطلاق المظاهرات فى شوارع العاصمة حتى تجمعت فى ميدان عابدين وهى تزأر من جديد : سعد أو الثورة .. بينما كان سعد يجلس مع الملك ويملى عليه شروطه لسحب الاستقالة وهى :

- **أن تكون تبعية أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى لوزارة الخارجية تبعية مطلقة، ولاتكون لهم صلة بالسراى .**
- **ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بإطلاع الوزارة وموافقتها.**

ولم يجد الملك مفرا من الإذعان لشروط سعد، وعندئذ خرج سعد إلى الشرفة ليخاطب الجماهير المحتشدة قائلا: أشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم .. وإجابة لرغبتكم، أى رغبة الأمة ومجلس الشيوخ والنواب، ونزولا على إرادة جلالة الملك، قد عدلت عن الاستعفاء.

●●●

وبذلك تحول التيار الذى أراد استغلال فشل المفاوضات، لضرب سعد والحياة الدستورية، إلى الاتجاه المؤيد لسعد زغلول، ولكن هذا الانتصار لم يستمر طويلا .. فبعد يومين فقط كانت وزارة سعد تجمع أوراقها وتأوى إلى الظل بعد الإهانة التى لحقت بها وبالحركة الوطنية وبمصر كلها، من جانب المندوب السامى «اللنبى» بسبب حادث اغتيال السردار .

حادث اغتيال السردار
القشة التى قصمت ظهر الحياة الدستورية وعصفت بالاستقلال الوطنى

● اتفاق مبيت بين الملك فؤاد والمندوب السامى على الإطاحة بوزارة سعد زغلول
● جريمة الاغتيال أضاعت كل المكاسب التى حققها النضال الشعبى من خلال ثورة ١٩١٩

●● جاء حادث اغتيال السير «لي ستاك» قائد عام الجيش المصري، وحاكم السودان العام وأكبر شخصية سياسية وعسكرية إنجليزية، بمثابة القشة التى قصمت ظهر الحياة النيابية والدستورية التى لم يكن قد مضى عليها سوى عشرة أشهر ، كانت بريطانيا فى حاجة إلى صدمة تصيب الحركة الوطنية بالشلل، وتهدم المعبد المصرى على رءوس أصحابه، وكانت جثة السردار هى الجسر الذى داس عليه «اللنبى» لتنفيذ خطته المبيتة لخنق الاستقلال الوليد، وإذلال مصر وإهانتها وإعادتها الى عجلة الاحتلال وفصل السودان عن مصر، ووضعها تحت هيمنة الأساطيل البريطانية ، ولاشك أن الشبان الذين قتلوا السردار لم يدر بخلدهم ماسوف تجره جريمتهم على الكيان الوطنى من أضرار بالغة عصفت بكل المكاسب التى حققها النضال الشعبى من خلال ثورة ١٩١٩ ، وكان أبرز هذ المكاسب : إعلان الدستور، وإعلاء كلمة الأمة، وخلخلة النظام القديم الذى كان يستمد وجوده من نفوذ القصر والانجليز، وكأن الرصاصات العشوائية التى اخترقت جسد السردار .. اخترقت صدر مصر لتعيد عجلة الساعة إلى الوراء . ●●



نعش السردار داخل الكنيسة الانجيلية ببولاق .. وحوله أربعة من الجنود الانجليز حاملى السلاح

فى الساعة الثانية بعد ظهر الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ غادر السردار مقر وزارة الحربية بـ لاظوغلى فى طريقه إلى بيته بالزمالك، وهو المقر الحالى لنادى ضباط الجيش، وكان معه فى السيارة ياوره الميجور «كامبل» فلما اجتازت السيارة شارع إسماعيل أباظة، انقض عليها خمسة شبان كانوا يستقلون سيارة تاكسى ، وأمطروا السردار وابلا من رصاصات استقرت فى بطن السردار وفخذه ويده، كما أصيب الياور بعيار وانطلق الجناة هاربين بعد أن أصابوا جنديا كان فى حراسة مبنى وزارة المعارف ، فاتجه سائق السردار بالسيارة إلى دار الوكالة البريطانية بقصر الدوبارة وقد اطلق العنان لنفير سيارته ، ونزل اللورد اللنبى منزعجا الى الطابق الأرضى، وأشرف على نقل السردار الجريح الى غرفة الاستقبال حيث سجى على كنبة طويلة، ونقل الياور إلى غرفة مجاورة .

فى ذلك الوقت كان سعد زغلول باشا رئيس الوزراء يتناول طعام الغداء عندما علم بالحادث فارتدى ملابسه على الفور وذهب إلى دار الوكالة البريطانية فاستقبله رجالها، بوجوه متجهمة، وسمحوا له بالدخول الى الصالون فوجد السردار ممددا وحوله ممرضات وقابل قرينته فشدت على يده، ولم يتمالك سعد هذا الموقف فأجهش بالبكاء، وغادر المكان مسرعا

وقلبه يتمزق حزنا، وشعر بهول الموقف فأخذ يردد: «لقد ضعنا» عدة مرات .. كما روى فى مذكراته.

فى صباح اليوم التالى توجه «اللنبى» إلى قصر عابدين وطلب من الملك إصدار بلاغ يعبر عن الأسف للحادث واستمرار الوضع بالنسبة لحاكم السودان واستجابت الوزارة فأصدرت البلاغ المطلوب، وأعقبته بإعلان عن مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه لمن يدلى بمعلومات عن الجناة.



حادث اغتيال السردار كما تخليه رسام «المصور» ونشر على الغلاف الأول للمجلة .. واعتمد الرسام على جميع المعلومات التى توفرت فى ذلك الحين.. وحول السيارة مجموعة الشباب الذين ارتكبوا الحادث

ولكن حالة السردار لم تتحسن، ولفظ أنفاسه فى اليوم التالى «الجمعة ٢١ نوفمبر» فذهب سعد زغلول الى دار الوكالة لتقديم العزاء الى اللورد اللنبى، وتصادف وجود السفير الأمريكى «مورتون هاول» وقد روى قصة هذا اللقاء فى تقرير بعث به الى حكومته : ذهبت اليوم الى دار المندوب السامى البريطانى للعزاء فى وفاة السردار ، وكنت أجلس مع اللورد اللنبى ومستر اسكويث رئيس الوزراء البريطانى السابق، وأقبل السكرتير فأبلغ لورد «اللنبى» بمقدم زغلول لتقديم تعازى الحكومة المصرية، وخرج اللورد وقابل سعد فى غرفة مجاورة، وبعد دقائق عاد إلينا ثم وقف لحظة صامتا، وأخذ يدق المائدة بقبضة يده قائلا : «لقد أرسلت إلى حكومتى أبلغها بأننى قررت قتل سعد زغلول وعددا من زملائه رميا بالرصاص بدون محاكمة، ولكن حكومتى لم توافق».

وضعونا في مكان غير لائق

هذه الواقعة نشرها السفير الأمريكى فى كتاب له صدر عام ١٩٢٩ ، واقتبسها مصطفى أمين فى الجزء الأول من «الكتاب المنوع» ولكن اللقاء ورد فى مذكرات سعد زغلول على نحو مختلف، فيروى سعد أنه ذهب ومعه الوزراء إلى المستشفى ثم توجهوا إلى دار المعتمد البريطانى وقدموا العزاء له وللسيدة قرينة السردار، ولكنى كلما لاقيت إنجليزيا رأيته مكفهرا واجما منقبضا .. كأنما يريد أن ينقض علىّ .. وقد قررنا أن تكون جميع مصاريف الجنازة على نفقة الحكومة ، ولكنهم وضعونا داخل الكنيسة فى مكان غير لائق بنا، وكانت الجنازة

حاشدة بطريقة لم نر مثلها ، فلما وصلنا إلى الكوبرى عدت إلى البيت . وطلبت عقد جلسة عاجلة للبرلمان فى الساعة الخامسة مساء . وفى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر أيقظونى من النوم ، وأبلغونى أن اللورد «اللنبى» سيحضر الى دار مجلس الوزراء فى الساعة الخامسة إلا ربع .. «أى قبل ١٥ دقيقة من انعقاد البرلمان» فتوهمت أنه قادم للشكر على التعزية والجهود التى بذلناها فى الجنازة .. وذهبت إلى الرياسة فى نحو الساعة الرابعة والنصف فوجدت شارعها غاصا بعساكر البوليس على غير العادة، ولما حانت الساعة الموعودة أبلغنى السكرتير بقدوم اللورد، وبعد هنيهة سمعت نفيرا يصفر ، ثم حضر اللورد ومعه مستر «كار» بملابسهما العادية، فسلمت عليه، وكان واجما ، ودخل الغرفة وجلس على كرسى صغير ، وجلست قبالته على كرسى كذلك، فتناول ورقة وقال : أنت تعلم الانجليزية؟ قلت : قليلا جدا . قال : إننى سأتلو عليك .. و«كار» يترجم .. وأخذ اللورد يتلو ثم يقطع التلاوة ويحدق فىّ عابسا .



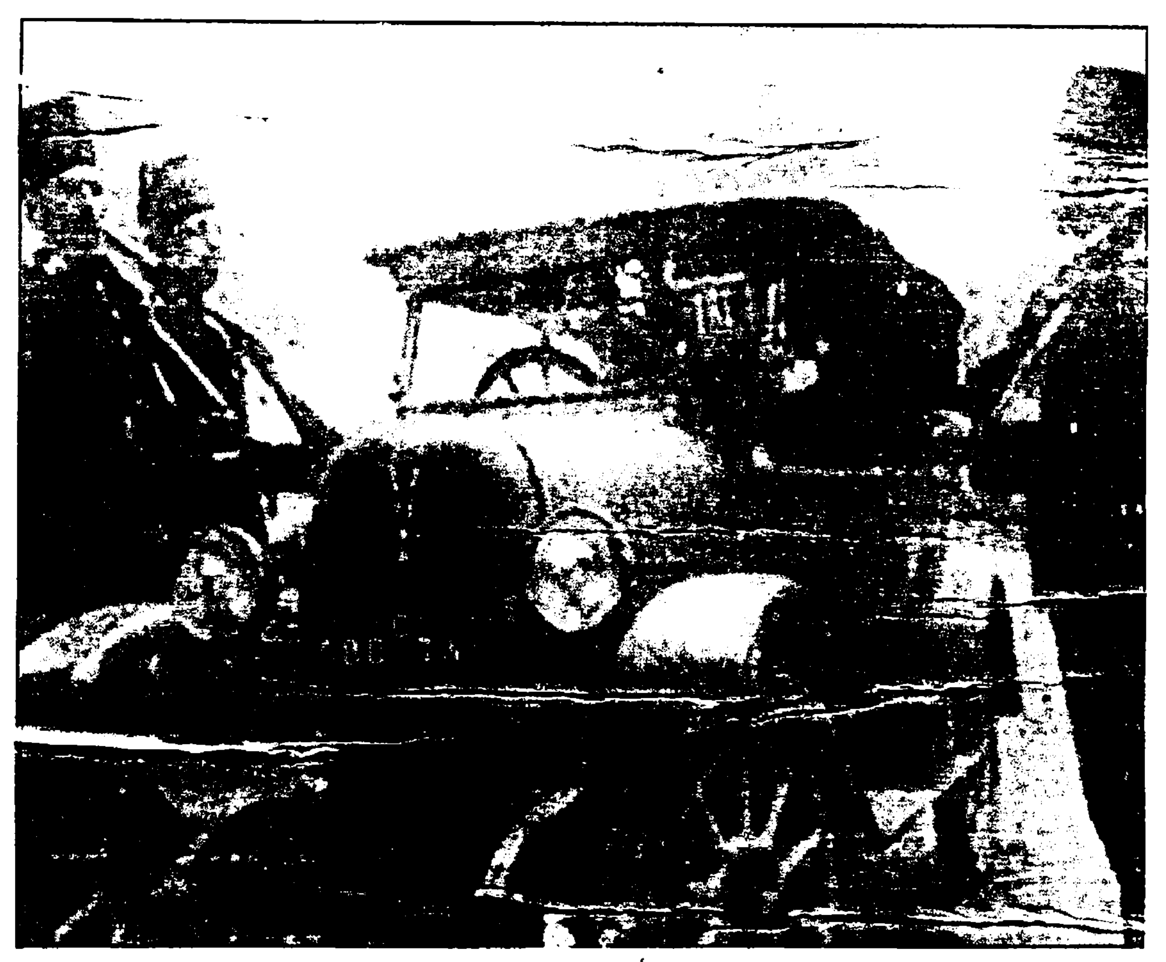
الجنرال السير لى ستاك حاكم السودان وقائد عام الجيش المصرى فى ردائه العسكرى الانجليزى

الانذار .. فى أوراق قديمة

كانت المذكرة التى قدمها اللنبى الى سعد زغلول مكونة من انذارين يتضمن كل منهما أوامر ومطالب تمحو الاستقلال الوطنى من جذوره وتدمغ الشعب المصرى بأنه موضع الازدراء من العالم كله بسبب حادث الاغتيال .

● فكيف ومتى تم إعداد هـذه المذكرة ؟.

عقب دفن السردار ، توجه «اللنبى» إلى مكتبه ، وأخرج منه بضع أوراق قديمة كان قد كتبها قبل أشهر من مصرع السردار ، وفى هذه الأوراق وضع «اللنبى» خطة اقصاء وزارة سعد زغلول وإلغاء الحياة النيابية وطرد مصر من السودان وأخذ يتحين الفرصة المناسبة



سيارة التاكسى التى استأجرها الجناة .. وهى تحمل رقم ٦٨٨

للانقضاض على الحركة الوطنية، فلما وقع حادث السردار ، أخرج الأوراق الجاهزة وأعاد صياغتها وقد اعترف «اللنبى» بهذه الواقعة فى حديث مع الكاتب الفرنسى «موريس بورنو» عندما سأله الكاتب عن مبررات تقديم الانذار الى سعد زغلول فقال اللنبى فى صراحة عجيبة: «إن كل ماحدث كان متوقعا ، وكان الانذار النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل، ولكننى غيرت فقط صياغته فجعلتها أكثر تشددا» .

عكف اللنبى على صياغة الانذار الذى اعتزم توجيهه إلى سعد زغلول وبعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية طالبا سرعة الموافقة عليه، على أن يصل إليه الرد قبل الساعة الرابعة والنصف ، أى قبل ربع ساعة من الموعد الذى حدده لمقابلة سعد زغلول فى دار الرياسة، وقبل ٣٠ دقيقة من موعد اجتماع البرلمان، فلما حانت الساعة الموعودة ولم يصل الرد تهيأ «اللنبى» لمغادرة مكتبه، ولكن الرد وصل فعلا وهو يهم بالخروج، فلم يتريث لقراءته وإنما ألقى عليه نظرة عابرة واستنتج من طول الرد أن حكومته لم تعتمد الانذار بالكلية، فطرح البرقية جانبا ومضى الى مقر رئاسة الوزارة فى مظاهرة عسكرية أعادت إلى الأذهان مشهد القوات البريطانية فى أعقاب الاحتلال ، فقد كان يسبقه أورطة من مائتين وخمسين جنديا إنجليزيا من

حملة الرماح ، ويتبعه مثلهم ، ولدى وصوله إلى البوابة دوت فرقة الموسيقى بالسلام الملكى البريطانى وتجمع هذا الحشد في ساحة المجلس، ونهض سعد زغلول إلى النافذة يستطلع جلية الأمر ، فهاله المنظر حتى خيل إليه أن بريطانيا العظمى أعلنت الحرب على مصر «!!» وبعد أن اتخذ اللورد مقعده قبالة سعد قرأ عليه بالانجليزية نص الانذار وقد استهله بعبارات جارحة تلقى تبعه الحادث على الحكومة المصرية، وأن الحادث نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد رعاياها في مصر والسودان ، وأن الحادث عرض مصر كما هى محكومة الآن، لازدراء الشعوب المتمدينة، واتهم مصر بنكران جميل بريطانيا عليها، وعدم الاكتراث بالأيادى التى أسدتها بريطانيا لمصر ، وأن الحادث أثبت عجز حكومة مصر عن حماية أرواح الأجانب .. وبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة «البريطانية» من الحكومة المصرية مايلى:

١ ـ أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ ـ أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بهم أشد العقوبات أيا كانوا، ومهما كانت سنهم .

٣ ـ أن تمنع الحكومة من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ـ أن تدفع فى الحال إلى حكومة بريطانيا غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ ـ أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط ووحدات الجيش المصرى من السودان .

٦ ـ إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة الأطيان التى تزرع فى إقليم الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود .

٧ ـ أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر.

وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال، تتخذ الحكومة البريطانية على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان.

وكان لهذا الانذار وقع الصاعقة على الرأى العام المصرى . وهو نتيجة متوقعة لاغتيال السردار ـ أكبر شخصيات بريطانيا السياسية والعسكرية فى مصر والسودان، وخيمت على البلاد روح التوجس وتوقع الشر من جانب المندوب السامى الذى انفرد بالتصرف دون الرجوع إلى حكومته ، وصار مثل البعير الهائج الذى لايردعه منطق أو قانون .

وفي رأى المؤرخين المعاصرين أن حادث مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررا بليغا ، فيقول الرافعي: إن مصر ارتجت لهذا الحادث المروع، وتوقع الناس له عواقب خطيرة، وذهبوا مذاهب شتى فى تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة، فهى لم تكن ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب .. بل كانت مصوبة أيضا إلى وزارة سعد، حتى كأنها دبرت لاسقاطها ، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفا لمطالب جسيمة تؤدى حتما إلى استقالتها، وهو ماحدث فعلا .

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فيرى أن حادثة مصرع السردار تستمد أهميتها فى تاريخ الحركة الوطنية بعد الحرب العظمى، من أنها سجلت بداية انحسار المد الثورى العظيم الذى انطلق فى مارس ١٩١٩، وأنها كانت أول ضربة حقيقة استطاع الانجليز توجيهها الى القوى الوطنية منذ هذا التاريخ وكانت أشبه بالنكسة التى تعقب هزيمة حربية .

تأملوا .. واعملوا ماشئتم

عقب تلقيه الانذار ، أدرك سعد زغلول خطورة الموقف فذهب إلى مقر عابدين وأخبر الملك فؤاد بشأن الانذار والمطالب البريطانية فأظهر الملك عدم رضاه، ولم يبد رأيا، واكتفى بأن قال لرئيس الوزراء : تأملوا .. وأعملوا ماشئتم .. وجمع سعد الوزراء فتباحثوا فى شأن المطالب . واستقر رأيهم على قبول الطلبات الأربعة الأولى المتعلقة بالجريمة وهى : الاعتذار ، والغرامة، وتعقب الجناة، وقمع المظاهرات، ورفض بقية المطالب، وفى اليوم التالى ـ الاحد ٢٣ نوفمبر ـ حمل واصف بطرس غالى وزير الخارجية الرد المصرى إلى دار المندوب السامى، فما أن تسلم اللنبى رد الحكومة المصرية حتى قام بتنفيذ أول التدابير التى هدد باتخاذها، فأصدر تعليماته الى القوات البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية . وكان واضحا للعيان أن الغرض من كل ذلك هو دفع سعد زغلول الى الاستقالة، وهو ماحدث فى مساء اليوم نفسه عندما اجتمع مجلس النواب والشيوخ فى جو مضطرب، فأعلن سعد زغلول استقالة الوزارة ، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . وقرر مجلس النواب بالاجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية وعهد بوضع صيغة الاحتجاج الى لجنة من أربعة نواب هم : الوكيلان حمد الباسل ، وأحمد خشبة، ومكرم عبيد، وعبد الرحمن الرافعى ، وتضمن الاحتجاج تمسك مجلس النواب بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لايقبل التجزئة، فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ، فلذلك يعلن مجلس النواب على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لاتتفق مع

روح العصر وحقوق الأمم المقدسة ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم ، وبرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا إليه التدخل فى الأمر لرفع الظلم عن أمة بريئة تتمسك بحقها المقدس فى الحياة والحرية.

ولكن .. دول العالم المتمدين قابلت صرخة الشعب المصرية بالبرود والسلبية، ولم تتحرك دولة واحدة ، ولا برلمان واحد للوقوف إلى جانب مصر فى محنتها أمام الوحش البريطانى المفترس .. بل طلعت جريدة «الفيجارو» الفرنسية تدعو الدول الأوربية الى مؤازرة بريطانيا، وأن تقف صفا واحدا ، وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق ومايبدو فيها من نزعات استقلالية .

وزارة تسليم مايمكن تسليمه

وقبل الملك فؤاد استقالة سعد زغلول، وفى اليوم نفسه عهد الملك بتشكيل الحكومة إلى أحمد زيوار باشا أحد ذيول القصر، ولقد لفتت هذه المفاجأة نظر الرافعى، ورأى فيها أن الأمر كان مبيتا من قبل، إذ لم يكن معقولا فى الظروف الخطيرة التى كانت تكتنف البلاد، أن تؤلف الوزارة الجديدة فى اليوم نفسه الذى قبلت فيه استقالة سعد ، لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين الملك فؤاد والمندوب السامى، وجاء «زيوار» فأعلن تسليمه بكل المطالب البريطانية التى رفضها سعد والبرلمان، بحجة إنقاذ ما يمكن إنقاذه والحقيقة أنه قام بتسليم مايمكن تسليمه، بل قام بهدم التجربة الدستورية البرلمانية التى كانت أملا فى تقدم مصر السياسى، ففى اليوم التالى لتشكيل الوزارة استصدر مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وقبل انقضاء الشهر استصدر مرسوما آخر بحل البرلمان. وارتكب بذلك أول انقلاب على النظام الدستورى، ولسوف يصبح هذا الانقلاب المشين بداية لسلسلة الانقلابات الدستورية التى صارت طابع الحياة السياسية المصرية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وكانت التدابير العسكرية الرعناء التى اتخذها «لورد اللبنى» فى خريف ١٩٢٤ هى البروفة التى سار على نهجها «لورد كيلرن» وطبقها فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما أحاطت الدبابات البريطانية بقصر عابدين، وأرغم الملك فاروق على أن يعهد بتشكيل الوزارة إلى مصطفى النحاس، ورغم اختلاف التفاصيل في الحادثين .. إلا أنهما يلتقيان فى المغزى والجوهر .. وهو تشديد القبضة الاستعمارية على مصر بتأييد ومساندة من القصر وأعوانه ممثلين فى أحزاب الأقلية التى تفتقر إلى السند الشعبى .. والتقت كل هذه الإرادات على خنق الحركة الوطنية، والعبث بالدستور ، وإجهاض كل محاولة لقيام حياة برلمانية قوية تعبر تعبيرا صحيحا عن إرادة الأمة .

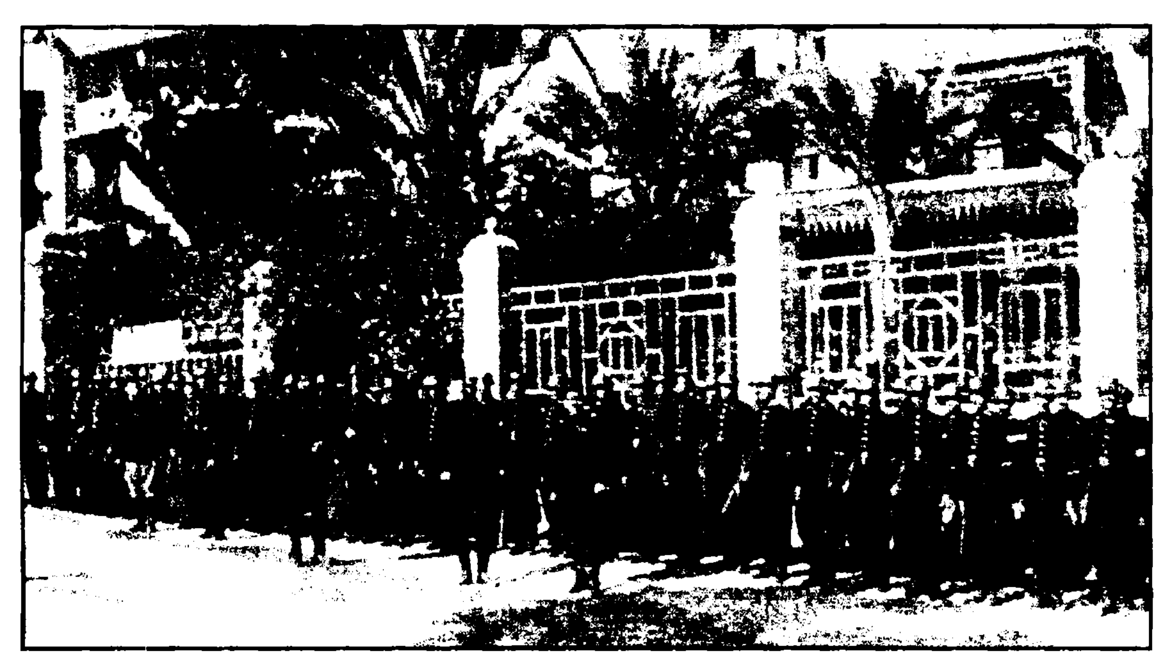
الانهيار الدستورى بعد حادث السردار

● عودة الحكم المطلق وضرب سلطة الشعب

● حكومة زيوار تستسلم للمطالب البريطانية تحت شعار «انقاذ ما يمكن انقاذه»

● فضيحة العصر البرلمانية: حل مجلس النواب بعد ٩ ساعات من انعقاده!

●● كان الأثر المباشر لحادث اغتيال السردار انهيار النظام الدستورى بعد عشرة شهور فقط من بنائه، وإقصاء الحكومة الوحيدة التى جاءت إلى السلطة بإرادة الشعب، ومجىء حكومة متخاذلة حصرت مهمتها فى أمرين: التسليم بكل المطالب الانجليزية التى رفضها سعد زغلول، وهدم البرلمان المنتخب انتخابا نزيها، واصطناع برلمان مطواع يبصم على المراسيم الملكية ولاينازع الملك فؤاد سلطاته المطلقة، ورغم التدابير الجهنمية والتزييف العلنى، فقد أسفرت الانتخابات عن فوز سعد زغلول بأغلبية أصوات مجلس النواب الجديد فلم يتورع الملك عن حل المجلس الجديد بعد تسع ساعات فقط من انعقاده، وكانت فضيحة لم يحدث لها نظير فى تاريخ الحياة النيابية، ودخلت مصر من يومها فى الخندق المظلم وتحكّم فيها ثالوث مخيف: الاحتلال، والقصر، وأحزاب الأقلية التى باعت الدستور مقابل كراسى الحكم، وكان كل ذلك محصلة لحادثة اغتيال السردار التى وصفها العقاد بأنها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار، ومن أصيبوا بهذه الحادثة، ومنهم الأمة بحذافيرها ●●



أمــام فندق مــيناهوس أخــذت هذه الصــورة لبلوك الخــفــر مــصــفــوفــا أمــام الفندق حــيث يقــيم الرئيس سعد باشا زغلول احتياطا لمظاهرة كان فى النية القيام بها يوم الجمعة الماضى.. «تصوير رياض شحاتة»

فى اليوم نفسه الذى استقالت فيه الوزارة السعدية، صدر مرسوم بتكليف أحمد زيوار باشا بتأليف الوزارة، وهو رجل من أصل قوقازى، تلقى تعليمه فى بيروت وباريس وشغل بعض المناصب الإدارية حتى أصبح موضع ثقة القصر، وكان أبرز صفاته الاستهتار والإذعان لأية إشارة تصدر إليه من قصر عابدين أو قصر الدوبارة وقد حار الناس فى سبب اختياره، فيقول الدكتور هيكل باشا فى مذكراته إن ترشيحه جاء بإيحاء من سعد زغلول بزعم أن زيوار كان وفديا ورئيسا لمجلس الشيوخ. ومما يرجح هذا الرأى أن وزارة زيوار الانقلابية ضمت وزيرين وفديين هما عثمان محرم وأحمد محمد خشبة، ولكن مما يضعف من رجحانه أن الوزارة السعدية لم تكن وفدية صميمة. وقد حرص سعد على أن يطعمها بطاقم من وزراء العهد القديم الموالين للملك مثل محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم وزيوار وكان هدفه - إلى جانب صداقته الشخصية لهم - أن يوازن بهم مجموعة الوزراء الشبان (الأفندية) ويلطف من الطفرة التى أحدثتها الدماء الجديدة فى النظام الوزارى، ولكنها فى جميع الأحوال تحسب على سعد.. وهى دليل على ضعف الانتماء الحزبى، لأن هذا الحرس الملكى القديم، ولّى الأدبار لسعد وللدستور عندما وضعتهم الأحداث فى مفترق طريقين، فاختاروا كفة الملك واعتبروه صاحب الحق فى أن يحكم البلاد حكما مطلقا تحت راية الاحتلال. وانقلبوا على الدستور والبرلمان.

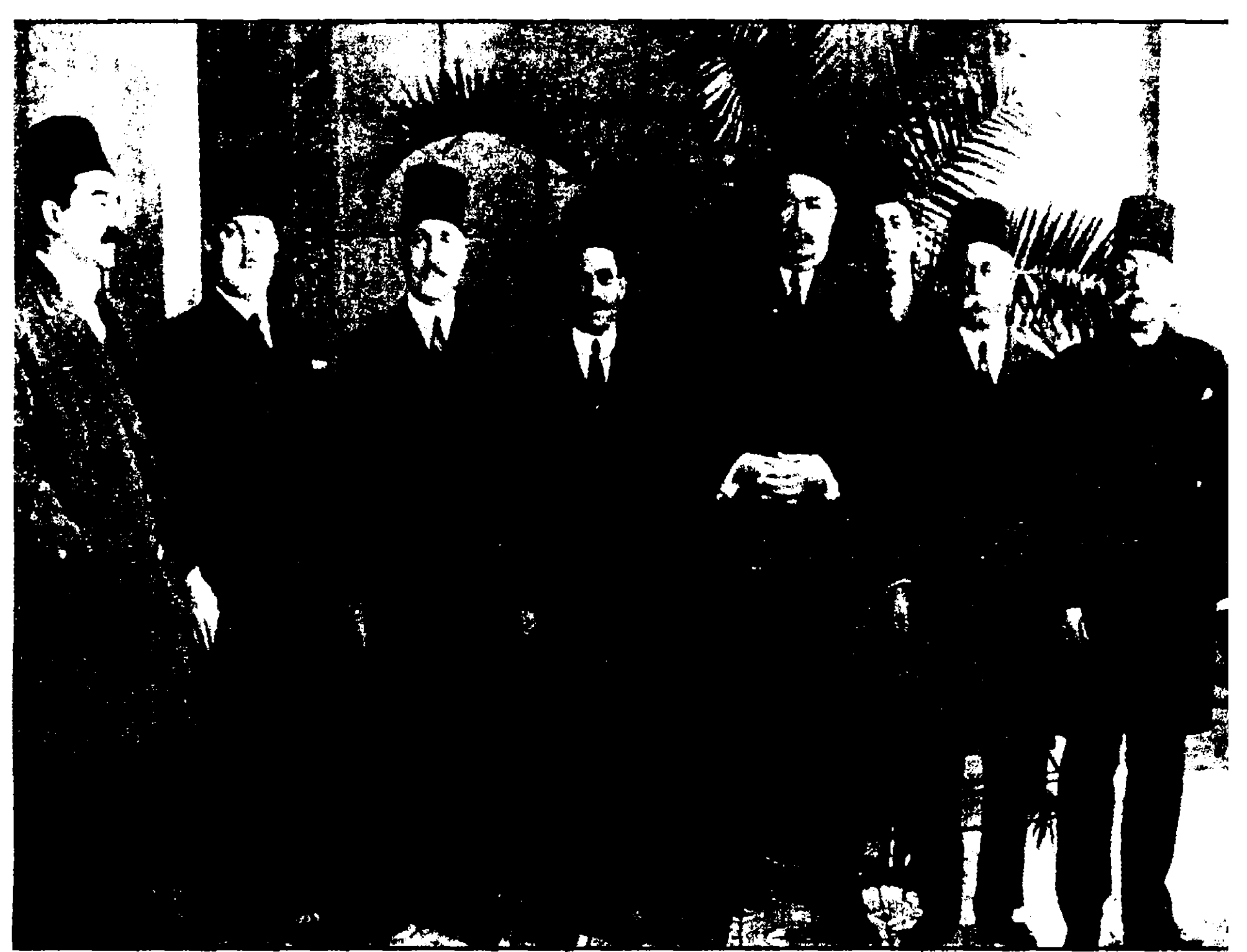
جاء زيوار ليقود الحركة الرجعية، فبدأ بالتسليم بكل المطالب التى حملها إنذار «اللنبى» بل تفضل عليهم بأكثر مما كانوا يطلبون لدرجة أن الحكومة البريطانية تمنعت عن قبول بعض هذه

العطايا، ومضى زيوار فى سياسة الانحناء والذل أمام جبروت «اللنبى» حتى انه لم يفتح فمه عندما أقدمت السلطات العسكرية الانجليزية على اعتقال نواب يحملون الحصانة البرلمانية تمهيدا لاعدامهم بدون محاكمة مصداقا لوعيده ومنهم: مكرم عبيد وعبد الرحمن فهمى وحسن يس وشفيق منصور وراغب اسكندر والشيخ القاياتي والنقراشى وغيرهم من خارج المجلس. ولما اطمأن زيوار إلى ثقة الاحتلال به ورضاه عنه، استدار إلى الجبهة الداخلية لاعادة ترتيبها وفق أهواء الملك فاستصدر مرسومات بتعطيل مجلس النواب لمدة شهر، رغم أن سعد زغلول تعهد بالتعاون مع الوزارة الجديدة وبعدم وضع العراقيل أمامها ولكن الملك كان يسعى إلى هدم النظام النيابى من جذوره على خطوات متتالية، فلما شعر سعد برياح التدبير، أمر الوزيرين الوفديين بالانسحاب من الوزارة حتى لايبدو فى صورة المشارك فى عملية الهدم، ومضى الملك إلى خطوة ثانية لاعداد المسرح للمهزلة الانتخابية، فجاء باسماعيل باشا صدقى وزيرا للداخلية ليشرف على العملية الانتخابية بطريقته الخاصة.

وكان المعروف عن صدقى بغضه الشديد لحق الشعب فى المشاركة السياسية، وإيمانه المطلق بعبقريته الفذة وقدراته الشخصية التى تتضاءل إلى جانبها قدرات الأمة، فالشعب فى نظره ليس أكثر من غلام يجب أن يوضع تحت وصاية الأفذاذ من أمثاله، هذا إلى جانب حقده الشديد على سعد وشيعته منذ طرده من الوفد، فحانت له فرصة الانتقام من خصومه، وبدأ بإلغاء نظام الانتخاب العام، وعاد إلى نظام الدرجتين مع تجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين رغم أن مدة انتخابهم تمتد إلى خمس سنوات وفق النظام القديم، ولعل أكبر دليل على عبث هذه الانتخابات أن سعد زغلول نفسه لم ينجح فى انتخابات الدرجة الأولى، ولم يحصل على ثقة ثلاثين ناخبا فى الشارع الذى يقيم فيه (!!) ثم قام صدقى بتعديل الدوائر الانتخابية بما يناسب مصالح مرشحى العهد الجديد، وصدرت تعليماته صريحة إلى جهاز الإدارة باستخدام كل وسائل الضغط والتزييف للحيلولة دون وصول سعد وحزبه إلى الحكم.

حل البرلمان الوفدى

ولما فرغ زيوار وصدقى من تهيئة المناخ للتزييف، وقبل يوم واحد من انتهاء الشهر المضروب لتعطيل البرلمان، صدر مرسوم ملكى بحل البرلمان وتحديد يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ لاجراء الانتخابات الجديدة، واعتزم الملك خوض المعركة الانتخابية عن طريق حزب ملكى شعاره «الولاء للعرش وليس للدستور». وأسماه حزب «الاتحاد» وأسماه سعد زغلول حزب «القش» وبدأ تكوين الحزب من داخل القصر عن طريق حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى فاستقطب زمرة من



الوزارة الزيوارية يتوسطها أحمد زيوار باشا والى يمينه : أحمد محمد خشبة بك «المعارف» نخلة المطيعى بك «المعارف» محمد السيد أبوعلى باشا «الزراعة» عثمان محرم بك «الاشغال والى يساره: يوسف قطاوى باشا «المالية» محمد صدقى «الأوقاف» صادق يحيى باشا «الحربية»

الباشوات القدامى وبعض كبار الضباط السابقين وأعيان الريف، واستخدم فى ذلك أحد أقطاب الوفد المنشقين، وهو عبد الحليم البيلى، الذى استقال من حزبه وبدأ يجتذب إليه مطاريد الوفد الطامعين فى الوجاهة والنفوذ، بدأت الاستقالات من الوفد تنهال على سعد زغلول حتى خيل إليه أن أعوانه قد انفضوا من حوله جريا وراء المكاسب الرخيصة، وحزّ فى نفسه هذا الانحطاط الأخلاقى وعبر عن أزمته النفسية فى مذكراته يوم ١٧ يناير ١٩٢٥ فكتب يقول:

«اشتد الخناق بي، وأحاطت بى الشدائد من كل جانب، فأنصار الوفد ينفضون عنى واحدا فواحدا.. والوزارة تجاهر بعدائى، وتشدد الأوامر على رجالها بمطاردتى..ولا أدرى متى تنتهى هذه الحالة، وماذا يكون الحال؟ لقد دلت هذه المحنة التى نجتازها علي ضعف شديد فى الأخلاق، وهبوط عظيم فى روح الناس، ولاسيما فى الطبقة العالية وما تحتها.. فإنها كشفت عن دناءة، وخسة، ولؤم، وخور.. دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية

معنى، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن، وتميل إلى المظاهر الكاذبة، وتعبد القوة، ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقا، وأحطهم صفات، يجرمون ثم يتباهون بالاجرام، ويأتون المنكر ثم يفاخرون بإتيانه، كأن بينهم وبين الفضل عداء، كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية، وقد بنوا استقالتهم على شدة إخلاصهم للعرش.. والشك فى إخلاص الوفد».

ولو تجاوزنا عن نبرة الحزن واليأس فى كلام سعد. إلا أنه كشف عن أزمة الانتماء الحزبى وأنه فى بعض الحالات ولم يكن عن عقيدة، بل بحثا عن المغانم والأسلاب.

ولم يكن الوفديون المنشقون وحدهم المتآمرون على الدستور إنما كان هناك الأحرار الدستوريون وقد صدمهم انصراف الشعب عنهم والتفافه حول سعد فى انتخابات يناير ١٩٢٤، وظنوا أن الفرصة قد لاحت لهم لاستعادة نفوذهم عن طريق رجلهم القوى إسماعيل صدقى ولو تطلب الأمر التحالف مع حزب الملك للقضاء على الحرية والدستور.. ومنهما استمدوا اسم حزبهم، وهو مفارقة كانت محل سخرية عبد الرحمن الرافعى فقال:

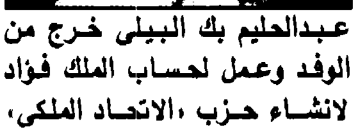
كان صدقى والأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات.. ومن سخرية القدر أن يكون إتباع هذه السنة الممقوتة على يد الحزب الذى اتخذ لنفسه اسم الاحرار الدستوريين فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والعبث بالدستور، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدي المرة بعد المرة، فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذي فعلوه وكرروه هو الوصول إلى الحكم فحسب، فكأنما تحركت فى نفوسهم نزعتهم القديمة التى عرفوا بها، وعرف بها أسلافهم فى عهد الاحتلال (يقصد حزب الأمة) وهى التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها، ولم تغادرهم هذه النزعة حتى بعد أن بعثت الثورة (١٩١٩) في النفوس روحا جديدة من التعلق بالحرية، والتطلع إلى المثل العليا.

سقطة عبد العزيز فهمى

وأجريت الانتخابات الجديدة فى جو مريب استخدمت فيه كل أساليب الضغط من جانب الإدارة. ولاح لرجال الوزارة أنهم حازوا ثقة الأمة، وقبل أن تعرف النتائج النهائية، وقف عبد


حسن يس افندى


الأستاذ راغب اسكندر



عبدالحليم بك البيلى خرج من الوفد وعمل لحساب الملك فؤاد لانشاء حزب «الاتحاد الملكى»

العزيز فهمى باشا فقيه الأحرار الدستوريين، وعضو لجنة الدستور، وأحد الثلاثى الذين ذهبوا إلى دار الحماية البريطانية - مع سعد زغلول وعلى شعراوى - يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يطلبون السفر إلى مؤتمر الصلح، وقف خطيبا يبدى الشماتة فى الدستور وفى الشعب الذى لا يستحق أن يحكم بالدستور..

فقال: **«لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا، ولكن العمل أظهر انه ثوب فضفاض» ورغم أنه استدرك فقال: «وبالرغم من هذا سنحافظ عليه ونرعاه». إلا أنه استطرد فى معزوفته مؤكدا حقوق الملك الاستبدادية فقال: «فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل البرلمان فى كل وقت، ومتى أراد، ومتى رأى فى ذلك مصلحة للبلاد، وإننا نصرح أنه فى سبيل تأدية واجبنا إذا وضعت العراقيل أمامنا، فإننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه فى حل المجلس»**

بهذه اللهجة التحريضية على حل البرلمان فى اى وقت أراده الملك، وبهذه النغمة التى تعبر عن قبول العبث بالدستور، كان عبد العزيز فهمى يبيح للملك ما سوف يفعله بعد أربعة أيام فقط عندما اجتمع البرلمان الجديد. وحضر الملك فؤاد حفل الافتتاح، وألقى زيوار خطاب العرش، وانفضت الجلسة الافتتاحية، وفى المساء اجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيس له، فتقدم للترشيح سعد زغلول، وعبد الخالق ثروت رجل الأحرار الدستوريين. فإذا بالأول يحصل



محمود فهمى النقراشى



الأستاذ وليم مكرم عبيد



عبدالرحمن بك فهمى

السياسيون وأعضاء مجلس النواب الذين اعتقلتهم السلطات العسكرية البريطانية رغم الحصانة البرلمانية ودون أذن من الحكومة المصرية

على ١٢٣ صوتا مقابل ٨٥ حصل عليها منافسه (!!) وكانت مفاجأة صاعقة للجميع: للملك وللانجليز وللأحرار الدستوريين وللوزارة التى أحكمت الحصار على المرشحين. ولكن انفلت العيار داخل المجلس، وتبين أن معظم أعضائه كانوا من البراعة بحيث أخفوا هويتهم الحقيقية أثناء الانتخابات العامة، ثم كشفوا عنها فى ساعة الجد تحت قبة البرلمان. وتبين أن كل ما دبره صدقى انهدم فى تلك اللحظة التاريخية من تاريخ مصر السياسى. ولم يحتمل الملك هذه النتيجة المفجعة له، وهرول إليه زيوار يكفكف دموعه، ويحمل إليه خطاب استقالة الوزارة ومعها خطاب بحل المجلس الجديد. فرفض الملك الاستقالة، وأمر بحل المجلس (!!).

تبجح واستهتار

●● لم يحاول زيوار الاستتار عن عورته وخنوعه لسلطات الاحتلال، وبلغ به الاستهتار والتبجح أن بنى استقالته على تعذر التعاون مع المجلس الجديد «**الذى ظهرت فيه روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التي كانت سبب تلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها، وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرئاسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها (يقصد سعد زغلول) وبما أن هذا التصرف من نتيجته أن يجعل مهمتنا مستحيلة فى القيام بواجبنا نحو بلادنا.. أتشرف برفع استقالتى**».

ومن عجب - كما يقول الرافعى - أن الوزارة التى سلمت بمطالب الانجليز على طول

الخط، هى التى تأمر بحل المجلس، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسا آخر يسايرها فى سياستها، ومعنى ذلك أنها تدعوه إلى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه، وهذا وحده كان كافيا لكى يبقى الشعب فى صف المجلس القديم الذى وقف تجاه الانذار البريطانى موقفا مشرفا إذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التى قبلتها الوزارة جميعا.

●●●

●● لقد انطوى قرار حل البرلمان الجديد على اعتداء جسيم على الدستور. لأن الدستور كان صريحا فى المادة ٨٨ التى تنص على أن المجلس لايمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه، وترك هذا التصرف الاستبدادى صدمة لدى الرأى العام وأدرك الناس أن القصر والاحتلال وأعوانهما لن يسمحوا بتسليم القياد إلى الشعب، ولن يتزحزحوا عن استئثارهم بالسلطة، وكشفت هذه القوى عن أنيابها وكرهها للشعب وللدستور وللبرلمان، واستمرت حكومة زيوار فى الحكم بدون برلمان، واستصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ بوقف عمليات الانتخابات بزعم أنها شرعت فى وضع قانون جديد للانتخاب، وأخذت تسوف وتماطل وتعدل ما شاء لها الهوى لكى تباعد اليوم الذى تجرى فيه، وبذلك سلب الشعب حقه فى الحكم الديمقراطى، وعاد الحكم استبداديا يقتسمه حزب الملك وحزب الأحرار الدستوريين، وضحيت حقوق الأمة فى سبيل أطماع جماعة طلاب المناصب، واستفحل نفوذ القصر فى ظل هذا النظام لأن الوزارة لم يكن لها سند غير القصر، فى حين لو سارت الأمور وفق أحكام الدستور لتولت وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية فى عددها وأشخاصها. إذ كان ٨٥ عضوا، وهى معارضة كفيلة بأن تهز أقوى حكومة وتضطرها إلى الحذر والاستقامة فى سياستها، ولكن روح الانتهازية السياسية والرغبة فى الاستئثار بالسلطة دفعت بالبلاد إلى هذا المأزق الخطير.

وحين شعر الملك فؤاد أنه جمع فى يده كل السلطات، وانه لم يعد بحاجة إلى تأييد أو مساندة، انقلب على حلفائه الأحرار الدستوريين بعد أن استنفد غرضه منهم، فأخذ يبيت النية على طردهم من الوزارة وينتهز الفرصة المناسبة، وأتت هذه الفرصة عندما أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه الشهير (الإسلام وأصول الحكم) ورأى فيه الملك مساسا برغبته فى تقلد الخلافة الإسلامية فأمر بطرد الشيخ على من القضاء ومحاكمته، فلما تقاعس وزير الحقانية عبد العزيز فهمى عن تنفيذ الرغبة الملكية فوجئ بتعيين وزير جديد بدلا منه وتجرع الأحرار الدستوريون الاهانة. ودفعوا ثمن تعاونهم مع القصر على حساب المبادىء والدستور.

الإسلام وأصول الحكم
كتاب هز العرش

● الملك فؤاد اتخذ من الكتاب ذريعة للتنكيل بحزب الأحرار وطردهم من الوزارة

● زيوار يتنازل عن واحة «جغبوب» تحت ضغط بريطانيا وترضيته لإيطاليا عن دورها فى الحرب العظمى

●● كان التحالف السياسى بين الملك فؤاد وحزب الأحرار الدستوريين فى خريف ١٩٢٤ أشبه بالزواج السياسى الذى كان يعقد بين الأباطرة والملوك، اتقاء لحرب، أو سعيا وراء مصلحة مشتركة، فهو قران مرهون بوقته، أما الحرب الخفية بين القصر وحزب الأحرار فكان مدارها الدستور، فالأحرار هم الجماعة التى تشكلت منهم لجنة وضع الدستور، وهم بحكم ثقافتهم ومصالحهم كانوا يرون فى الدستور طوق النجاة من طغيان الملك وأسرته، وأنه الأداة القانونية لتحجيمه وتحويله إلى ملك دستورى محدد السلطات، ولم يغفر الملك لهم هذا التدبير فأضمر لهم العداء، أما المصلحة المشتركة التى جمعت بين النقيضين فهي مقاومة الطوفان الشعبى الذى التف حول زعامة سعد زغلول التاريخية، والتى تضاءلت إلى جانبها قوة الملك والأحرار الدستوريين، وكشفت نتيجة أول انتخابات برلمانية فى مارس ١٩٢٤ عن هذا الواقع الذى لم يدر بخلد الطرفين، وجاء اغتيال السردار واستقالة سعد زغلول فرصة مواتية لتغيير هذا الواقع ولو على حساب الدستور الذى كافح الأحرار من أجله، واتفقت إرادة الخصمين على التحالف لملء الساحة السياسية، وقد تصور كل منهما أنها خلت لحسابه، فحلوا مجلس النواب المنتخب، وجاءوا برجل الساعة اسماعيل صدقى لإدارة معركة انتخابية استخدمت فيها كل أساليب الضغط والخداع، ولكنها أسفرت عن فوز زغلول برئاسة مجلس النواب، وكانت مفاجأة أذهلت الجميع.. ولاتزال الطريقة التى فاز بها سعد زغلول تمثل لغزا محيرا فى تاريخ الحياة السياسية المصرية.. كيف استطاع النواب الموالون لسعد زغلول أن يخدعوا اسماعيل صدقي، ويفلتوا من جبروته بعد أن أقسموا له على تأييده والانصراف عن سعد، حتى وصلوا إلى مقاعدهم فى مجلس النواب؟●●

الطبعة الأولى من كتاب «الإسلام وأصول الحكم» تحمل اهداء المؤلف الى مجلة الهلال

الإسلام وأصول الحكم

بحث في

الخلافة والحكومة في الإسلام

تأليف

علي عبد الرازق

من علماء الجامع الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية

« الطبعة الأولى »

سنة ١٣٤٣ هـ سنة ١٩٢٥ م

« حقوق الطبع محفوظة »

الشيخ على عبدالرازق أثار كتابه زوبعة أدت الى طرد حزب الأحرار الدستوريين من وزارة زيوار باشا



لقد حاولت البحث عن تفسير لهذا اللغز فى المصادر المعاصرة، فوجدت فى مذكرات هيكل باشا معلومات مهمة تلقى الضوء على حرب الأعصاب التى كانت تجرى بين سعد زغلول، والجبهة المضادة ـ الملك وحزب الأحرار ويمثلهم صدقى باشا - من أجل التأثير على المرشحين حتى ينفضوا من حول الوفد، وينحازوا إلى جانب الملك، والمعروف عن هيكل باشا أنه قطب حزب الأحرار الدستوريين ورئيس تحرير صحيفتهم «السياسة» التى جندت كل قواها للدعاية لمرشحى الحزب، وقد سجل فى مذكراته ما كان يجرى خلف الكواليس عشية انتخاب رئيس لمجلس النواب. فقال:

«كانت الانتخابات لرئاسة مجلس النواب مقياس الأغلبية فى المجلس الجديد: أهى للوفد، أى لسعد زغلول باشا، أم لخصوم سعد؟، وكان منظورا أن تكون معركة الرياسة هذه حاسمة، لهذا رشح سعد باشا نفسه لرياسة المجلس، ورشحت أحزاب الحكومة عبدالخالق باشا ثروت، وفى العشية التى سبقت اجتماع المجلس بذل الفريقان للفوز جهدا جبارا، واقتنع كل فريق بأن

جهده سيكلل بالنجاح، وقد طلب سعد باشا من أنصاره الذين أقسموا لصدقى باشا أن يؤيدوه، وأفهمهم ضرورة انتخابه «أى سعد» رئيسا للمجلس حتى يعود الوفد إلى الحكم إذا ظفر هو بالرياسة، ويعود هؤلاء الأعضاء إلى جاههم الذى استمتعوا به فى عهد وزارته، وطلب صدقى باشا هؤلاء الأعضاء وذكرهم بإيمانهم، وذكر لهم أن عودة الوفد إلى الحكم أمر لاسبيل إليه، ووعد كثيرون من هؤلاء سعدا وصدقى جميعا، مطمئنين إلى أن الانتخاب سرى، وأنهم.. وقد أقسموا للرجلين، فى حل من يمينهم لأى منهما».

تلك رواية سياسى ضليع خصم للوفد وشارك بحكم موقعه فى متابعة وتحليل هذه الانتخابات الفريدة من نوعها.

وآثرت البحث عن تفسير آخر عند مؤرخ لايخفى ميوله الوفدية، وهو الدكتور عبدالعظيم رمضان، فوجدت أنها لاتخرج عن رواية هيكل من حيث عملية الخداع التى لجأ إليها الوفد، إلا أنه نظر إليها على أنها كانت اختبارا لمعنوية الشعب المصرى بعد الصدمة التى تلقاها فى حادثة مصرع السردار، وقد رأى الوفد من الضرورى أن يلجأ إلى الحيلة، بالإضافة إلى مابذله من جهد فى إعداد جهازه الضخم لخوض المعركة، فقد أوحى إلى جماعة من أنصاره بأن يتصلوا بصدقى باشا وأن يقسموا له ما شاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد، وأنهم مناصروه يوم يصلون إلى مقاعدهم فى المجلس، وقد كان بسبب هذه الحيلة انه عندما ظهرت نتيجة الانتخابات فى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ أعلنت الحكومة فى بلاغ رسمى أنها قد فازت فى الانتخابات، وأنها بناء على ذلك ستستمر فى الحكم، ثم سارعت بتعديل الوزارة وأشركت فيها الأحرار الدستوريين وعلى رأسهم رئيسهم عبدالعزيز فهمى، وكان الغرض من هذا التعديل مزدوجا، فقد قصد به من ناحية أن يشعر هؤلاء النواب الوفديون الذين خدع بهم الوفد صدقى، بأن الحكومة باقية، فيرون من الأصلح لهم أن يتركوا الوفد فعلا وينضموا إليه رعاية لمصالحهم، كما قصد من الناحية الأخرى أن يطمئن موظفو الإدارة الذين تورطوا فى كثير من المخالفات إلى بقاء الحكومة فى مراكزها، فيضاعفوا من جهودهم لمساعدتها فى انتخابات الإعادة.

وقد لجأت صحيفة «السياسة» إلى تهديد وتحذير النواب وتخويفهم من الانحياز إلى سعد زغلول وقالت لهم فى عبارات صريحة: فإما أن تنحازوا إلى جانب الكفايات المشهورة، التى أتاحتها لكم الانتخابات الجديدة للبلاد، وإما أن يستهويكم الشيطان فينال سعد فى المجلس الجديد كثرة لن تنيله حكما، ولكن قد تقضى على هذا الدستور، وتفسد على البلاد ماجاهدت من أجله ست سنوات.



الملك أحمد فؤاد على كرسى العرش فى قاعة مجلس النواب وحوله الكبراء وجانب من الأعضاء .

حياة برلمانية مزيفة

المهم أن فوز سعد زغلول برئاسة مجلس النواب، برغم كل الجهود الملكية والوزارية، أدى إلى نتائج جسيمة بالنسبة للدستور، والحياة النيابية، فقد اقتنع الملك فؤاد بأن أى محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستورى، مقضى عليها بالفشل وأن الأمة المصرية لاتقبل حياة برلمانية مزيفة، ولاتنخدع، وأدرك أنه لايستطيع الانفراد بالحكم إلا عن طريق إبطال النظام النيابى نفسه، وهذا هو الإجراء الذى واجه به انتصار سعد زغلول فى مجلس النواب، ففى مساء اليوم نفسه صدر مرسوم ملكى بحل المجلس مع بقاء الوزارة فى مقاعدها، وبذلك حرم الشعب من حقه فى الحكم الديمقراطى وعاد الحكم استبداديا يقتسمه حزبان: أحدهما يتحدث باسم القصر وأسماه سعد زغلول «حزب القش» والثانى ينتسب إلى الدستور اسما لا فعلا.

واستفحلت سلطة القصر، وصار مصدر السلطات، وتصاغرت فى عين الملك قوة الأحرار الدستوريين بعد أن فضحتهم الانتخابات الأولى ثم الثانية، وتبين له هشاشة عظامهم، وانعدام



صورة تذكارية للأمير أحمد فؤاد عندما كان ضابطا فى الجيش الايطالى قبل حضوره إلى مصر فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى

وزنهم الشعبى، فأخذ يتربص بهم الدوائر، ويتحين الفرصة المناسبة لطردهم من الوزارة وحرمانهم من مكاسب ومقاعد لايستحقونها، ولاحت له الفرصة عندما تحدثت الأوساط الدينية عن كتاب أصدره القاضى الشرعى الشيخ على عبدالرازق يحمل فيه على نظام الخلافة الإسلامية، وقد رأى الملك فى هذه الضجة ذريعة للتنكيل بالأحرار الدستوريين وإهانتهم وطرد رئيسهم من الوزارة.. وجاءت نقمة الملك على الكتاب وصاحبه من وجهين:

- إن المؤلف هو أحد أعلام أسرة عبدالرازق ذات التاريخ المعروف فى الفضل والعلم، والسياسة، وبيتهم فى درب الجماميز، على مقربة من قصر عابدين، مثابة العلماء والأدباء، وأقطاب السياسة، وكان من شأن هذه الشهرة أن تثير غيرة البيت المالك وساكنه، أضف إلى هذا أن بيت عبدالرازق كان ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين أعداء فؤاد التقليديين، وشاركوا فى تأسيسه، ولقى أحدهم، وهو حسن باشا، مصرعه هو والمستشار اسماعيل زهدى برصاص بعض الشبان الوطنيين قصدوا اغتيال حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا، فاختلطت عليهم الوجوه أثناء خروجهما ليلا من جريدة السياسة بشارع المبتديان.. وانطبق



فى الأزهر كانت محاكمة الشيخ على عبدالرازق

عليهما المثل العربى: أردت عمرا.. وأراد الله خارجه (!!) كما كان محمود باشا عبدالرازق، الشقيق الأكبر للشيخ على ـ من زعماء الحزب ـ فأراد الملك فؤاد توجيه ضربة قاضية إلى حزب الأحرار ممثلة فى أعز أقطابهم.

ـ أما السبب الثانى لنقمة الملك فؤاد فهو أن محور الكتاب كان يدور حول ابطال فكرة الخلافة، وأنها ليست أصلا من أصول الحكم فى الإسلام، وأنها جّرت على المسلمين كوارث ونكبات، فى حين كان الملك يطمح فى تنصيبه خليفة للمسلمين بعد أن أعلن أتاتورك سقوط الخلافة فى تركيا، وقام شيوخ الأزهر بتشكيل لجان طافت بالأقاليم للدعاية لهذا المشروع بين الناس، وأحقية مصر وملكها بهذا المنصب السامى، وخرجت دعوات مماثلة فى بعض الأقطار الإسلامية.

محاكمة الشيخ على عبدالرازق

وكان من الطبيعى أن يلقى كتاب «الإسلام وأصول الحكم» تقريظا من الحزب وجريدته وكتب الدكتور هيكل مقالا أثنى فيه على المؤلف وطريقته فى البحث، ولم يدر بخلده أن سيكون

لهذا الكتاب أثر بالغ فى سياسة مصر، وينحو بها إلى وجهة جديدة، وكان رئيس الوزراء ـ زيوار باشا ـ يقضى شهور الصيف فى منتجعات أوربا، عندما طلب نائب رئيس الوزراء ـ يحيى باشا ابراهيم ـ من وزير الحقانية عبدالعزيز فهمى باشا ـ زعيم حزب الأحرار الدستوريين ـ تقديم الشيخ على عبدالرازق إلى المحاكمة أمام هيئة كبار العلماء، بمقتضى المادة «١٠١» من قانون الأزهر والمعاهد الدينية وتنص على أن يحاكم الحاصلون على شهادة العالمية أمام هذه الهيئة إذا هم ارتكبوا شيئا يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية، فأصدرت الهيئة قرارا بفصله من زمرة العلماء تمهيدا لفصله من منصبه فى القضاء الشرعى.

وهنا.. لابد أن نتذكر سر إصرار الملك فؤاد - أثناء وضع الدستور ـ على استبقاء تبعية الأزهر والمعاهد الدينية للملك، حتى يبقى له السلطان المطلق على رجال الدين، ليضفى على سلطته الزمنية بعدا دينيا.. ولذا طلب من وزير الحقانية «العدل» بحكم إشرافه على القضاء الشرعى فصل الشيخ على عبدالرازق من منصبه، الأمر الذى وضع الوزير فى مأزق، وأخذ يبحث عن مخرج، فأمر بتشكيل لجنة قانونية للبحث فى الموضوع بينما يلح عليه رئيس الوزراء بالنيابة بسرعة اتخاذ قرار الفصل، فلما وجد منه تقاعسا.. صدر مرسوم ملكى بتعيين على ماهر وزيرا للحقانية بدلا من عبدالعزيز فهمى.. ويروى الدكتور هيكل تفاصيل المهزلة فيقول:

«وإننى لجالس فى مكتبى، إذ تحدث إلى متحدث فى التليفون يقول إن عبدالعزيز فهمى باشا أقيل من منصب وزير الحقانية، وأن على ماهر باشا عين مكانه فيه، وكذبت الخبر فور سماعه، فلم تجر العادة فى بلد دستورى بإقالة وزير من الوزارة، بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها، فقال لى المتحدث أن بيده ملحق صحيفة «الاتحاد» وفيه الخبر.. وأرسلت من اشترى الجريدة فوجدت الخبر صحيحا، فلم أطق صبرا وتساءلت: ماذا فعل الوزيران الدستوريان، محمد على علوبة باشا، وتوفيق دوس باشا، وكنت أرى أنه لا مفر من أن يستقيلا من الوزارة غضبا لكرامة الحزب التى أهينت بإقالة رئيسه من الوزارة، فلم تبق المسألة ـ بعد إقالة عبدالعزيز فهمى باشا ـ مسألة على عبدالرازق، ولا مسألة هيئة كبار العلماء، بل انتقلت إلى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوثق الاتصال».

وهنا.. لابد لقارىء مذكرات هيكل باشا أن يتساءل: وأين كانت كرامة الحزب عندما قبل المشاركة فى وزارة استبدادية لايساندها برلمان؟ وكيف قبل حزب الأحرار الدستوريين أن يكون شريكا فى الوزارة مع حزب الملك الذى لم يكن له أى سند أو نصير سوى سلطة القصر؟.

ثم تمضى مذكرات هيكل فى شرح تطورات الأزمة المزرية التى تعرض لها حزب الأحرار الدستوريين، وكان هيكل يحمل لواء الاستنفار لمواجهة الموقف، فدعا إلى عقد اجتماع لمجلس إدارة الحزب، ويصف هذا الاجتماع بأنه كان أعظم اجتماع سياسى فى تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية، وقد توخى مجلس الإدارة أن تسند رئاسة الجلسة إلى السيد عبدالحميد البكرى نقيب الأشراف حتى يجد الحزب فى مركزه الدينى غطاء يزيل أى اتهام للشيخ على عبدالرازق بالمروق عن الإسلام، وبعد مناقشات طويلة وساخنة استقر الرأى على انسحاب الوزيرين، علوبة ودوس، وبعد أيام بعث اسماعيل صدقى من أوربا باستقالته من الوزارة، فقبلت فورا، وتم شغل المناصب الوزارية الخالية بأفراد من حزب الاتحاد، فصارت الوزارة كلها ملكية.

المدهش أن كل هذه التطورات تمت فى غيبة زيوار رئيس الوزراء ـ الذى كان يصطاف فى أوربا ـ لأنه كان على يقين بأن حضوره مثل عدم حضوره، وكان يبعث بموافقته تلغرافيا على كل مايصدر عن القصر من قرارات تتعلق بنظام الحكم.

القصر وحلفاء الأمس

ولم يُحدث طرد الأحرار الدستوريين ـ أو انسحابهم ـ من الوزارة أى رد فعل لدى الرأى العام الذى شهد تورط هذا الحزب فى المخالفات الدستورية، رغم تظاهرهم بالدفاع عن الدستور، بل حدث ما كان يتوقعه القصر وهو أن طردهم من الحكم سيقابل بالابتهاج من جانب الشعب، والشماتة من جانب الوفد، أما من جهة الانجليز، فإن اللورد اللنبى، الذى كان يساند حزب الأحرار فى مواجهة القصر كان قد استقال من منصبه، وخلا بذلك الجو للقصر كى يستفرد بالأحرار وينكل بهم.

وترجع استقالة اللنبى إلى هبوط أسهمه لدى وزارة الخارجية البريطانية، وانفراده بالتصرف فى شئون مصر الداخلية دون الرجوع إلى حكومته،. وكان أفدح هذه التصرفات ذلك الانذار الذى وجهه إلى سعد زغلول رغم الملاحظات التى أبدتها وزارة الخارجية البريطانية، ولكنه لم يلتفت إليها، فأوفدت الوزارة «نيفل هندرسن» بدرجة وزير مفوض دون استشارة اللنبى، مما اعتبره تنحية له من منصبه، فاستقال وغادر مصر فى يونيه ١٩٢٥، ليخلفه اللورد جورج لويد، واستغل الملك فؤاد فرصة الفراغ بين ذهاب هذا، ومجيء ذاك،

وضرب ضربته لحلفاء الأمس.

سياسة المصالحة والوئام

إلا أن تلك الضربة كان لها فضل إفاقة الحركة السياسية المصرية، ووقوفها على الهاوية التى تسير فيها البلاد لو أطلق العنان للقصر كى يستمر فى عبثه بالدستور والحياة النيابية، عندئذ كان على الوفد أن يخفى شماتته فى خصومه كى يواجه الخطر الأكبر، خطر النزعة الدكتاتورية التى تتزايد يوما بعد يوم، وبدأت الدعوة إلى ضم الصفوف على صفحات جريدة «كوكب الشرق» الوفدية فكتب رئيس تحريرها أحمد حافظ عوض تعليقا على تداعيات الأزمة التى نجمت بعد كتاب على عبدالرازق: كنا نستطيع أن نستغل ذلك الحادث كسعديين مخالفين لهم، عدا مافى هذا الاستغلال من الضرب على وتر الدين الحساس، وتنفير الأزهر وعلمائه من الأحرار الدستوريين، كنا نستطيع أن نستغل ذلك حزبيا، ولكن ضمائرنا أبت هذا الاستغلال، ووطنيتنا تسامت عن ذلك، ومن أجل هذا رجونا الأدباء والمفكرين أن يتخذوا من هذا الحادث موعظة يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب فى حاجة إلى التآزر أمام الأفكار الرجعية مما يمس الدستور وماكفل من الحريات.. ولقد وجدنا الأرض المشتركة التى نلتقى فيها كرماء شرفاء، سعديين وغير سعديين، وشعرنا بالخطر الذى تلتئم الصفوف عند ظهوره.. فهل من سميع أو مجيب؟.

وجاءت الدعوة إلى الإلتئام وضم الصفوف ـ من ناحية أخرى عن طريق حفنى محمود باشا ـ شقيق محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين، لكنه كان وفديا مقربا من سعد زغلول، فقد ذهب إلى الدكتور هيكل باشا وأفضى إليه بإمكان التفاهم بين الوفد والأحرار الدستوريين.. فلما كاشفه هيكل باستحالة ذلك نظرا لحملة سعد الشديدة على الأحرار، وما أصاب حزبهم من التضييق بسبب طغيان سعد زغلول، قال له حفنى: إن «طغيان سعد» باسم الشعب أيسر من «طغيان نشأت» باسم القصر، وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته، أما طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر، وقد تمتد يد القانون إلى من يحاول الوقوف فى طريقه، ولقيت دعوة حفنى محمود قبولا عند معظم أقطاب حزب الأحرار باستثناء اسماعيل صدقى الذى كان يرى إعادة المياه إلى مجاريها مع القصر لأن الإنجليز يرون ذلك، وبما أن الانجليز هم أصحاب القوة ـ فى رأيه ـ فمن حسن السياسة عدم الوقوف فى وجههم بأكثر مما حدث.. ولم يقتنع هيكل برأى صدقى، فى حين شن عبدالعزيز فهمى هجوما لاذعا على

القصر ممثلا فى حسن نشأت، وألقى خطابا جماهيريا طلب فيه من الحاضرين أن يقولوا له: حنانيك يانشأت! ورفقا بالبلاد، وإن يبصروه بعواقب سياسته الوخيمة، وأن يقولوا له أيها الشاب المفتون.. غرَّك مركز حسبت نفسك فيه صاحب الأمر والنهى.

وأخيرا استقر رأى حزب الأحرار الدستوريين على المضى فى طريق الاتحاد مع بقية الأحزاب لمقاومة النزعة الدكتاتورية للقصر، وتحدث الناس عن ضرورة التزاور بين زعماء هذه الأحزاب ايذانا بانتهاء الخصومة، ولكن رفض كل من سعد زغلول وعبدالعزيز فهمى أن يتقابلا لاحتدام الخصومة القديمة بينهما، وإن اتفقا على وضع سياسة مشتركة للتفاهم الحزبى درءا للخطر الذى تواجهه البلاد فى حياتها الدستورية.. وأن خير أساس لهذا التفاهم احترام الدستور نصا وروحا، ثم حدث ما عجل بتدعيم الائتلاف.. وهو إقدام حكومة زيوار على عمل يمس سيادة مصر على ممتلكاتها.. فقد وافقت الحكومة على تسليم واحة «جغبوب» إلى إيطاليا نزولا على إرادة الحكومة البريطانية التى أرادت مجاملة إيطاليا.. وكانت تحتل ليبيا ـ على حساب مصر، وأذعن زيوار للأوامر البريطانية، وبادر بالتوقيع على هذه الاتفاقية الباطلة التى سلخت من مصر جزءا من أراضيها، واتفقت الأحزاب كلها على الاحتجاج ووضعت لذلك صيغة مشتركة وقعها كل حزب منفردا.

البرلمان فى الكونتننتال

وسارت سياسة المصالحة فى طريقها إلى أن دعا أمين الرافعى بك فى جريدته «الأخبار» إلى فكرة جريئة، وخلاصتها أن الدستور ينص فى المادة «٩٦» على أن يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور»، ولقيت الدعوة استحسانا من جميع الأحزاب وأصدرت بيانات تؤيد الفكرة، وتؤكد قبولها عقد المؤتمر بفندق الكونتننتال وارتاعت حكومة زيوار لهذه الدعوة، فأعلنت انها ستعمل بكل قوة على منعها، وبعثت بقوات عسكرية أحاطت بمبنى البرلمان، واتخذت جميع الاحتياطيات اللازمة، ومنها إطلاق الرصاص على أى شخص يقاوم الجنود، والقبض على كل مشاغب وكل من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة، كما أصدرت وزارة المعارف بلاغا توعدت فيه الطلاب بالعقاب الشديد إذا أضربوا عن الدراسة، وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر ـ قبل اليوم المحدد لعقد البرلمان ـ انتشرت قوات الجيش فى الشوارع وحول مبنى البرلمان وبداخله، حتى صار مثل القلعة الحصينة لايمكن الدخول إليها إلا على أسنة الرماح، وفى صباح السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ كان المشهد فى الشوارع المحيطة بفندق الكونتننتال مهيبا.. ورائعا.. فقد كان زعماء الأمة ونوابها يتخذون مقاعدهم فى البرلمان رغم أنف الملك وتابعه زيوار.

برلمان الكونتننتال

● النواب والشيوخ يجتمعون فى الفندق فى الموعد الذى حدده الدستور رغم أنف الملك

● أمراء الأسرة العلوية ينضمون إلى نواب الشعب فى الاحتجاج على خرق الدستور

● سعد زغلول يزور دار المندوب السامى للمرة الأولى بعد التغيير فى سياسة الوفد

●● فى صبيحة السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ استيقظت القاهرة على مشهد لم يسبق وقوعه منذ أحداث ثورة ١٩١٩ فقد تحولت المنطقة المحيطة بمبنى البرلمان إلى ثكنة عسكرية للحيلولة دون انعقاد مجلس النواب فى موعده المقرر فى الدستور، بينما كانت الشوارع الرئيسية فى قلب العاصمة تموج بجموع الطلبة وهم يهتفون بحياة الدستور ويطالبون بعودة الحياة النيابية ، ويتجهون نحو فندق الكونتننتال وقد عرفوا أن البرلمان سينعقد هناك بعد أن حيل بينه وبين الانعقاد فى مكانه الطبيعى، وازدحم ميدان الأوبرا بهذه الحشود وهى تزمجر كالرعد ، ولفت الأنظار قدوم مظاهرة شبابية من طالبات المدارس فاستقبلها الضباط والجنود بالتصفيق وأفسحوا لهن مكانا آمنا بجوار تمثال إبراهيم باشا، فى حين كان النواب والشيوخ يجتازون باب الفندق ويتخذون مقاعدهم فى البهو الكبير فى انتظار عقد الدورة البرلمانية رغم انف الملك فؤاد، وعادت الذاكرة بالمراقبين الأجانب إلى مشهد مماثل عشية الثورة الفرنسية عندما منع الملك لويس السادس عشر اجتماع الجمعية العمومية فى مقر البرلمان ، فانتقل الأعضاء إلى ملعب التنس حيث عقدوا اجتماعهم التاريخى. وعندما حانت الساعة التاسعة أقبل موكب الزعيم سعد زغلول ليرأس مجلس النواب بوصفه الرئيس المنتخب فى مجلس الساعات التسع، وما إن رآه الضباط حتى أدوا له التحية العسكرية ، بدلا من أن يقبضوا عليه، مما أوقعهم تحت طائلة التحقيق، ودخل سعد إلى البهو فاستقبله زعماء الأحزاب والاعضاء بعاصفة من التصفيق والهتاف، وأدى دويها إلى إيقاظ رئيس الوزراء - زيوار باشا - من نومه، وكان يقيم فى الفندق نفسه ، فسارع بارتداء ملابسه ، وغادر الفندق قبل موعده المعتاد دون أن يبدو عليه أدنى اكتراث لهذا التحدى الذى يجرى أمام عينيه، وفى عقر داره، وكأن الأمر لايعنيه، فلما رأته الجماهير المحتشدة فى الميدان هتفوا فى وجهه نريد الدستور.. احترموا الدستور .. استقيلوا .. فقابل الهتافات بالصمت وعدم المبالاة (!!)●●



هذه الصورة التقطها المصور بغاية الصعوبة داخل بهو الكونتننتال للجلسة التاريخية .. ويرى فيها حضرات النواب شاخصين الى آلة المصور «هنزلمان» تلبية لندائه

فى هذا اليوم - الثالث من نوفمبر - انعقد البرلمان فى فندق الكونتننتال وكانت جلسته الثانية بعد الجلسة اليتيمة التى لم تمكث سوى تسع ساعات ، وبعدها صدر مرسوم بحل المجلس دون تحديد موعد لاجراء انتخابات جديدة ، الأمر الذى كشف عن نية الملك فى الانفراد بالحكم، واكتشف زعماء الأحزاب الخطر الذى يحيق بالبلاد من عودة الحكم المطلق، وبدأ التفكير فى عمل جرىء يعيد للأمة كرامتها، وكان الاستاذ أمين الرافعى موفقا غاية التوفيق عندما بدأ سلسلة من المقالات فى جريدته «الأخبار» دعا فيها إلى إعمال المادة «٩٦» من الدستور التى تنص على «أن يجتمع البرلمان بحكم القانون إذا لم يوجه الملك الدعوة إلى الاجتماع» وأكد بطلان المرسوم الملكى بحل مجلس النواب، وقال ان المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه، ودعم دعواه بالأسانيد الدستورية والقانونية، وحذر الحكومة من عدم تنفيذ هذا النص ، لأن الدستور ليس قصاصة ورق تعبث بها الحكومة كيفما شاءت ، وحمل الوزارة المسئولية الجنائية اذا هى خالفت الدستور.

ولاقت مقالات أمين الرافعى قبولا من كل الأحزاب، فأصدرت بيانات أعلنت فيها موافقتها

على عقد البرلمان فى فندق الكونتننتال مادامت الحكومة تأبي عقده فى مكانه الطبيعى ، وطلبت الأحزاب من كل نوابها وشيوخها التوجه إلى الفندق قبل الساعة العاشرة من اليوم الموعود لممارسة حقهم النيابى ، وأداء واجبهم الوطنى حيال أمتهم، وحيال الدستور الذى كافحت البلاد من أجل إصداره .

انعقد البرلمان برغم الاجراءات القمعية التى اتخذتها حكومة زيوار، وكان منظر اجتماعهم مهيبا ورائعا وتصافح الزعماء لترسيخ مبدأ وحدة الأمة ، ثم أصدروا بالاجماع القرارات التالية:

أولا : الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الاعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح.

ثانيا : قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور.

ثالثا : اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا، واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الاعضاء.

رابعا : نشر هذه القرارات فى جميع الصحف.

انضمام أمراء الاسرة العلوية

وبعد توقيع جميع الأعضاء على هذه القرارات، انسحب اعضاء مجلس الشيوخ إلى قاعة أخرى، وبقى النواب فى القاعة الكبرى برئاسة سعد باشا فأعلن افتتاح الجلسة، وطلب من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس، فانتخبوا بالاجماع سعد زغلول باشا رئيسا، ومحمد محمود باشا «ممثلا لحزب الاحرار» وكيلا، والدكتور عبدالحميد سعيد «ممثلا للحزب الوطنى» وكيلا، وكلاً من ويصا واصف، وعلى الشمسى، وعبدالجليل ابو سمرة سكرتيرين ، وعلى حسين وشوقى الخطيب، وعبدالمجيد رضوان، مراقبين.

ولم يتخلف أمراء الأسرة العلوية عن هذا الاجماع الوطنى، وجرفتهم موجة الخوف من تعطيل الحياة الدستورية ، وحرمان الشعب من حقوقه السياسية ، فرفعوا إلى الملك فؤاد- بوصفه عميد الاسرة - كتابا أعربوا فيه عن إحساسهم بالخطر «بعد أن تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغ الخطورة ، وجئنا نلتمس من جلالتكم إعادة النظام النيابى إلى البلد طبقا لنص الدستور».

ووقع على الرسالة أربعة عشر أميرا أبرزهم : عمر طوسون، وكمال الدين حسين، ويوسف كمال، وإسماعيل داود ، وعباس حليم.

أما الوزارة ، فقد استقبلت قرارات البرلمان ، بما عرف عن رئيسها من جنوح إلى



«الحكومة تمنع البرلمان من الاجتماع فى داره يوم ٢١ نوفمبر».. نشرت «المصور» مجموعة من الصور لرجال الجيش والبوليس وهم يحاصرون دار البرلمان والشوارع المؤدية اليه

الاستهتار .. فأدلى بتصريح أعلن فيه أن مركز الوزارة ثابت ، وأنه لن يرد على قرارات الأحزاب ، لأنها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية.

موقف الانجليز من الاتحاد الوطنى

إلا أن هذه التطورات الخطيرة التي طرأت على الحياة السياسية المصرية، لم تكن لتمر مرور الكرام على سلطة الاحتلال، ولم يكن من السهل على المندوب السامي الجديد – لورد جورج لويد – أن يرى تحالف الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطني ، للمرة الأولى فى قضية واحدة عامة، وقد عبر عن إحساسه بالقلق البالغ عن مركز انجلترا فى مصر بعد هذا الاجماع الوطنى المصرى، وما عسى أن تفعل انجلترا فى حالة الصدام مع الحركة الوطنية بعد اتحادها. صحيح ان هذه الحركة الدستورية كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى الملك فؤاد ومقاومة نزعته الدكتاتورية.. ولكن من يضمن تحول هذا التيار الوطنى الجارف نحو قضية الاحتلال «!!» من هنا انتهج لورد لويد سياسة جديدة من أشد ما عرف عن السياسة البريطانية من خبث ودهاء ، وتقوم هذه السياسة على تقليم أظافر القصر الملكى، وتفريغ نظام الحكم من العناصر الهزيلة- من أمثال زيوار وحسن نشأت – والذين كان سوء تصرفهم سببا فى إشعال جذوة الاتحاد الوطنى، وابتعاد الأحرار الدستوريين عن «قصر الدوبارة» وارتمائهم فى أحضان الوفد.

طلب لويد من الملك فؤاد إقصاء نشأت باشا بحجة أن مصلحة الملك تقتضى عدم تدخل موظف فى القصر فى الشئون الإدارية. وأذعن الملك للطلب فعينه سفيرا لدى أسبانيا، وكان لسقوط نشأت رنة فرح ارتجت لها البلاد ، ورأى الناس فى سقوطه تمهيدا لعودة الحكم الدستورى، ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء إقصاؤه بناء على تدخل الانجليز، لأن

الشعب – كما يقول عبدالرحمن الرافعى – ليس مسئولا عن هذا التدخل ، وإنما المسئول عنه السراى، وليس مطلوباً من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى أو فى سبيل عودة الحكم المطلق. وكان غرض لويد الحقيقى هو تقديم ترضية للاحرار الدستوريين تمهيدا لسحبهم من التحالف المعقود مع الوفد ، وإقناعهم بالعودة إلى المشاركة فى وزارة زيوار، إلا أن خطة زيوار لم تشجع الأحرار على استئناف تعاونهم معه، فقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا للانتخابات حرصت فيه على تضييق حق الانتخاب فجعلته مقصورا على كل من بلغ سن الثلاثين، وإباحته لمن بلغ سن الخامسة والعشرين بشرط أن يكون حائزا لشهادة الدراسة الثانوية، وعادت الحكومة إلى نظام الانتخاب على درجتين، وقوبل القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الاحزاب، وقد رأت فيه رغبة خفية فى المراوغة وكسب الوقت وأوعزت الاحزاب إلى أنصارها من العمد بالامتناع عن تنفيذه ، وبدأت عملية الاضراب من عمد مركز «تلا» بالمنوفية. ولما خيرتهم الحكومة بين العدول عن الاضراب أو العزل، أصر عشرة منهم على الاضراب فصدر قرار برفتهم، وتضامن معهم بقية العمد فاستقالوا، وسرت حمى الاضراب بين العمد فى كل البلاد، وأعلنوا مقاطعتهم للانتخابات الجديدة على اعتبار ان المجلس الشرعى قائم وهو الذى اجتمع فى الكونتننتال.

وأدرك لورد لويد فشل خطته فى سحب حزب الأحرار من التحالف مع الوفد وإعادته إلى حظيرة التيار المعتدل المتهاون مع الانجليز، وقد فطنت جريدة «المانشستر جارديان» إلى خيبة السياسة البريطانية التى كان يمثلها لورد «اللنبى» ، فى الحفاظ على حلفائها فى مصر، والوصول بالعلاقة بين مصر وبريطانيا إلى درجة الانهيار فقالت: لقد تحملنا مسئولية لانحمد عليها لسكوتنا عن الحوادث التى وقعت أخيرا فى عهد نشأت باشا ، فى حين أن مصر بأكملها تعتقد أننا كنا نستطيع منع وقوع هذه الحوادث بكلمة واحدة ، ثم قالت : إن وجود القوات الانجليزية فى مصر يكفى لتمكين اية حكومة من البقاء فى مناصبها رغما عن إرادة الأمة.

وحول المعنى نفسه يقول الباحث الانجليزى «مارسيل كولومب» فى كتابه :

«تطور مصر» ترجمة زهير الشايب : لم يكن من الممكن حل المشاكل الشائكة في العلاقات بين مصر وبريطانيا بالطريقة التي سلكها «اللنبى» . وبدا بوضوح أن زيوار، بالرغم من نياته الطيبة، ليست لديه السلطة والنفوذ اللذان يمكنانه من استئناف المفاوضات التي كانت قد قطعت عام ١٩٢٤ ، ولأن يعقد مع بريطانيا «زواج الوفاق» ثم إن انضمام الاحرار الدستوريين إلى معسكر المعارضة ، وحرص النواب المصريين – في إشارة إلى مقررات الكونتننتال ـ على التأكيد بأن أي اتفاق يبرم على يد حكومة اعتدت على الدستور سوف يعد لاغيا مادامت الأمة لم توافق عليه .. كل هذا مما أقنع الحكومة البريطانية بأن استئناف المفاوضات رهين بعودة الحياة الدستورية



الجماهير التى احتشدت فى ميدان الأوبرا وهى تهتف بتأييد الدستور واستقالة الحكومة

وتشكيل حكومة تحظى بثقة البلاد، وهو ما كان لورد لويد يراه، وهكذا - يقول كولومب - التقت سياسة المعارضة الوفدية مع سياسة لندن، بسبب هذا التلاقى الغريب والمتناقض لمصالح الطرفين، وهو ما نجد له أمثلة عديدة فى تاريخ مصر . فبعد أن انحازت حكومة لندن إلى جانب القصر ضد الوفد عام ١٩٢٤ ، هاهى - ذى الآن لايقودها، إلا حرصها على عقد معاهدة تعكس باخلاص روح البلاد : لاتتردد الآن - أى انجلترا - فى أن تنحاز هذه المرة إلى جانب الوفد ضد القصر ، ولعل بريطانيا كانت تظن أن حزب الوفد، بعد هذا الدرس القاسى ، الذى تلقته الوطنية المصرية، سوف يعدل عن أخطائه الماضية ويتبع نهجا سياسيا أكثر معقولية.

تحول فى سياسة الوفد والانجليز

في هذا الظرف التاريخي الدقيق، كان على اللاعبين أن يغيروا خططهم بناء على النتائج التي أسفرت عنها أحداث عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، فالسياسة البريطانية ويمثلها المندوب السامي الجديد - لورد لويد - القادم من الهند ، أدركت أن الوفد قوة لايستهان بها إذا أرادت حكومة لندن أن تعيد ترتيب علاقتها مع مصر على أساس تعاقدي جديد ، وفى الوقت نفسه أدرك الوفد أن الوجود الانجليزي قوة حقيقية تؤثر على مجرى الأحداث انطلاقا من الوجود العسكري أولا، وتحالفهم مع القصر ثانيا ، وقد ظهرت بوادر هذا التحول فى سياسة الوفد عندما ذهب سعد زغلول للمرة الأولى إلى دار الوكالة البريطانية وترك بطاقته للورد لويد بمناسبة وصوله وتسلمه مهام منصبه، ولقد أثارت هذه الواقعة ثائرة أمين الرافعي فكتب منتقدا ذلك قائلا : «فهذا دولة سعد باشا يعتبر نفسه زعيما للأمة المصرية المطالبة

بجلاء الانجليز عن بلادهم ، ومع ذلك نراه يذهب بغير دعوة، وبدون تعارف سابق، إلى دار المعتمد البريطاني، ليضع فيها بطاقة زيارته، تحية لممثل الدولة المحتلة للبلاد والغاصبة لحقوقها . فردت «كوكب الشرق» على هذا الهجوم فوصفت اللورد لويد بأنه «يمثل دولة ليس في الوسع إنكار ما لها بنا من العلائق ، ومالها على مصيرنا من التأثير» ثم اردفت : «انهم ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماععن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو السياسي» .

كان هذا الاعتراف السافر بتأثير انجلترا على مصير مصر السياسى، والحديث عن تبديد الغيوم التى تلبدت فى الجو، أول علامات التغيير فى خطة الوفد النضالية ، فلم تجر عادة رئيس الوفد من قبل بأن يتطوع لزيارة دار المندوب السامى من بعد يوم١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد رفض زيارة دار الحماية بعد عودته الأولى من أوربا ، أما عند عودته الثانية من منفاه فى جبل طارق ، فان المستر «كار» كان هو الذى زاره زيارتين خاصتين، ثم توجه لورد «اللنبى» لزيارة سعد باشا، مخالفا العادة المتبعة بضرورة زيارة رئيس الوزراء له أولا .

وهذا التحول فى سياسة الوفد فى رأى الدكتور عبدالعظيم رمضان يستحق الوقوف عنده للتأمل ، والحقيقة ان هذا التحول إنما يعود إلى ما بدا للوفد من عجزه، برغم جهازه الضخم المنبث فى أنحاء المدن والقرى، عن دفع جموع الفلاحين والعمال إلى الثورة لاقتلاع وزارة زيوار وإقرار الدستور، كما يعود إلى إحساسه بالعجز أيضا عن تنظيم إضراب آخر عام للموظفين يلحق الشلل بالجهاز الحكومى ، ويبعث الحيرة والوجل فى نفوس المسئولين البريطانيين ، هذا مع إحساس الوفد فى الوقت نفسه، بشدة الارتباط بين قضية الدستور، وقضية الاستقلال ، لأن تعطيل الحياة الدستورية إنما كان فى الواقع تعطيلا له عن ممارسة دوره فى حل القضية الوطنية مع انجلترا، عن طريق التفاوض ، أى بالطريق السلمى ، وفى الواقع لقد كان فى إمكان الوفد فقط فى ذلك الحين أن ينظم إضرابات عامة تجوب البلاد، أما إشعال ثورة أخرى ، فهذا ماكان عاجزا عنه وظل عاجزا عنه طوال حياته، والسبب الرئيسى فى هذا مزدوج:

فهو يعود أولا إلى أن تنظيمات الوفد لم تكن تنظيمات ثورية تتضمن تشكيلات عسكرية مسلحة تستطيع أن تخوض غمار معركة حامية ضد القصر أو ضد الاحتلال .

كما أن الوفد لم يستطع فى خلال حكمه عام ١٩٢٤ أن يقدم للفلاحين أو العمال برنامجا إصلاحيا «ولانقول ثوريا» يسعى لرفع مستوى هذه الطبقات إلى الحد الذى يتكافأ مع تضحياتها ، ومن ثم فلم يكن لدى هذه الطبقات ما يدفعها فى ذلك الحين للتحمس لقضية الحكم الدستورى إلى درجة تستفزها إلى ترك أمور معاشها وزراعاتها وصناعاتها ، والقيام بثورة ضد الاتوقراطية وإنما اقتصر دور هذه الطبقات بعد ذلك على انتظار فرصة الانتخابات لترجيح كفة الوفد.

المد الثورى يفقد قوته

غير أن هذا التحول من جانب الوفد نحو تحسين علاقته بالانجليز لم يقدر له الوصول إلى الثمرة المرجوة كما يقول الدكتور عبدالعظيم رمضان، وذلك بسبب شخصية اللورد لويد وسياسته ، فلقد جاء إلى مصر متأثرا بشخصية اللورد كرومر وسياسته ، وظهر ذلك منذ البداية عندما رفض أن يقدم أوراق اعتماده إلى الملك فؤاد، ذاكرا ، أن هذا يضعه فى نفس مركز أى سفير آخر، ويحرمه من مركزه الممتاز لرعاية التحفظات الأربعة، وفى الواقع ان مندوبا انجليزيا بعد الحرب العظمى لم يتح له من الظروف الداخلية ما أتيح للورد لويد ، فالمد الثورى فقد قوته الذاتية الدافعة، والقيادات الوطنية تحولت بحرابها إلى القصر دفاعا عن الدستور ، والطبقات الشعبية الكادحة تخلفت عن قيادتها فى المعركة الدستورية بسبب الغبن الذى لحقها، والوفد أخذ يهادن الانجليز ويخطب ودهم ويسعى رئيسه بنفسه إلى دار المندوب السامى لزيارته دون سابق ود، ولم يكن فى الميدان غير «الانتلجنسيا» اى جماعات المثقفين الثوريين، وهى الوحيدة التى استفادت من انكماش السيطرة الأجنبية ولكن هذه كانت وسائلها محدودة.

كل هذه الظروف كانت بيئة مناسبة تعمل فيها مواهب لورد لويد التسلطية ، فلم يدع فرصة للاستفادة من هذا كله إلا وانتهزها حتى أنه لم يكد يستريح من وعثاء سفره حتى أذاع أنه يعتزم الطواف فى الأقاليم للوقوف على أحوال الأهالى وأعمالهم، ودرس هذه المسائل بنفسه فى كل جهة يرتادها ، ثم قام برحلته الموعودة فعلا، واستقبل استقبالا رسميا لايقل إلا يسيرا عن استقبال الملك الشرعى ، وأقيمت له التشريفات والحفلات ، وألقيت بين يديه خطب الترحيب والتيمن بطلعته . كما أقام له كبراء الاحرار الدستوريين وغيرهم حفلة لتكريمه، والقى اللورد كلمة اعلن فيها ايمانه «بالحكومة الدستورية والحكومة الحازمة المنظمة، والحكومة العادلة» وهنا طالبته الصحف الوفدية فى جرأة مذهلة بأن يتبع القول بالعمل، أى بالتدخل الفعلى فى شئون البلاد وقالت : «إننا لانريد من اللورد كلاما فقط، وانما نريد أن يتبع العمل الكلام ، خصوصا أنه مسئول عن الحالة العامة فى مصر ، بعد أن أسفرت السياسة الانجليزية عن وجهها واستأنفت إدارة البلاد على المكشوف» .. وبلغت «كوكب الشرق» أقصى الجرأة حين قالت : لقد دعا اللورد لويد إلى الصداقة بين مصر وانجلترا ، ونحن نود أن نلبى دعوته متسابقين ، ولكن دون ذلك إزالة أسباب النفور التى خلقها إنذار نوفمبر، وترك الأمة المصرية تستمتع بدستورها ، وأول خطوة فى هذا السبيل هو أن يضن المندوب السامى بتعضيد الوزارة التى خلقها ذلك الانذار والتى تقف عقبة كأداء فى طريق التفاهم والوفاق بين الاثنين».

واستجاب اللورد لويد لهذه الدعوة ..وبدأ اتصالاته مع الملك فؤاد لطرد زيوار باشا .. وإجراء انتخابات جديدة تحقق التوازن بين كل الاحزب، ويرأسها رجل مشهور بالاعتدال هو عدلى يكن باشا .

مفاجأة فى حادث السردار

● الخطة الأصلية: اغتيال اللورد «اللنبى» فلما ظهرت صعوبة التنفيذ.. تحولت إلى اغتيال السردار

● المناضل القديم نجيب الهلباوى.. خان رفاق الكفاح.. وباع نفسه للإنجليز ورسم لهم خطة القبض على الجناة

●● من الذى أصدر الأمر باغتيال السردار؟

لقد حاول الانجليز إلصاق التهمة بسعد زغلول باعتباره الراعى الأكبر لتيار العنف الذى كان يتصيد الانجليز وعملاءهم فى شوارع القاهرة. وعندئذ عمد الزغلوليون إلى تعليق الاتهام فى رقبة الانجليز والملك فؤاد . وأثاروا الشبهات حول «الملك الصغير» حسن نشأت وكيل الديوان واتهموه بتدبير الحادث. كل ذلك وضع الباحث التاريخى فى حيرة من أمر هذا الحادث الذى غيّر مجرى الحياة السياسية المصرية، وانحرف بالمسيرة الدستورية النيابية بعد عشرة شهور فقط من ولادتها، ودفع بها إلى متاهة الانقلابات الدستورية وحرمان الشعب من حكم نفسه».

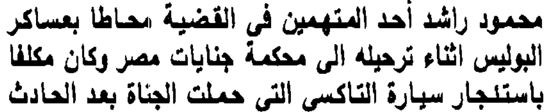
أما عن سعد زغلول فبراءته لاتحتاج إلى دليل، فمن حيث المبدأ لم يكن سعد من أنصار الاغتيال السياسى، ومن حيث الواقع لايقبل المنطق اتهام سعد زغلول بالتحريض على ارتكاب حادث يعلم جيدا أنه سيكون أول ضحاياه ، وقد عبر هو عن ذلك حين قال إنه المستهدف من هذه الجريمة، وكرر القول فور علمه بها «لقد ضعنا» فى إشارة صريحة إلى أن القتلة كانوا يستهدفونَ إقصاء سعد زغلول عن الحكم ليعود إلى زعامة الثورة بعد أن ثبت فشل التفاوض السياسى مع حكومة لندن.

وأما فكرة اتهام الانجليز والملك فؤاد بأنهم دبروا اغتيال السردار، فقد تبناها الاستاذ مصطفى أمين على أساس نظرية «إبحث عن المستفيد من الجريمة تصل إلى الفاعل» . ولكنه لم يقدم الأسانيد المادية أو المنطقية التى تؤيد فكرته، واعتمد على تفسير بعض العبارات والتصرفات التى تصادف وقوعها فى غضون الحادث ، ولكنها لاترقى إلى المستوى الدليل على جدية الاتهام، ثم إن هذا التفسير - لو صح - يدمغ التنظيم الذى ارتكب الحادث بوصمة العمالة للإنجليز والقصر، فى حين يرى مصطفى أمين أن هذا التنظيم هو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ الذى كان يناهض الاحتلال والقصر معا ●●



محمود اسماعيل كان حلقة الاتصال بين الجهاز الاعلى للاغتيالات وجهاز التنفيذ ولعب دورا كبيرا فى الأعمال الفدائية ضد هؤلاء الانجليز وأعوانهم





محمود راشد أحد المتهمين فى القضية محاطا بعساكر البوليس اثناء ترحيله الى محكمة جنايات مصر وكان مكلفا باستئجار سيارة التاكسى التى حملت الجناة بعد الحادث

إن البحث عن المحرضين على قتل السردار، يقتضى فتح ملف الجمعيات السرية التى كانت تتسابق على اغتيال الانجليز وعملائهم، وهو ملف متشعب وغامض بسبب ولوغ هذا النوع من النشاط فى السرية، ثم إن تعدد هذه التنظيمات وافتقاد القيادة الموحدة لها يضاعف من صعوبة التعرف على الجهة التى أصدرت قرار اغتيال السردار، إلا أن المعلومات التى توفرت عن الحادث، تضعنا أمام عدد من الأسماء كان لها نشاط فدائي قديم، ثم تجدد الحديث عنها بعد مصرع السردار، ومن هؤلاء الوفديان الحميمان: الدكتور أحمد ماهر، ومحمود فهمى النقراشى، والدكتور شفيق منصور المحامى وعضو مجلس النواب الوفدى، وأولاد «عنايت» وكان أكبرهم «محمود» قد لقى حتفه فى ليمان طرة عام ١٩١٧ أثناء قضائه عقوبة الأشغال الشاقة فى حادث إلقاء القنبلة على السلطان حسين سنة ١٩١٥ ، ثم محمد نجيب الهلباوى الذى أفرجت عنه حكومة سعد زغلول بعد سجنه فى القضية نفسها، ولكنه سار فى طريق الغواية وسخر نفسه عميلا للمخابرات البريطانية ، وتجسس على رفاق الكفاح حتى أوقع بهم وساقهم إلى حبل المشنقة.

لقد ألقى عبدالفتاح عنايت- وهو الوحيد من بين قتلة السردار الذى أفلت من الاعدام واستبدل به الأشغال الشاقة المؤبدة - بعض الضوء على الجماعة التى اغتالت السردار ، وذلك فى المذكرات التى كتبها بخط يده وأودعها فى سنة ١٩٦٣ لدى مصطفى أمين فنشرها فى «الكتاب الممنوع» فقال إنه كان هناك مجلس أعلى للاغتيالات فى عام ١٩٢٢ - أى فى أعقاب ثورة ١٩ - مؤلف من ماهر والنقراشى وشفيق منصور وحسن كامل الشيشينى وعبدالحليم البيلى، وكانت مهمة هذا المجلس إصدار الموافقة على اغتيال الشخص المستهدف ، أما جهاز التنفيذ فكان يتكون من خمسة أعضاء هم : عبدالفتاح عنايت الطالب بالحقوق، وأخوه عبدالحميد الطالب بالمعلمين العليا ، ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم، وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر ، ومحمد فهمى على النجار زعيم عمال الترسانة، وكل منهم يشرف على خلية من خمسة أفراد لايعرفون شيئا عن المستويات الفوقية ، أما ضابط الاتصال بين المجلس الاعلى للاغتيالات وجهاز التنفيذ فهو محمود إسماعيل الضابط السابق بمصلحة السواحل الذى انتقل إلى وزارة الاوقاف فى عهد حسن نشأت . ومن ثم قامت علاقة حميمة بين الاثنين وكان ضلعها الثالث عبدالحليم البيلى.

ويقول عبدالفتاح عنايت فى مذكراته إن علاقته بالتنظيم بدأت فى يناير ١٩٢٢ عندما ذهب إلى شفيق منصور واقترح عليه القيام بعمليات انتقامية ضد الانجليز ردا على ما فعلوا فى الشباب الوطنى من إعدام وتعذيب، وكان تعليق شفيق منصور : «مش كفاية أخوك الكبير اللى راح» . فرد عليه عبدالفتاح قائلا : لانستطيع أن نسكت دون أن ننتقم لجميع الضحايا وفى مقدمتهم أخى .. وبدأ العمل.

ومن المعلومات المهمة التى كشف عنها عبدالفتاح عنايت فى مذكراته أنه كان هناك تنظيم سرى آخر لعمال العنابر بزعامة الحاج أحمد جاد الله الذى تخصص فى تصنيع القنابل اليدوية التى كان يستخدمها الفدائيون، وكان الحاج أحمد يتعاون مع التنظيمات الأخرى ويمدها باحتياجاتها من هذه القنابل ، وتم تقديم هذا الرجل إلى المحاكمة - مع ماهر والنقراشى - بعد الفراغ من قضية السردار فحكم له بالبراءة لعدم ثبوت الأدلة.

مفاجأة فى خطة الاغتيال

إلا أن المفاجأة التى أزاح عبدالفتاح عنايت الستار عنها ، هى أن الخطة التى قررها مجلس الاغتيالات لم تكن تستهدف السردار في مبدأ الأمر ، وإنما اغتيال المعتمد البريطانى اللورد «اللنبى»، وأن فكرة اغتياله نبتت فى أكتوبر ١٩٢٤ عقب إعلان فشل محادثات سعد زغلول مع مكدونالد رئيس وزراء انجلترا ، فاجتمع مجلس التنفيذ ووضع خطة اغتيال «اللنبى» أكبر الرءوس الانجليزية فى مصر ، وتحدد يوم ١٣ اكتوبر للتنفيذ ، وبدأ المجلس بدراسة تحركات اللورد والشوارع التى يمر بها، وتبين أنه يتحرك بسيارته محوطا بأربعة موتوسكلات، فخصصوا اثنين من أعضاء فرقة الاغتيال لكل موتوسيكل، وتكليف اثنين لاطلاق النار عليه هما : إبراهيم موسى ، ومحمد فهمى النجار لأنهما يجيدان الرماية بثبات منقطع النظير، وبعد إعداد الخطة تبين للجهاز صعوبة تنفيذها نظرا لشدة الحراسة حول اللورد، وفى أثناء ذلك نشرت الصحف أن السردار السيرلى ستاك، سيعود من اجازته فى لندن، ويمكث

فى القاهرة أسبوعا، وعندئذ انتقلت الفكرة إلى اغتيال السردار بدلا من اللورد اللنبى . وبدأ الاخوان عنايت دراسة تحركات الضحية.

ويستطرد عبدالفتاح عنايت فيقول فى مذكراته: وفى يوم ٢٥ أكتوبر تناول شفيق منصور ومحمود اسماعيل الغداء فى منزلنا معى ومع أخى عبدالحميد ، وبعد الغداء ، انتقلنا نحن الأربعة إلى حجرة نوم عبدالحميد، وتم الاتفاق على قتل السردار، على أن يقوم محمود إسماعيل باختيار مكان الجريمة، وإبراهيم موسى باحضار ثلاثة عمال للاشتراك فى ضرب النار، وتكليف محمود راشد باستئجار السيارة التى نهرب بها بعد الحادث ، واتفقنا نحن الأربعة على ان نتناوب تتبع تحركات السردار لاختيار الموعد الذى يسهل فيه الاغتيال ، وبعد أيام أحضر محمود إسماعيل إلى منزلى بعض المسدسات وقنبلة يدوية، وكلفنا عبدالحميد عنايت بتوصيلها إلى إبراهيم موسى ، ثم جلسنا ندرس حركات السردار، فقال محمود اسماعيل انه عاين منزل السردار - وهو الآن نادى الضباط بالزمالك- وموقع وزارة الحربية عدة مرات، فلاحظ وجود بعض الجنود بالنقطتين المذكورتين مما يجعل ارتكاب الحادث صعبا، وعلى ذلك تقرر اختيار نقطة التقاطع بين شارع الطرقة الغربى - اسماعيل أباظة حاليا- وشارع قصر العينى، حيث لايوجد جنود بوليس ، ثم ذهب عبدالحميد مع محمود اسماعيل وإبراهيم موسى وعاينوا المكان، ورسموا تخطيطا للموقع ثم حددوا مكان كل فرد من اعضاء الجمعية عند ارتكاب الحادث..



عبدالحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا.. ألقى القنبلة ولكنها لم تنفجر .. وقد حكم عليه بالاعدام وينتمى الى أسرة اشتغلت بالقضية الوطنية

الأستاذ شفيق منصور المحامى وعضو مجلس النواب الوفدى بعد القبض عليه فى قضية اغتيال السردار وإيداعه سجن الأجانب

وتحدد يوم ١٩ نوفمبر لقتل السردار، ثم حدث أن قرأنا فى الصحف أن السردار قرر السفر إلى السودان يوم ١٨ نوفمبر، واعتقدت ان العناية الالهية انقذت الرجل، واذا بنا نسمع



فى مايو عام ١٩٢٥ قدم لورد اللنبى استقالته من منصب المندوب السامى البريطانى فى مصر، وتذكر المراجع التاريخية أن الحكومة البريطانية سحبته من مصر بسبب تهوره فى معالجة الأوضاع فى مصر اثر حادث السردار وتقديمه الإنذار الى سعد زغلول .. والظاهر أن الاعيان المصريين قد تغاضوا عن تصرفات اللورد المعادية للحركة الوطنية المصرية فتكالبوا على اقامة حفلات التكريم له وللسيدة قرينته وتسابقوا على اظهار مشاعرهم الودية للرجل الذى تسبب فى افساد الحياة الدستورية وتعطيل التطور النيابى فى مصر

عن مفاجأة : ان اللورد «اللنبى» استبقى السردار يوما واحد لعمل مهم ، واذا بهذا العمل المهم أن القصر الملكى قرر فجأة إقامة حفل شاى للسردار فى ذلك اليوم بمقر الحرس الملكى .
فقررنا عندئذ القيام بالتنفيذ ، وفى الساعة الواحدة بعد الظهر ذهب محمود راشد إلى موقف التاكسيات بميدان لاظوغلى، واتفق مع السائق النوبى محمود صالح على أن يوجد بسيارته القيات على ناصية شارع سعد زغلول ، وأن يترك موتور السيارة عاملا حتى تكون جاهزة للمسير بعد اتمام إطلاق النار. وكانت مهمتى إعطاء الاشارة بتحريك منديل فى الهواء وانا واقف امام مبنى وزارة الحربية فى اول شارع الطرقة، وكان الواقف فى مكان التنفيذ: إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر، وعلى إبراهيم ، وراغب حسن النجار وكلاهما عضو فى خلية إبراهيم موسى وهما المكلفان بالتنفيذ ، وكان عبدالحميد عنايت يقف بين موقع التنفيذ وموقع السيارة لاعطاء الاشارة بوقف الضرب إذا رأى أى خطر ، وكان فى جيبه قنبلة لالقائها بدون رفع زنادها، لتهديد من يحاول القبض علينا.

وفى منتصف الساعة الثانية غادر «السيرلى ستاك» سردار الجيش المصرى وحاكم

السودان مكتبه بوزارة الحربية، وإذا بصوت «قرة قول سلاح» ثم ركب سيارته من اليمين ، وركب ياوره من اليسار، وتحركت السيارة ، وبعد مرورها أمامى متجهة إلى شارع قصر العينى ، أخرجت منديلى وأعطيت الاشارة، وعند وصول السيارة إلى مكان التنفيذ، كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر، وفى هذه اللحظة تحركت بدراجتى واخترقت شارع ناظر الجيش الواقع بين شاع الطرقة وشارع سعد زغلول، حيث تقف سيارة الهروب، وعندما وصلت إلى شارع قصرالعينى، وجدت المنفذين يندفعون إلى سيارة الهروب شاهرين مسدساتهم فى الفضاء وهم يصيحون بصوت رائع «إوعى» فانضممت إليهم بدراجتى حتى وصلوا إلى سيارة الهروب، وفى هذه اللحظة إذا بموظف إنجليزى فوق موتوسيكل يريد أن يتعقب سيارة الهروب ، فقلت لإبراهيم موسى : «خد بالك» فاطلق عليه عيارا مر بجانب إذنه، فارتد الانجليزى هاربا ، ورأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى عليه النار إرهابا ليستمر فى الجرى، ولكنه سقط على الأرض ، وركب الجميع السيارة، وألقى عبدالحميد عنايت القنبلة على سبيل التهديد، وقفز إلى السيارة فاتجهت بهم إلى مصر القديمة.. أما أنا فقد عدت بالدراجة إلى منزلى بعابدين.. وبذلك انتهى الحادث.

تحريات المخابرات البريطانية

تلك هى اعترافات القاتل الوحيد الذى أفلت من حبل المشنقة، كتبها بعد خروجه من السجن ، وبقدر ما قدمت من معلومات تفصيلية عن تنفيذ الجريمة، بقدر ما تجاهلت الافصاح عن الجهة التى أصدرت القرار، وهل صدر عن المجلس الاعلى للاغتيالات ، أم بقرار انفرادى من أعضاء المجلس التنفيذى والوحيد من أعضاء المجلس الأعلى الذى ذكره عبدالفتاح عنايت هو شفيق منصور ، ولم يعرف إذا كان الأخير قد عرض الخطة على زملائه أم انفرد بالموافقة دون استشارتهم.

لقد أصيب شفيق منصور بانهيار عصبى عقب صدور الحكم عليه بالاعدام، وكتب وهو فى السجن تقريرا من ٢٠ صفحة حكى فيه دوره فى الجريمة، إلا أن هذه الاعترافات يغلب عليها الاضطراب والتخبط، اذ كان كل همه الافلات من حبل المشنقة. وعلق المسئولية كلها فى رقبة محمود اسماعيل واظهره فى صورة المدبر الأكبر للجريمة لرغبته فى القيام بعمل كبير يؤدى إلى إسقاط حكومة سعد زغلول لأنها لم تحقق له مطالبه الشخصية.

وبدأت تحقيقات النيابة تحت إشراف النائب العام طاهر باشا نور ، وألقى الإنجليز القبض على عدد من أقطاب الوفد مثل مكرم عبيد والنقراشى وعبدالرحمن فهمى، وحوصر بيت الأمة بقوات الأمن للحيلولة بين سعد زغلول، والاجتماع بأنصاره، وتناثرت الاتهامات السياسية كالشظايا فى كل اتجاه، فاللورد «اللنبى» سعى إلى استغلال الجريمة لاصطياد الوفد وزعيمه سعد زغلول باعتباره رائد سياسة العنف والتشدد، والتقت سياسة القصر مع الاحتلال فى هذا الاتجاه، مما دفع الوفد إلى نفى التهمة عن نفسه وإلصاقها بأعوان القصر : حسن نشأت وعبدالحليم البيلى، وكلاهما كان على صلة وثيقة بمحمود اسماعيل، وتكشف مذكرات سعد زغلول أنه كان فى غاية القلق وكان يتسقط أخبار التحقيقات ، ويجتمع بالمحامين، وكانت الصحف الوفدية تشير بأصابع الاتهام صراحة إلى البيلى ، وبالفعل تم استدعاؤه من استنابول بعد تعيينه مستشارا للقنصلية المصرية، وكلفت المخابرات البريطانية





هؤلاء اعتقلوا بسبب اغتيال السردار
عقب اغتيال السردار قامت السلطات البريطانية باعتقال عدد من كبار رجال الدولة الذين حامت حولهم الشبهات .. ومنهم د. أحمد ماهر وزير المعارف ومحمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية والأستاذ حسن كامل الشيشيني، وجاءت في مذكرات عبدالفتاح عنايت أنهم كانوا يشكلون الجهاز الأعلى للاغتيالات

بتفتيش مسكنه هناك، وإرسال أوراقه لتفيد التحقيق.

وبينما كانت تحقيقات النيابة تسير سيرها المتعثر للوصول إلى الجناة، كانت المخابرات البريطانية ومعها الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية تسيران فى اتجاه آخر تحوطه السرية والكتمان حتى تمكنت فى النهاية من الوصول إلى قتلة السردار عن طريق زميلهم القديم محمد نجيب الهلباوى الذى رسم بنفسه خطة فى غاية الحذق والدقة للقبض عليهم . وتقديمهم إلى حبل المشنقة «راجع كتابنا : «نظرات فى تاريخ مصر»

كان الهلباوى قد بدأ حياته مناضلا وطنيا فى صفوف الشباب الفدائي الذين تحملوا مسئولية الكفاح المسلح ضد المحتلين الانجليز وأعوانهم الخونة، وهو الذى ألقى القنبلة- مع زميله محمد شمس الدين - على السلطان حسين كامل الذى جلس على كرسى السلطنة تحت راية الحماية البريطانية بقرار من دار المعتمد الانجليزى، وحكم عليهما بالاعدام، والتمس السلطان من الانجليز تخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. وبعد أن تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة أصدر قرارا بالعفو عن المسجونين السياسيين، وخرج الهلباوى من السجن حانقا وحاقدا على الثورة والوطن والكفاح، ولما عرضوا عليه وظيفة شريفة بمرتب خمسة عشر جنيها ازدراها، وتوجه إلى مقر المخابرات البريطانية وعرض عليهم القيام بمهمة التجسس فى صفوف إخوانه الفدائيين وكشف أسرارهم وتقديمها إلى الانجليز، وقابلت المخابرات البريطانية هذا الطلب بالترحيب الشديد ، لأنهم عجزوا عن كشف خبايا الجمعيات الفدائية رغم الجوائز المالية الضخمة التي رصدوها لمن يدلى بأى معلومات تؤدى إليهم، ولم يجدوا مصريا واحدا طاوعته نفسه لخيانة بلده رغم ان حوادث الاغتيال كانت تجرى فى الشوارع والميادين فى وضح النهار، ويراها البسطاء والفقراء فيتسترون عليها، إلى أن ظهر هذا الشيطان الذى قلب موازين الوطنية وتحول إلى عميل باع إخوانه بأبخس الأثمان، فخلعوا عليه إسما كوديا هو «مستر H» وهو الحرف الأول من اسم «الهلباوى ، وألحقوه بالإدارة الاوربية بوزارة الداخلية تحت اشراف «كين بويد» وخصصوا له ضابط اتصال هو اليوزباشى سليم زكى «باشا فيما بعد وحكمدار القاهرة الذى لقى مصرعه فى قبنلة ألقيت عليه من خلف أسوار كلية طب قصر العينى عام ١٩٤٨» وتحددت لهما مواعيد منتظمة يلتقيان فيها خارج الأماكن المأهولة.

موعد مع العميل

وفى اليوم الذى قتل فيه السردار «الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤» كان العميل الهلباوى على موعد مسبق للقاء اليوزباشى سليم زكى فى الساعة الخامسة مساء عند ميدان السباق بمصر الجديدة «حدائق الميرلاند حاليا» ورغم الهلع الذى أصاب أجهزة الأمن ، إلا أن تعليمات حكمدار القاهرة - راسل باشا - إلى سليم زكى بأن يذهب إلى « مستر H» حسب الموعد المسبق ليعرف منه أسباب خيبته فى التنبؤ بالحادث قبل وقوعه، وفى اللقاء تضاعفت الخيبة، إذ تبين أن العميل الهلباوى لم يكن يعلم بخبر مصرع السردار الذى وقع قبل ثلاث ساعات - وتعمد سليم زكى أن يستثير عميله ويصارحه بالشكوك التى أحاطت به كى يدفعه إلى مزيد من بذل الجهد ، وإظهار التفانى فى خدمة أسياده.

وبدأ الهلباوى الخطوة الأولى فى طريق الخيانة والغدر ، فمضى لتوه إلى مكتب شفيق منصور ، لوثوقه بأن تدبير الحادث لايمكن أن يتم من وراء أنف شيخ الفدائيين ومجموعته التى تضم أعتى العناصر جرأة وجسارة من أمثال محمود اسماعيل والأخوين «عنايت» ، وكان الهلباوى يعرفهم جميعا من خلال تردده الدائم على هذا المكتب الذى كان أشبه بخلية نحل يأوى اليها الشباب المتحمس، يثرثرون فى السياسة ، وتعلو أصواتهم مطالبة باستئناف اعمال المقاومة المسلحة ضد الانجليز ، وكان الهلباوى أعلاهم صوتا ، وأشدهم تطرفا وحماسة ، وكان شفيق منصور يعمل على تهدئة هذا الثائر الغيور ويقنعه بأن كل شىء بأوانه، فيزداد هياجا، دون أن يخطر على بال الفدائى العجوز أن هذه الثورة المفتعلة تخفى وراءها الخيانة والتربص ، وكثيرا ما كان شفيق منصور يصحبه معه إلى بيته ليشاركه الطعام، وفى إحدى المرات أخذه محمود اسماعيل إلى الترزى الذى يتعامل معه وضمنه فى تفصيل بدلة له بالتقسيط ، ودفع له القسط الأول منها خمسين قرشا ، وكان كل الشبان الأبرار يعطفون على الهلباوى لسابقته فى الجهاد، ولحفظ ماء وجهه الذى كان يتساقط مدعيا الفقر والعوز ، ولم يتصوروا انهم بازاء عميل يضمر لهم الغدر ، ويتسقط أخبارهم ليسوقهم بعد ذلك كالذبائح إلى ساحة الاعدام.

وأدرك الهلباوى - بعد أن ثبت فشله فى معرفة تدبير اغتيال السردار - ان كل التمثيليات التى قام بها لم تفلح فى كسب ثقة هؤلاء الأبطال الذين كانوا يقدسون سرية العمل الفدائى، ولم يكونوا من السذاجة ليكشفوا سرهم لأحد حتى لو كان مناضلا سابقا، وادرك «مستر H» أنهم من الصلابة بحيث يصعب اختراق حاجز السرية، فكان عليه أن يبحث عن وسيلة للايقاع بهم، ويصنع لهم الفخ الذى يندفعون إليه بإرادتهم، وكانت خطته تقوم على أساس : عندما تلقى القبض على أشخاص تحوم حولهم الشبهات ، فيجب أن يكونوا هم المذنبين الحقيقيين، أما اذا ألقيت القبض على أشخاص مشكوك فيهم ، فإن المذنبين الحقيقيين سيعرفون انك غير واثق بالأمر .

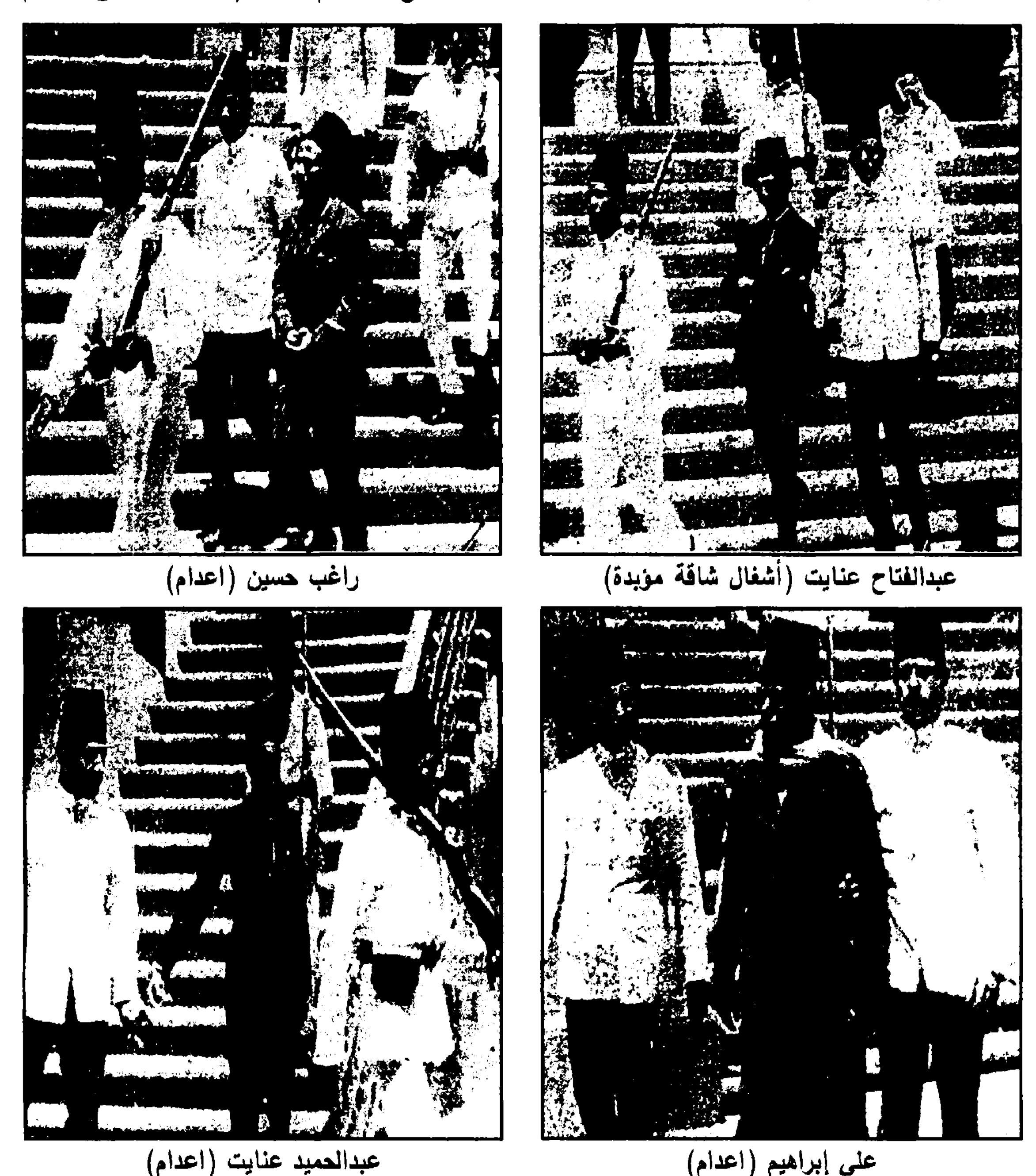
وبناء على هذه القاعدة ، عكف الهلباوى على وضع خطة جهنمية متقنة الصنع ، دقيقة التفاصيل تشبه سيناريو لفيلم من أفلام الإثارة الامريكية.

الخطة الجهنمية
التى وضعها الهلباوى للقبض على قتلة السردار

- طبع جريدة من أربع نسخ فقط لتضليل أولاد عنايت
- استدراج أولاد عنايت إلى طريق مطروح للقبض عليهم بعيدا عن السلطات المصرية

●● فى فبراير ١٩٢٤ غادر المناضل القديم محمد نجيب الهلباوى ليمان طرة متمتعا بقرار العفو العام ، الذى أصدره رئيس الوزراء سعد زغلول عن جميع الوطنيين الذين حكمت عليهم السلطات البريطانية بالسجن سواء قبل أحداث الثورة أو بعدها ، خرج الهلباوى من السجن وقد امتلأت نفسه بالحقد على الثورة وعلى الوطن بحجة أن أحدا لم يسأل عنه طوال سنوات سجنه، ثم تطور الحقد إلى رغبة فى التدمير عندما جادت الحكومة على بعض رفاقه بوظائف مجزية، بينما عرضوا عليه وظيفة صغيرة لايزيد مرتبها على خمسة عشر جنيها، فاتخذ من هذا التفاوت فى توزيع المغانم ذريعة للانقلاب على تاريخه ونضاله، ومضى إلى جهاز المخابرات البريطانية ليعرض عليهم رغبته فى العمل لحسابهم، وتلقف الانجليز العرض بالقبول، فقد كانوا يعرفون جيدا سجل الهلباوى فى حوادث الاغتيالات السياسية، وعلاقته الوثيقة بالجمعيات السرية التى كانت تقوم بهذه الأعمال دون أن يتمكن الانجليز من اختراقها رغم المغريات المالية الضخمة التى كانوا يرصدونها لهذا الغرض ●●

فى العدد ٣٦٠، الصادر فى ١٩ يونيه عام ١٩٢٥ وعلى اتساع صفحتين متقابلتين نشرت «المصور» مجموعة كاملة فريدة من صور جميع المحكوم عليهم عقب النطق بالحكم



عبدالفتاح عنايت (أشغال شاقة مؤبدة) — راغب حسين (اعدام)

على إبراهيم (اعدام) — عبدالحميد عنايت (اعدام)

فكيف حدث هذا التحول الدرامى فى حياة «الهلباوى» وانتقل من النقيض إلى النقيض، لقد وصف سعد زغلول هذا الشاب بأنه كان يشبه مصطفى كامل فى حركاته .. فلماذا سخر نفسه عميلا لأعداء بلاده .. وكيف لشاب كان يحمل رأسه على كفه، تطاوعه نفسه، وهو فى مرحلة النضج السياسى، فيسلم رقاب زملائه الى حبل المشنقة .. لقد حاول الهلباوى أن يبرر جريمته فألقى باللائمة على حكومة سعد زغلول لأنها جحدت حقه فى وظيفة مرموقة .. وهى حجة متهافتة يرددها كل العملاء والجواسيس لتبرير خيانتهم وغدرهم..



محمود راشد (اعدام)
إبراهيم موسى (اعدام)
محمود اسماعيل (اعدام)
شفيق منصور (اعدام)

لقد روى محمد نجيب الهلباوى فى مذكراته التى كتبها بخط يده أنه بعد خروجه من السجن مضى إلى مكتب محمود فهمى النقراشى بعد أن أصبح وكيلا لوزارة الداخلية - ليعلن احتجاجه على ضآلة الوظيفة التى عرضوها عليه .. فى حين «أغدقتم الوظائف على الهتافة وتركتم من حملوكم على أعناقهم للرئاسة»، ضرب الهلباوى مثلا ببعض الاشخاص الذين نالوا حظوة الحكومة لمجرد أنهم كتبوا مقالات صحفية .. «ولو كان لى أخت جميلة ورقيقة لكنت اليوم فى أعلى المناصب»، وتصادف وجود السيدة نبوية موسى رائد التعليم النسائي .. وكان حظها من الجمال قليلا ـ فرفعت الحجاب عن وجهها قائلة: «وهل أختك أجمل منى ؟ فقال لها الهلباوى : إنك أجمل منها بكثير وضحك الجميع، وأخذ الهلباوى يتحامل على سعد زغلول


السائق محمود صالح (السجن سنتان مع الشغل)

ويتهمه بأنه يحقد عليه ، فلما سأله النقراشى عن سبب هذا الحقد ، قال : لأنى أحمل اسم «الهلباوى» عدوه ! وهو يشير بذلك إلى المحامى المعروف ابراهيم بك الهلباوى الذى وضعته الحركة الوطنية فى خندق خصومها منذ قيامه بدور المدعى العام ضد الفلاحين المصريين في مذبحة دنشواى .

ولعل هذا الحوار يكشف لنا عن حجم الضغائن التى كانت تعتمل فى نفس نجيب الهبلاوى منذ خروجه من السجن ، واستقر عزمه على خيانة بلده والارتماء فى أحضان الانجليز ففى الأسبوع نفسه ، الذى غادر فيه السجن وقبل أن يلتقى بالنقراشى ويفضى إليه بتلك الحجج التافهة حول انعدام العدالة فى توزيع الغنائم !! كانت الاتصالات والاتفاقات قد تمت فعلا بينه وبين المخابرات البريطانية على أن يعمل جاسوسا للانجليز وحمل اسما حركيا هو «مستر H» . وقد اعترف «إنجرام بك» نائب حكمدار القاهرة فى الظاهر ، والمسئول عن المخابرات البريطانية فى الباطن ، أنه تلقى العرض من الهلباوى للعمل فى المخابرات البريطانية فى شهر فبراير ١٩٢٤ ، فلما اطلع على الطلب تذكره انجرام بك منذ قيامه بإلقاء القنبلة فى الاسكندرية، وكان انجرام شاهدا ضده أمام المحكمة العسكرية، وكان يعرف أن الهلباوى من الاشخاص المطلعين على أسرار كثير من الجمعيات السرية «وقد حضر لى بعد الافراج عنه، وطلب أن يشتغل معنا ، فوجدت أنه عامل مفيد وأوصيت على تشغيله فعلا، وخابره سليم أفندى زكى فى غيابى للحضور للاشتغال معنا، وحصلت مكاتبات بهذا الخصوص بين البوليس وبينه» .

واستجابت المخابرات البريطانية لكل شروط ومطالب «مستر H» وهى :

- أن يتقاضى مرتبا شهريا قدره أربعون جنيها بخلاف نفقات السكن والمأكل والمشرب.
- ألا يدخل أى دار حكومية أو أمنية.
- أن يتم الاتصال به مرة واحدة فى اليوم عن طريق التليفون .

وبدأ الهلباوى مهمته بالتجسس على مراكز تجمع رجال الحركة الوطنية، مثل بيت سعد زغلول وأخذ يوالى المخابرات البريطانية بأسماء الاشخاص الذين يترددون على بيت الأمة

وكذلك مكتب شفيق منصور المحامي حيث يلتقى شباب الفدائيين ، فلما وقعت جريمة اغتيال السردار ، اكتشفت المخابرات البريطانية أن عميلهم الهلباوى لم يكن على علم بها ، مما أوحى بأن الذين دبروا الحادث ونفذوه كانوا على درجة عالية من السرية والكتمان ، ومع ذلك كان الهلباوى واثقا بأن الحادث لا يمكن التخطيط له وتنفيذه بعيدا عن شفيق منصور، وقد اعترف الهلباوى ، فى مذكراته بأنه بعد أن فاجأه سليم زكى بخبر اغتيال السردار ، «تركته وذهبت فى الحال الى مكتب شفيق أفندى منصور، لأنى على يقين بأنه ليس هناك حادث يحدث بدون علمه تقريبا» .

وانطلق الهلباوى إلى بيوت كل الشبان الذين كان يشعر - بحكم خبرته القديمة - أنهم أبطال الجريمة .. مثل أولاد عنايت ومحمود إسماعيل فضلا عن شفيق منصور .. وبحاسته الدقيقة تحول الشك الى يقين ، ولكن كيف السبيل الى الايقاع بهم وتسليمهم الى أيدى السلطات البريطانية - وليس المصرية - حتى تنفرد أجهزة التحقيق الانجليزية بالتصرف معهم بعيدا عن مداخلات السلطات المصرية .. الأمر الذى كان يقتضى استدراج المتهمين الى بعض مناطق الحدود التى كانت تخضع للسلطات العسكرية البريطانية، كما كانت تقتضى مفاجأة المتهمين ببعض الوقائع الفدائية القديمة التى لايعرفها غيرهم، وعندئذ يدخل فى روعهم أن كل الأسرار قد كشفت، وأن جميع المعلومات عن الجمعيات السرية قد عرفت، فلا يملكون إلا الاعتراف .

تلك هى الخطوط الرئيسية فى الخطة الجهنمية التي رسمها الهلباوى فيقول : «كنت أعمل وأنا الخبير بعقلية القاتل السياسى، فلقد طبقت حالتى العقلية عندما حاولت اغتيال حياة السلطان حسين ، على عقلية أولاد عنايت، لأن سنهما كانت فى مثل سنى» .

فلما انتهى الهلباوى من رسم خطة القبض على قتلة السردار ، دعا إلى اجتماع خاص فى بيت «انجرام بك» بالجزيرة ، وحضرها كل من : اسماعيل باشا صدقى وزير الداخلية وكين بويد مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية، واللواء راسل باشا حكمدار العاصمة، واليوزباشى سليم زكى وسلمهم الخطة، وبعد مناقشتها مناقشة مستفيضة طلب منهم تنفيذها بدقة عقارب الساعة، وحذرهم من مغبة التأخير أو التقدم أو إجراء أى تعديل على الخطة، فقد تؤدى غلطة بسيطة الى الفشل، فلما سأله راسل باشا : وإذا لم تنجح هذه الخطة فما مصيرك .. يامستر H . فقال له الهلباوى : سوف أقتل نفسى على الطريقة اليابانية .. لأنى لا أطيق صبرا على ذل بلادى ومليكى ..



عبدالحميد عنايت واخوه عبدالفتاح وهما يرتديان زى الاعراب بعد القبض عليهما فى طريق مطروح اثناء محاولتهما الهرب الى طرابلس (ليبيا) بناء على نصيحة الجاسوس محمد نجيب الهلباوى وحولهما جنود السلطات البريطانية

لقد برر الهلباوى فعلته النكراء - كما اعترف فى مذكراته التى نشرها مصطفى أمين وعنوانها «إماطة اللثام عن أخطر الأسرار» - بأنه كان يهدف إلى إنقاذ، وادى النيل وعودة الجيش المصرى إلى السودان فور القبض على قتلة السردار ، وأنه فعل مالم تستطع فعله السلطات المصرية أو السلطات البريطانية ، إذ عجزوا جميعا عن التوصل الى القتلة؟ بل يجنح به الخبل إلى القول بأن الحكومة الانجليزية كانت تتمنى عدم القبض عليهم حتى تظل مهيمنة على شئون السودان .. أما إذا نجح البطل المغوار (مستر H) فى القبض عليهم فقد بطلت حجة الانجليز .. وأصبح من حق الجيش المصرى أن يعود الى السودان !!.

هذا كلام عميل با ع نفسه الى الشيطان وهى حجة كل جاسوس يتآمر على وطنه فيزعم أنه إنما يتجسس من أجل مصلحة البلاد العليا !! ولعل أكبر دليل على فساد هذه الحجة ان الجيش المصرى لم يعد الى السودان بعد اعدام الجناة، بل زادت شراسة الاحتلال لمصر والسودان ، وتضاعفت عمليات التنكيل بالوطنيين .

جريدة من أربع نسخ

وكانت خطة الهلباوى للقبض على قتلة السردار تسير على النحو التالى :

أولا : يقبض على محمود اسماعيل فى الساعة السابعة والنصف فى ميدان السيدة زينب ، حتى يعرف أكبر عدد من سكان القاهرة الخبر.

ثانيا : فى الساعة العاشرة يدخل الحكمدار راسل باشا ومعه محمود اسماعيل الى مكتب وزير الداخلية، فيفتح الوزير درج مكتبه ويستخرج صورة الضابط مصطفى حمدى ويقول له عبارة محددة هى : «لقد عرفنا كل شىء حتى المكان الذى فيه صاحب هذه الصورة»، ثم يصمت عن الكلام . فلا يتكلم . ولا يناقش . ولا يرد . وفى الحال يغادر الحكمدار ومعه محمود اسماعيل حجرة الوزير وهو يضحك .

ثالثا : يصرح الحكمدار لمكاتب الجريدة الذى ينتظره خارج غرفة الوزير بأن محمود اسماعيل قد اعترف على شركائه وقبض على كثير منهم والحالة عال .

رابعا : تنشر جريدة «......» هذا الخبر فى أربع نسخ فقط .

خامسا : يبيع البوليس السرى نسخة من الجريدة إلى عبد الفتاح عنايت فى ميدان الازهار، ويبيع نسخة أخرى فى ميدان باب الحديد لأحد عمال السكة الحديد .

سادسا : يقبض على شفيق منصور المحامى فى ردهة المحكمة حوالى الساعة الحادية عشرة ، ويفتش منزله ، ويحتله البوليس بقية اليوم .

وأما الباقى فسيكون حسب الظروف وسيتلقى البوليس الأوامر فى الطرقات .

هذا هو السيناريو الذى كتبه الجاسوس الهلباوى وتم تنفيذه بدقة وإخلاص - على حد تعبيره - من جميع رجال البوليس الذين انتشروا فى العاصمة ، ففى ميدان المحطة وميدان الازهار كان الذى يبيع الجريدة من رجال البوليس ، وكان ماسحو الأحذية فى المقاهى التى كان المتهمون يترددون عليها من رجال البوليس ، وكان الذين يلعبون القمار بزهر الطاولة أمام منازل المتهمين من رجال البوليس، وكذلك جامعو أعقاب السجاير وراكبو الدراجات فى الشوارع ويعاكسون المارة وهم الذين كانوا ينقلون حركات المتهمين الى الرؤساء فى الشوارع وعلى المقاهى أو فى مكاتبهم .

وقبض على محمود اسماعيل فى الساعة المحددة وفى المكان المحدد، وقبض على شفيق منصور فى ردهة المحكمة ، وذهب الحكمدار ومعه محمود اسماعيل الى مكتب وزير الداخلية، وحينما ظهر عبد الفتاح عنايت لرجل البوليس «بائع الصحف» صاح الأخير : اعترافات

محمود اسماعيل ، فوقف عبد الفتاح عنايت مذهولا عندما سمع النداء ، ثم اشترى الجريدة وأخذ يتفحصها ، وعندئذ اختفى البائع لأن مأموريته انتهت .. وعندئذ بدأ دور الهلباوى لإغراء أولاد عنايت على الهرب الى الأراضى الليبية عن طريق السلوم .. فيقول ؟:

تقدمت من عبد الفتاح عنايت وهو يقرأ الجريدة فسلمت عليه فقال لى :

ـ اعترف علينا ابن الكلب.

ـ عليكم بالهرب الى طرابلس .

ـ ليس معنا نقود .

ـ احضرها لكم .. هيا .. اسرعوا ..

وفى أثناء الكلام حضر عبد الحميد عنايت، واشترك معنا فى الرأى ، ووافق على الهرب الى ليبيا ، فذهبنا الى منزلهما القريب لاحضار ملابسهما ، ووقفت أنا فى انتظارهما أمام إدارة جريدة «المقطم»، فلما حضرا قلت لهما: سوف نمشى فى الجبال وكلها وحوش من الحيوان والإنسان ، ويلزمنا سلاح ندافع به عن أنفسنا . فوافقا على ذلك ، وذهب أحدهما الى منزل محمود راشد بسكة رحبة عابدين واحضر ثلاثة مسدسات قد استعملت فى أغلب حوادث الاغتيالات السياسية، كما أخبرنى . قلت لهما : نأخذ رأى الدكتور شفيق منصور ، فوافقنا ، وذهبنا الى هناك ، فوجدنا البوليس يحتله ، فتأكدا من أن محمود اسماعيل قد اعترف بكل شىء ، وهذا ما كنت أقصده ، ثم ذهبنا الى البنسيون الذى كنت أقطنه لأخذ ملابسى وأهرب معهما ، وفى الحقيقة كنت أريد مقابلة رجل البوليس فى الحجرة المجاورة لحجرتى ، أخذت ملابسى وسافرنا الى الاسكندرية وسافر معنا رجال البوليس . نزلنا نحن الثلاثة فى اللوكاندة العثمانية، ونزل رجال البوليس فى لوكاندة العاصمة بجوارنا ، وفى ثانى يوم قال عبد الفتاح عنايت : «لا نهرب حتى نعرف أن البوليس يبحث عنا»، فطلبت من البوليس أن تكتب جريدة «المقطم» التى تصل الاسكندرية مساء اليوم خبر تفتيش منزل أولاد عنايت والبحث جار عنهما، وفى المساء اشترينا جريدة المقطم وفيها قرأنا الخبر ، فصمما على الهرب ، وفى ثالث يوم ذهبنا الى «سوق الجمعة» واشترينا ملابس لنا تشبه ملابس العرب فى الصحراء ، وفى اليوم الرابع ركبنا قطار الصحراء ونحن فى ملابس الأعراب ، وتركنا ملابسنا الافرنجية فى اللوكاندة ، كان سواق القطار «المستر هن» من رجال البوليس . ينهب الأرض نهبا حتى إذا لاحت له الإشارة ـ عند بلدة الحمام ـ أوقف القطار قبل أن يصل المحطة، وصعد الجند إلى العربة التى كنا فيها، فقبضوا علينا ، وضبطوا مع عبد الحميد عنايت المسدسات ، وساقونا

إلى السجن، وادخلوا كل واحد منا فى حجرة خاصة، فكنت أول الداخلين تحت نظرهما ، ومكثنا فى الضبعة يومين ، ثم قادونا الى معسكر ألماظة عن طريق الصحراء الغربية مابين وادى النطرون والأهرامات ، وبتنا ليلة فى ألماظة، وفى الصباح طلبت ملابسى الافرنجية، وظهرت بها أمام عبد الفتاح عنايت الذى قال لى : ماسر هذا التغيير ؟ فقلت له : لقد اعترفت.

تفسير ألغاز السيناريو

وقد شرح الهلباوى مغزى الخطوات التى رسمها فى خطته المحكمة فقال لقد قصدت من نشر خبر اعترافات محمود اسماعيل أن يضيع صواب الجانى من الخوف .. ويفقد ملكة التفكير حتى لايظن أن اعتراف محمود اسماعيل ربما يكون خبرا كاذبا ، وعندئذ يتنافس المتهمون فى اعترافاتهم حتى يتحاشوا حبل المشنقة ، وأما احتلال البوليس لمنزل شفيق منصور فغرضى منه ايهام أولاد عنايت بأن الأمر جد خطير ، وأما سفرنا الى الصحراء فالغرض منه إبعادهما عن العاصمة حتى لايتصل بهما أحد ، فيعرفان أن اعتراف محمود اسماعيل ماهو إلا حيلة، وأما تحديد الساعة الثانية عشرة لبيع الجريدة فهو الوقت الذى يخرج فيه الطالب والعامل لتناول الغداء.

أما حكاية الضابط مصطفى حمدى ـ صاحب الصورة التى قدمها اسماعيل صدقى الى محمود اسماعيل – فهى سر لايعرفه غير القليلين من اعضاء جمعية الاغتيالات السياسية أمثال محمود إسماعيل ، وهو سر دفنه الدكتور أحمد ماهر باشا فى صحراء حلوان منذ سنين ، وكان ضابط البوليس مصطفى حمدى قد ترك خدمة الحكومة وانضم الى رجال الثورة، وذات يوم خرج من بيته ومعه الدكتور ماهر ليتمرنا على إلقاء القنابل فى جبل حلوان ، لوجود المحاجر بالقرب منها حتى يخيل لسامع الانفجارات الصادرة من القنابل انها انفجارات فى المحاجر ، وجهز أحمد ماهر قنبلة وألقاها فى غور هناك ، فلم تنفجر ، وأطل عليها الضابط ليعرف سر عدم انفجارها ، وفى هذه اللحظة انفجرت فأطاحت بجمجمته ، ومات لساعته. فدفنه على الفور ، وعاد ليخبر أمه وأخوته بأن مصطفى مسافر الى استانبول خفية لأن البوليس يجد فى القبض عليه، وفى كل شهر كانت الجمعية ترسل لأمه عشرة جنيهات ، على زعم أنها مرسلة من ابنها ، ودام هذا الحال ست سنوات ، لاتعرف الأم حقيقة مصير ابنها، ولا يعرف البوليس أين ضابط البوليس، فإذا اطلع صدقى باشا صورة الضابط على محمود اسماعيل، فمعنى ذلك أن الحكومة عرفت كل شىء حتى الدفين فى الصحراء ، أن الاعترافات هى أقوى الأدلة ولكن الحصول عليها من أمثال هؤلاء الجبابرة أبعد المستحيلات ،

وأما تجنب مناقشة محمود اسماعيل فهو لخوفي من أن يعرف محمود ، اذا ناقش الوزير ، جهل وزير الداخلية باخبار الجمعية .. ولقد أصبت الهدف .

أمام محكمة الجنايات

نعم أصاب العميل محمد نجيب الهلباوى الهدف الدنىء الذى سخر له ذكاءه ، ومعرفته بخبايا العمل الفدائى ، ونجحت خطته فى القبض على الجناة وقد توالت اعترافاتهم وفى مايو ١٩٢٥ تم تقديمهم إلى محكمة الجنايات برئاسة أحمد عرفان باشا وعضوية المستشارين : مستر كرشو ، ومحمد بك مظهر، وتولى مرافعة النيابة العمومية طاهر باشا نور النائب العام الذى استعرض تاريخ الجناة فى القتل السياسى، وشرح دور كل منهم فى القضية ، واختتم مرافعته بأن طلب من القضاة أن يستأصلوا هذه الجرثومة الفاسدة بأشد مافى القانون، فليس فى ذلك من قسوة، إذ نحن فى ظروف شديدة توجب ذلك» .

وتولى ابراهيم بك الهلباوى الدفاع، فطالب المحكمة بأن تعامل المتهمين على أنهم مرضى يحتاجون الى علاج نفسى، وقال إن الجريمة كانت تستهدف إفساد العلاقة بين مصر وانجلترا ، وقد تحقق الهدف، واحتملت مصر أن تكفر عن هذه الجريمة فدفعت نصف مليون جنيه .. ولقد اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفى توقيع العقوبة .. وقد دفعت مصر الدية .. وناشد المحكمة أن تستجيب لطلب أهل المتهمين باستعمال الرحمة .

ثم ترافع وهيب بك دوس فشرح مدى المؤثرات التى دفعت المتهمين الى ارتكاب جريمتهم ، فخاطروا بأنفسهم، وتعرضوا للموت قتلا أو حكما فى سبيل مصر بحسب معتقدهم والأعمال بالنيات .. وهذا دين يشغل ذمة كل مصرى ، عليكم فيه نصيبكم ، فلعلكم موفونة فى حكمكم بإقالتهم من عثرتهم ، وأنكم بإذن الله فاعلون.

وفى يوم ٧ يونيو ١٩٢٥ أصدرت المحكمة حكمها باعدام سبعة من المتهمين ، والاشغال الشاقة على عبد الفتاح عنايت ، وفى ٢٣ اغسطس تم تنفيذ الاعدام فى الجناة ، وقضى عبد الفتاح عقوبة الاشغال فى ليمان طرة حتى افرج عنه عام ١٩٤٤ .

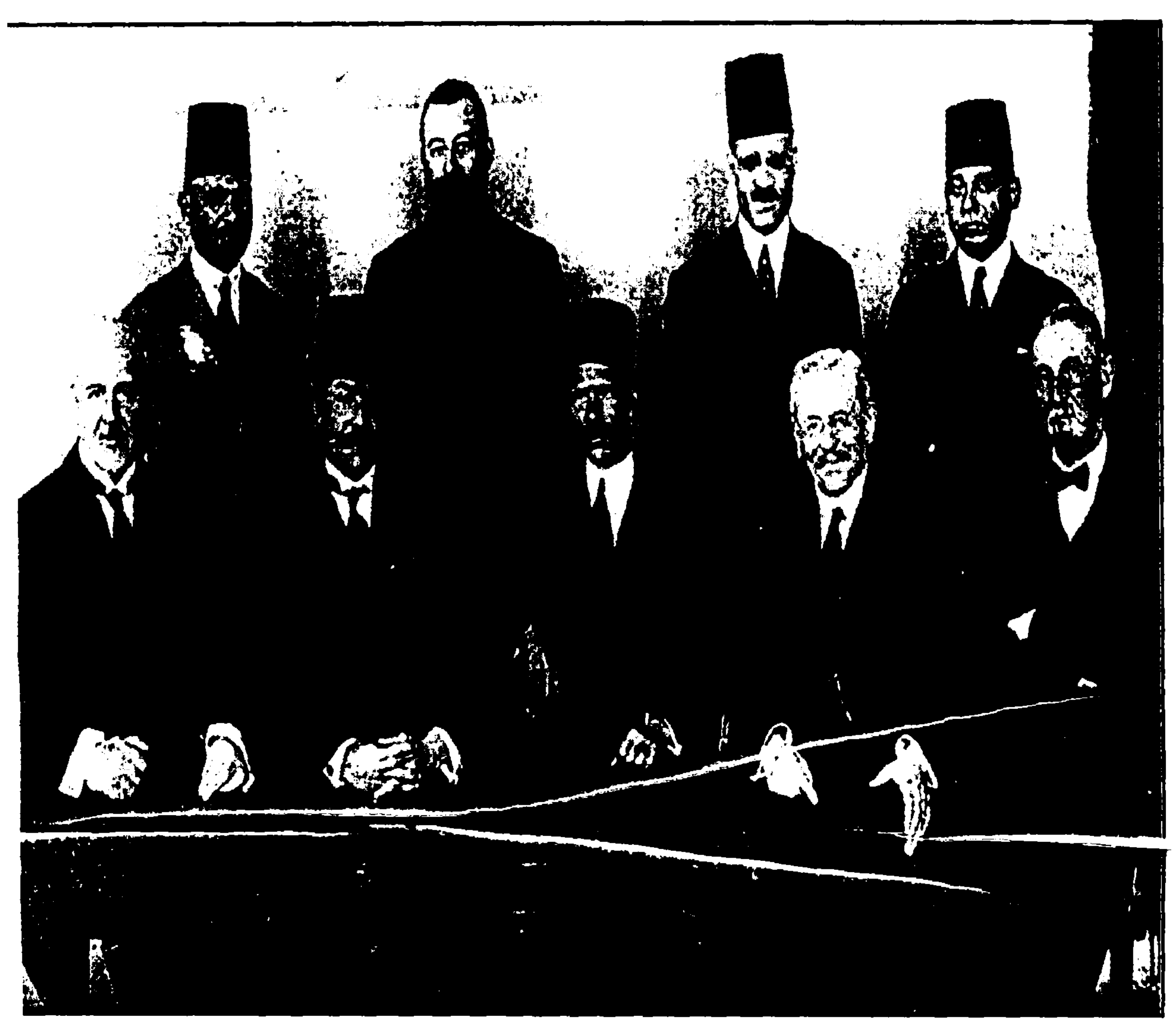
وقبل صدور الحكم على الجناة نشرت جريدة «المقطم» أن محمد نجيب الهلباوى تسلم حوالة على البنك الأهلى بمبلغ عشرة آلاف جنيه . قيمة المكافأة التى يستحقها عن اكتشاف قتلة السردار، وأنه عزم أن يذهب الى أوربا لاتمام دروسه .

وكان هذا المبلغ هو الثمن الذى قبضه الهلباوى ثمنا لرقاب زملاء الكفاح .

عصر الرواد

● العباقرة الذين حملوا لواء النهضة الحديثة فى السياسة والعلوم والآداب والفنون
● الكشوف الأثرية المذهلة وضعت مصر فى بؤرة اهتمام العالم

●● عندما صدرت «المصور» فى خريف ١٩٢٤ كانت قضايا السياسة والحكم والكفاح الدستورى هى الشغل الشاغل للرأى العام . وشهدت هذه الفترة تحولات عميقة فى مجرى السياسة المصرية كان من الطبيعى أن تثير اهتمامات الناس على اختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم ، ولكن ليس معنى هذا أن عقارب الزمن توقفت عند الأحداث السياسية والصراعات الحزبية ومناوشات القصر والاحتلال ، فقد شهدت هذه الفترة من تاريخ مصر فى الربع الثانى من القرن العشرين : نهضة حضارية امتدت إلى كل المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . حتى يمكن وصف هذا العصر بأنه «عصر الرواد» الذين أنجبتهم مصر بعد أن اجتازت مرحلة المخاض التى عانتها منذ مطلع القرن حتى ثورة ١٩١٩ . فقام «بنك مصر» بقروش المصريين ليجسد الاستقلال الاقتصادى . وولدت «الجامعة المصرية» تحت رعاية الدولة لتحتضن شباب مصر الطامحين إلى دراسة الطب والهندسة والقانون والاقتصاد وليأخذوا مواقعهم فى منظومة العمل الوطنى بدلا من الأجانب ، وظهرت صحف عصرية فى أساليبها وفنونها واهتماماتها على أكتاف نخبة من أعلام الصحافة والأدب ، وامتد التطور والتحديث إلى عالم المرأة والرياضة وفنون المسرح والموسيقى والكشوف الجغرافية والمباحث التاريخية ، وجاء اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون تمثال نهضة مصر ليقرن مجد مصر القديم بنهضتها الحديثة ●●



لقد تحقق أخيرا رجاء الأمة بانشاء الجامعة الأميرية واسندت رياستها الى رجل العلم والفضل الأستاذ أحمد لطفى السيد بك مدير دار الكتب ولما كان الجمهور يتوق الى رؤية الأساتذة الذين ستتكون منهم نواة تلك الجامعة العتيدة فقد زينا هذا العدد بهيئتهم الكاملة وهم :
الجلوس (من اليمين) : مستر برسى وايت - مسيو لويس كليمان - أحمد لطفى السيد بك - د. منصور فهمى - مسيو د. جولينشف
الوقوف (من اليمين) : د. على العنانى - د. طه حسين - الأب سان بول جيرار - د. أحمد ضيف

وكشف المخاض عن ظهور عبقرية النخبة المصرية فى شتى المجالات : سعد زغلول وصحبه فى السياسة . طلعت حرب فى الاقتصاد . المراغى ومصطفى عبد الرازق وفريد وجدى فى الفكر الدينى . طه حسين والعقاد والمازنى فى الأدب . أحمد شوقى وحافظ واسماعيل صبرى فى الشعر . على ابراهيم ومورو ومشرفة فى الطب والعلوم . عثمام محرم فى الهندسة . أم كلثوم وعبد الوهاب فى الغناء . يوسف وهبى وزكى طليمات فى التمثيل . عبد الرحمن الرافعى وغربال فى التاريخ . مختار ومحمد صبرى فى النحت والتصوير .. وغيرهم كثيرون حملوا لواء النهضة الحديثة التى عمت ربوع مصر .

كان الملك فؤاد يحارب فى الجبهة السياسية من أجل تأكيد نزعته الدكتاتورية ، وترسيخ



الأستاذ سلامة موسى



الأستاذ مصطفى صادق الرافعى

حكمه المطلق ، ومقاومة التيار الديمقراطى الصاعد ، إلا أن ذلك لم يشغل هذا العاهل المستنير عن الكفاح فى الجبهة الحضارية ، ورعاية روافد التحديث ، وبناء المؤسسات الثقافية والعلمية وعلى رأسها مجمع اللغة العربية و«الجامعة المصرية» التى حملت اسمه فيما بعد ، ثم تغير اسمها الى «جامعة القاهرة» بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وعلاقة فؤاد بالتعليم الجامعى قديمة، فقد كان رئيسا لمجلس الجامعة الأهلية التى أنشئت بجهود الأثرياء كنواة للتعليم الجامعى ، ولكنها تعثرت بسبب الضائقة المالية حتى كادت تغلق أبوابها ، إلى أن أصدر الملك فؤاد مرسوما بضم أقسام الجامعة القديمة إلى الجامعة الجديدة تحت إشراف الحكومة ، وتبرعت لها الدولة بتسعين فدانا فى منطقة بين السرايات لإنشاء الكليات الجديدة بخلاف أربعين فدانا لكلية الطب ومستشفى المنيل ، ووقع الاختيار على أحد أعلام الثقافة المصرية - هو أحمد لطفى السيد باشا - ليكون أول مدير للجامعة التى صارت مصدرا للإشعاع الثقافى ، وعنصرا للتطور الاجتماعى عندما سمحت للفتاة المصرية بأن تتلقى التعليم الجامعى إلى جانب الرجل .

وسجلت الأعداد الأولى من «المصور» مراحل إنشاء الجامعة منذ ولادتها ، ونشرت على غلاف المجلة بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٥ صورة الرعيل الأول من أساتذة الجامعة تحت عنوان : «نهضة التعليم العالى : الجامعة المصرية العتيدة» وتحت الصورة تعليق يقول : لقد تحقق أخيرا رجاء الأمة بانشاء الجامعة الأميرية وأسندت رياستها إلى رجل العلم والفضل الأستاذ أحمد لطفى السيد بك مدير إدارة دار الكتب . ولما كان الجمهور يتوق إلى رؤية الأساتذة الذين ستتكون منهم نواة تلك الجامعة العتيدة . فقد زينا هذا العدد بهيئتهم الكاملة وهم : الجلوس

(من اليمين) : مستر برسي وايت . مسيو لويس كليمان . أحمد لطفى السيد بك . الدكتور منصور فهمى . مسيو د . جولينشف . الوقوف (من اليمين) الدكتور على العنانى . الدكتور طه حسين . الأب سان بول جيرار . الدكتور أحمد ضيف .

تاريخ مصر الفرعونى

●● وكانت الحفريات الأثرية التى قام بها الأثرى الانجليزى «هوارد كارتر» قد توجت باكتشاف كنوز مقبرة توت عنخ آمون . وكان لهذا الاكتشاف دوى فى جميع أنحاء العالم . مما جعل الأنظار تتجه نحو مصر للوقوف على عظمة تاريخها القديم . ونشرت «المصور» فى ١٦ فبراير ١٩٢٥ أن اتفاقا تم بين الحكومة المصرية ومستر «كارتر» على استمرار العمل فى ذلك القبر الذى فتح رسميا يوم ٢٥ يناير ١٩٢٥ بحضور مدير قنا ومندوب وزارة الاشغال صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا . وإلى جانب الخبر صورة طلبة مدرسة الآثار المصرية النجباء الذين كانوا فى رحلة علمية إلى الأقصر فكان من حظهم أن حضروا الافتتاح. وظهر معهم فى الصورة مستر كارتر (فوق علامة X) وإلى يمينه سعادة مدبر قنا . وإلى يساره المسيو كوينز مدرس الآثار بالمدرسة . ولم تنس «المصور» أن تذكر أنها من تصوير وإهداء أحمد أفندى عبد المنعم الطالب بالمدرسة .

وفى الأعداد التالية نشرت «المصور» أن مصلحة الآثار شرعت فى نقل ما أنجز ترتيبه من آثار توت عنخ آمون . واستخدمت لذلك باخرة نيلية خاصة وعليها الحرس الكافى من الجند .. ونشرت صورة المركب والقوة الحافظة على ظهرها . وكانت من إهداء الفاضلين : عطية قديس، وجرجس سيف المصورين فى الأقصر .

وفى الوقت نفسه كانت «المصور» تتابع باهتمام أنباء الحفريات الأثرية التى كانت تجرى فى منطقة أهرامات الجيزة . فنشرت أن البعثة الأثرية الأمريكية وفقت بعد عمل سبع سنوات إلى العثور على قبرين صغيرين لكاهنين مصريين يرجع تاريخهما إلى العائلة السادسة (حوالى ٢٦٢٥ ق. م) وقد كان هذان القبران على انخفاض عشرة أقدام تحت سطح الأرض . ونشرت المجلة صورتين مأخوذتين داخل قبر الكاهن «ابرو» وهما تدلان بعض الدلالة على ما لهذا الاستكشاف من القيمة التاريخية الكبيرة . فالصورة الأولى لتمثال الكاهن على باب قبره وهو يبتسم ولم يكن المصريون فيما هو معروف من آثارهم يعنون بتصوير ملامح الوجه على هذا الشكل ، والصورة الأخرى تبين بعض النقوش الجميلة فى القبر .



يعلم كل متتبع للحركة الوطنية المصرية أنه كان للسيدات المصريات نصيب غير يسير من الجهد والسعى وقد دل التاريخ على أن نهضة الأمم لا تكون وطيدة الأركان إلا إذا دعمها الجنسان معا .. ويسرنا أن نثبت فى صدر هذا العدد مظهرا من مظاهر الحركة النسائية فى مصر الا وهو انشاء «اللجنة السعدية للسيدات» التى تضم طائفة من انجب سيدات مصر وأكثرهن غيرة على مصلحة الوطن والتى تواصل اجتماعاتها للبحث والمناقشة فى سبيل المصلحة العامة

وكان للكشوف الفرعونية أثر فى إنعاش ذاكرة الأمة . وزيادة الاهتمام بالحلقة الفرعونية من تاريخ مصر . وتجديد الخيوط التى بليت بين مصر الحديثة ومصر القديمة . وقد تبدى ذلك فى تمثال «نهضة مصر» الذى نحته محمود مختار على شكل فلاحة مصرية توقظ أبا الهول من نومه الطويل . وكانت «المصور» تتابع مع مختار مراحل نحت قطع التمثال قبل تركيبها النهائى . ونشر على غلاف المجلة فى العدد الصادر فى ٦ فبراير ١٩٢٥ صورة «مختار» وهو ينحت القطعة العليا من التمثال «الذى يترقب المصريون إنجازه بفارغ الصبر» . والمعروف أن التمثال أقيم بعد اكتماله فى احتفال رسمى عام ١٩٢٩ بميدان محطة مصر . فلما قامت ثورة يوليو عملت على نقله إلى مكانه الحالى عند كوبرى الجامعة ليكون أول ما يطالع الشباب عند ذهابهم إلى الجامعة .

الكشوف الجغرافية

وشهدت الفترة نجاح الكشوف الجغرافية التى قام بها نفر من علية المصريين فى الصحارى الغربية . وتوجه أحمد حسنين (باشا فيما بعد ورئيس الديوان الملكى فى عهد فاروق) باكتشافه بعض الواحات الغائرة والتى كانت معزولة عن العالم حتى ذلك الوقت . وفى العدد الخامس من «المصور» تجد صورة أحمد حسنين فى زى الصحراء تملأ الغلاف بمناسبة حصوله على الميدالية الذهبية من الجمعية الجغرافية الأمريكية اعترافا باستكشافاته فى صحراء (لوبيا) .. وحرصت «المصور» على أن تصف أحمد حسنين بأنه «قدوة الشباب ومثال الجرأة والإقدام» كى تحث شباب مصر الناهض على اجتياز الصعاب واقتحام المجهول .

وامتدت موجة الاهتمام بالكشوف الجغرافية إلى أمراء الأسرة العلوية ، فنرى على صفحات العدد العاشر من «المصور» مجموعة صور للأمير كمال الدين حسين الذى رفض توليه العرش بعد وفاة والده السلطان حسين كامل وبجواره عدد من السيارات المجهزة لخوض الصحراء استعدادا لرحلة يقوم بها فى الصحارى المصرية «خدمة للعلم» . وتم شحن بعض السيارات على عربات السكك الحديدية وهى تحمل صهاريج البنزين والماء . واختتمت «المصور» تعليقها على الصور بقولها : «إنه حقيقى بمصر أن تفخر بمثل هذا الأمير المبجل ، وإنه لجدير بشباب مصر أن يتخذ إقدامه قدوة ومثالا» .

وانطلاقا من اهتمام «المصور» بالعلوم الجغرافية ، فقد قامت بتغطية المؤتمر الجغرافى الذى انعقد بالقاهرة فى ابريل ١٩٢٥ . بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء الجمعية الجغرافية الملكية ونشرت على الغلاف صورة اعضاء المؤتمر وهم وقوف على باب دار الآثار المصرية . وحرصت «المصور» من باب الوفاء لمؤسسى الجمعية الجغرافية الملكية على أن تنشر فى الطرف العلوى للغلاف صورة الخديو اسماعيل ، وعلى الطرف الأيسر صورة الدكتور «شو ينفورت» الألمانى وهو أول رئيس لهذه الجمعية . ونسيت أن تشير إلى الصورة التى نشرت داخل العدد على اتساع صحفتين للمؤتمر الذى انعقد فى صالة الجمعية الجغرافية . وهو أول مؤتمر دولى علمى عقد فى بلد شرقى . وقد تصدر الصف الأول عدلى يكن باشا رئيس لجنة تنظيم المؤتمر . وإلى يمينه حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وإلى يساره سعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء جلالة الملك . وفى الزاوية اليمنى صورة أحمد حسنين بك .

صحف جديدة ..

ولما كانت هذه الفترة قد شهدت نهضة صحافية تمثلت فى استخدام أحدث فنون الطباعة ، مثل طباعة الروتوغرافور وكانت «المصور» أبرزها ، فان سخونة المعارك السياسية والأدبية دعت إلى ظهور صحف جديدة دخلت المعترك بكل قوة . ففى ١٦ يناير ١٩٢٥ حملت «المصور» إلى قرائها نبأ صدور ثلاث جرائد يومية جديدة مصحوبة بصور رؤساء تحريرها : عبد الحليم البيلى (الاتحاد) سليمان أفندى فوزى (العهد) . على كامل فهمى (العلم المصرى) . والأخير شقيق الزعيم مصطفى كامل مؤسس (اللواء) .

وعلى غلاف العدد التالى حرصت «المصور» على أن تطالع قراءها بصور رؤساء تحرير الجرائد الكبرى «وقلَّ مَن يعرف أشخاص هؤلاء الكتاب المشهورين بآثارهم وهم هنا مرتبون

حسب أعمار الجرائد التى يديرون تحريرها» . وهم : داود بركات (الأهرام) . الاستاذ خليل ثابت (المقطم) . أمين الرافعى (الأخبار) . محمد حسين هيكل (السياسة) الاستاذ عبد القادر حمزه (البلاغ) أحمد حافظ عوض (كوكب) الشرق .

وكانت «المصور» تنشر بصفة منتظمة أخبار كبار الصحفيين والأدباء بمناسبة نشاطهم الصحفى والأدبى مثل : مصطفى القشاش الذى أصدر أخيرا جريدة باسم (أبو الهول) . وسلامة موسى الأديب المصرى الذى عرف بنزعته العلمية الأدبية التجديدية



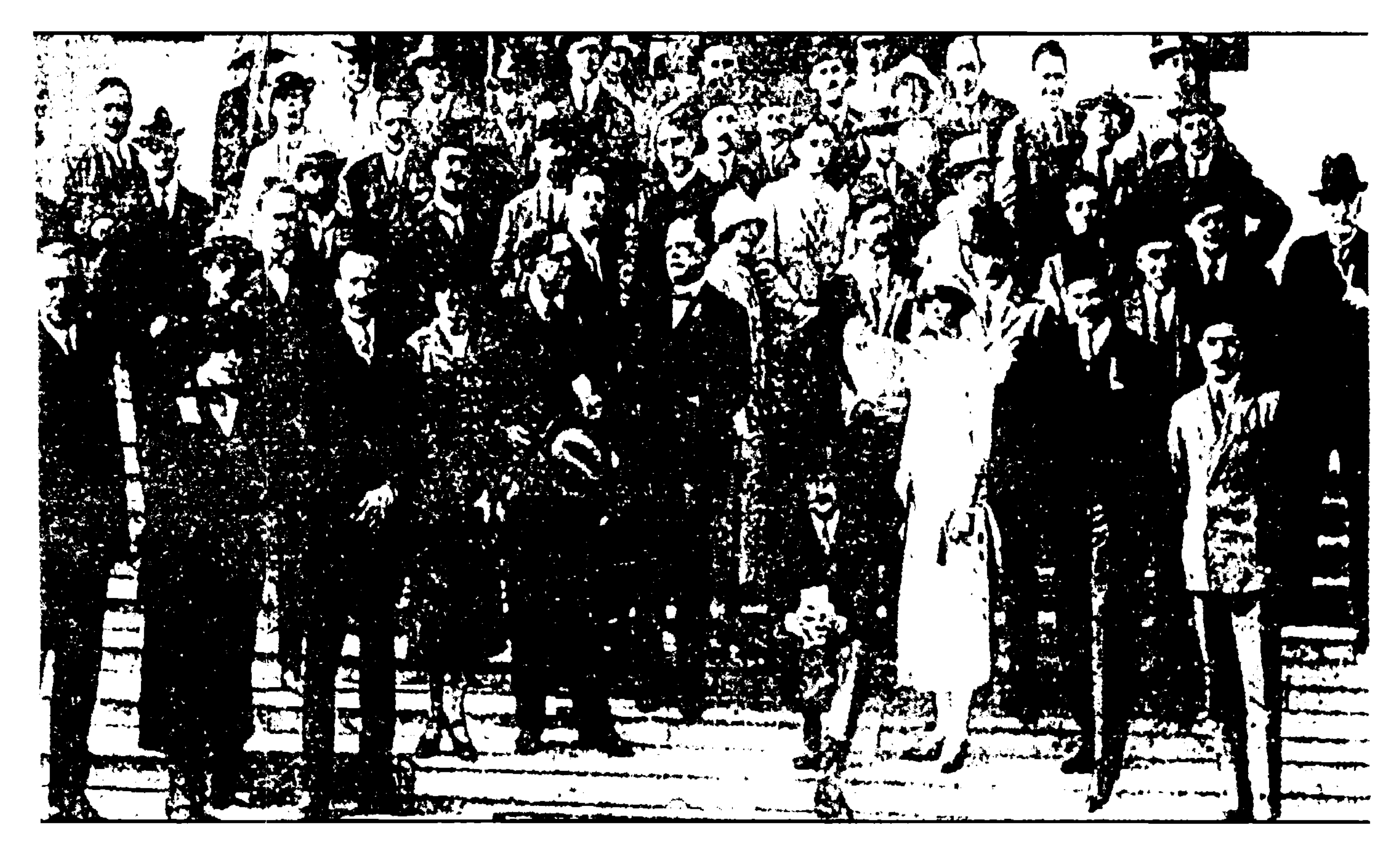
ولى عهد المملكة المصرية يبتسم ابتسامة اليمن والبشر
تفتخر «المصور» بأن يحلى صدرها بأول صورة نشرت لصاحب السمو الأمير فاروق ولى عهد المملكة المصرية «الى اليسار» وشقيقته صاحبة السمو الأميرة فوزية «الى اليمين» وقد احتفلت الأمة المصرية فى ١٢ فبراير الماضى باستقبال سموه السنة السادسة من عمره فازدحم القصر الملكى بالوافدين إليه لتقديم واجب التهنئة وفى مقدمتهم الامراء والوزراء والعلماء ووكلاء الدول وكبار الموظفين

وقد صدر له أخيرا كتاب نفيس اسمه (مختارات سلامة موسى) وهو يحوى نحو خمسين مقالة فى موضوعات متنوعة . وستصدر له إدارة الهلال قريبا أيضا كتاب (أشهر قصص الحب التاريخية) وتقدمه هدية إلى المشتركين بها . وصورة مصطفى صادق الرافعى الذى أصدر (السحاب الأحمر) تكملة لكتابه (رسائل الاحزان) .

ومن أخبار الصحفيين : وفاة جندى بك ابراهيم مؤسس جريدة (الوطن) وقد رزئت الصحافة بفقده فقد كان رحمه الله عاملا مجتهدا شجاعا كثير النشاط وله مواقف تدل على ما اتصف به من الجرأة والإقدام. وخبر طرد إميل أفندى خورى سكرتير تحرير «الأهرام» . من مصر وقد أسف الصحفيون جميعا لذلك واحتجوا على هذا القرار .

مباراة فى التمثيل

وفى مجال الفنون كانت «المصور» تتابع أخبار الحركة الفنية التى شملت المسرح والموسيقى . وتنشر أخبار الفرق المسرحية والغنائية التى كانت تتنافس فى ذلك الوقت على كسب الجمهور مثل مسرح رمسيس ومسرح چورچ أبيض ومسرح الريحانى ومسرح لونابارك



أعضاء المؤتمر الجغرافى يشاهدون مفاخر مصر القديمة
هذه صورة فريق من أعضاء المؤتمر الجغرافى عند دار الآثار المصرية

.. وغيرها .. كما تتابع أخبار الفرق الأجنبية التى تقدم عروضها على مسرح دار الأوبرا .

وفى العدد الصادر فى ١٣ مارس ١٩٢٥ نشرت «المصور» ست عشرة صورة لبعض الممثلين والممثلات الذين فازوا فى المباراة العامة التى أقامتها الحكومة لاختيار النوابغ ومنهم : دولت أبيض ، فردوس حسن ، فاطمة رشدى ، مارى منصور ، حسين رياض ، زينب صدقى، مارى رستم ، منسى فهمى ، أحمد نجيب ، عباس فارس ، عبد العزيز خليل ، محمد فؤاد محمد علام ، محمد يوسف ، يوسف حسنى ، محمد مرسى .

بسطاء الناس

وكما كانت «المصور» تهتم بنشر صور وأخبار المشاهير . فانها كانت تعطى الاهتمام نفسه للبسطاء من الناس . خاصة إذا صدر عنهم ما يوجب التكريم حتى يكون ذلك حافزا لغيرهم على الاقتداء بهم . مثل الملازم أحمد الطاهر ملاحظ بوليس حلوان الذى أظهر مهارة فى مقاومة المخدرات وضبط فى يوم واحد عدة محلات وأشخاص يتجرون بها «وننشر صورته آملين أن يقتدى به سائر زملائه» . وصورة الضابط النشيط حسين أفندى بليغ الذى تمكن من ضبط عصابة اللصوص التى سرقت حلى كريمة الخواجة إسكندر حزبون بطنطا . وصورة

ابراهيم وهبى أحد متخرجى مدرسة الزراعة بالجيزة وشغل وظائف كثيرة ذات شأن وكان ارتقاؤه سريعا حتى أصبح وكيلا لوزارة الزراعة وهو فى الأربعين من عمره . وصورة توفيق أفندى مكرم الذى وفق إلى إيجاد طريقة مبتكرة للبناء بدون مونة أى بواسطة حجارة صناعية محكمة السبك تشتبك ببعضها البعض وتغنى عن وضع أى شىء فيما بينها . وقد تقدم باختراعه إلى المعرض الصناعى الدولى بروما فحاز على الميدالية الذهبية ودبلوم صدقت عليه الحكومتان الايطالية والمصرية .

وفى إطار التطور الاجتماعى ودخول المرأة مجال الاقتصاد والتجارة نشرت «المصور» صورة السيدة هيلانة عبد الملك تاجرة الأقطان الشهيرة وصاحبة معمل الحليج بطنطا . وهى السيدة الوحيدة التى تدير عملا عظيما كهذا فى القطر المصرى يساعدها فى عملها شقيقها واصف أفندى عبد الملك . وقد حازت مركزا رفيعا فى عالم التجارة ولها مواقف تدل على حسن إدارتها . وفضلا عن ذلك فهى محسنة كبيرة ولها أعمال تشهد ببرها وحبها للخير .

أخبار العالم الشرقى

وإذا كانت «المصور» قد منحت نافذة لقارئها للإطلال على العالم الغربى ، فانها أعطت اهتماما للأحداث الكبيرة التى تجرى فى العالم العربى شرقه وغربه . ولكن الملاحظ أن الصحافة فى ذلك الوقت كانت تخلع وصف البلاد «الشرقية» على البلاد «العربية» . وجريا على هذه الاهتمامات كانت «المصور» تتابع الاحداث التى تجرى فى الحجاز إبان الحرب بين ابن سعود والهاشميين . وأحداث سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وأخبار ثورة الأمير عبد الكريم زعيم الريف فى مراكش .

فى عدد واحد - الصادر فى ٩ يناير ١٩٢٥ - نشرت «المصور» مجموعة صور عن بلاد العلويين فى سوريا . وإلى جوارها خبر يقول : إن الدولة المنتدبة فى سوريا ولبنان (فرنسا) قررت أخيرا إنشاء دولة باسم «بلاد العلويين» . وقد رأينا تنويرا للأذهان أن ننشر هنا مناظر لهذه البلاد ذات الآثار التاريخية الثمينة . ولم يتطرق الجنرال إلى تحليل هذا الحدث وما يحمله من أهداف استعمارية لتفتيت وحدة سوريا وتقسيمها إلى كيانات عرقية ومذهبية .

وفى العدد نفسه نشرت «المصور» عدة صور توضح تقهقر الجيوش الاسبانية أمام بطولة ثوار الريف تحت زعامة عبد الكريم الخطابى . وما أبداه هؤلاء الابطال من الجلد والعزم والتفانى فى الذود عن الوطن .. وقالت «المصور» : إننا ننشر هذه الصور اعتقادا منا أنها تهمنا بصفتنا شرقيين نهتم بكل ما يحدث فى الأقطار الشرقية .

ونشرت «المصور» صورة أعضاء جمعية الرابطة الشرقية التى ما برحت منذ إنشائها تعمل على توثيق العرى بين مصر والأقطار الشرقية . وقد احتفلت أخيرا بافتتاح دارها الجديدة وحضر الاحتفال جمهور كبير من المصريين والشرقيين النازلين بمصر من فرس وتونسيين وطرابلسيين (ليبيا) وعراقيين .. الخ ويتصدر الصورة سماحة السيد عبد الحميد البكرى رئيس الجمعية .

وكانت «المصور» تنشر صور مشاهير العرب فى المناسبات . مثل صورة الشريف ناصر باشا شقيق ملك الحجاز السابق (الشريف حسين) وعم الملك (على) ملك الحجاز الحالى وفيصل ملك العراق . وقد توفى الشريف ناصر فى قصره بالزيتون وكان من أهل العلم والتقى. وصورة الجنرال جعفر باشا العسكرى أحد رؤساء الوزارة العراقية سابقا بمناسبة تعيينه سفيرا للعراق فى لندن .

ونشرت المصور فى فبراير ١٩٢٥ صورة «ماكيت» جامعة القدس الاسرائيلية وقالت : «هذا رسم لبناء هذه الجامعة كما سيكون عند الفراغ منه وسيفتتحها فى ابريل القادم اللورد بلفور صاحب العهد المشهور . ولم تقل «المصور» العهد المشئوم لأن الصراع الصهيونى العربى لم يكن بلغ مرحلة الصدام الساخن خلال تلك الفترة . وكانت اخبار فلسطين - من عرب ويهود - تنشر بطريقة عادية دون تعليق .

وتجد على صفحات «المصور» فى تلك الفترة صورة البعثة الطبية التى ارسلها الهلال الأحمر المصرى إلى الحجاز وتتكون من ستة أطباء وصيدليين معهما شحنة من الأدوية والعقاقير والممرضين تحت رئاسة الدكتور «كرارا» لمعالجة جرحى الحرب الناشبة هناك مع «ابن سعود» . وأن مستشفى الهلال الأحمر الذى فتح فى جدة فى نوفمبر ١٩٢٣ قدم العلاج إلى ٢٣٣٩ مريضا .

وعن أحداث سوريا نشرت «المصور» صورة الجنرال «ساراى» بعد وصوله إلى دمشق مفوضا ساميا وإلى جواره صبحى بك بركات رئيس الاتحاد السورى ، وإلى جوارها صورة نقيب المحامين فارس بك الخورى - رئيس سوريا فيما بعد - الذى دخل على الجنرال ساراى وابلغه احتجاجه على المحاكم المختلطة «فحصل جدال بينهما لهجت به الألسن كثيرا».

مقالات فكرى أباظة في النقد الاجتماعي

●● فى عشرينات القرن الماضى، عند صدور «المصور».. كان الصراع الاجتماعى محتدما بين نزعتين تحاول كل منهما أن تكون لها الغلبة: نزعة التغريب ومحاكاة الحياة الأوربية فى سلوكها وزيها وعاداتها وثقافتها، وكما كان لهذه النزعة تأثيرها على الأدب والفكر، فقد امتد أثرها إلى البيت المصرى فحاول تقليد البيت الأوربى فى أثاثه ونظامه وأخلاقياته التى تسمح باختلاط النساء والرجال فى حفلات الرقص وتناول المشروبات الروحية.

أما النزعة الثانية فكانت تتمسك بالتقاليد الشرقية الموروثة باعتبارها منبع الفضائل والمثل العليا، وترى فى الخروج عليها انقلابا على القيم الدينية، وخطرا على الكيان الاجتماعى.. ومن ثم كانت تتصدى لكل ظاهرة «متفرنجة»، وتنهال عليها بالنقد والتقريع.

وكان لكل من النزعتين أنصار وشيعة ..؟●●

- ● المدنية المدمرة
- أفقدتنا دفء
- الجوار ودفعت بنا
- إلى المقاهى
- والبارات
- ● بيوت الطبقة
- الراقية خالية من
- الجمال وحسن
- النظام



الاحتفال بأبناء مصر العاملين وتكريم ضيفين عظيمين

أقام صاحب السعادة أحمد شفيق باشا العضو العامل فى الرابطة الشرقية حفلة شاى دعا إليها أركان مؤتمر التعليم الأول ممن يرجع إليهم الفضل فى تحقيق هذا المشروع الجليل واغتنم هذه الفرصة فدعا معهم الى منزله الرحب ضيفين كريمين من عظماء الهنود وفدا الى مصر الأسبوع الماضى فرأينا أن نثبت صورة المجتمعين تعريفا للقراء بأبناء مصر العاملين وبضيوفها الكرام.. يرى فى المائدة الأمامية الى اليمين الشيخ مهد أحمد خليل ناظر مدرسة عبدالعزيز والى اليسار الشيخ محمد حسن الفقى المفتش بالوزارة وفى الموائد الخلفية من اليمين الى اليسار السيدة نبوية موسى (وقد أدارت ظهرها) - محمد بك لبيب الكردانى رئيس المؤتمر ونقيب المعلمين - د. أحمد عبدالسلام أستاذ الهندسة وسكرتير المؤتمر العام - سعادة أحمد شفيق باشا - مدام سان بوان (التى تترجم أسمها بكلمة نقطة مقدسة) - عبدالكريم افندى الهندى - الضيفين المدعوين: صاحب السمو الأمير لوهار والزعيم حكيم أحمد خان المستر روب المفتش بالوزارة - عبدالحميد أفندى حسن استاذ بدار العلوم - الدكتور خليل عبدالخالق استاذ بمدرسة الطب

أما دعاة التفرنج فكان معظمهم من أبناء الشريحة العليا فى الطبقة الوسطى، الذين تلقوا تعليمهم فى الجامعات الأوربية أو المدارس الأجنبية والتبشيرية، وخالطوا المجتمعات الأوربية فى بلاد الفرنجة، أو داخل مصر عن طريق الجاليات الأجنبية التى جاءت إليها مع تغلغل النفوذ الأجنبى فى عصر إسماعيل، ثم زادت كثافتها بعد الاحتلال البريطانى، وأكسبها الاحتلال وجاهة جعلت منها نموذجا تحتذيه الطبقات الطامحة إلى صدارة المجتمع. وكان المشايعون للنزعة الأوربية ينطلقون من فكرة مفادها : أن التقدم الأوربى لم يتحقق إلا بعد أن تخلصوا من أغلال الماضى، وانتهجوا لأنفسهم أساليب جديدة فى الحياة والسلوك ، وما دامت مصر تنشد الترقى، فإن عليها أن تسلك الطريق نفسه.. ولا يكفى أن نستورد من أوربا السيارة والطيارة والمطبعة





يظهر أن الأستاذ فكرى أباظة رشيق فى لعب التنس بقدر ماهو رشيق فى الكتابة فقد فاز مع زميله المستر وولون فى الألعاب الدورية المزدوجة التى أقيمت فى نادى الشرقية الأهلى وأحرز على ذلك كأس البطولة الفضية، وهو يرى هنا الى جانب كأسه فنهنئه بفوزه ونغتنم هذه الفرصة للثناء على صاحب السعادة مدير الشرقية مختار بك حجازى رئيس النادى الذى لا يألو جهداً فى تحسين شئون النادى وتنشيط الألعاب الرياضية

ودار الأوبرا.. وإنما علينا أن نستورد معها الأفكار والعادات وحفلات «الدانص».. وصالات القمار.. حتى نصل إلى المستوى الحضاري الذى وصلوا إليه(!!).

وأما المحافظون على التقاليد الموروثة فقد تصدوا لهذه الهجمة الغريبة بكل ما يملكون من أسلحة . وكانت فكرتهم أن التقدم العلمى لا يستلزم اختلاط الرجال بالنساء فى المحافل العامة، أو تعرية المرأة على البلاچات وفى حمامات السباحة بالنوادى. أو تدريب الفتيات على الرقص التوقيعى فى المدارس. وهاجموا أساليب الحياة الأوربية حيث تعدد الخليلات بدلا من تعدد الزوجات، وتفسخ الروابط الأسرية، وازدياد معدلات الجريمة ، وترويج الإلحاد والتهجم على القيم الدينية ، وانتشار الأفكار الشيوعية التى تعمل على هدم طبقات المجتمع ومصادرة الملكية الفردية.

اقامت الجالية الفرنسية حفلة تمثيلية شائقة فى دار الأوبرا خصصت ريعها لأيتام الحرب وقد مثل جمهور من الهواة ومحبو الخير رواية فرنسية اسمها «العروس الصغيرة» نالت اقبالا عظيما.. وهذه صورة الممثلين الذين اشتركوا فى تلك الحفلة (تصوير زولا)

وكانت مجلة «المصور» ميدانا لهذا السجال، فهى تنشر كل ما يرد إليها من أصحاب النزعتين التغريبية والمحافظة ، دون انحياز سافر لأى منهما. وتدعو إلى الأخذ بأسباب التقدم والرقى، وتحث الشباب - ذكورا وإناثا - على اقتحام الصعاب. وتشجعهم بشكل مباشر على تحصيل العلم، أو غير مباشر عن طريق الصور والأخبار المنقولة من العالم الخارجى لشباب حققوا نجاحات طيبة فى مجال البحث العلمى، كما تعنى بأخبار الرياضة والمسابقات والمباريات التى تجرى حتى بين المدارس الابتدائية ، وهى فى الوقت نفسه ترفض الخروج على الآداب العامة، وتنشر الآراء التى تنقد الظواهر الانحلالية وتحث على التشبث بالفضائل والقيم الدينية، وكانت مقالات الأستاذ فكرى أباظة «المحامى» قبل أن ينضم إلى أسرة دار الهلال، تنضح بالنقد اللاذع لأبناء الوطن الذين يأخذون من الحضارة الأوربية قشورها دون لبابها.. ويسخر من البيت المصرى الذى يحاول تقليد البيت الأوربى فى الظاهر.. ولا يأخذ عنه حسن تنسيق الأثاث، أو رعاية الزهور أو احترام الوقت أو نظافة المكان.

المعيشة المنزلية

كتب فكرى أباظة فى «المصور» يوم ١٢ يونيه ١٩٢٥ تحت عنوان «المعيشة المنزلية - البلدية والأفرنجية» : قف أمام منزل أحد أعيان المصريين فى القاهرة وتأمل.. ثم قف أمام منزل أحد الأوربيين وتأمل .. ثم قارن بين المنزلين وسائل نفسك بعد ذلك : أليس المنزل عنوان صاحبه؟!

هذا منزل أحد الأعيان المولين الكبار أصحاب المزارع الواسعة.. انه لمنزل فخم فى أعظم شوارع القاهرة.. تعالوا نقترب نحو الباب: هذه «دكة» طويلة قد جلس عليها البواب، وابن البواب، وضيوف البواب.. وفى أيديهم جميعا «عيدان القصب» . وقد دارت معركة «المص» وأخذ الجميع يلقون «البقايا» بدون مبالاة أمام الباب الجميل. وبجوار الدكة تجدون جملا «باركا» وبجواره كلافه وقد جلسا ليستريحا بعد رحلة طويلة من الغربة التى قطعاها ليحضرا زكائب القمح والبصل للمنزل العظيم .. ثم تعالوا ندخل الحديقة.. حديقة نعم حديقة والله العظيم.. أو قل هى «أنقاض حديقة».. حدقوا فى أحواض الزهور والنرجس والفل والياسمين .. لقد انسحبت الزهور وحلت محلها «خبيزة» للمطبخ وهذا «فجل وجرجير» لفتح الشهية. وهذه «ذرة» للوز والفراخ ثم هذا «حشيش للأرانب»؟!، إذن دعونا نتخطى هذه المزرعة بسرعة لندخل «السلاملك» ولكن حاذروا أن تدوسوا بأقدامكم الوز الأخضر الصغير والكتاكيت والأرانب الخارجة للنزهة ولتناول الطعام فى الحديقة.. حتى إذا جلسنا فى الأنتريه ننتظر نزول البك مع إننا حددنا له ميعادا.. هذا قسم المعيشة المنزلية للرجال.. أما القسم الخاص بالنساء فدعنى أمر عليه مرورا سريعا.. السيدات المصريات يستخدمن جيشا عرمرما من الخادمات فإذا ما «طبت» الضيوف قامت فى صالات المنزل ثورة وسمعت طنينا كطنين الذباب، وتكسرت الأطباق والكوبايات، ودارت المشاجرات والمضاربات.. وإذا ما جلست «الستات» الضيوف فى أودة الاستقبال وافتتح الجميع الحديث سمعت الكل يتكلمن فى «نفس واحد». ولا أفهم كيف يتفاهمن؟!

أما «الأنس العائلى» فـفاقد بالمرة فى المنازل البلدية . وليسمح لى سيداتى المصريات المتفرنجات.. إنى أتكلم عن «الأغلبية الساحقة» التى تستطيع أن تعيش عيشة راقية ولكنها لا تفعل. أتكلم عن تلك المنازل الضخمة الواسعة المتربة لا تسمع فيها موسيقى، ولا «مغنى» ولا ترى فيها «أنوارا» بعد طعام العشاء.

ويطلب فكرى أباظة من القارىء أن يتأنق ما شاء فى ملبسه لندخل معا منزل المسيو فلان : هل نجد على «الدكة» إلا البواب النوبى المهذب النظيف، وهل نجد فى الحديقة إلا الورد والقرنفل والزنبق والياسمين.. ألا تسمع فى الغرف نغمات البيانو البديعة وذلك الصوت الملائكى الجميل.. أتشعر أن فى المنزل «سكانا»؟! وإذا دعيت لتقدم «للمدام» أترى ذلك الجيش العرمرم من الخادمات؟ أتسمع همسة واحدة؟ ألا تشعر بأنك فى عالم آخر. وانك فى حياة أخرى؟.

ويختتم فكرى أباظة ملاحظاته النقدية لمعيشتنا ومعيشتهم، ومنازلنا ومنازلهم، فيطالب بأن «نهدّم» ذلك الطراز البالى العتيق بما فيه من فوضى وإسراف، ونبنى على أنقاضه بناء جميلا رشيقا مهذبا ، نشعر «بالسعادة المنزلية» الهادئة. الساكنة . النقية . المقتصدة.

وإذا كانت مقالات فكرى أباظة فى «المصور» تدعو إلى التحديث فى حياتنا الاجتماعية. إلا أنه لم يكن من دعاة التفرنج واللهاث وراء المظهريات الخداعة التى انبهر بها قطاع كبير فى المجتمع. بل يمكن القول أنه من أنصار الحفاظ على التقاليد المصرية العريقة. ولا يكتم أسفه على اندثار هذه القيم من حياتنا الاجتماعية تحت وطأة «المدينة المدمرة» التى جعل منها عنوانا لمقال يقطر ألما على أنه قضى سبع سنوات فى حى «شبرا» دون أن يكتسب خلال تلك المدة الطويلة جارا واحدا(!!) ذلك لأن المدينة المدمرة قضت قضاء مبرما على عادة شرقية من أجمل العادات. وهى «تزاور الجيران» و«مقابلات البيوت». وأحلت محلها عادة قبيحة، سمجة، متكلفة ، وهى عادة «حزب المواعيد» فى القهوات والبارات؟!.

تلك التقاليد القديمة الكريمة ليس لها اليوم من أنصار إلا الشيوخ المتقدمون فى السن من أرباب المعاشات، وممن «يكبس» عليهم النوم من الساعة التاسعة مساء، ومن لا يزالون يلبسون «الجلابية» فى العصرية.. فجمعيات الأنس الظريفة اللطيفة الهادئة الساكنة التى اعتادت أن تنعقد فى المنازل، فرقتها «المدينة المدمرة» تفريقا أبديا فحذفت من عالم الحياة اليومية معنى «الجوار» بما يشتمل عليه من عناصر المروءة، والنجدة، والاخلاص، والوفاء، والروابط العديدة المتينة، وهل تسد جمعيات القهوات والبارات فراغ جمعيات المنازل؟!

اللهم لا..

جمعيات القهوات والبارات فيها كل تصنع وتكلف وظهور، وفيها كل موبقة وعفونة – ومنها تنبع الدسائس – ثم هى فوق ذلك لا تربط القلوب بالقلوب، ولا الوجدان بالوجدان.. أما «جدران المنزل الأربعة» فجوها جو ضراء وسراء، وعيشها وملحها يربطان قلوب الآكلين والمتسامرين برباط «الصداقة» الأبدية!!!

هكذا تكتسح «المدينة المدمرة» فضائل العهد القديم بجمالها وجلالها.. وهكذا لا تقوم «المدينة المدمرة» إلا على أنقاض العادات القومية والتقاليد الشرقية.

يوم المقابلة

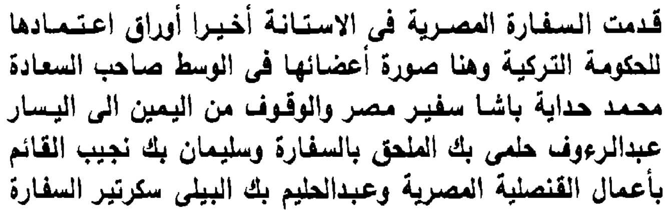
ولا شك أن التغيرات التى طرأت على البيت المصرى خلال العشرينات من القرن العشرين شغلت بال قراء «المصور» كما أثارت اهتمام كاتبه الكبير فكرى أباظة. فتقرأ فى العدد نفسه الذى انتقد فيه «معيشتنا ومعيشتهم» مقالا بتوقيع «حرم توفيق فتح الله» تحمل فيه على «يوم المقابلة» الذى انتشر بين سيدات العائلات الكبيرة، بحيث تخصص كل سيدة يوما فى الأسبوع تقابل فيه صديقاتها للثرثرة وتناول أسرار البيوت وإفساد الفتيات ، فتقول:

وكأن يكون جميلا لو أن فى هذه المجتمعات جديدا فى سبيل إصلاح شأن المرأة ، أو حضا



وصول محمود سامى باشا الى أمريكا أخذت هذه الصورة لصاحب السعادة محمود سامى باشا سفير مصر المفوض لدى حكومة الولايات المتحدة فى ميناء نيويورك على أثر وصول الباخرة التى أقلته الى تلك البلاد وترى الى جانبه حرمه المصون وعلى ذراعه طفله الصغير





قدمت السفارة المصرية فى الاستانة أخيرا أوراق اعتمادها للحكومة التركية وهنا صورة أعضائها فى الوسط صاحب السعادة محمد حداية باشا سفير مصر والوقوف من اليمين الى اليسار عبدالرءوف حلمى بك الملحق بالسفارة وسليمان بك نجيب القائم بأعمال القنصلية المصرية وعبدالحليم بك البيلى سكرتير السفارة

على عمل خيرى كمساعدة سيدة ذات مسبغية، أو إصلاح ذات البين بين أسرتين، ولكنه ثرثرة فيما ورد لمحلات شيكوريل من البضائع المودة، وما خاطته السيدة فردوس عند الخياطة الجديدة، وما أهداه محمد بك إلى أمينة هانم من الحلى والجواهر بعد عودته إلى القاهرة، وما تلاحظه منيرة هانم على مدام توفيق بك، وما وشت به نفوسه هانم إلى حرم الوكيل، فلا يتولد من هذا إلا حقد بعض الزوجات على أزواجهن لتقصيرهم فى مساواتهن بغيرهن ممن يتمتعن بإسراف أزواجهن فى كمالياتهن، فيكن سببا فى تنغيص عيشهم وفوق ذلك فإن أسرار البيوت وخواصها تكون مفتضحة عند سائر الأزواج، فهذا يعلم ما فى بيت ذاك ، وقلَّ أن تجد زوجا ممن عوّد زوجته هذا التزاور ، إلا ويعلم من بيوت الناس صغائرها وكبائرها، وأشد من هذا خطرا أن كثيرا من أبناء أصحاب هذه المقابلات ممن لا أخلاق لهم يرتقبون بفارغ صبر «يومهم» فلا يخرجون ساعة الزيارة ، بل يبقون فى الدار يستعرضون القادمات ومعهن بناتهن فيتحككون فيهن، فيغروهن على الفساد، ويعلمونهن ما يسمونه «الغرام». ولقد اعترضنى فى

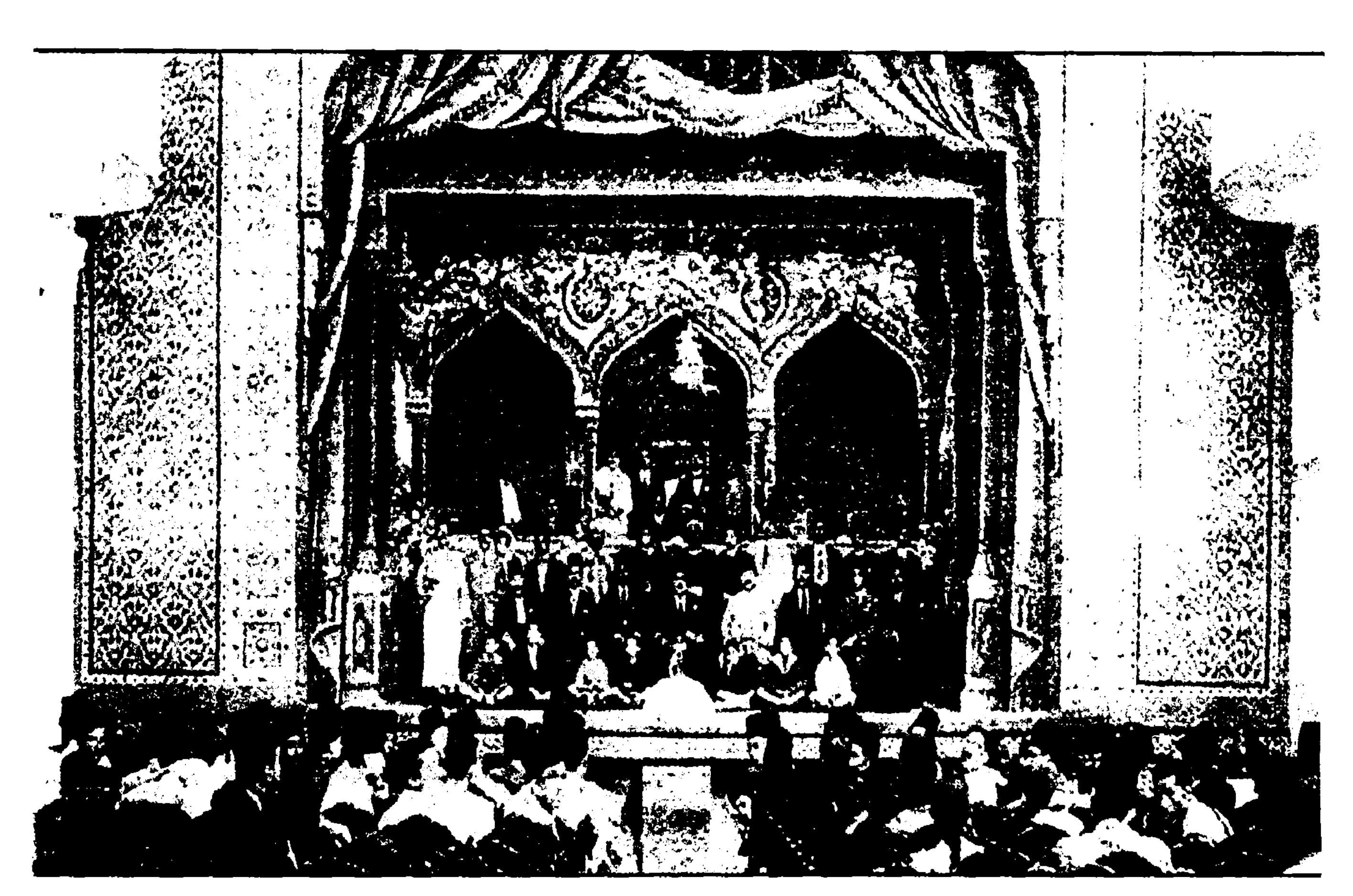
حياتى كثير من هذه الحوادث. فما أنا بناطقة عن هوى. فيا أيها الأزواج: لا تبيحوا لزوجاتكم التزاور على هذا النحو، ولا تسمحوا لبناتكم الخروج بحجة القيام بهذا الواجب الخطر، وإذا كانت لزوجاتكم صديقة فلتزرها فى حياء وأدب، وفى غير مهرجان وزفة وموعد محدد، ومجتمع رسمى. فلستم بعالمين ما يحدث داخل هذه المنازل من الفضائح، وما يكن لبناتكم وزوجاتكم من شرور ومفاسد فى صدور الشباب المفتون ، والرجال الأدنياء.

إدارتنا .. وإدارتهم

كانت مقالات فكرى أباظة - غير السياسية - تتناول أوجاع المجتمع وما تعرض له من تغيرات جوهرية . وكان يعتمد فى نقده اللاذع ، إلى جانب رشاقة أسلوبه وخفة ظله، على المقارنة بين طرق الحياة المصرية العتيقة التى تجلب الضرر على الفرد والمجتمع، وطرق الحياة العصرية القائمة على النظام والدقة وعدم الإسراف واحترام الوقت. فهو لا يعارض كل ما جاء إلينا من الغرب. وإنما يدعو إلى تقليدهم فيما هو نافع ومفيد. وفى الوقت نفسه ينعى على المصريين رتابة العمل، وحب الكسل، وكره الأساليب الحديثة فى الإدارة والتنظيم. ويقارن بين «إدارتنا وإدارتهم» فى المشروعات التجارية. ويبدى استغرابه من أن يستطيع «الأجنبى الذى يختلف عنا دينا ، وجنسية ، ووسطا واستعدادا، المعيشة فى وسط الفلاحين فيتطبع بطباعهم، ويتخلق بأخلاقهم، ويصبح كواحد منهم، حتى أنهم يقسمون بأوليائنا وشيوخنا، ولقد سمعت «رومياً» يخاطب أحد الفلاحين قائلا: «وحياة سيدنا محمد إللى حطيت إيدى على شباكه» ومن هذا تعلم مبلغ الاختلاط والتطور، ثم تتبع خطوات هذا الرومى البسيط صاحب القهوة البسيطة، لا تمر عليه عشرة حتى تسمع أنه أصبح صاحب القهوة المعروفة فى مصر أو فى الإسكندرية، أو أصبح من كبار التجار، ذلك لأنه اعتمد فى تكوين ثروته على الثبات والاقتصاد والإدارة الدقيقة المنظمة. له دفاتر صغيرة يرصد فيها الداخل والخارج وله «ميزانية» سنوية تظهر فيها التفصيلات الصغيرة.

وينتقل فكرى أباظة على الفور إلى نقد إدارتنا المرتبكة المضطربة فالتاجر المصرى مع الأسف الشديد لا يستعمل المحررات، وان كتب فكتابته مضطربة غامضة «من صورة واحدة» تحت يد دائنة. وليست له دفاتر منتظمة . كل شىء «بالبركة» و «بالاتكال» ثم هو إن افتتح محلا تجاريا تركه لعماله ولا يراجع حساباته.. وتمر السنوات وهو لا يتغير حتى الوفاة. ويقارن بين «الفاترينات» الأفرنكية والمصرية. فنستطيع أن نفرق بين حسن الإدارة والذوق البلدى «المجليط» - حتى فى اختيار موقع الدكان.. بعض تجارنا المصريين لا يزالون «يتبركون» بمجاورة الأزهر الشريف، والست سكينة وسيدنا الحسين.

وفى مقال آخر ينتقد فكرى أباظة العادات المصرية فى تناول الطعام ويقارن بين محتويات المائدة المصرية ونظيرتها الأوربية، فيكتب تحت عنوان «بحث فى الأكل عندنا وعندهم»: تعال معى نتناول طعام الغداء عند سعادة الوجيه صديقى وصديقك . ها قد جلسنا على المائدة.. انظر إلى



مسرح شرقى بديع فى الدار الجديدة لنادى الموسيقى الشرقى هذا رسم فوتوغرافى للمسرح البديع فى بهو حفلات نادى الموسيقى الشرقى بشارع عباس وهو النادى الوحيد فى الشرق الذى يضم هواة الفن الموسيقى وهو مشمول برعاية جلالة الملك

«أطباق» السلطات والمخللات، لقد نثرت على المائة نثرا بحيث لا تستطيع لها عدا ولا إحصاء، وانظر إلى «الشطة» كيف تزين كل طبق وتستوى على كل سطح.. هيا وافتح الشهية برغيف أو رغيفين.. ثم انظر هذا الخادم الفخم القوى العضلات، انه ينوء تحت حمل ثقيل.. إنه «الخروف» زعيم الأصناف ورأس الطعام قد أقبل. لاحظ بعينيك هذه المعركة الحامية بين «الخروف» المسكين والآكلين من المصريين. انظر إلى عمليات التقطيع والتمزيق والقذف إلى الأفواه والمضغ والابتلاع ،ها قد انتهى الصنف الأهم واندثرت آثاره من عالم الوجود.. فانظر بعد ذلك كيف تتزاحم الأصناف العديدة وتتوافد وفود الدجاج والحمام واللحم الضانى والعجالى والخضراوات العديدة، وسائل نفسك قبل أن تصل إلى «الحلو» و«الفاكهة» هل فى قدرة مصلحة الاحصاء أن تحصى ما تقدم وما تأخر ، ثم انظر إلى أقداح المياه المثلجة كيف ترتفع إلى الأفواه بغير حساب ولا تفكير.. وفكر قليلا هل فى وسع أية آلة حديدية فولاذية صلدية أن تعيش طويلا إذا هى اعتادت أن تدار بهذا الشكل فى هذه «المعامل» المصرية.. ثم تعال نتناول طعام الغداء عند «جناب» المسيو صديقى وصديقك: أصناف محدودة متقنة ، وكميات قليلة مقنعة. فإذا انتهيت شعرت قبل النهاية باللذة. وبعد بالراحة. ولم تشك ألما ولم تتظلم من نفسك لمخلوق.. هذا هو السر فى أمراضنا الباطنية العديدة. وكم هى مخجلة إذا مات الواحد منا «من الأكل»، وقال الناس فى مأتمه: كان يرحمه الله

«دباغا»، وما كان لست سكينة وسيدنا الحسين وباقى الأولياء أن يتدخلوا فى التجارة العصرية بما فيها من فوائد ربوية، وحيل تجارية. ثم هناك خطر أخطر وهو سوء المعاملة. عدم احترام التعهدات . تجاهل ميعاد الاستحقاق! ورأس مال التاجر هو الثقة، فإن ضاعت ضاع رأس المال وحل الافلاس عاجلا أو آجلا.. أتريد مثلا حيا يؤيد صحة ما أقول : أين الجيش العرمرم من تجارنا المصريين الذين كونوا الثروات الطائلة أيام السلطة العسكرية وأيام ارتفاع سعر القطن؟! إبحث عنهم اليوم فى الأكواخ والعشش. واعلم أن سوء الإدارة هو الذى هوى بهم من سماء اليسر إلى قبر العسر.

فتاة تطالب بحق الانتخاب

وكانت «المصور» تتابع أخبار المرأة المصرية. وتتلقف أى مادة صحفية تتعلق بالمرأة فتنشرها مصحوبة بالصور . رغم أن تصوير المرأة فى ذلك الوقت كان من الممنوعات. وكانت بعض السيدات يحرصن على تغطية وجوههن أثناء التصوير. أما السيدة نبوية موسى – رائدة التعليم النسائى – وكانت تضع الحجاب على وجهها فقد أدارت ظهرها للكاميرا أثناء حضورها اجتماعا خاصا بالتعليم. أما السيدات اللاتى كن يظهرن سافرات الوجه، فكن من الأجنبيات.. مثل صورة الآنسة «لانداور» كريمة مدير لوكندة الكونتننتال ومع ذلك ظهرت على صفحات «المصور» وقد وضعت عصابة على رأسها لتغطية شعرها. وبالطريقة نفسها ظهرت صورة الآنسة فاطمة قدرى التى قامت بدور «ليلى» فى رواية «أيام العز»، ويؤمل لها مستقبل حسن فى عالم التمثيل، كما نشر على غلاف «المصور» رقم (٤٤) ١٤ أغسطس ١٩٢٥ صورة محمود سامى باشا سفير مصر لدى الولايات المتحدة وإلى جانبه حرمه المصون وهى ترتدى ثيابا من قطعتين يغطى كل جسمها. وعلى رأسها قبعة تغطى الجبهة.

أما أول صورة نشرت على غلاف «المصور» لفتاة مصرية حاسرة الشعر وسافرة الوجه.. فكانت صورة الآنسة منيرة ثابت ووصفتها بأنها «فتاة مصرية عاملة تطالب بحق الانتخابات للمرأة». وذلك فى العدد رقم (٤٥) بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٢٥، وجاء فى التعليق على الصورة:

«يسر «المصور» أن تشجع فى الأمة على الدوام العناصر الحية التى ترمى إلى التجديد والاصلاح والعمل. فإذا ظهرت هذه العناصر فى وسط المرأة المشهور بجموده فإن سروره يكون مضاعفا. نقول ذلك بمناسبة العمل الكبير الذى تنوى القيام به الآنسة منيرة هانم ثابت الكاتبة المعروفة، فقد اعتزمت – واستصدرت من وزارة الداخلية الرخص اللازمة لإصدار جريدتين سياسيتين إحداهما باللغة الفرنسية اسمها «لسبوار» والأخرى اسبوعية باللغة العربية اسمها «الأمل» فهى أول مصرية ستقوم بعمل كبير كهذا».

وتعليق «المصور» يكشف عن منهجه فى تشجيع المرأة المصرية على الخروج من حالة الجمود التى كانت تعانيها. لتمارس دورها فى بناء المجتمع الحديث سواء عن طريق الصحافة أو السياسة أو الخدمة الاجتماعية.

بداية النشاط الشيوعى فى مصر

● مانشتات المصور:

لن تنجح الشيوعية فى مصر.. لأن تربة مصر غير صالحة لنموها

● فكرى أباظة:

البلشفية تنبت من بطالة المتعلمين والتخلف الاقتصادى والتفاوت فى توزيع الثروات

●● فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤، قبل عشرة أيام من صدور «المصور» أصدرت محكمة جنايات الإسكندرية أول حكم بالسجن على زعماء الحركة الشيوعية فى مصر، فكان ذلك فاتحة سلسلة المواجهات بين السلطات المصرية، والتيارات الماركسية التى تسربت إلى مصر منذ بداية القرن العشرين على أيدى بعض الأجانب والمتمصرين ثم اشتد ساعدها بعد نجاح الثورة البلشفية فى روسيا فى أكتوبر ١٩١٧ فسعى هؤلاء الاجانب إلى تأسيس حزب شيوعى مصرى يرتبط بالسوفييت على غرار الأحزاب الماركسية الأوربية، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ وتأليف حكومة سعد زغلول عمد الحزب الشيوعى إلى إختبار مدى استعداد سعد زغلول لتقبل النشاط الشيوعى، فأوعز إلى العمال باحتلال المصانع ولتظل إيديهم على المحراث، وبناء على هذا التحريض اندلعت حركة الاضراب والاعتصام والاحتلال فى مصانع الإسكندرية وكفر الزيات والمخابز الأهلية وشركات التليفونات، وتقرر عقد مؤتمر شيوعى كبير بالاسكندرية - مقر الحزب الشيوعى - يومى ٢٣ و ٢٤ فبراير ١٩٢٤ ●●



شيوعية صميمة

هى الآنسة شارلوت روزنتال ابنة المسيو روزنتال الشيوعى المعروف الذى نفته الحكومة مرة ثم سمحت بعودته وهى من ضمن الشيوعيين المقبوض عليهم اخيرا والجارى التحقيق معهم فى الوقت الحاضر



شعبان افندى حافظ

محمود أفندى إبرهيم السمكرى

وأدرك سعد زغلول مدى الخطر الذى يهدد البلاد، فأصدر فى ٦ مارس نداء إلى العمال قال لهم فيه «إنكم إن احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا، فأنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون».

ورأى سعد زغلول فى حركة احتلال المصانع إشارة البدء فى تنفيذ الأفكار الشيوعية بالاستيلاء على المصانع واغتصابها من أصحابها، وهبت الحكومة لقمع هذه الحركة في مهدها، فأوفدت الى الأسكندرية قوات من رجال الأمن على رأسها على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية، ومعه مستر كين بويد رئيس القسم الأوربى فى إدارة الأمن العام، ومنعت عقد المؤتمر الشيوعى، وطلبت من النيابة العامة التحقيق مع زعماء الحزب الشيوعى، وتفتيش مقره ومنازل أعضائه والمنتسبين إليه فى أى مكان، وأصدر النائب العام قرارا باعتقال رؤس الحزب والتحقيق معهم فيما أرتكبوه من أعمال التحريض، وأصدرت إدارة الضبط فى الأسكندرية بيانا عن نتائج التحقيق قالت فيه: فى المدة من ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ إلى أول مارس ١٩٢٤ وفى مدينة الإسكندرية وفى مدن أخرى من المملكة المصرية، أقدم زعماء الحزب الشيوعى على نشر

أفكار ثورية مخلة بمبادىء الدستور المصرى، ومغايرة له، وتحبيذ تغيير النظم الأساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب ووسائل أخرى غير مشروعة، وذلك عملا بطريقة توزيع وبيع المنشورات المطبوعة الشاملة لذلك، كما قاموا بتحريض العمال فى بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة، اعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام، باحتلال المعامل التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها إذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستخدموا غيرهم .

وقد اعترف المتهمون أمام محكمة الجنايات بنزعتهم الشيوعية، ولكنهم أنكروا تهمة العمل على قلب النظام وإحلال الفوضى الشيوعية الدولية محله، وشهد رجال الأمن بأن العمال كانوا يتحركون باشارة من «أنطون مارون» ورفاقه من قادة الحزب ؛ وبعد ثلاث جلسات أصدرت محكمة جنايات الإسكندرية حكمها ويقضى بالحبس لمدة ثلاث سنوات على كل من: محمود حسنى العرابى، وأنطون مارون، والشيخ صفوان أبى الفتح،، والشحات ابراهيم، وإبراهيم كاتسى، وأرون وينبرج، والحبس ستة أشهر من الشغل على كل من : عبدالحفيظ عوض، ومحمد إبراهيم السمكرى، وشعبان حافظ، وعبدالحميد ثرة، ومحمد الصغير.

صور المتهمين على صفحات «المصور»

وقد كشفت مجلة «المصور» منذ أعدادها الأولى عن مناهضتها للأفكار الشيوعية، فأخذت تنشر صور المتهمين دون تعليق التزاما منها بالمبدأ الذى أعلنته منذ صدورها، وهو عدم الخوض فى السياسة، فنرى فى العدد السابع الصادر فى ٥ ديسمبر ١٩٢٤ صورة (الاستاذ أنطون مارون وهو الذى سجن بسبب مبدئه الشيوعي ثم أضرب عن تناول الطعام) وإلى جانبها صورة (المسيو شوكلندر الشيوعى وقد صدرت إليه الأوامر بمغادرة القطر، وهو هنا فى المستشفى بجانب جندى مريض) ، أما صورة محمود أفندى حسنى العرابى فلا تطالعنا إلا فى العدد العاشر بتاريخ ٢٦ ديسمبر بصفته «سكرتير الحزب الشيوعى المصرى الذى سافر إلى روسيا مرتين، وقد حكم عليه بالسجن فأضرب عن تناول الطعام ٢٥ يوما» .

ولكن .. مع اندلاع الحركة الشيوعية فى مصر واتساعها فى الشهور التالية تخرج مجلة «المصور» عن صمتها ، فتنشر على الغلاف الأخير للعدد (٣٧) الصادر فى ٢٦ يونيه ١٩٢٥ مجموعة صور لمؤتمر السوفييت العام فى جلاسجو بإنجلترا وتربط بينها وبين الحركة الشيوعية فى مصر، فتقول: اتجهت الأفكار فى مصر إلى الحركة الشيوعية أثر القبض على نفر من الشيوعيين الأجانب والوطنيين، والظاهر أنه كانت لهم علاقات بحكومة السوفييت فى موسكو وقد اتفقت حوادث القبض هذه مع اجتماع مؤتمر السوفييت العام الذى عقد أخيرا فى موسكو ودامت جلساته عشرة أيام، وقد جمعنا هنا صورا تتعلق بهذا الموضوع تبين زعماء الحركة البلشفية فى العالم. فالصورة العليا إلى اليسار هى صورة «ريكوف» خليفة «لينين»



محمود أفندى حسنى العرابى سكرتير الحزب الشيوعى المصرى الذى سافر إلى روسيا مرتين وقد حكم عليه بالسجن فأضرب عن الطعام ٢٥ يوماً



المسيو شوكلندر الشيوعى وقد صدرت اليه الأوامر بمغادرة القطر وهو هنا فى المستشفى بجانب جندى مريض



المسيو بولاك



المسيو يانا كاكيس



المسيو افجيدور



المسيو الكوتين

نازلا من أوتومبيله لحضور المؤتمر، وتحته «زينوفيف» الزعيم المشهور قادم إلى المؤتمر، والصورة السفلى تبين بعض المندوبين فى ذلك المؤتمر من الشعوب الشرقية الآسيوية، وتحت هذا الكلام صورة «تروتسكى» الذى كان وزيرا للحربية وقائدا للجيش الروسى ثم استقال، أما الصورة العليا فتمثل المؤتمر الشيوعى الذى عقد فى جلاسجو بانجلترا أخيرا، مما يدل على امتداد هذه الحركة إلى جميع الأقطار الغربية.

وعلى غلاف العدد التالى تعلن «المصور» فى صراحة تامة رفضها للشيوعية، وتنشر عنوانا بارزا بعرض الصفحة الأولى يقول (لن تنجح الشيوعية فى مصر، صور فريدة للمتهمين) وهم: شعبان أفندى حافظ، وبيومى أفندى الباسوسى، ومحمود أفندى السمكرى، والمسيو أفجيدور، والمسيو الكونين، والمسيو بولاك، والمسيو يانا كاكس، والمسيو آرون وينبرج، وبين الصور تعليق يقول: ترمى الشيوعية إلى هدم النظام الاجتماعى الحاضر، وزعماؤها الروس يبذلون جهدا

عظيما لبث دعوتهم بين الشرقيين، ولكن تربة مصر ولله الحمد غير صالحة لنمو بذورها،ويعلم القراء أن الحكومة ألقت القبض على نفر من المتهمين بنشر الشيوعية فى مصر من وطنيين وأجانب، وقد تمكنا من الحصول على هذه الصور الفريدة، صورها مصورنا الخاص فى ظروف صعبة أثناء انتقال المتهمين من السجن إلى نيابة الاستئناف للتحقيق معهم .

ومن المفارقات الغريبة أن «المصور» نسيت اسم المصور الخاص.

وبلغ من اهتمام «المصور» بالمسألة الشيوعية. أن نشرت فى العدد التالى (٣٩) بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٥ وعلى غلاف المجلة تحت عنوان (خطر الشيوعية فى مصر) صورة : الرئيس العام للشيوعية فى القطر المصرى ومندوب روسيا فى القطر لترويج مبادئها «المسيو قسطنطين فايس» وله اسم منتحل هو: أفجيدور. عند دخوله سجن الاستئناف، وإلى جانبها تعليق يقول: «عنى المصور عناية كبيرة بمسألة الشيوعية فى مصر عملا بالقاعدة التى اختطها لنفسه وهى أن يقدم للجمهور أهم الصور. فقد انفرد بنشر صور كثيرة للمتهمين بالشيوعية فى عدده الماضى، وهو اليوم يقدم سلسلة جديدة لأشخاص لم تنشر صورهم بعد من المقبوض عليهم بهذه التهمة أيضا. والنيابة تحقق معهم الآن وقد أفرجت عن محمود أفندى العربى، ومحمود أفندى إبراهيم السمكرى، ولايزال الباقون رهن التحقيق.

وعلى الصفحة الثانية من العدد نفسه، تناول الاستاذ فكرى أباظة فى مقاله الأسبوعى ظاهرة انتشار الشيوعية فى مصر. وعزاها إلى التفاوت الطبقى بين الأثرياء والفقراء، والتخلف الاقتصادى، وازدياد حدة البطالة بين المتعلمين وخريجى الجامعات والمعاهد والمدارس، ومما قاله فى هذا الصدد تحت عنوان: البلشفية فى مصر: «إن البلشفية لن تنبت من أكواخ الفلاحين أو مساكن العمال، وإنما ستنبت وتترعرع بين أوساط المتعلمين من حقوقيين، ومهندسين، ومعلمين، وزراعيين، وتجاريين، من الذين أمضوا زهرة العمر فى عناء الدرس، حتى إذا تخرجوا وجدوا أبواب العمل فى وجوههم مغلقة، وجو المستقبل مكفهر ينذر بالأعاصير؟!!».

ثم قال: الحالة الاقتصادية فى بلدنا العزيزة صغيرة جدا، الصنات الأهلية تكاد تكون معدومة، وقد اتفق علماء الاقتصاد على قاعدة أبجدية بديهية هى أن البلد التى تنتج «المواد الخام» هى التى تستطيع أن تزاحم أسواق العالم بهذه الموارد الخاصة بها، وعندنا محصول القطن أهم محصول لانستطيع أن ننشىء به صناعات تفتح أبواب الأمل لشبابنا المتعلمين، لئن لم تعن الحكومة بهذه الحالة فلتتأكد أن «البلشفية» ستنتشر فى المدن أولا بين طبقات المتعلمين، ثم تسرى إلى الأرياف وبين الفلاحين عندما يعود هذا الشاب الناهض من العاصمة كاسف البال، إلى دار أبيه الحقيرة فى القرية، فيقارن بين جهل المحيطين به وعلمه، وبين الكوخ الذى قضى سوء الطالع أن يقيم فيه، والقصور التى قضى حسن الطالع لغيره أن يقيم فيها -

ترمى الشيوعية الى هدم النظام الاجتماعى الحاضر ، وزعماؤها الروس يبذلون جهدا عظيما لبث دعوتهم بين الشرقيين ولكن تربة مصر ولله الحمد غير صالحة لنمو بذورها



المسيو أرون وينبرج – المسيو ريدل هارشيلك – الشيخ شاكر عبدالحليم – المسيو تيودرس كالبوس

الهامى أفندى أمين – حسن أفندى محمد قطب – حسن أفندى عبده – محمد عبدالسميع الغنيمى

إنه لن يجد لفصاحته مجالا إلا فى الطعن على نظام توزيع الثروة، وسيجد بالطبع أذانا تسمع، وقلوبا تتأثر، وعند هذا الحد تتمكن «البلشفية» الجاهلة التى يقودها العلم فى النفوس، فإذا دقت الساعة جرفت وخرجت ودبرت!!!

وأختتم فكرى أباظة مقاله قائلا : أما آن للوزارات المصرية أن تهجر السياسات الحزبية، وأن تتفرغ للتفكير فى بروجرامات الانشاء والتعمير وإنقاذ البلد من الخراب الاقتصادى والاجتماعى لمصر الوديعة ذات السهول الخضراء، وذات الدين القويم؟!!.

القضية الثانية فى عهد زيوار

وقضية الشيوعية التى نشرت «المصور» صور المتهمين فيها، فى صيف ١٩٢٥، وفى عهد حكومة زيوار باشا، هى القضية الثانية بعد القضية التى تفجرت فى عهد حكومة سعد زغلول، وإلى ذلك يشير الدكتور عبدالعظيم رمضان فى الفصل الخاص بالتيارات اليسارية من كتابه (تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦) فيقول إن الضربة التى

وجهها سعد باشا للحركة الشيوعية قد أسفرت عن نتيجة واحدة محققة للحزب الشيوعى المصرى، وهى أنها أطاحت بكل القيادات العمالية الوطنية التى تمرست بالنضال العمالى الاشتراكى فى السنوات الأربع السابقة، فقد غيب منها من غيب فى السجن، أما الباقون فقد انسحبوا من الحزب والنشاط الشيوعى كله، أو على الأقل آثروا العافية، اللهم فيما عدا شعبان حافظ الذى خرج من السجن ليستأنف نشاطه، وأصدق دليل على ذلك أن حكومة زيوار عندما قررت مهاجمة الشيوعية، قبضت فيمن قبضت عليهم، على كل المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى، ولكنها لم تجد ما تقدمهم به للمحاكمة إلا شعبان حافظ، إذ لم يقبض فيها إلا على عناصر أجنبية خالصة، أما العناصر الأجنبية فى قيادة الحزب الشيوعى، فقد أصيبت بخسارة كبيرة بوفاة أنطون مارون المحامى فى سجن الحضرة فى ١٤ أغسطس ١٩٢٥، مما دفع الكومنترن إلى ضخ دم جديد حتى يحين بناء الحزب من جديد . فتلقى هذه الدماء الجديدة من يهود فلسطين.

ففى يوم صدور أحكام السجن نفسه فى القضية الأولى فى ٦ أكتوبر ١٩٢٤، تألفت لجنة مركزية جديدة للحزب الشيوعى على يد «أفجيدور» وهو من الخبراء السوفييت فى شئون مصر، وبعثت به القيادة الشيوعية السوفييتية متنكرا تحت اسم «قسطنطين فايس» وهو الاسم الذى عرف به فى البوليس والنيابة وأمام القضاء، وتبين أنه ذهب إلى فلسطين فى عام ١٩١٨ لوقت قصير، وبقى فى مصر سنة ونصف السنة، ثم عاد إلى روسيا، ثم أرسل إلى مصر مرتين : فى عامى ١٩٢٢ و١٩٢٤ لإعادة تنظيم الحزب الشيوعى، وقد استمر نشاط هذه اللجنة الجديدة إلى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حين ألقت حكومة زيوار باشا القبض على أعضائها جميعا، وقد عُثر فى الأوراق التى ضبطت فى منازل المتهمين على ما يثبت صلتهم بالجمعية الشيوعية الدولية الثالثة فى موسكو، وإن الجمعية كانت تنفق على المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى، كما كانت تنفق على عائلاتهم .

قادة الحركة من يهود فلسطين

وكان الجديد فى هذه الحركة هو ماثبت من وجود صلة بينها وبين الحركة الشيوعية فى فلسطين، ولاحظ مراسل جريدة «مورننج بوست» أنه باستثناء المصريين، فإن معظم المقبوض عليهم كانوا من يهود فلسطين ومنهم «شارلوت روزنتال»، وقال مراسل «الديلى تلغراف» إن مركز الدسائس التى تدبر فى مصر هو : فلسطينى حيث قبض على عدة أشخاص وفتشت منازلهم، وأنه نظرا لهذه الظروف لايسع الإنسان إلا أن يعد وجود بعثة بلشفية فى «جدة» خطرا عظيما لقربها من السودان ولسهولة المواصلات مع شعوب شرق إفريقيا وشبه جزيرة العرب وهى الشعوب التى لاتزال على الفطرة .

وفى أول يونيه ١٩٢٥ نشرت «الأهرام» أن الحكومة المصرية وصلتها أخبار عن المجهودات

وفى أول يونيه ١٩٢٥ نشرت «الأهرام» أن الحكومة المصرية وصلتها أخبار عن المجهودات التى تبذلها الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية فى فلسطين، وأخبار المساعى التى تبذلها لبث الدعوة الشيوعية فى مصر. وأن حزب العمال فى فلسطين أو مايسمونه «فراكتسيا» ليس إلا اسما آخر للحزب الشيوعى فى فلسطين، وأن أعضاءه يقومون بنشاط كبير لبث الشيوعية عن طريق عميل متنكر .

وسرعان ما شنت حكومة زيوار حملة شديدة على الشيوعية فمنعت دخول البواخر الروسية إلى الموانىء المصرية، وبدأ البوليس فى اعتقال الروس المشتبه فى شيوعيتهم فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وبلغ عددهم ٢٢ شخصا ثم أبعدوا عن البلاد وتسلمتهم باخرة روسية فى عرض البحر، كما منعت دخول المطبوعات والكتب الشيوعية والاشتراكية ثم قدمت إلى المحاكمة ثلاثة عشر هم: قسطنطين ڤايس (أفجيدور)، وشالوم بولاك، وليون الكونين، ورفيق جبور (لبنانى) والشيخ شاكر عبدالحليم الطالب بالأزهر، وإلهامى أمين، وشعبان حافظ، وريدل هارشليك، ومحمد عبدالسميع الغنيمى، وشارلوت روزنتال، وبيومى مرسى الباسوسى، وسكالاريوس يناكاكيس، وآرون وانبرج .

وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنايات مصر فى يوم ٩ يناير ١٩٢٦ وحضر عنهم بعض كبار المحامين مثل توفيق باشا دوس، ووهيب بك دوس، وزهير صبرى الذى قال فى دفاعه: إن الشيوعية ليس فيها ما يستوجب العقوبة واستند لمواد القانون، وقال: لماذا لايحاكم جماعات المبشرين الذين يجيئون من أمريكا، مع أن الدستور نص على أن دين الدولة الإسلام؟، واستدعى للشهادة كل من: عبدالله عنان وعلى العنانى وسلامة موسى (وكان الثلاثة قد اشتركوا فى تأسيس أول حزب اشتراكى قبل أن يسيطر عليه دعاة الشيوعية)، وأصدرت المحكمة على المتهمين أحكاما بالسجن تتراوح مابين ثلاث سنوات وسنة واحدة، وبراءة شارلوت روزنتال.

وقالت «الأهرام» فى تعليقها على الحكم: يجب على مصر أن تواظب على اتخاذ جميع التدابير التى تحتاط بها من تسرب دعاة الشيوعية مرة أخرى إلى أراضيها، فهى محاطة بحركة شيوعية فى فلسطين، وقد ثبت أن دعاة الشيوعية فى مصر وفلسطين على صلة فيما بينهم، وإلى جانبها من الغرب حركة شيوعية قوية فى تونس، وفى الجنوب مركز للشيوعية يديره قنصل البلاشفة فى «جدة»، ويبث منه الرسل والدعاة فى معظم أنحاء الشرق القريب ويتصل بموسكو على الدوام ببريد خاص ينقل أسرار الدعوة الشيوعية.

ورغم هذه التحذيرات فقد واصلت الحركة الشيوعية نشاطها فى مصر حتى ألقت حكومة مصطفى النحاس القبض على زعمائها فى عام ١٩٢٨ .

جرائم وحوادث العصر

● على طريقة ريا وسكينة: طبيب يستدرج مريضة ويقتلها فى عيادته ويشحن جثتها بالقطار إلى بنى سويف

● مجهول يلقى ماء النار على الشيخ المراغى أثناء خروجه من بيته بسبب قضية ميراث السكاكينى باشا

●● كانت الجرائم والحوادث والقضايا تشكل مادة مهمة فى الصحافة المصرية خلال العشرينات من القرن الماضى، وهى الفترة التى شهدت حالة الحراك الاجتماعى بفعل التيارات الوافدة من الخارج، والتغييرات التى انبثقت من صميم الحياة المصرية وبلغت ذروتها فى ثورة ١٩١٩ وانعكست ملامحها على السكان والعمران وطرق المعيشة. لقد انتقلت القاهرة من عصر الحنطور وسوارس إلى عصر الترامواى الذى اخترق شوارع العاصمة فى عام ١٩٠٦ فكان من الطبيعى أن تشهد الشوارع نوعا جديدا من الحوادث الدامية بسبب هذه المركبات الكهربائية التى أطلق عليها الناس اسم «العفريت»، وقل نفس الشىء عن «الأوتوموبيل» تلك المركبة العصرية التى تسير بالبنزين وتوفر الوقت والجهد وتحقق لصاحبها الفخفخة والوجاهة. وكان على الصحافة أن تتابع ما تسببه هذه الهجمة الحضارية من حوادث، فتطالب شركة الترام بمراعاة الدقة فى اختيار وتدريب السائقين حفاظا على أرواح الناس ●●



مولد السيد البدوى فى عام ١٩٢٥ كان من المنتظر أن يكون احتفالا شعبيا كالعادة ولكنه تحول فى هذا العام الى مأتم كبير بسبب تزاحم الجمهور على الكوبرى الذى يؤدى الى ساحة المولد وراح ضحيته ٤٥ قتيلا أما رواد المولد فقد أعدت لهم سرادقات للايواء قدمت لهم فيها وجبات الطعام لمدة ثلاثة أيام

عرفت الحياة الاجتماعية فى تلك الفترة انتشار المخدرات وأخطرها الكوكايين الذى تسرب إلى مصر عن طريق قوات الاحتلال البريطانى خلال الحرب العالمية الأولى . وكانت تستخدمه فى تنشيط البغال الاسترالية لتكون أقدر على جر الأثقال . ولكنه تسلل إلى أيدى السراة فكان سببا فى تبديد ثرواتهم والقضاء على حياتهم ومشجعا للكثير على ارتكاب الجرائم من أجل الحصول على المال لسد حاجة الإدمان، وكان ذلك مثار حملة توعية قام بها الكتاب والفنانون ومؤلفو الأغانى والمونولوجات لتوضيح خطر الكوكايين.

واتسعت صفحات الصحف والمجلات للجرائم الفردية مثل القتل والاغتصاب والسطو والنشل. وعندما صدرت «المصور» فى ١٩٢٤ كان المجتمع لايزال يعيش أصداء الزلزال الذى أحدثته جريمة «ريا وسكينة» وهما شقيقتان طوحت بهما رياح التفسخ الاجتماعى من مسقط رأسيهما فى بنى سويف إلى الإسكندرية، فاحترفتا الدعارة.. ومنها إلى قتل الضحايا من النساء بعد سلب حليهن . وبعد تنفيذ حكم الاعدام فيهما شنقا ظل الرأى العام متأثرا بما

تركته الجريمة فى النفوس من هلع .

ويبدو أن طريقة ريا وسكينة فى استدراج الضحايا وسلب أموالهن ثم قتلهن، صارت نموذجا يحتذيه الآخرون حتى لو كان من طبقة الأطباء. ففى ٣١ يوليو ١٩٢٥ تطالعنا «المصور» بتحقيق عن الجريمة البشعة التى ارتكبها أحد أطباء الأسنان بحى باب الشعرية واسمه فؤاد حلمى تقاوى. فقد استدرج إلى عيادته الست أمينة حسن . وعاجلها بضربة قاضية على رأسها ، ثم قام بخنقها. وبعد أن لفظت أنفاسها استعان بمساعده التمورجى محمد نبيه فى لف الجثة فى الخيش . ووضعها فى صندوق وشحنه فى قطار السكة الحديد إلى بنى سويف.



نعمان باشا الأعصر عمدة المحلة الكبرى.. أضخم العمد جسماً وأخفهم روحا.. بعد خروجه من المحاكمة وإلى يساره المحامى الكبير عبدالعزيز باشا فهمى وإلى يمينه محمد باشا على .. المصور فى الجمعة ٣٠ أكتوبر عام ١٩٢٥



صدام بين قطارين من قطارات الترام أمام جمعية الأسعاف بقلب القاهرة.. وقد أهتمت «المصور» بهذا الحادث باعتباره جديداً على حياة الناس فى شوارع القاهرة .. المصور فى الجمعة ١٦ ابريل عام ١٩٢٦

ونشرت «المصور» على صفحتها الأولى نبذة عن تلك «الجريمة الفظيعة التى اهتزت مصر من هولها» مصحوبة بصورة التمورجى وهو يدلى باعترافاته أمام مأمور قسم باب الشعرية محمد بك عزيز. وإلى جوارها صورة الطبيب الأثيم. وصورة ثالثة «لليوزباشى النشيط حسين أفندى على

منصور رئيس البوليس السرى فى حكمدارية القاهرة الذى يرجع إليه الفضل فى إظهار ما غمض من هذه الجناية ، والوصول إلى محل التاجر الذى اشترى منه الطبيب الخيش والصندوق، ومعرفة عيادة الطبيب والعثور على الملابس الملوثة بالدم. وإلى جانب اليوزباشى يقف الغلام الصغير «مظفر» أثناء استجوابه وهو الذى تبنته القتيلة وكانت قد عزمت على أن تهبه ثروتها كلها.

ويبدو أن نشر صور الضابطين النشيطين أثار غيرة ضباط آخرين كان لهم ضلع فى كشف أسرار الجريمة. فنرى فى العدد التالى من «المصور» أخبارا وصور مآمير الأزبكية والسيدة زينب والخليفة ومنهم حضرة اليوزباشى محمد أفندى فهمى مصطفى مأمور قسم الموسكى بالنيابة الذى أرسلت إليه حكمدارية العاصمة خطاب شكر وثناء لما بذله من الهمة فى قضية قتيلة الصندوق حتى اكتشف أسرار الجريمة بسرعة، ونحن نثبت هنا صورته إقرارا بفضله .

ومن جرائم القتل المصحوب بالسرقة نقرأ خبر مقتل توفيق كرم. وقد قتله ألمانيان هما: كلاوزن ودويلتش. وقد حوكما أمام محكمة القنصلية الألمانية لأن الامتيازات الأجنبية كانت تحول دون محاكمة الأجانب أمام المحاكم الوطنية. وقد حكم عليهما بالسجن ثمانى سنوات عن جريمة السرقة. والأشغال الشاقة المؤبدة عن جريمة القتل.

ماء النار .. على الشيخ المراغى

ومن الجرائم الشنيعة التى نشرتها «المصور» فى ٤ ديسمبر ١٩٢٥ حادث الاعتداء على حياة فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى رئيس المحاكم الشرعية العليا فى ذلك الوقت. وشيخ الأزهر فيما بعد. فأثناء خروجه من بيته فى حلوان تقدم منه شخص وألقى عليه عبوة زجاجة تحتوى على ماء النار. وقد كتب الله له النجاة بسبب خشونة الجبة التي كان يرتديها. فامتصت المادة الحارقة وحالت دون وصولها إلى رقبته. ونشرت «المصور» صورة محاكمة المتهمين فى هذه الجريمة. وتبين أن الجانى الذى ألقى ماء النار اسمه موسى مراد. وأن المحرضين هم : المسيو هنرى سكاكينى، وعبد العزيز ممدوحى، ومحمد الشوربجى. كذلك اتهم حمد باشا الباسل بأنه أوهم ورثة السكاكينى باشا بالتداخل لمصلحتهم. ويبدو أن القضية كانت بسبب ميراث السكاكينى المنظورة أمام المحاكم الشرعية، وبلغ عدد الشهود ٣٥ شاهدا. ونشرت «المصور» صورة المتهمين فى قفص الاتهام محاطين بحراسة مشددة وصورة قاعة المحكمة وقد غصت بالجمهور.



محمد نبيه تمرجى عيادة طبيب الأسنان أحد المتهمين وهو يعترف أمام مأمور قسم باب الشعرية محمد بك عزيز فى حادث مقتل الست أمينة حسن بالطريقة نفسها التى كانت تستعملها الشقيقتان ريا وسكينة.. المصور فى الجمعة ٣١ يوليه عام ١٩٢٥

حوادث الترام .. محزنة

وفى العدد نفسه تطالعنا صورة حادث صدام بين الترام وعربة حنطور مما أدى إلى تحطمها، ويقول التعليق : وهذا مثال مما يتكرر حصوله فى هذه الأيام من الحوادث المكررة التى كثيرا ما تكلف الأرواح البريئة. فقيادة الترامواى، وإن تكن أمرا بسيطا ، إلا أنها تستدعى بعض الصفات . وعلى شركة الترامواى التدقيق فى اختيار سائقيها أو تمرينهم التمرين الكافى. وإننا نثبت بهذه المناسبة صورتين تبينان التجارب التى تجريها بعض الشركات الأوربية للتثبت من قدرة السائق. فى الصورة الأولى سائق قابض على ممسكين يسلط عليهما تيار كهربائى فيلاحظ حركة اليد ولأى درجة يظل السائق ساكنا لا يعتريه التعب. وفى الصورة الثانية تمرين سائق على كيفية (فرملة) الترام إذا اصطدم بشخص. فلم تقتصر «المصور» على سرد الحادث. وإنما استخدمت وسائل الارشاد والتوعية لتلافى حوادث الترام.

وفى مناسبة أخرى تنشر «المصور» (حادثة اصطدام محزنة) وقعت بين قطارين من قطارات الترامواى عند تقاطع شارعى فؤاد الأول والملكة نازلى أمام جمعية الإسعاف العمومية بسبب إهمال العمال. وقد أصيب بهذا الحادث أحد عشر من الركاب بإصابات بعضها خطر وقد نقل اثنان منهم إلى مستشفى قصر العينى لإسعافهما بالعلاج المستعجل. وقد كان لوقوع الحادث الذى يؤسف له أثر سيئ لدى الرأى العام الذى يرى أن الشركة تهمل فى مراقبة عمالها وانتقائهم. ولا شك أن هذا الحادث وقع بسبب خطأ ارتكبه (المحولجى) وإهمال من سائق الترام. وقد اعتقل البوليس الاثنين رهن التحقيق. وعلمنا من جهة أخرى أن بعض المصابين قرروا أن يرفعوا دعوى على الشركة متضامنة مع عمالها للمطالبة بتعويض عما أصابهم من ضرر.



سكان سجين الكوم وقد هاموا على وجوههم يفترشون الأرض ويلتحفون السماء وذلك قبل أن تصل إليهم الاعانة التى أرسلتها الحكومة. ويقال أنه لا يزال عدد عظيم منهم بلا مأوى لأن الخيام التى أرسلت إليهم وعددها مائة لا تكفى الا لجزء منهم فعسى أن تهتم الحكومة بأمرهم .. المصور فى الجمعة ١٦ ابريل عام ١٩٢٦

ومن حوادث الصدام بين المراكب النيلية . ذلك الصدام الذى وقع فى رأس البر بين السفينة (سعد) والسفينة (الباسل) فغرقت الباسل وغرق معها عدد كبير من ركابها. ونشرت «المصور» صورة المركب (سعد) وعلى جانبها بالخط العريض: (يحيا الملك .. وليعش سعد) والمقصود طبعا سعد زغلول والملك فؤاد.

سقوط البيوت المتداعية

وكانت «المصور» تهتم بحوادث سقوط البيوت القديمة على رءوس سكانها. ومما قالته فى ٢٣ أكتوبر ١٩٢٥ تحت عنوان (المنازل المتداعية .. حبذا لو عنيت الحكومة بمراقبتها صيانة للنفوس البريئة) لنا فى كل يوم مأساة مفجعة تذهب فيها الأرواح من جراء إهمال أمر المنازل المتداعية وعدم مراقبتها . وقد حدث فى يوم السبت الماضى حادث من هذا القبيل فى شارع زكى بك المتفرع من شارع عباس (رمسيس حاليا) وقد نشرنا هنا صورة الحادثة وإلى يسارها صورة الحلاق فرح حنا سلوكه صاحب صالون حمدى الذى خاطر بنفسه مع أخيه نسيم حنا التاجر فأنقذا ثلاثة أشخاص قبل وصول رجال المطافى إلى المكان. وكان من الذين انقذوا حنين أفندى حنا ووالدته التى عملت لها إسعافات ولكنها توفيت رغم ذلك .

حريق قرية سجين الكوم

ومن حوادث الحرائق الكبرى التى نشرتها «المصور» ذلك الحريق المروع فى قرية سجين الكوم من ضواحى طنطا وأدى إلى تدمير ٤٨٠ بيتا ذهبت كلها طعمة للنيران. كما احترقت الآلاف من بالات القطن المخزنة، وأصبح أربعة آلاف من السكان بلا مأوى ولا معين. وسبب

ذلك الحريق أن امرأة كانت تخبز فى بيتها فاحترق البرج وطار الحمام المشتعل وأخذ يتساقط على سطوح المنازل الأخرى المغطاة بالقش - الحطب - فاشتعلت المنازل الواحد بعد الآخر.

وفى الأعداد التالية نشرت «المصور» أخبار الهبات التى تبرع بها أهل الخير لنجدة المنكوبين . وكانت صاحبة السمو «أم المحسنين» فى مقدمة الجميع كما عهدتها البلاد. قلنا «أم المحسنين» فإنما نقول ذلك الملاك الساهر على راحة المساكين الذى لا يدع فرصة تسنح إلا ويمد يد الإحسان إلى من قلب لهم الدهر ظهر المجن وعضهم الشقاء بنابه، وسدت فى وجوههم أبواب العيش والرجاء. وإلى جانب هذا الكلام صورة الأهالى ينتظرون قدوم الوفد الذى عهدت إليه الأميرة الجليلة بتوزيع ألف شوال من الحبوب على المنكوبين، عدا الإعانة المالية والخيام.

الفاجعة الأليمة فى مولد السيد

كأنما كان القدر يخبىء لمديرية الغربية سلسلة نكبات متتالية . ففى العدد التالى بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ تطالعنا «المصور» على صفحتها الأولى بصور (الفاجعة الأليمة فى مولد السيد البدوى بطنطا) فقد فوجىء المحتفلون بنكبة كبرى أدمت القلوب، وأبكت العيون . وتفصيل الحادث كما كتبه مراسل «المصور» فى طنطا أن المولد يقع خارج البلد، ويوصل إليه منها كوبرى (سيجر) ويمر فوق قضبان السكك الحديد. وكان المعتاد منع السير فوقه بربع ساعة قبل مرور موكب مدير الغربية ومن معه من الوزراء وكبار رجال الحكومة. ولكن رجال البوليس لم يتبعوا هذا النظام فى هذه السنة. بل أرادوا إفساح الطريق لموكب المدير بأن حملوا على الأهالى بينما كان البوليس فى الوقت ذاته يطارد الجموع من الجهة الأخرى إفساحا لسيارة آتية من جهة المولد وتصادف فى الوقت نفسه وجود سيارتين متقابلتين على الكوبرى زادتا الطين بلة. فكان ما كان من وقوع البعض ودوس الآخرين عليهم فقتل أربعة وخمسون شخصا وأصيب كثيرون باصابات مختلفة . ونجا الكثيرون من كارثة السقوط على قضبان السكة الحديد.

وفى صفحة داخلية نشرت «المصور» صورتين كبيرتين للمنكوبين الذين تجمعوا فى سرادق أمر بإقامته الملك فؤاد على نفقته الخاصة . ويقدر عددهم بحوالى ثلاثين ألف شخص توزع عليهم الأطعمة لمدة ثلاثة أيام وقد قام بطهو وتقديم الطعام الفاخر، لهؤلاء الفقراء الحاج سالم خليفة الطاهى الشهير بطنطا وتحت اشراف حضرة صاحب العزة أحمد بك عمر ناظر سراى القبة .

محاكمة أضخم العمد

أما عن القضايا المنظورة أمام المحاكم فقد كان أهمها وأخطرها قضية اغتيال السردار. أما أغرب هذه القضايا فهى محاكمة عمد البلاد الذين تحدوا صدقى باشا وزير الداخلية عندما بيّت النية على تزوير الانتخابات. فرفضوا تسلم الدفاتر تضامنا مع قرار الأحزاب المؤتلفة فى ذلك الوقت وهى : الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى، فلما هددهم صدقى بالفصل قدموا استقالتهم، فما كان من صدقى باشا إلا أن قدمهم إلى المحاكمة ، وعندئذ تبارى كبار المحامين فى الدفاع عنهم. وكانوا يحصلون على البراءة .

أما أطرف هذه المحاكمات فقد نشرتها «المصور» فى العدد (٦٧) بتاريخ ٢١ يناير ١٩٢٦ تحت عنوان بعرض الصفحة الأولى يقول (محاكمة أضخم العمد جسما .. وأخفهم روحا) وتعنى به نعمان باشا الأعصر عمدة المحلة الكبرى. وكان بيته قد تعرض للسطو والنهب من قبل. ووصفته «المصور» بأنه أتخن عمدة فى مصر وألطف العمد وأظرفهم. ووصفت جلسة المحاكمة بأنها كانت أقرب إلى الهزل منها إلى الجد بما تخللها من النكت والفكاهات الرائقة . ونشرت على الصفحة الأولى صورة الأعصر وهو خارج من مبنى المحكمة ضاحكا.. وإلى يساره الأستاذ عبدالعزيز فهمى باشا، وإلى يمينه الأستاذ محمد على باشا وحشد من المحامين والأعيان الذين حضروا المحاكمة (والصورة من تصوير دمسكوس بطنطا) الذى انتدبناه خصيصا لذلك.

وكانت إعلانات «المصور» تنشر أخبار المفقودين والغائبين وأوصافهم وعناوين أهليهم. وعلى إمتداد أربعة أعداد متتالية طالعتنا صورة (الخواجة أرتين كورنليان) صاحب قهوة وبار إجيسيان الكائنة فى شارع عماد الدين بمصر. وتغيب عن منزله منذ شهر تقريبا وهو اسمر اللون يناهز ٥٤ سنة من العمر، وقد خصصت عائلته مكافأة مالية كبيرة لمن يهديها إلى محل وجوده والمخابرة مع إدارة القهوة.

صور الإعدام العلنى

ورغم أن «المصور» لم تكن تنشر صور عملية تنفيذ حكم الإعدام عملا بالتقاليد السائدة، إلا أنها نشرت فى ٢٥ مايو ١٩٢٥ وعلى الصفحة الأولى صورة كبيرة لعملية شنق ثلاثة من قطاع الطرق فى العاصمة السورية دمشق. وقد علقت على أجسادهم بيانات بأعمالهم الإجرامية والتى كانت سبباً فى الحكم عليهم بالإعدام. وأوضحت «المصور» تباين الدول فى مسألة علنية تنفيذ الإعدام .. وتوجه إلى القراء بالسؤال : هل يمكن لجمهورنا أن يتحمل رؤية مثل هذا المنظر ؟

معركة الطربوش والعمة والبرنيطة

● من دار العلوم بدأت الثورة ضد العمة والدعوة إلى ارتداء البدلة والطربوش

● فكرى أباظة يؤيد تغيير الزى الأزهرى لأنه غير مناسب للعصر

● مباراة لتصميم طربوش جديد

●● حينما كانت المعركة الدستورية على أشدها فى عام ١٩٢٦، اندلعت فجأة معركة جانبية مثلثة الأطراف بين: الطربوش والقبعة والعمامة، ولم تلبث أن تحولت إلى حرب ضروس بين أنصار كل من أطراف الثالوث، وبدأت المعركة من كلية دار العلوم حيث ظهرت الدعوة إلى التخلى عن الزى الأزهرى المكون من الجبة والقفطان والعمامة، وارتداء البدلة والطربوش كغطاء للرأس، وفى الوقت نفسه دخلت القبعة إلى الحلبة لتطيح بالطربوش عن عرشه الذى تربع عليه عدة قرون باعتباره رمزا للسيادة التركية التى تخلصت منها مصر بعد سقوط الخلافة العثمانية فى عام ١٩٢٤ وانتصار الثورة الكمالية، ونحن نعرف أن مصطفى كمال تشدد فى إزالة كل معالم العثمانية، وفرض على الأتراك لبس القبعة والملابس الأوربية، وسرت العدوى إلى مصر على أساس أن الأتراك منبع الطربوش، قد خلعوه.. فلماذا نتمسك به فى مصر؟ كما أن الطربوش يرمز إلى العنجهية التركية التى أذاقت المصريين الوبال (.....) ولكن أنصار الطربوش رفضوا هذا التبرير وحجتهم فى ذلك أن الطربوش اكتسب، من طول استعماله، صفة المواطنة، وصار رمزا للقومية المصرية والانتماء الوطنى فى مواجهة الهجمة الأوربية الاستعمارية، وأن التخلى عنه سيؤدى إلى الذوبان فى موجة التغريب التى اتسع مداها فى ذلك الوقت.. وكان رمزها القبعة أو البرنيطة كما كانت تسمى حينئذ ●●







ثلاثة نماذج للطربوش ابتكرها المواطن شعبان أفندى زكى لتحل محل الطربوش المغضوب عليه، وقد نشرت «المصور» الأشكال الثلاثة للطربوش المقترح دون انحياز لفريق على آخر بل لاثبات أثر تغيير الزى فى شكل شخص واحد

ومن مفارقات هذه المعركة أنه فى الوقت الذى تخلى فيه طلبة الأزهر ودار العلوم عن العمامة وارتدوا الطربوش، كان طلبة المدارس الأميرية يستبدلون القبعة بالطربوش، وإزاء هذه الفوضى فى الزى وغطاء الرأس، تدخلت وزارة المعارف وأصدرت قرارا بإلزام طلبة دار العلوم، وكذلك أساتذة اللغة العربية بلبس العمامة والزى الأزهرى «لأن هذا زيهم من قديم الزمان وقد أصبحوا معروفين به فلا يصح تغييره».

ولم يستسلم طلبة دار العلوم لهذا القرار، وبدأوا يجمعون الفتاوى والآراء الفقهية، التى تثبت أن الزى ليس من جوهر الدين، وساندهم فى ذلك بعض المشايخ مثل الأستاذ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقا، إذ أفتى بأن الدين الإسلامى لا يطلب إلا مايستر العورة، لأنه دين النفوس والقلوب، ولا يجب على المرء إذا أسلم خلع زيه من أجل إسلامه، ولا حرج فى لبس كل مايجرى به الوقت.

ودخل إلى المعركة كبار الكتاب والأدباء والصحفيين، فكتب الأستاذ فكرى أباظة فى «المصور» تحت عنوان (الحرب الطاحنة) إن لهيب هذه الحرب سوف يمتد إلى الأرياف وقراها فى القريب العاجل، وستصل العدوى من دار العلوم إلى القضاء الشرعى، فالأزهر، فالجامع الأحمدى، فالمعهد




أحمد شفيق باشا لم يقتصر على ابتكار غطاء جديد للرأس وانما ابتكر بدلة جديدة تحل محل البدلة الامريكية وتتكون من چاكت خفيف وسروال فضفاض وقد عرض ابتكاره على جمعية الرابطة الشرقية

الدسوقى، فمعهد الزقازيق ثم تصل إلى مدارس المعلمين، والمكاتب الأولية، ولا نعلم لمن سيكتب النصر: أللطربوش ـ أم للعمة؟.

ويستطرد فكرى أباظة قائلا للأساتذة رافعى علم الثورة، إن الزى ما كان فى وقت من الأوقات أصلا من أصول الشرائع، وإنما هو مظهر من مظاهر الذوق، فتغييره لا علاقة له بالشرع، وإنما علاقته بالذوق فقط، والذوق مسألة شخصية يجب ألا تخضع إلا لمجرد الاختيار، ولو سئلت رأيى لملت إلى الثائرين على العمة والجبة والقفطان والمركوب أيضا.. وإن كان يعزّ علىّ أن أحرم من مشاهدة العمة «المقلوظة» و«القفطان» المزهر.. والمركوب الخطير الشأن.

ثم يقول فكرى أباظة إنه سمع من أهل العلم والدراية، إن زى العمامة والجبة يرجع إلى أصل يهودى لا علاقة للإسلام به، وبرفع النظر عن هذا، فمن واجب العدالة أن نتكلم فى الموضوع بصراحة: إن الزى الذى يريد الثائرون أن يتحرروا منه هو فى الواقع عقبة فى طريق المستقبل، ليقل طلبة دار العلوم ما شاءوا فى العلانية، وليسمحوا لى أن أفضى بما يعتقدون فى السر؟!، هم يعتقدون أن الزى عقبة من عقبات الترقى والتقدم فى الوظائف، وفى الأعمال الحرة.. هم ينظرون إلى جميع الدوائر الحكومية فيرون أن النعيم كله، أو أغلبيته الساحقة ـ للطرابيش ـ لا للعمم! ما رأوا فى حياتهم وزيرا بعمة، ولا مديرا بعمة، ولا رئيس مصلحة بعمة، ولا حكمدار بوليس بعمة، ولا مأمور مركز بعمة.. وهم يتساءلون: لم لا يكون عندهم أمل الوصول إلى هذه المراكز؟ ولم يحجزون أنفسهم فى حيز «العمم» الضيق.. وهو لضيقه لايسع ألوف المعممين؟!.

ويتناول فكرى أباظة الجانب العاطفى فى أزمة المعممين فيقول: من من الآنسات الرقيقات تقبل اليوم أن تصطدم ليلة العرس بعمة؟ قد يكون الخطيب ظريفا رشيقا وسيما، ولكن العمة الخطيرة، القفطان الخطير، والمركوب (الأخطر) عقبات فى طريق الزواج، والعروس المسكينة إن فعلت كانت محل تهكم الصديقات والزميلات.. ولكن.. أليس التطور سريعا والطفرة خطيرة؟.. وإذا كانت «العمة» ستتحول بهذه السرعة إلى طربوش، فهل يتأخر الطربوش عن أن ينقلب إلى برنيطة؟، وإذا تم هذا فلن يبقى إلا أن تصبح العمة.. برنيطة بعد اجتياز تلك المرحلة.. فهل يقبل الأساتذة الثائرون من طلبة دار العلوم أن يصبحوا فى العهد القريب «خواجات» ومع ذلك يحفظون أحاديث البخارى، ويقرأون فى كتاب الزمخشرى والقلقشندى؟، والله إنها.. «لعبارة».

محمود عزمى أول من عمل بقرار الأطباء فى لباس الرأس

القبعة تدخل المعركة

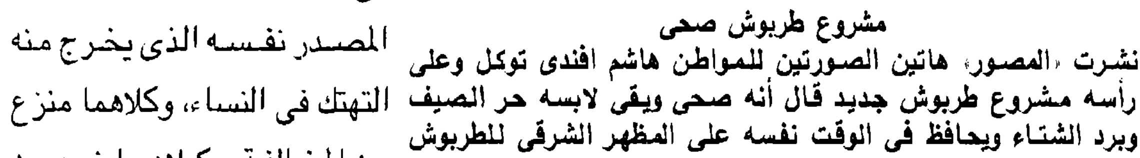
وبعد أن كانت المعركة دائرة بين الطربوش والعمامة، دخلت القبعة طرفا ثالثا، ولكنها ركزت كل سهامها إلى الطربوش، وتحاشت الصدام مع العمامة لما تحمله من بعد دينى، ولو شئنا الدقة لقلنا أن القبعة اتخذت من الطربوش ستارا لمحاربة العمة، وفطنت مجلة «الهلال» إلى أن الجدال بين أنصار الطربوش وأنصار القبعة هو فى الحقيقة جدال بين عقليتين تتنازعان أقطار الشرق العربى فى ذلك الوقت، ولكل فريق أدلة وحجج جديرة بالنظر والتأمل، واستطلعت «الهلال» رأى اثنين من كبار الكتاب أحدهما يدافع عن الطربوش وهو الأستاذ مصطفى صادق الرافعى، والثانى يناضل عن القبعة، وهو الدكتور محمود عزمى.

فكان مما قاله الرافعى: لاتسأل ما الطربوش، ولكن من لابسه، ولا ما القبعة، ولكن من حاملها، فإنما القبعة والطربوش كلاهما كسائر العروض التجارية لا قيمة لكائن ما كان منها إلا أن يمضى منفعة، ويخرج فى صورة عمل لينقلب فى صورة أجر، كأن هذه الأرض بما عليها قضية مالية عند منقطع كل استدلال من أدلتها برهان من الفضة أو الذهب، ونحن نبتاع ما شئنا منذ أصبح العالم كله سوقا واحدة لاتنفك عروضها من سفر وتقلب، فإن صاحب الحاجة أدرى بسداد حاجته وأبصر كيف يتولاها، فحذائى أنا مثلا تجد فيه متانة الحربية الألمانية، لأنه من ألمانيا، وثيابى تكاد تستعمر جسمى لأنها من انجلترا.. ولكنى عند الطربوش والقبعة أجد حدا تقف إليه ذاتيتى الفردية، فلا أرى ثمة موضع انفراد، ولكن موضع مشاكله، ولا أعرف صفة منفعة لى، بل صفة حقيقة منى.

ثم يقول الرافعي: فالقبعة على رأس المصرى منفردا بها دون قومه، بائنا من جملتهم، إنما هى مظهر من مظاهر التحلل الاجتماعى، وارتكاس من منطق الجملة المصرية، ونفى لهذا الرقم الفردى من عبارة مجموعة، بل هى فى الرجال مشتقة من المصدر، المصدر نفسه الذى يخرج منه التهتك فى النساء، وكلاهما منزع من المخالفة، وكلاهما ضد من صفة اجتماعية تقوم بها فضيلة شرقية عامة، وإن كان فيما وراء ذلك ضرب من القول فى توجيه القبعة، ومذهب من الرأى فى الاحتجاج.

ولايهولنك ما أقرر لك من أن القبعة على رأس المصرى فى مصر تهتك أخلاقى، أو تهتك سياسى، أو تهتك دينى، أو من هذه كلها معا، فإنك لتعلم أن الذين لبسوها لم يلبسوها إلا منذ قريب، بعد أن تهتكت الأخلاق الشرقية الكريمة، وتحللت أكثر عقدها، وقاربت الحرية العصرية بين النقائص حتى كادت تختلط الحدود اللغوية، فحرية المنفعة مثلا تجعل الصادق والكاذب بمعنى واحد، فلا يقال إلا أنه وجد منفعته فصدق، ووجد منفعته فكذب، وما فرق بين اللفظين وجعل لكل منهما حدا محدودا سوى جهل القدماء، وفضيلة القدماء، ودين القدماء.





مشروع طربوش صحى

نشرت «المصور» هاتين الصورتين للمواطن هاشم افندى توكل وعلى رأسه مشروع طربوش جديد قال أنه صحى ويقى لابسه حر الصيف وبرد الشتاء ويحافظ فى الوقت نفسه على المظهر الشرقى للطربوش



حنا أفندى فاروق قد أبتكر غطاء جديدا للرأس يشبه الطربوش ولكن له (رفرف) لحماية الرأس من حرارة الشمس ويحيط به شريط مثل القبعة، وكان تعليق «المصور» إننا يجب أن نختار الطربوش أو القبعة .. أما ارهاق الذهن لصنع غطاء فجهد ضائع

ثم يقول الرافعى عن الطربوش: فإن الطربوش لم يضق، وإنما ضاقت العقول، أو ضاقت الأخلاق، وهذه الأمة منكوبة بالتقليد والمقلدين، فهلا زيا مخترعا أو إصلاحا فى زى معروف، فإذا كانوا عاجزين عنهما، فهلا عقلوا سخافة هذا التقليد وشؤم هذه المتابعة؟.

يقولون إن الطربوش يونانى، وأنه يونانى معرب، فهو فى ألفاظ الحياة كألفاظ مثله فى اللغة، وقد أصبح رمزا من رموزنا، ففيه من ذلك قوة السر الخفى الذى يلهمنا ما أودعه التاريخ من قوميتنا ومعانى أسلافنا أو فيه سر القوة الخفية التى تجمعنا حول المعانى الاعتبارية برمز تتمثل فيه تمثل

الوطن فى الراية، وهو عندنا كالإصطلاح فى الحفلة الرسمية على ثوب رسمى لابد منه لكل من يحضرها ليتسق به نظامها شئت أم أبيت، وقد تقول إن فى الشرق ضروبا أخرى غير الطربوش كالعمائم والقلانس، فنقول لك: إن الإصطلاح واقع عليها كذلك، وهذا الإصطلاح عينه هو الذى ينفى القبعة ويلحق لابسها بالفئة الأجنبية.

ثم قال: أنا أستمسك بالطربوش لأنى أريد الدقة فى التعبير الذى تعبر به نفسى حين تعلن عن نسبتى وقوميتى، فالطربوش إنما هو تدقيق فى التعبير بالفكر، وإخراج لهذا الفكر فى أصدق ما يدل عليه، وأصرح ما يؤديه، ثم إنى مستيقن أن الأفكار الشرقية أو الإسلامية تحت القبعة هى غيرها تحت الطربوش، لأن تغيير الرمز يتغير به ما كان يلهمه، وهذا لايكابر فيه أحد، فقد عاد إلى صبغة نفسية.

عزمى يتحدى الشرق

أما الدكتور محمود عزمى فقال فى موضع دفاعه عن القبعة فى إطار إيمانه الشديد بكل مظاهر الحياة الأوربية، أنا من الذين ينادون بملء فيهم بضرورة الأخذ من المدنية العصرية، وأن الخير كل الخير فى شخوص الكتلة الشرقية المتكلمة لغة عربية إلى شواطىء البحر المتوسط الشمالية الغربية، وبأن كل نظرة إلى رمال التيه والبادية إنما تكون نكوصا على الأعقاب. ثم قال:

وسط هذه التيارات المتقابلة أقبل صيف سنة ١٩٢٥، وكان على أن أمضيه فى القاهرة، وعندى أن بعض الإصلاحات الاجتماعية لاتجدى فيها المناقشة ولايفيد الجدل، بل تجدى القدوة ويفيد العمل، من أجل هذا اعتزمت أن أنفذ ما أنا مقتنع به من رأى فى صدد المدنية العصرية وفى صدد القبعة، لكن «الأخطاء الوراثية» المتراكمة كان لها فى عزيمتى بعض الأثر، فجعلتنى أجد من «حسن الفطن» ألا أفاجىء إخوانى وأصدقائى بما سأضع على رأسى فى مصر من عمارة جديدة، وأن أنذرهم قبل الموعد بأيام حتى لاينقضوا على بالسؤال والاستفسار، وأذن فقد حددت لنفسى اليوم الأول من شهر يوليو سنة ١٩٢٥ لألبس فيه القبعة وأخذت منذ العشرين من شهر يونيه أعلن كل من أقابله من الأخوان والأصدقاء أنى مغير لباس الرأس من أول الشهر التالى.

وجاء أول الشهر وقصدت فى حزم وهرولة إلى بائع القبعات بميدان «سوارس» ولاحظت أن سرعة الخطى قد أخذت تقل عندما اقتربت من الحانوت، ولاحظت أن السير قد وقف بى عند باب الحانوت، ولاحظت أنى أخذت أنظر إلى القبعات المعروضة خلال الزجاج، ولاحظت أنى استأنفت سيرى فى شارع قصر النيل دون أن أشترى القبعة ودون أن أدخل حانوت القبعات، ولاحظت أنى أخذت أتهم نفسى فى صوت غير خافت بأنى «جبان» وبأن «الأخطاء الوراثية» لاتزال تجد منى منفذا.. ومنيت نفسى بالعودة إلى الحانوت بعد الظهر لكنى لم أعد إليه عاما كاملا.

مضى الصيف ومضى الخريف ومضى الشتاء ومضى الربيع وأقبل الصيف من جديد، صيف سنة ١٩٢٦، والمناقشة حول «الطربوش والقبعة» يتسع نطاقها حتى وصل إلى «الرابطة الشرقية» التى ارادت أن تتذرع «بفتوى» يصدرها الأطباء فتقدمت إلى جمعيتهم بأسئلة واستيضاحات انتهت

الجمعية إلى الإجابة عنها فى اجتماعها العام الذى عقدته صباح يوم الجمعة الموافق للثانـى من شهر يوليه لسنة ١٩٢٦ .

وقالت «هيئة كبار الأطباء» فى فتواها أن الطربوش لباس رأس غير صحى وأن للباس الصحى شروطا عددتها وإذا بها متوفرة فى القبعة وغير متوفرة إلا فيها.

وأعلن القرار أو أعلنت الفتوى مساء فكانت هى القاضية على «أخطائى الوراثية» من هذه الناحية إذ قصدت صباح اليوم التالى السبت الثالث من شهر يوليو لسنة ١٩٢٦ إلى بائع القبعات نفسه واشتريت قبعة الصيف وخلعت على الحوذى ما كان على رأسى قبل هذا من طربوش.

ومنذ ذلك اليوم البس القبعة متناوبا أنواعها المتماشية مع كل فصل من فصول السنة.

تلك هى ظروف لبسى القبعة وتلك هى تطورات الاعتبارات التى دفعت إلى لبسها، انتهت آخر الأمر بأن كانت اعتبارات صحة واعتبارات شخوص إلى الشمال الغربى للأخذ بالحضارة العصرية الغالبة بدل افتقاد العمر فى ندب الماضى الذى ليس من سنة الكون أن يعود.

الأطباء يعارضون الطربوش

وإشارة الدكتور محمود عزمى إلى قرار جمعية الأطباء، كانت موضوع الغلاف على صفحات «المصور» يوم ٩ يوليو ١٩٢٦، ونشرت الخبر تحت عنوان: «قرار الأطباء فى لباس الرأس.. الأستاذ محمود عزمى أول من يعمل به»، وجاء فى الخبر أن جمعية الرابطة الشرقية وجهت أسئلة إلى جمعية الأطباء فى القاهرة تختص بلباس الرأس من الوجهة الصحية وأن تبدى رأيها الصريح فى أيهما أو فى: الطربوش أم القبعة؟ فاجتمعت هيئة الأطباء وبعد مناقشات طويلة أصدرت قرارا مؤداه أن الطربوش ليس لباسا صحيا، وفى اليوم التالى زار إدارة «المصور» الأستاذ محمود عزمى لابسا القبعة بعد أن خلع الطربوش عملا بقرار الأطباء، وقال إنه أصبح من المحتم لبس القبعة وهى التى تتوافر فيها الشروط التى استلزمها الأطباء للباس الرأس الصحى إلى أن يتفق «الفنانون» على مايريد الأطباء أن تقام له مسابقة، ثم أضاف: على أنى أرى الاحتفاظ بالطربوش ليكون بالنسبة للمصريين بمثابة القبعة العالية عند الغربيين تلبس فى الحفلات والرسميات على الردنجوت وملابس السهرة.

ونشرت «المصور» صورة كبيرة لجمعية الأطباء، وإلى جانبها صورة محمود عزمى لابسا القبعة، وأعلن بعض الأطباء أنهم قرروا الاقتداء به فى لبس القبعة مؤقتا إلى أن يتم الاتفاق على لباس للرأس فى مصر.

ويبدو أن المسابقة لقيت استجابة عند كثير من المصريين وشجعتهم على التفكير فى صناعة غطاء جديد للرأس يحل محل الطربوش، وبدأت «المصور» تنشر ما يبعث به «المخترعون» فنشر على غلاف الصفحة الأولى ثلاث صور لنماذج طربوش جديد مسجلة باسم الأديب شعبان أفندى زكى، وهى مقتبسة من لباس الرأس الفرعونى والعربى والأفرنجى، ومكون من ثلاث قطع متماسكة، الأول: الكساء الخارجى من قماش مصرى مخطط بلونين أحمر وأزرق، والثانى: القالب

الداخلى وهو الحافظ لكيان الكساء ومبطن بقماش خفيف يغطى الرأس، والثالث: المظلة وهى تتصل بالقالب وتفصل عنه بكبسول، وحرصت «المصور» على أن تسجل أنها لاتقصد من نشر هذه الصور الانتصار لفريق على آخر، بل إثبات أثر تغيير الزى فى شكل شخص واحد، وكأنما حرصت «المصور» على أن تقف موقف الحياد فى هذا النزاع الذى اتخذ صبغة قومية.

وفى عدد آخر نشرت «المصور» صورتين لطربوش جديد بعث بهما حنا أفندى مارون الذى ابتكر غطاء للرأس، وهو كالطربوش ولكنه له (رفرف) غير منفصل لحماية الرأس من الشمس وقماشه كقماش الطربوش وفى الصيف يمكن صنعه من الخوص، وفى الطربوش الأول الذى لبسه صاحب الابتكار شريط مثل شريط القبعة وفى كليهما (زر) يشبه زر الطربوش، أما تعليق محرر «المصور» فهو: يجب علينا أن نختار أحد الاثنين: الطربوش أو البرنيطة، أما اتعاب الذهن لصنع غطاء آخر للرأس فجهد ضائع.

وامتدت عدوى الابتكار إلى كبار الشخصيات والمفكرين والمؤرخين ومنهم أحمد شفيق باشا فقد ذهب إلى الاجتماع الخاص الذى عقدته جمعية الرابطة الشرقية، وعرض عليهم نموذجين لغطاء الرأس أحدهما يشبه الطربوش لكنه مصنوع من خوص صيفا، ومن فلين شتاء، وهو ذو حافتين يسهل انتزاعهما، والآخر هو الفيصلية (نسبة إلى فيصل ملك العراق) وكان يلبسها الضباط السوريون فى الحكومة الفيصلية، وهذا الغطاء يشبه (الأنورية) المعروفة نسبة إلى القائد التركى الشهير أنور باشا، ونشرت «المصور» ثلاث صور تمثل سعادة شفيق باشا بهذين الغطاءين على رأسه، وهو يرتدى البدلة التى اقترح أن تستعمل بدلا من البدلة الافرنجية، وهى عبارة عن رداء واسع كالجاكتة ولباس أسفل واسع كالسراويل.

وانضم المواطن هاشم أفندى توكل إلى طابور المخترعين، ونشرت له «المصور» صورتين له وهو يرتدى طربوشا صحيا يقى لابسه حر الصيف ومطر الشتاء، ويحافظ على النمط الشرقى للطربوش.

القضية تجتاز الحدود

ودخلت السياسة إلى معركة الطربوش والبرنيطة بعد أن أصدرت اللجنة التنفيذية للطلبة بيانا شديد اللهجة ضد وزير المعارف، فتصدى لهم النائب الوفدى المعروف حسن يس، وتحامل على الطلبة المناصرين للقبعة، وقال إن لبس القبعة فتنة وبدعة وخيانة وطنية، ولكن لجنة الطلبة ردت له الصاع صاعين، وقالت إذا أصر وزير المعارف على إلزام الطلبة بارتداء الطربوش، فإنهم سوف يرتدون (الباناما) أثناء الصيف، وشرع بعضهم فى شراء نوع من البرانيط لايزيد ثمنه على خمسة قروش كمقدمة لارتداء زى خاص من البرانيط بعد ابتداء العام الدراسى.

ولم تلبث معركة الطربوش والبرنيطة أن اجتازت الحدود المصرية ودخلت دائرة الاهتمام فى الدول العربية وبعض الدول الإسلامية.

معركة الطربوش تنتشر من طنجة إلى أفغانستان

● ملك الأفغان يطلب من السفير المصرى نبذ الطربوش

● محمود عزمى يعود إلى الطربوش بعد أن قاد المعركة دفاعا عن البرنيطة

● فكرى أباظة: لن ألبس القبعة.. إلا إذا كان لها «زر»

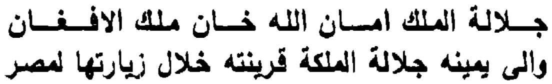
● الهلباوى: لماذا إقحام الدين فى مسألة الأذواق؟

●● اتسعت معركة الطربوش والعمامة والقبعة على المستويين المحلى والخارجى، ففى الداخل لم تقتصر المطالبة على تغيير غطاء الرأس، او استبدال البدلة بالجبة والقفطان. وإنما تطرقت إلى مراجعة كل القضايا الاجتماعية التى اكتسبت صفة الثبات مثل: تعدد الزوجات، والطلاق، والزواج من الأجنبيات، والتقاليد السائدة فى الافراح والمآتم وحفلات الزار وغيرها، وكأنما كان المخزون الاجتماعى فى حاجة الى عود ثقاب كى يشتعل. فكان «الطربوش» هو عود الثقاب الذى فتح الباب أمام المراجعة والنقد لكل موروث اجتماعى، والتطلع الى حياة عصرية لا تمس جوهر الدين ، ولا تسىء الى ثوابت العقيدة، وعلى المستوى الخارجى تجاوزت الأزمة حدود مصر إلى الأقطار المجاورة، ولم تلبث الضجة ان اتسعت حتى غمر صداها كل الاقطار الاسلامية من طنجة على المحيط الاطلسى، الى كابول عاصمة افغانستان حيث كان الملك «أمان الله خان» يقود حركة تغيير عنيفة ضد التقاليد الشرقية ففرض على شعبه خلع الملابس الوطنية وإرتداء الملابس الاوربية ، فوجد فى معركة الطربوش المصرية حجة تعضد حملته. وكانت مثار حوار بينه وبين السفير المصرى حسن باشا نشأت ●●



السفير حسن باشا نشأت سفير مصر فى ايران

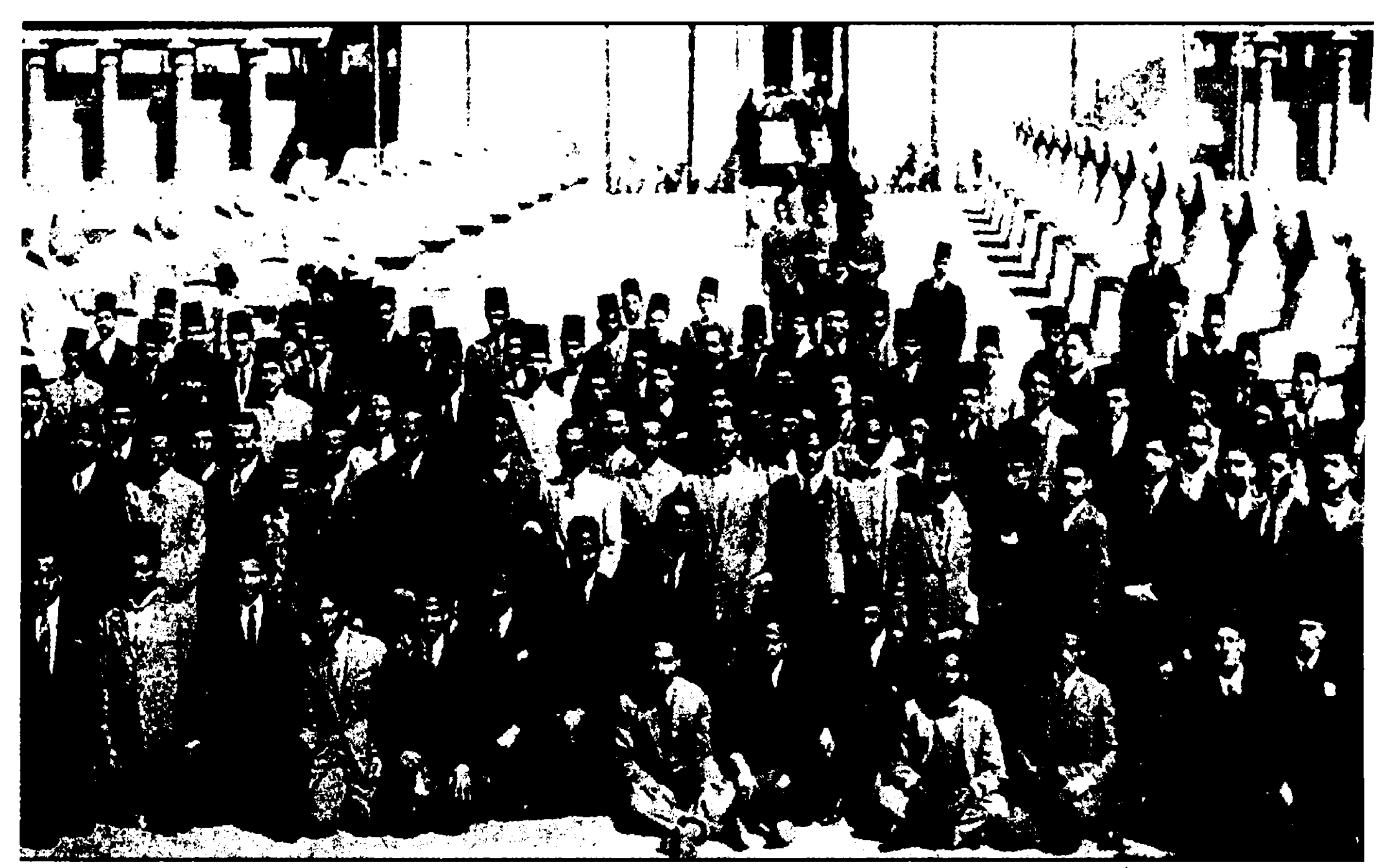




جــلالة الملك امــان الله خــان ملك الافــغــان
والى يمينه جلالة الملكة قرينته خلال زيارتها لمصر

ولا شك أنه كان للفتوى التى اصدرها شيخ الازهر والمفتى بتحريم لبس القبعة ، اثر فعال فى تزكية نار المعركة واستندت الدولة الى هذه الفتوى فى حظر وضع القبعة على رءوس الطلاب، وأصدر مدير المعارف - على بك ماهر - قرارا بذلك، فما كان من طلبة دار العلوم إلا أن أعلنوا تحديهم للقرار بطريقة عملية، فانتهزوا فرصة افتتاح المعرض الزراعى الصناعى بأرض الجزيرة فى مارس ١٩٢٦ وذهبوا الى المعرض وهم يرتدون البدلة والطربوش والتقطت «المصور» صورة جماعية لهم وهم يجلسون امام سراى وزارة المعارف ، وفى تعليق «المصور» قال انه لايرى غضاضة فى ارتدائهم هذا اللباس الذى يلبسه عظماء الدولة ورجال الحكومة وعموم الطلبة .

وكما توقع فكرى اباظة، فقد اتسعت حركة التمرد بين رجال التعليم الأولى فى المديريات ، وبعثوا من مديرية الشرقية بيانا إلى «المصور» قالوا فيه انهم اجتمعوا وقرروا تغيير زيهم (العمامة وملحقاتها) واستبداله بالزى الذى يرتديه جلالة مليك البلاد، اسوة بطلبة دار العلوم .



طلبة دار العلوم أعلنوا بطريقة عملية تحديهم لقرار حظر ارتداء الطربوش والملابس الافرنجية وذهبوا الى المعرض الزراعى الصناعى ثم احتشدوا امام سراى وزارة المعارف بالمعرض ليظهروا رفضهم لقرار الوزارة الذى يقضى بفصل أى طالب يرتدى الملابس الافرنجية

وكأنما أراد هؤلاء أن يحتموا بالزى الذى يرتديه الملك ، لمواجهة قرارات التحريم الدينية والحكومية. وعلق على البيان كاتب بالمصور كان ينشر مقالاته الأسبوعية بانتظام تحت عنوان (أمالى الأسبوع) وتوقيع «محدث» فقال: سنرى قريبا معركة حامية بين هؤلاء المعلمين المطربشين، ووزير المعارف، والشيخ عبدالعزيز جاويش مراقب التعليم الأولى، فالوزير يجاهر بأن طلبة دار العلوم لا يستحقون أن يكونوا فى مصاف الأفندية، وجاويش يكره اوربا وتقليد الاوربيين فى كل ما يقربنا منهم، ولكن ايام البرلمان قد قربت، ولابد من تنفيذ الدستور الذى يقرر للمصريين حرية ملابسهم ، ومتى تطربش معلمو الكتاتيب فى الارياف ، فلن يمضى زمن حتى يقتدى بهم تلاميذهم.

وبالفعل .. احتدمت المعركة الانتخابية فى مايو ١٩٢٦ فكانت ازمة الطربوش والعمة والقبعة عنصرا من عناصر الصراع بين مرشحى حزب الحكومة (الاتحاد) والأحزاب الثلاثة المؤتلفة وهى : الوفد، والأحرار، والوطنى. وأخذ مرشحو الاتحاد يفخرون بأن حكومتهم حين منعت المصريين

من لبس القبعة، إنما منعت أكبر ضرر كان ممكنا أن يحيط بمصر وبنيها، ورأوا فى هذا الاجراء حربا على البدع والضلالات التى أريد بها إفساد الناس فى أمور دينهم ودنياهم. وهنا تصدت جريدة"السياسة"الاسبوعية لهذه المزاعم. وقال كاتب كان يوقع مقالاته باسم"قدامة": لا تظنوا أن وزارة زيور أبطلت القوانين الوضعية من مختلطة وأهلية، وسارت على ما جاء فى كتاب الله المبين وسنة رسوله الأمين ، أو انها قضت على العادات المفسدة للاخلاق والمزرية بالشرف، أو انها اغلقت بيوت الدعارة ومنعت الكشف على المومسات لإعطائهن شهادة رسمية بصلاحيتهن لما يحترفن من الفجور.. أو أوصدت أبواب المواخر والخمامير.. لم تفعل الحكومة شيئا من ذلك وانما عملت على ماهو اجدى نفعا للأمة: فقررت فصل كل طالب يغير زيه القومى، ليظهر بهذا الزى المضيع للقومية المصرية، الهادم لأصول الشريعة الحنيفية الذى يتوارى به مرشحو حزب الحكومة(!!) .

الهلباوى ينتقد (رجال الدين)

وكان مقر جمعية الرابطة الشرقية ويرأسها السيد عبد الحميد البكرى نقيب الاشراف هو الميدان الذى احتضن كل فصائل المعركة، وكانت تضم نخبة العلماء والمفكرين والسياسيين المصريين، والعرب والمسلمين المقيمين بمصر ، ومن فوق منبرها تبارى هؤلاء الأعلام فى عرض وجهات نظرهم، ومنهم السياسى والمحامى المعروف إبراهيم بك الهلباوى، فقد ألقى على جمهور الرابطة خطابا مستفيضا أشار فيه الى النزعة القوية التى أظهرها طلبة دار العلوم لاستبدال الجبة والقفطان والعمامة، بالسترة والبنطلون والطربوش، وحمل حملة شديدة على المعارضة الشديدة من جانب الجهات الدينية والحكومية وتصميمها على إكراه الطلبة على البقاء على القديم، وليس من المستغرب ان يلاقى كل جديد معارضة فى طريقه، ولو ترك هذا النضال لمجراه العادى ، لما استحق تلك الأهمية التى أخذها ، ولكن الأمر الذى لم يكن من المستحسن الدخول فيه هو إدخال الدين فى مثل هذه المواضيع التى منشؤها ومرجع الكلمة فيها لأذواق الناس وميولهم .

ووجه الهلباوى النقد الصريح الى شيوخ الأزهر فقال : أنى لا أدرى كيف أن أئمة الدين السمح يقبلون فى الزمن الماضى خلع العمة واستبدالها بالطربوش تقليدا للأورام وتشبها بهم،

ويرون اليوم منكرا إذا استبدل المسلم الطربوش بما يلبسه الغربى، مع أن الطربوش ليس غطاء للرأس فى عهد الاسلام ولا بعده بعدة قرون ؟!.. لذلك يكون من العبث أن تتدخل أى سلطة بين الناس وأذواقهم.

الطلبة المصريون المبعوثون الى بريطانيا يستقبلون الملك فؤاد اثناء زيارته للعاصمة لندن وعلى رءوسهم الطرابيش

خوفا من الاتهام بالمروق

وكان المنتظر أن تصدر جمعية الرابطة الشرقية قرارا حاسما فى القضية ولكنها آثرت التهرب من القرار حتى لا تتورط فى الانحياز الى القبعة ضد العمة والطربوش، فتتهم بالمروق والخروج على الشريعة ، وأحالت الموضوع الى جمعية الاطباء التى كانت بمثابة نقابة ، ولم تشأ النقابة ان تتعرض للمسألة من جانبها الدينى، واقتصر قرارها على الناحية الصحية فقط، وتبيان الأضرار التى يتسبب فيها الطربوش وعدم صلاحيته كغطاء للرأس ، وشرحت النقابة مواصفات اللباس الصحى بحيث يقى الجبهة من تأثير اشعة الشمس على العينين والنخاع المستطيل .. الخ وتصورت الجمعية انها بهذه (الفتوى) قد أخلت مسئوليتها بما لا يغضب رجال الدين .

وتلقف الاستاذ فكرى اباظة الفتوى وعلق عليها فى «المصور» قائلا: إنها فتوى فنية من اختصاصيين لا تقبل المناقشة. ومن القواعد الشرعية المسلم بها أنه يحرم «قطعا» اختيار الضرر . وتفضيله على الفائدة ، فنقابة الاطباء قد اصدرت ايضا قرارا شرعيا وإن كان



المحامى الشهير إبراهيم بك الهلباوى يخطب امام حشد من أعضاء جمعية الرابطة الشرقية عن أهمية الزى القومى كمظهر معبر عن اذواق الناس ويدعو السلطات الدينية والحكومية الى عدم التدخل فى هذه المسألة

ضمنيا، ولو اتبع العلماء روح التشريع الدينى لوجب عليهم أن يلبسوا «القبعة» ولو على الجبب والقفاطين، وقد تحادثت مع كثيرين من مختلفى الطبقات، فوجدت ان الاغلبية الساحقة تحبذ لبس القبعة . وتود تنفيذ ذلك لولا أنها «مكسوفة» . ويسلم الجميع بأن الطربوش لم يكن فى وقت من الاوقات لباسا شرعيا، وان العمامة فى الواقع افيد من الوجهة الصحية وخصوصا إذا كانت من تلك العمامات المنبسطة الكبيرة لا من تلك العمامات «المقلوزة» التى يلبسها الشيوخ «المتفرنجون» .

ثم يقول فكرى اباظة : ولا يستطيع متعنت ان يقول بلهجة الحزم والجزم ان الطربوش لباس قومى : لأن أغلبية المصريين لا يلبسون الطرابيش من جهة، ولأن صناعة الطرابيش صناعة «نمساوية» ولم تكن فى وقت من الأوقات صناعة وطنية إلا حينا من الدهر، ثم فشل المشروع وأقفلت ابواب «الفاوريقة» الوطنية الى الأبد .. إذن ما الذى يأسف عليه انصار الطربوش بعد هذه البيانات الحاسمة؟ أهو القوام ؟ أم اللون ؟ لم يبق سادتى القراء بعد هذا إلا «الزر» !! ويخيل إلى انه يعز على كثيرين أن يهجروا «الزر» الذى لازمهم بدون معنى زمنا طويلا . فان كانت مسألة الزر هى العقبة فى طريق الصحة العامة، فليبتكر لنا خبراء الأزياء «قبعة بزر» ليرضى بها وعنها الأبرار الأخيار أنصار «الأزرار» !!

والعجيب أن فكرى اباظة اختتم مقاله المؤيد للقبعة بقوله : لا يفهم القراء من هذا اننى ممن

عزموا على لبس القبعة ، أعترف بأنه ليست عندى الشجاعة الكافية للاقدام على هذا التطور العظيم، وسأظل البس الطربوش وزر الطربوش حتى يفتى صاحب الفضيلة المفتى بأن لبس القبعة حلال، كما أفتى «للادى در مندهاى» بتلك الفتوى العصرية العجيبة.. والله أعلم ..

روشتة لعلاج الأمراض الاجتماعية

وشجعت فتوى نقابة الاطباء ، المؤرخ الكبير أحمد شفيق باشا على أن يغوص فى أحشاء المشاكل الاجتماعية حين رأى أن معركة العمة والطربوش والبرنيطة قد اخذت دورا مهما من شأنه إقلاق الخواطر، وتحدى مميزاتنا القومية، وانقسم القوم الى موافق ومخالف حتى خيف ان تجرى الأمور على غير المألوف، فدعا شفيق باشا اعضاء الرابطة الشرقية الى اجتماع خاص بمنزله لمناقشة ثلاثة أمور طرحها وهى :

- هل يجب أن نستمر ، نحن الشرقيين، على تقاليدنا ومظاهرنا كما هى ؟ أم نندمج فى العادات والاخلاق الغربية ؟ أم نحافظ على تقاليدنا وعاداتنا الحسنة، ونستبدل بعض الظواهر والتقاليد القديمة بأخرى غريبة، مما يفيدنا ولا يتنافى مع العادات القومية الصحيحة.

- فإذا تقرر التجديد فما هى المظاهر القديمة التى يلزم تغييرها بمظاهر جديدة تنطبق على قواعد الصحة والاقتصاد ؟

- وهل ينبغى اذا تقرر تجديد الزى ان تتميز كل فئة بزى مخصوص يناسب حالتها وطقوسها الذاتية ؟

وبعد مناقشات استقر رأى الحاضرين على وجوب تقليد الشرقيين للغربيين فيما هو اصلح لهم بالنسبة لاحتياجاتهم المختلفة، ولا يتنافى مع القومية الشرقية وشكلت لجنة فرعية تضم رجال الطب والاقتصاد والاجتماع وغيرهم ، وعقدت اللجنة جلسة فى ١٢ مايو ١٩٢٦ وتقدم شفيق باشا اليها باقتراح ينحصر فيما يلى :

١- الملابس والازياء : ويدخل فيها بالطبع لباس الرأس من حيث الصحة وسهولة الاستعمال والمتوافق مع الشعائر الدينية والاقتصادية .

٢- الزواج : وكل ما يتعلق به من حيث الكفاءة والسن والتعارف بين الخطيبين والمهر

والهدايا ونفقات الزفاف وغير ذلك .

٣- تعدد الزوجات وما يتصل به واسبابه ونتائجه .

٤- الطلاق وما يرتبط به .

٥- التزوج من الأجنبيات وفوائده الضارة.

٦- المأتم : والعادات المتبعة الآن فى مصر.

وعرض .. شفيق باشا على اعضاء اللجنة نماذج لبدلة من ابتكاره . وكذلك غطاء للرأس عرضنا صوره فى العدد الماضى. وانتهت اللجنة الى انها لا تزال مقيدة بالمبدأ العام لمجلس ادارة الرابطة ، وهو : ضرورة التمشى مع الاصلح فى حدود المميزات الشرقية والاحتفاظ بالتقاليد القومية، مع ضرورة التمسك بالزى القومى الذى اقره العرف مع العمل على تحسينه من الوجهتين الصحية والاقتصادية .

كل واحـــد حـــر ... !

كان الناس يتابعون هذه المساجلات على صفحات الجرائد والمجلات ، فيتملكهم الحماس حينا، والفتور أحيانا ، حتى غلب عليهم الملل والضجر من كثرة الجدل. وتعبيرا عن هذه الحالة بعث احد القراء الى «المصور» برسالة قال فيها : ألم توجد قضية تشغل رءوس المفكرين غير قضية لباس الرأس ؟ أرجو من هؤلاء المخترعين أن يصرفوا هذا الذكاء النادر عن هذا التيار غير النافع، ويستعملوه فى اختراع شىء ينفع الأمة، ويتركوا الطربوش .. اللى مضايقهم واللى أخذنا عليه » ..

وعلق محرر المصور.. على الرسالة بقوله: حقا يا حضرة المراسل ، لقد أصبحت مشكلة غطاء الرأس تشغل الناس الى حد أهملوا معه أعمالهم وأشغالهم وواجباتهم المقدسة لاجهاد الفكر فى حل هذه المشكلة التى جعلوها معضلة وطنية قومية كبرى.. لقد تضايقت انا ايضا مثلما تضايقت انت من هذه العاصفة الهوجاء التى هبت حول هذه المسألة البسيطة.. كل واحد حر فى أن يضع على رأسه الغطاء الذى يريد.. اللى عاوز يلبس طربوش.. او برنيطة أو قاووق أو كوفيه وعقال .. يلبس.. واللى عاوز يمشى عارى الرأس يمشى عارى الرأس ، ولكن فضونا يا قوم من هذا المشكل، فأمامنا ، ما هو أعظم وأهم .. .

معركة الطربوش فى أفغانستان

وفى الوقت الذى هدأت فيه معركة الطربوش فى مصر نراها قد تفجرت فى مواقع اخرى من العالم الاسلامى ومنها افغانستان حيث كان ملكها «أمان الله» يخوض حربا ضد مظاهر الحياة الشرقية فى بلاده ، ومنها الزى ، على نمط الحركة الكمالية فى تركيا ، وخاض فى سبيل ذلك حربا ضارية فى مواجهة التيار المحافظ ، حتى اطاحت بعرشه فى عام ١٩٢٩ .

فى العام السابق قام الملك أمان بجولة واسعة زار خلالها مصر والدول الأوروبية وكان يتابع باهتمام أنباء المعركة الدائرة فى مصر حول «الطربوش». وفى ختام جولته زار إيران. وكان حسن نشأت باشا سفيرا لمصر فى طهران. ويروى فى مقال له فى (الهلال) ماجرى بينه وبين ملك الأفغان أثناء حفل العشاء الذى أقامه الشاه رضا بهلوى. ووقف السفير المصرى ضمن الضيوف وهو يرتدى حلة التشريفة وعلى رأسه الطربوش. فى انتظار مرور الشاه والملك للمصافحة، وما كاد الملك يلمح السفير المصرى حتى تنحى عن الشاه، واندفع نحو نشأت ووجه إليه كلمات بالفارسية لم يفهمها. وتولى المترجم تفسيرها. وقال للسفير: إن جلالة الملك يسألك : ألا يزال المصريون يلبسون الطربوش حتى اليوم برغم ما أوصاهم به جلالته قبل سفره من مصر؟ فأجاب السفير: نعم، أن المصريين لايزالون يلبسون الطربوش، وسيظلون يلبسونه إلى أجل بعيد.

فعاد الملك يسأل فى دهشة: كيف يحدث هذا بعد الوصية التى قدمتها إليهم على لسان صحافتهم؟. فأجاب نشأت بأن المحافظة على تقاليد الآباء والأجداد هى قوام الحياة المصرية، ولهذا لا يترك المصريون الطربوش لأنه من تلك التقاليد. فقال جلالته: ولكن الطربوش لم يكن فى وقت ما شعارا للمسلمين، والرسول (صلى الله عليه وسلم) وصحابته لم يلبسوه فعاد السفير يقول: ليس فى المصريين من يعتقد أن الطربوش رمز للاسلام، بل هم يعلمون أنهم أخذوه عن الأتراك الذين أخذوه عن اليونان، غير أنه أصبح من التقاليد المرعية التى يحافظون عليها، وهنا قال جلالته: إن التقدم العصرى يقتضى نبذ الطربوش. فقال نشأت: ما دمتم قد سمحتم بذكر الدين فى هذا المقام، فأرجو أن تسمحوا لى بأن أبين لكم أن الله عز وجل قد ذكر المؤمنين بأن التغيير فى سبيل الرقى المطلوب لا يكون بتغيير الأزياء الخارجية، وإنما

بتغيير ما انطوت عليه النفوس، قال تعالى «**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**» .

واستغرق هذا الحوار بين الملك والسفير المصرى وقتا طويلا، بينما توقف الموكب كله عن السير، حتى استاء الشاه «رضا» من إغفاله واقفا فألقى بجسمه الضخم على مقعد.

وبعد عودة الملك أمان الله إلى بلاده أصدر أمرا عاما بنبذ الزى الوطنى، وفرض الزى الأفرنجى والقبعات بالقوة، وأمر باحضار جميع أعضاء المجلس الوطنى، وهم زعماء العشائر، ثم استدعى فرقة من الحلاقين وأمرهم بقص لحاهم، ثم نزع عنهم ثيابهم الوطنية وألبسهم بذلات (ردنجوت) كان قد أحضرها معه من أوربا، ووضع القبعات على رءوسهم، ولم يسمح لهم بممارسة أعمالهم إلا بعد ذلك، فعادوا ساخطين ثائرين. وكان ذلك من الأسباب التى حفزتهم على الثورة وخلع الملك أمان الله.

أين القبعة ياعزمى ؟

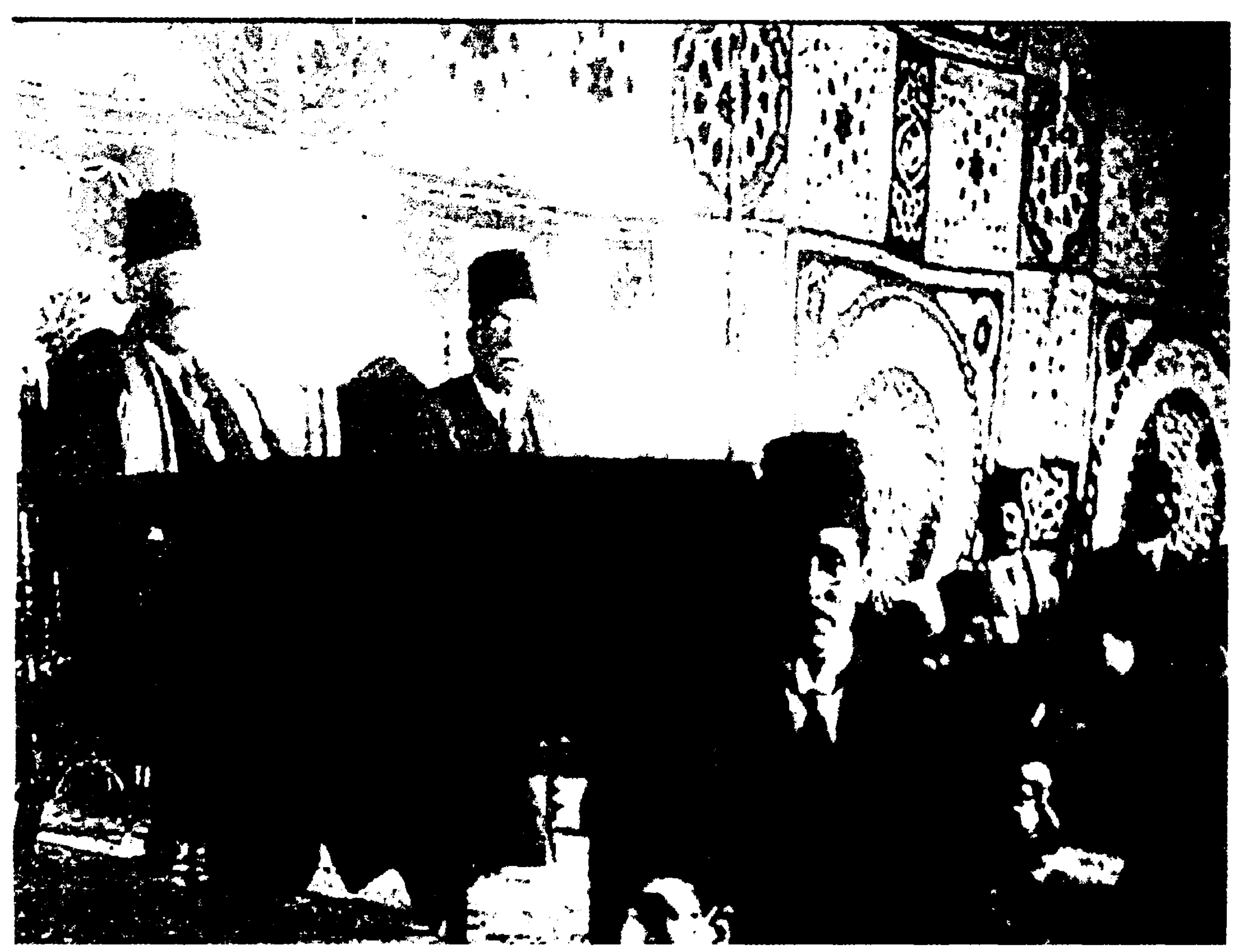
ووصلت أصداء معركة الطربوش والقبعة إلى كل الأقطار العربية، وكان أهلها يتابعون ما تنشره الصحف المصرية من آراء وصور وخطب وفتاوى، وكانت الجمعيات الثقافية تبعث إلى جمعية الرابطة الشرقية برسائل تقول فيها إنها تنتظر قرار الرابطة حتى تسير على هديه. ووصلت أنباء الدعوة التى كان يتزعمها الدكتور محمود عزمى إلى مدينة طنجة الساحلية على المحيط الأطلسى، ويروى الدكتور حسين مؤنس فى كتابه (مصر ورسالتها) قصة سمعها من أحد أبناء هذه المدينة للدلالة على ذيوع الثقافة المصرية فى كل ربوع البلاد العربية، واهتمام المواطنين العرب بكل ما يجرى فى مصر، ففى عام ١٩٤٧ بعد عشرين سنة من اشتعال معركة الطربوش والقبعة ذهب الدكتور محمود عزمى فى زيارة صحفية إلى طنجة، وبينما هو يجلس وحيدا على شاطىء المحيط، فوجىء بصوت يهيب به: أين القبعة يا دكتور؟ فوجم الرجل، إذ أن قائل هذه العبارة لابد أن يكون قد تابع عزمى فى مراحل حياته كلها، ومنها انحيازه الحماسى للقبعة، ومع أن محمود عزمى قد أقلع عن لبس البرنيطة وعاد إلى لبس الطربوش، ومرت على ذلك سنوات وسنوات حتى نسى الناس فى مصر قبعته وحكايتها، فإن المواطن الطنجى لم ينس، وجاءت عبارته مثار أعمق عاطفة انسانية فى قلب ذلك المصرى الكريم الذى أطربه أن يجد على ساحل الأطلسى من يعرف عنه ذلك كله، فاعتنقه اعتناق الشقيق للشقيق.

قضية الاغتيالات السياسية

● دبرتها سلطات الاحتلال لإفساد الائتلاف والحكم على سعد زغلول بالإعدام الأدبى

● اتهام ماهر والنقراشى والشيشينى بتدبير حوادث الاغتيالات التى وقعت قبل حادث السردار

●● فى ٢٦ فبراير ١٩٢٦ وتحت عنوان «فى سبيل الوطن : اتحاد زعماء الأمة» احتفلت «المصور» بائتلاف الأحزاب السياسية وتوحيد صفوفها من أجل إنقاذ الحياة الدستورية، ونشر على امتداد الصفحة الأولى صورة تجمع بين الزعيم سعد زغلول وإلى يمينه عدلى يكن باشا، وإلى يساره عبد الخالق ثروت باشا، وفى داخل العدد نشرت «المصور» مجموعة من صور المؤتمر وسجل وقائع هذا الحدث التاريخى فقال : ترقب الجمهور انعقاد هذا المؤتمر بشوق عظيم لأنه علق عليه أمله بأن يكون الوسيلة فى عودة الحياة النيابية وتوطيد دعائم الدستور فى البلاد ، وقد توافد المدعوون الى السرادق الذى أقيم لاجتماعه فى سراى محمد محمود باشا من نواب وشيوخ ووزراء واعضاء مختلف الهيئات النيابية ورجال الصحافة العربية والأفرنجية. وكان عدد المدعوين ١٢٠٠ غاب عنهم ٦٧ واعتذر ٣٥ وقد أصدر المؤتمر قرارا بتأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة «وزارة زيوار» فيما يختص بالتصرفات التى صدرت عنها مخالفة الدستور ودعوة الأمة الى دخول الانتخابات حسب قانون ١٩٢٤ وطلب توقيف أى عمل تشريعى إلى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة ●●



فى سبيل الوطن: اتحاد الزعماء.. نشرت «المصور» هذه الصورة على الصفحة الأولى احتفالا باتفاق الأحزاب على الائتلاف والمطالبة باحترام الدستور.. وتجمع الصورة بين سعد زغلول باشا وعدلى يكن باشا وعبدالخالق ثروت باشا فى بيت الأمة فى اليوم السابق لانعقاد المؤتمر الوطنى فى قصر محمد باشا محمود.. «٢٦ فبراير عام ١٩٢٦»

كان انعقاد مؤتمر الائتلاف ثمرة ناضجة لبرلمان الكونتننتال فى ٢١نوفمبر ١٩٢٥ يمثل تحديا قويا للملك فؤاد ووزيره الأول أحمد زيوار باشا ومن ورائهما دار المندوب السامى البريطانى.. وجاء اتفاق الأحزاب على وحدة الصف، مشجعا للزعماء على المضى فى طريق الائتلاف إلى أن تعود الحياة النيابية التى أجهضها الملك بحل مجلس النواب ذى الساعات التسع. وانفراده بالحكم المطلق. وتعددت مظاهر التقارب بين الأحزاب الثلاثة: الوفد والأحرار والوطنى فتوقفت المعارك الصحفية فيما بينها. وتطور التقارب إلى ائتلاف واقعى بانشاء لجنة تنفيذية تضم أقطاب الأحزاب. وكانت أول خطوة عملية اتخذتها اللجنة هى: اتفاق الأحزاب على مقاطعة أية انتخابات على أساس قانون «صدقي» الذى يقضى باجرائها على درجتين. وعقد مؤتمر وطنى عام في منزل محمود باشا بشارع الفلكي يحضره شيوخ الأمة ونوابها وذوو الرأى والمكانة فيها لبحث حالة البلاد السياسية، وتقرير ما يراه المؤتمر مناسبا لمعالجة





على بك سالم أحد المستشارين الذين نظروا قضية الاغتيالات وطلب المندوب السامى تنحيته عن نظر القضية بعد أن تبين لهم أنه رجل وطنى.. فحل محله المستشار على بك عزت



مستر كرشو المستشار الانجليزى الذى ترأس محكمة الجنايات ثم كشف أسرار المداولة واعترف بأن فشل فى اقناع زميليه بالحكم بالاعدام على أحمد ماهر

الحالة الحاضرة. وبما يثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن مصالحها إذا ما جد الجد، واشتد الخطر

ووقع على بيان الائتلاف كل من سعد زغلول عن الوفد، وعبدالعزيز فهمى عن الأحرار الدستوريين، ومحمد حافظ رمضان عن الحزب الوطنى، ومعهم أعضاء القيادة فى كل حزب. وأثمرت هذه الخطوة العملية اولى ثمراتها فتراجعت الحكومة عن تمسكها بقانون الانتخاب المشبوه، وأعلنت عن استعدادها لإجراء الانتخابات على أساس قانون الدرجة الواحدة، الذى اصدرته حكومة سعد زغلول.. إلا أن هذا التحول المفاجئ حدث قبل ٢٤ ساعة فقط من موعد انعقاد المؤتمر الذى تحدد له يوم ١٩فبراير١٩٢٦، وكان الغرض من ذلك سحب البساط من تحت أقدام الائتلاف. ودق إسفين بين الأحزاب بسبب تباين مواقفهم حول فكرة الانتخابات الجديدة، وتمسك الحزب الوطنى بشرعية المجلس القديم «الكونتننتال»، وأوشك عقد الائتلاف أن ينفرط، وشهدت جلسات المؤتمر مناقشات عنيفة، ومع ذلك تغلبت روح التوحد على نزعة

الانشقاق، واتفقت كلمة المؤتمر على قبول فكرة الانتخابات الجديدة التى تحدد لها يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦، وتوزيع الدوائر الانتخابية لاجتناب التناحر والصراع الحزبى على أساس ١٦٠ دائرة للوفد، و٤٥دائرة للأحرار، وتسع دوائر للوطنى.

وكان معنى هذا التقسيم إسناد رئاسة الوزارة إلى سعد زغلول باعتباره زعيم الاغلبية، الأمر الذى اعتبره الانجليز من رابع المستحيلات، فسعد - فى نظرهم - هو المتهم بالتحريض على عمليات الاغتيالات التى وقعت للانجليز وأعوانهم فى شوارع القاهرة، وأفدحها اغتيال السردار، وإن عودة سعد وحزبه إلى الحكم، تعنى براءتهم من تهمة التطرف والتحريض على القتل السياسى، ولكن كيف السبيل إلى منع زعيم الأغلبية من حقه الذى تكفله له التقاليد الدستورية والديمقراطية التى ترفع انجلترا شعاراتها؟!

حول هذا المأزق دارت مراسلات بين المندوب السامى - لورد لويد - وحكومته. ورغم أن سعد زغلول أعلن قبوله لاقتراح بأن يتولى عدلى يكن باشا رئاسة الوزارة، إلا أن المندوب السامى كان يجد فى البحث عن وسيلة عملية لإقصاء سعد زغلول عن الحياة السياسية بصفة نهائية، واستصدار حكم قضائى يدمغ تاريخه بالارهاب والتطرف، وجاءته الفرصة الذهبية عندما انتهت أجهزة الأمن البريطانية من التحقيق فى قضية جديدة دخلت سجل الحياة السياسية المصرية تحت اسم «قضية الاغتيالات السياسية». وتتعلق بالحوادث التى وقعت فى غضون ثورة ١٩١٩ وما بعدها. وراح ضحيتها عدد من كبار الموظفين الإنجليز وبعض الوزراء المصريين الذى قبلوا التعاون مع سلطات الاحتلال. ولم تتمكن أية جهة أمنية من التوصل إلى الجماعات السرية التى كانت تقوم بهذه الأعمال. إلى أن وقعت جريمة السردار فكشفت عن هذا الجانب الخفى من تاريخ التنظيمات الفدائية.

ذيول قضية السردار

وكان الظن أن صدور الأحكام بإعدام قتلة السردار قد أسدل الستار نهائيا على الحادث. وقد ظهرت منه براءة سعد زغلول وأنصاره من تهمة الضلوع فى الجريمة، ولكن السلطات البريطانية كان لها رأى آخر وهو وجود صلة بين القتلة وبين بعض أقطاب الوفد خاصة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، وأن هذه الصلة تتجسد فى شخص شفيق منصور -الوفدى المشهور- فبعد صدور الحكم عليه بالإعدام، انتابته حالة من الضعف والتمزق، فعكف على كتابة اعترافاته عن كل الحوادث التى سبقت حادث السردار، وتبين منها وجود أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى على رأس جهاز الاغتيالات الذى كان يخطط لهذه الحوادث، وقد ذكرها شفيق منصور بالتفصيل. أما المصدر الثانى لهذه المعلومات الجديدة فهو

«المصور» تزور الأبرياء فى منازلهم مهنئة : الحاج أحمد جادالله زعيم عمال العنابر فى لحيته البيضاء عقب الحكم ببراءته فى قضية الاغتيالات وقد توافد عليه الجيران للتهنئة .. هذا الرجل من رموز الحركة الوطنية وكان له دور كبير فى مقاومة الاحتلال البريطانى





اعترافات الجاسوس نجيب الهلباوى الذى سبق له المشاركة فى بعض هذه الحوادث. وتجمعت من كل هذه المعلومات خيوط قضية جديدة. وجدت فيها السلطات البريطانية فرصة لتقديم ماهر والنقراشى والشيشينى ومعهم بعض قيادات العمال إلى محكمة الجنايات.

وبينما كان سعد زغلول يناضل فى الجبهة السياسية من أجل عودة الحياة النيابية، فوجئ بهذه الورطة الجديدة التى تضع بعض زعماء الوفد فى قبضة الاتهام بالارهاب. وإظهار سعد فى صورة زعيم لعصابة من القتلة والسفاكين، وتكشف مذكرات سعد فى تلك الفترة عن حالة القلق التى سيطرت عليه، فقد أدرك بحسه أن الإنجليز يعملون على تحميله مسئولية هذه الجرائم لتكون ذريعة لتلويث تاريخه السياسى فيقول فى مذكراته: إن الجرائم التى وقعت ضد الانجليز قبل السردار، حصلت كلها أثناء فترة نفيى عن البلاد.. ويظهر أن مؤامرة تحاك ضدى لإلقاء تبعة هذه الحوادث علىّ بغية معاكستى ومنعى من الاشتغال بالسياسة لأنهم لا يزالون يرون أن نفوذى شامل..

وكان سعد من شدة القلق يتابع مجريات التحقيق ساعة بساعة. وجعل من إحدى غرف

بيته مكتبا لدراسة أوراق وملفات القضية، واستعاد مهنته القديمة - المحاماة - فى البحث عن ثغرات تفيد المتهمين ويجتمع مع جميع المحامين المكلفين بالدفاع ويقدم إليهم أدلة براءتهم. لدرجة أنه كان يكتب الاسئلة التى كان عليهم توجيهها إلى الجاسوس الهلباوى أثناء إدلائه بشهادته أمام المحكمة.. وكان من هؤلاء المحامين: مصطفى النحاس ومرقص حنا ونجيب الغرابلي ومكرم عبيد وسلامة ميخائيل وأحمد لطفى نقيب المحامين.

ولم يقتصر اهتمام سعد زغلول على المتهمين الكبار.. ماهر والنقراشى والشيشينى، بل امتد إلى البسطاء منهم مثل الحاج أحمد جادالله شيخ عمال العنابر الذى كان يصنع القنابل ويشارك فى الاغتيالات. ولاحظ سعد زغلول أثناء قراءته لمحضر تفتيش بيت الحاج أحمد أن ضابط البوليس قال إنه عثر على صندوق الأسلحة بجوار «تقفيصة» الفراخ بجوار البيت.. بينما كانت زوجته تطل من نافذة بالدور الأرضى وهى تولول: «أحيه.. أحيه.. لقوه ياختى». فاستدعى سعد الاستاذ رياض إبراهيم المحامى عن الحاج أحمد، وطلب منه الذهاب إلى بيت جادالله ومعاينة المكان الذى ضبط فيه الصندوق. فاكتشف المحامى أن الصندوق لم يضبط داخل البيت كما ذكر تقرير البوليس، وإنما فى الحارة.. أى فى مكان يمكن لأى إنسان أن يصل إليه.. وكانت هذه المفاجأة قرينة لإنقاذ رقبة الرجل من حبل المشنقة..

تجسس على القضاة

وتشكلت هيئة المحكمة برئاسة المستشار الإنجليزى «كرشو» وعضوية المستشارين المصريين على بك سالم وكامل بك إبراهيم، وتم اختيار كرشو بناء على ترشيح من دار المندوب السامى، وهنا يقول مصطفى أمين فى الكتاب الممنوع: «إن المخابرات البريطانية فى مصر رصدت جواسيس على المستشارين المصريين، ووضعت تليفوناتهم تحت المراقبة، وإذا بالتقارير تقول إن على سالم رجل وطنى، وإنه قال فى حديث مع رئيس محكمة الاستئناف «أحمد طلعت باشا» إنه درس دوسيه القضية فوجده مليئا بالتلفيقات.. فقامت قيامة الإنجليز، وأرسل اللورد لويد إلى على ماهر باشا وزير الحقانية يطلب منه منع على بك سالم من نظر القضية.. وبعث أحمد طلعت إلى على سالم يطلب منه التنحى إلا انه رفض. وفى يوم عقد الجلسة الأولى للمحكمة فى ١٦ مارس ١٩٢٦ رفض «كرشو» الذهاب إلى المحكمة، ولم يعتذر، وقال إنه لا يرأس المحكمة إلا إذا خرج منها سالم، وفى الجلسة التالية لم يحضر على سالم، وثار المستشارون المصريون.. واحتج المحامون.. وهدد الإنجليز بفصل المستشارين المصريين، وإلغاء محكمة الاستئناف كلها.. واختلف المستشارون.. وكان من رأى بعضهم المقاومة.. ورأت الأغلبية أن العدالة تقتضى تنحى على سالم، لأن تشبثه بالجلوس بعد هذه الاتهامات يضر بالقضية نفسها». وكانت صفعة للقضاء المصرى على حد تعبير مصطفى أمين..

وحل على بك عزت محل على بك سالم، واستغرقت المحاكمة شهرين عقدت خلالها ٣٥ جلسة تبارى فيها جهابذة المحاماة فى مصر من أجل تفنيد الاتهامات التى بنيت على اعترافات الجاسوس الهلباوى، والتقرير الذى كتبه شفيق منصور تحت وطأة العذاب النفسى الذى كان يعانيه بعد الحكم عليه بالاعدام، وكان كل همه أن يفلت من حبل المشنقة. ورغم أن الرجل تراجع عن هذه الاعترافات، إلا أن سلطات التحقيق البريطانية أخفت التقرير النهائى، ولم تظهره إلا فى القضية الجديدة ليكون بمثابة الحبل الذى يشنق به ماهر والنقراشى والشيشينى وزملاؤهم ومن ورائهم سعد زغلول وقد سيطرت عليه حالة من التصوف واللجوء إلى الله طوال هذه المحنة. فكان يختم يومياته بعبارات يغلب عليها الاستسلام للأقدار مثل: فأعرض عنهم وتوكل على الله.. إن على الله الاتكال.. إن الله قادر على كل شئ - هو الفعال لما يريد.. إن الله هـو القادر على جبر الخواطر وتطمين القلوب..

فى انتظار الحكم

وفى يوم صدور الحكم فى يوم ٢٥مايو ١٩٢٦ عاشت الجماهير على أعصابها.. وتنتظر ماذا عسى أن يكون.. وعبر سعد زغلول عن قلقه واضطرابه فيقول : « حتى لأتصور كل حركة خبرا عنها.. وكل دقة على باب نبأ منها.. يعلينى الأمل حينا، ويحطنى اليأس حينا.. والقلب بين العلو والحط يدق ويجف.. ومكثت فى هذا القلق المؤلم.. وتأخر خبر الحكم.. وأخذت أفسر هذا التأخير على أنه خلاف فى النظر وتارة بالاشتغال بتحرير أسباب الحكم.. وقد أتشاغل بالمقارنة بين البراءة والادانة، وما يكون لكل منهما من الأثر فى نفسى.. وأجتهد فى أن أحمل نفسى على أن تكون الحال لديها متساوية.. وأتساعد على هذا بالفكر فى الآخرة ودنوها.. إلى أن رن التليفون.. وأسرعت حرمى فسمعتها تقول بصوت عال مختنق: «براءة».. وبعدها حضر أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ثم الحاج أحمد جادالله.. وكانت المقابلة مؤثرة، ثم تقاطر المهنئون - وتوافد المتظاهرون «فشكرا الله.. ثم شكراً».

ابتسامة صفراء

نطق المستر كرشو بحكم البراءة وهو يبتسم ابتسامة السعادة، فهتفت الجماهير المحتشدة بحياة القاضى العادل وحملوه على الأعناق.. ثم وقعت مفاجأة لم تخطر على الأذهان.. فقد تبين أن مستر كرشو كان يحاول إرغام زميليه المستشارين المصريين على بك عزت وكامل بك إبراهيم على أن يقضى الحكم بإعدام أحمد ماهر. وإنه مكث خمسة أيام يحاول إقناعهما بلطف، فلما لم يذعنا له، لجأ إلى تهديدهما بالقبض عليهما، وستسحب إنجلترا اعترافها باستقلال مصر. وصمد المستشاران المصريان وأصرا على الحكم بالبراءة. وأبلغ «كرشو»

المندوب السامى بأسرار المداولة. وأبرق «لويد» إلى حكومته يقترح إرسال بارجة تهدد بضرب الاسكندرية إذا لم يلغ حكم البراءة. فاستبعدت الحكومة البريطانية تنفيذ هذا الاقتراح وطلبت من كرشو أن يستقيل احتجاجا على الحكم. وأن يرسل المندوب السامى بلاغا إلى رئيس وزراء مصر بأن الحكومة البريطانية لا توافق على حكم البراءة.. وكتب كرشو خطابا إلى على ماهر يبلغه فيه أسفه لأن مداولاته مع زميليه استغرقت خمسة أيام كاملة، وجد نفسه خلالها غير قادر على الموافقة على الحكم الذى يدل على اختلال ميزان العدالة بصورة خطيرة.. وأخطر منه هو المخاطر التى ستترتب على صدور هذا الحكم «لدرجة أننى وجدت واجبى فى هذه الظروف أن أتغاضى عن مبدأ سرية المداولات».

ولم يكن غريباً أن يثنى المندوب السامى على مسلك المستشار كرشو ويقول فى مذكراته: «إنى لسعيد الآن لقدرتى على الثناء علنا على الشجاعة واحترام النزاهة القضائية التى أوحت إلى مستر كرشو باتخاذ هذا القرار الصعب.. وإن الخدمة التى أداها لقضية العدالة فى مصر كانت خدمة عظمى..».

وكان أجدر باللورد لويد أن يشيد بالخدمة التى أداها كرشو لقادة الاحتلال البريطانى لمصر.. وليس لقضية العدالة.. ذلك أن العدالة بمعناها الشريف النزيه بريئة من هذا المسلك الذى سارت عليه سلطات الاحتلال فى بلد كان يرنو إلى بريطانيا العظمى على أنها أم العدالة والديمقراطية والحرية.. فاذا بها لا تمارس هذه المبادئ العظمى إلا فى نطاق حدودها الاقليمية.. أما خارج هذه الحدود فإن على الشعوب أن تعانى القهر والبطش والقمع.. وتسخير القضاء فى خدمة الأغراض الاستعمارية.. ويبقى بعد ذلك أن نشيد بشجاعة القضاة المصريين الذين تمسكوا بموقفهم ورفضوا الإذعان للتهديد والابتزاز.

بقيت فصول من هذه القضية.. وهى أن المندوب السامى ذهب إلى الملك فؤاد وأصدر إليه أمرا بعدم التوقيع على أى مرسوم أو قرار فيه اسم ماهر أو النقراشى أو الشيشينى أو الحاج جادالله لأن حكومة بريطانيا تعتبرهم مجرمين.. وأن حكومته تعتبر أن ملف قضية الاغتيالات لا يزال مفتوحا.. وأن السلطات البريطانية ستستمر فى البحث عن أدلة جديدة لتقديم المتهمين من جديد إلى محكمة الجنايات.. والمؤسف أن الملك الذى كان يستأسد على الشعب، ويرتدى له لباس القوة والغطرسة، لم يجد لديه الجرأة ليرفض هذه الأوامر.. ولم يكن له إلا أن يقول للمندوب السامى: « تمام يا أفندم» «!!» وقامت القوات البريطانية بمظاهرة عسكرية فى شوارع القاهرة وحلقت الطائرات فى الاجواء على ارتفاع منخفض لتشعر المصريين بأن القبضة الانجليزية لاتزال حديدية. وأنها قادرة على بث الرعب فى نفوس المصريين.

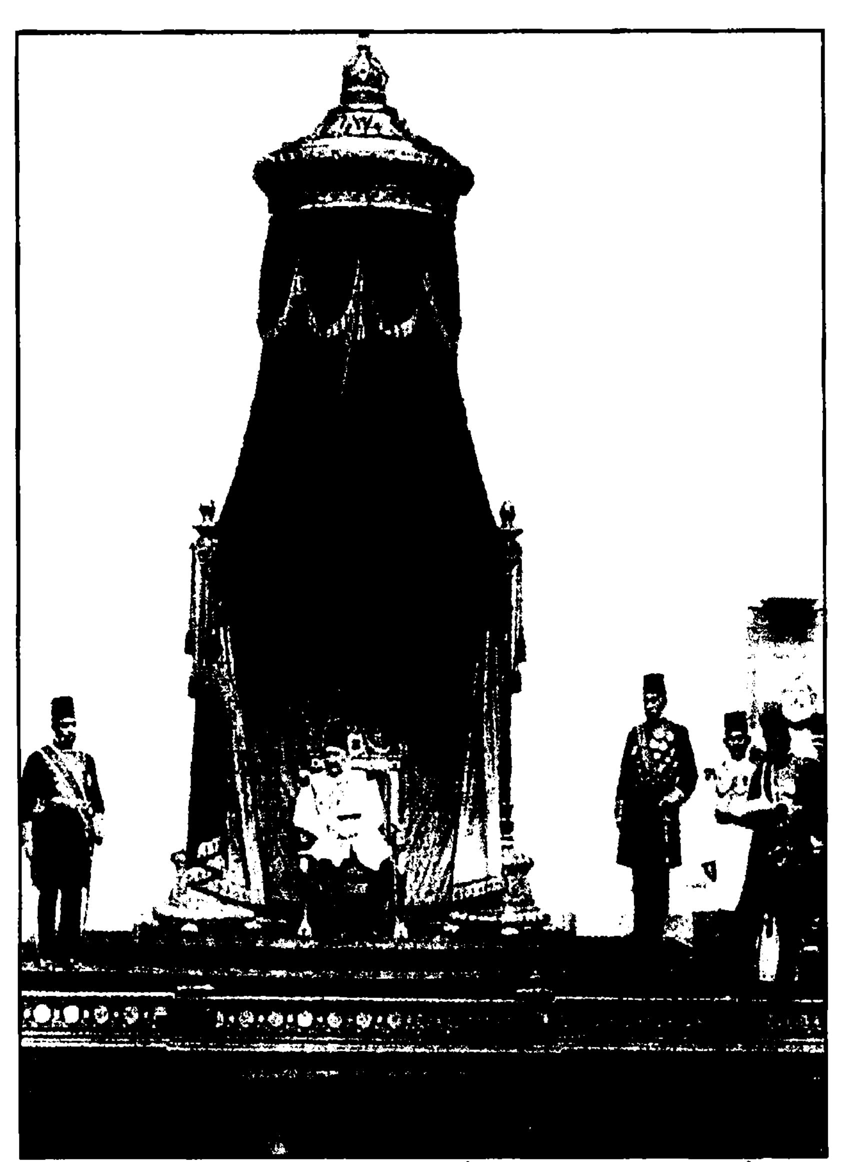
الائتلاف والاختلاف

● «المصور» تزف إلى قرائها بشرى عودة الحياة النيابية بعد ١٨ شهراً من الحكم المطلق

● اتفاق ودى بين جميع الأطراف: سعد زغلول يتنازل عن رئاسته للوزارة لعدلى يكن.. ويكتفى برئاسته مجلس النواب

●● كان تشوق المصريين إلى عودة الحياة الدستورية شديدا، وكان اغتباطهم بائتلاف الأحزاب واتفاقها على خوض الانتخابات ، ينم عن رغبة شعبية عارمة فى وجود وزارة برلمانية تحترم الدستور وتحتكم إلى إرادة الأمة. فقد عانت البلاد من مثالب الحكم المطلق ثمانية عشر شهرا . ولم يكن زيوار باشا وحكومته سوى أداة للعبث والتنكيل بالدستور ، يتلقى الإشارة من قصر الدوبارة - مقر المندوب السامى - أو من قصر عابدين، فلا يملك إلا السمع والطاعة. ورغم أن «المصور» كانت فى سنواتها الأولى تنأى عن خوض القضايا السياسية والصراعات الحزبية، إلا أنها لم تكتم انتقادها لتصرفات زيوار وحكومته ، ومن ثم كان اغتباطها الشديد بائتلاف الاحزاب ، ونجاحها فى تجاوز الخلافات ، ودخولها الانتخابات فى مايو ١٩٢٦ يدا واحدة، وبلغ اهتمام «المصور» بشكل مجلس النواب الجديد ، أن طلبت من قرائها اثناء الانتخابات التنبؤ باسم رئيس المجلس القادم والوكيلين عن طريق مسابقة رصد لها جوائز مالية . وكان هذا الاهتمام صدى لما كان يتردد فى الاوساط السياسية حول استحالة إسناد رئاسة الوزارة إلى سعد زغلول رغم زعامته للأغلبية البرلمانية، وما جرى من اتفاق ودى بمقتضاه تنازل سعد باشا عن حقه الدستورى لعدلى يكن . ونجح جميع المتسابقين فى التكهن باسم «زغلول» رئيسا لمجلس النواب . بينما اختلفوا فى معرفة اسمى الوكيلين ●●

فلمـــا أجـــريت الانتخابات وانعقد مجلس النواب ، حملت «المصور» إلى القـراء بشـرى عـودة الحياة النيـابية ، ونشرت على صـفـحـتـهـا الأولى صـــورة الملك فـــؤاد وهو يستمع إلى خطاب العرش الذى ألقـاه رئيس الوزراء عـدلى يكن باشـا ، بينمـا جلس سـعـد زغلول فى الصـف الأول «وقـــد ارتسـمت على مـحـيـاه ابتسامة سرور وانشراح» . وقـالت «المصـور» : عم مـصـر الفـرح والسـرور بعودة الحياة النيابية إليها ، وكـان يوم الخـمـيس ١٠ يونيه ١٩٢٦ يوما مشهودا فـى تـاريـخ وادى الـنـيـل إذ



يوم افتتاح البرلمان الجديد: الملك فؤاد يستمع الى خطاب العرش يلقيه عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وإلى يسار الصورة توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى

افـتـتـح جـلالة الملك فـؤاد الأول الـبـرلمان المـصـرى ، وألقى صـاحـب الدولة عـدلى يكن باشـا رئيس مجلس الوزراء خطبة العرش التى أثلجت الصدور وقاطعها النواب مرارا بالتصفيق الحاد . وفى داخل العدد نشرت «المصور» على اتساع صفحتين متقابلتين صورة كبيرة للمجلس تحت عنوان (اليوم التاريخى العظيم . البرلمان المصرى يعود إلى الانعقاد بعد تعطيله ١٨ شهرا) ومعها تعليق يقول : تجلى فرح الأمة واغتباطها بأجلى مظهر يوم الخميس الماضى بمناسبة عودة الحياة النيابية وانتصار الدستور .. وكانت الجلسة التاريخية التى عقدها البرلمان مظهرا من مظاهر الاتحاد والائتلاف ترقص له القلوب طربا ... إلخ.

وزراء من الوزن الثقيل

كانت وزارة عدلى قوية فى تشكيلها ، فضمت وزراء من ذوى الوزن الثقيل ، عبدالخالق ثروت للخارجية ، ومحمد محمود للمواصلات ، وفتح الله بركات للزراعة ، وعثمان محرم للأشغال ،



سعد زغلول باشا والى جانبه مصطفى النحاس باشا وخلفه مكرم عبيد باشا اثناء الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد بعد ثمانية عشر شهرا من الحكم المطلق

ونجيب الغرابلى للأوقاف ، ومرقص حنا للمالية ، وعلى الشمسى للمعارف ، وأحمد محمد خشبة للحربية ، وزكى أبو السعود للحقانية ، ومعظمهم من الوفد ، والباقون من الأحرار الدستوريين ، أما الحزب الوطنى فقد امتنع عن دخول الوزارة تماشيا مع مبدئه فى عدم المشاركة فى الحكم فى ظل الاحتلال ، ولم تضم الوزارة أحدا من وزارة زيوار السابقة عقابا لهم على خيانتهم للدستور ، واشتراكهم فى المؤامرات التى دبرت للعبث بالحياة النيابية، ويشيد «الرافعى» بهذا التقليد الحميد، «إذ لم يكن منطقيا ولا مستساغا فى الوقت الذى عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل ، أن يلى الحكم من اشتركوا فى تعطيلها من قبل ، فلعل فى إقصائهم عن الوزارة ما يردع المستوزرين ويشعرهم بعواقب العبث بالنظام الدستورى والاستهانة به ، وأولى هذه العواقب حرمانهم من كراسى الوزارة التى جعلوها مطمح آمالهم فى الحياة ، ولسوف يتبع هذا التقليد الحميد فى عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة : وزارة عدلى ، ووزارة ثروت ، ووزارة النحاس الأولى.

ومع أن تنازل سعد زغلول عن حقه فى رئاسة الوزارة تم بموافقته ورضاه ، إلا أن بعض الكتاب رأى فى ذلك انتقاصا من التقاليد الدستورية وأن سعدا فعل ذلك إيثارا لأخف الضررين - على حد تعبير محمد زكى عبدالقادر - وحتى لا يتيح فرصة جديدة للعصف بالدستور ، وحمل زعيم الأغلبية حملا على ألا يتمتع بحقه الدستورى فى رياسة الوزارة وتوجيه سياسة الحكومة .

وقد دفعت المحنة التى عاشتها البلاد تحت الحكم المطلق، كلا من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب إلى التشديد على أهمية احترام الدستور وتثبيت دعائم الحياة النيابية ، فقال عدلى فى خطاب العرش : اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم ، وأساس الحريات العامة ، كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى . وتثبيت أصوله ، وتوطيد تقاليده . وأشار سعد زغلول فى خطبته عقب انتخابه رئيسا لمجلس النواب إلى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور فى المستقبل «والأمر الثانى الذى ألفت له أنظاركم ، هو أن تفكروا من الآن فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من التعطيل مرة أخرى ، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقى بها هذا العبث بتلك الحياة التى هى الحياة الغالية ، لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة مطلقا ، وإنما الحياة هى التى يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعا إلا لأمر واحد هو : الدستور والقانون» .

ثمرة الائتلاف حظيت بالتأييد

جاءت وزارة عدلى ثمرة للائتلاف ، فحظيت بتأييد سعد زغلول بغير حدود ، ووصف عدلى بأنه يمثل فكرة نسعى إليها جميعا ، فكرة الاندماج ، فكرة الوحدة الوطنية . فما الذى جعل سعد زغلول يرى فى عدلى تجسيدا للوحدة والاندماج ، وما الذى جعله يتناسى صراعه القديم مع خصمه اللدود «عدلى» ، حتى إنه وصفه إبان مفاوضاته مع كيرزون فى عام ١٩٢١ بأنه «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» (!!) .

يعزو الدكتور محمد حسين هيكل التغيير الذى طرأ على موقف سعد وحماسه الشديد للائتلاف بعد الخصام واللدد ، إلى المعاناة التى شقيت بها البلاد طوال السنوات الخمس السابقة بسبب الصراع الحزبى مما كان سببا فى فشل كل المفاوضات التى خاضتها مصر مع بريطانيا بما فيها محادثات سعد مع ماكدونالد سنة ١٩٢٤ . وأن هذا الخلاف كان سببا فى تعطيل الحياة الدستورية بعد ثمانية شهور فقط من انعقاد أول برلمان منتخب ، ولهذا كان حرص سعد على تناسى الخصومة.

وبالطبع .. تجاهل الدكتور هيكل أن يذكر أن حزبه (الأحرار الدستوريون) كان الصخرة التى تحطمت عليها الحياة الدستورية، والأداة التى استخدمها الانجليز والقصر لضرب الحياة النيابية ، وينتقل سريعا ليقول إن «سعد» بلغ من إيمانه بالائتلاف أن وقف يشيد بوطنية عدلى وزملائه . وأن يدعو لأن يكون الائتلاف اندماجا تنسى معه الاحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة .

حسن التفاهم مع الانجليز

وتحت راية الائتلاف ، سارت هذه التركيبة السياسية فى خطواتها الأولى وقد وضعت نصب عينيها الالتزام بسياسة «حسن التفاهم» مع الاحتلال إلى أن يحين الوقت المناسب للدخول مع انجلترا فى مفاوضات تحقق الاستقلال الكامل ، وتصفى آثار التحفظات الأربعة التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، والتى كانت مثل مسمار جحا جعلت منه انجلترا حجة للتدخل فى أخص الشئون المصرية . وإلى أن يحين هذا الوقت المناسب كان على وزارة عدلى ، يساندها مجلس النواب الوفدى ، أن تسير بالسفينة المصرية فى تؤدة وتتحاشى العواصف التى تضعها فى مواجهة مع المندوب السامى لورد لويد ، حتى لا يتخذ من الصدام ذريعة لهدم الدستور وإجهاض الحياة النيابية . وكان معنى ذلك : القبول بكل «النصائح» التى يدلى بها اللورد فى كل الشئون الداخلية المصرية . وكان هذا القبول

الملك فؤاد فى المركبة الرسمية تجرها الخيول فى طريقه الى مبنى البرلمان بعد عودة الحياة النيابية وقد جلس إلى يساره رئيس الوزراء عدلى يكن باشا

من جانب عدلى ، يقابله تمادى المندوب السامى فى طغيانه ، إذ كان يتصرف على أنه ملك مصر الفعلى ، مما دفع الكثيرين من النواب إلى انتقاد مسلك الحكومة المصرية . وسكوتها على هذا التدخل الانجليزى بحجة الحرص على بقاء الدستور ، واعتبار ذلك صفقة خاسرة ، ولقد عبر الاستاذ عباس محمود العقاد عن هذا الشعور ، فكتب فى جريدة «السياسة» مصارحا سعد زغلول «بأنه يشترى الدستور بأغلى من ثمنه : فإما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه ، وإما أن ينسخوا الدستور ، ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان ..! ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذى يسوموننا منه هذا السوم الغشوم ؟ لا شئ على الاطلاق .. نعم لا شئ إلا الضرر والمحال مشفوعا بالفرقة والانقسام» .

أما سعد زغلول فكانت له وجهة نظر أخرى يشرحها الدكتور عبدالعظيم رمضان، وهى أنه كان يخشى أن يؤدى ضياع الدستور إلى تحويل جهود الأمة كلها فى طلبه والانصراف بذلك عن القضية الأساسية التى هبت الأمة من أجلها ، قضية الاستقلال ، «ليذهب الدستور حيث كان .. هذا حسن .. ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور» .

هذه الصلة بين الدستور والقضية الوطنية أبرزت أهمية تدعيم الدستور لتأمين النضال الوطنى ضد الانجليز ، ولهذا كان سعد مهموما بمعرفة موقف الانجليز من الدستور ، وكذلك كان الملك فؤاد ، بينما كان اللورد لويد مسرورا من حيرة الطرفين ، فيقول فى مذكراته : إن قوة مركزنا تعتمد على أن الاثنين كانا فى حيرة شديدة . ومتعطشين لمعرفة الاجابة عن هذا السؤال .

لويد .. الملك الفعلى للبلاد

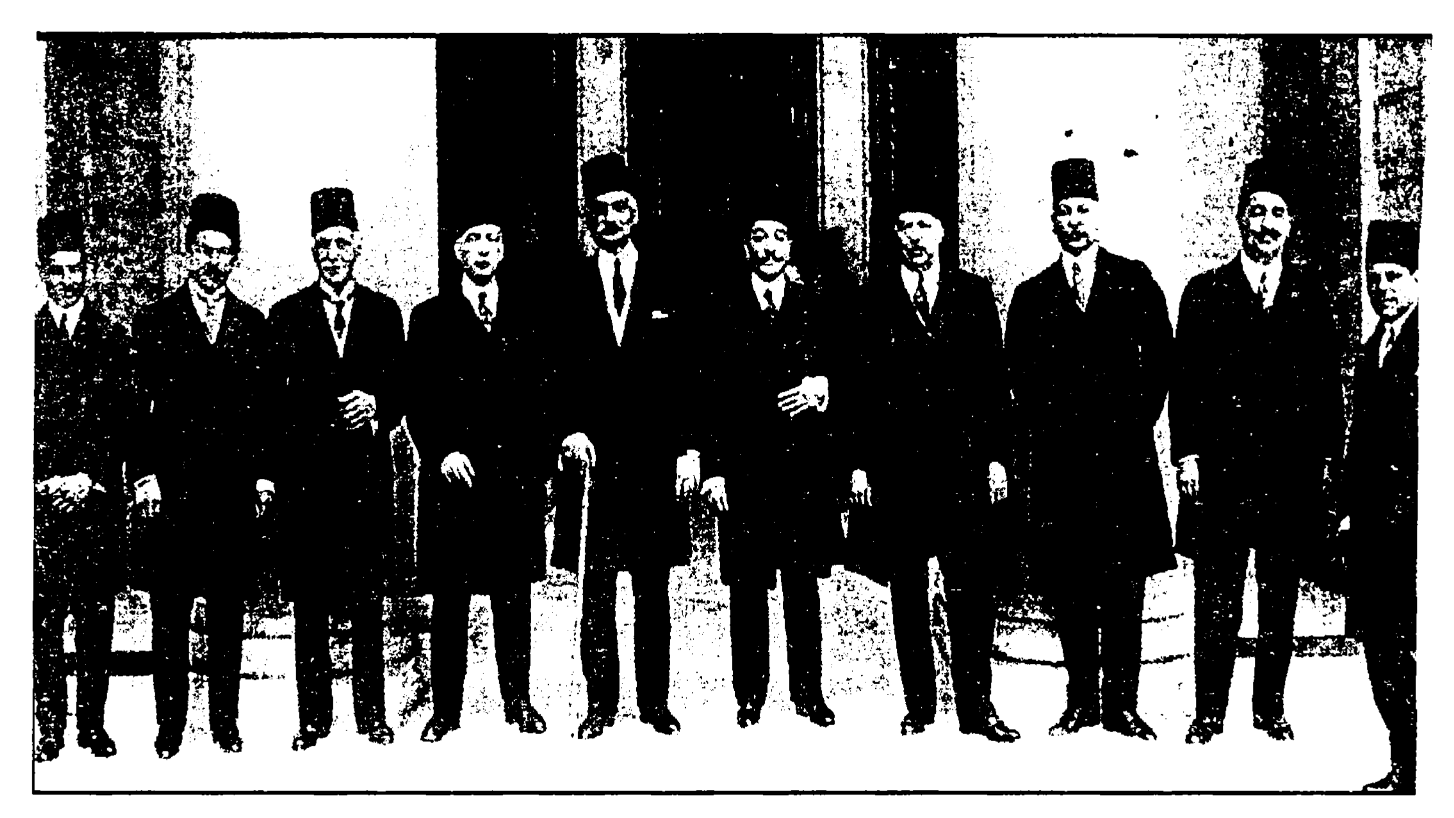
على هذه الدرجة من الخبث والدهاء ، كان لورد لويد يدير دفة الأمور لعلمه مدى حرص الحركة الوطنية - البرلمان والحكومة والأحزاب - على تجنب الصدام معه . وكان يستغل هذا الحرص فى تدعيم نفوذ بلاده فى مصر عن طريق البطش والترهيب ، فقد كان الرجل من غلاة حزب المحافظين ، وجاءت به حكومته من الهند حيث عاش على النمط الذى كان يسير عليه كرومر ، وهو التشدد فى كبت الشعور الوطنى وعدم السماح للنزعة الوطنية بأن تؤثر على مركز بريطانيا الاستعمارى ، ويقول الدكتور هيكل إن الرجل - بعد مجيئه إلى مصر - طلب من حكومته أن تنعم عليه بلقب «لورد» لا حبا فى اللقب ذاته ، ولكن «لأن البلاد الشرقية تتأثر بالمظاهر ، وتجعل للألقاب مكانا عاليا».

وضع قضية الاستقلال على الرف

تجنبت وزارة عدلى الصدام مع المندوب السامى ، ووضعت قضية الاستقلال على الرف، وانصرفت عن معالجة تصرفات الاحتلال، ومما يأخذه عليها «الرافعى» أنها لم تعمل عملا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الانجليز فى السودان ، ولا لإعادة الجيش المصرى إلى ربوعه ، وأهملت المسألة السياسية العامة حتى فيما كان من الميسور عمله ، كانضمام مصر إلى عصبة الأمم ، وهو ما وعدت به فى خطبة العرش ، ولم تعمل شيئا فى صدد إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وسكتت عن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده.

إلا أن الرافعى يذكر للبرلمان فى دورته الأولى خدمات تذكر له بالخير منها إقرار قانون العفو الشامل عن كل الجرائم السياسية التى وقعت ما بين حل المجلس الأول ، والمجلس القائم وإلغاء القوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخابات الذى أصدرته وزارة زيوار ، ووجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية فى بنك مصر (بدلا من الأهلى الانجليزى فعلا) ، وإلغاء وظائف القناصل فى جميع المدن التى يوجد بها سفراء. وفى الدورة البرلمانية الثانية تصدى المجلس لمعالجة أزمة هبوط أسعار القطن فأنقص الأرض المزروعة قطنا إلى الثلث وخصصت الحكومة أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على اقطانهم لمنع بيعها بثمن بخس، وأقر البرلمان إلغاء مرسوم تسخير الفلاحين فى العمل على تقوية جسور النيل .

ومن أهم الأعمال التى قامت بها وزارة عدلى إنشاء محكمة النقض والابرام ووضع مشروع قانون التعاون ، وإلغاء السفارات التى أنشئت فى الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من المحاسيب فى وزارة زيوار على حساب ميزانية الدولة ، وإنشاء مدينة بورفؤاد .



الوزارة الجديدة برئاسة عدلى يكن (فى الوسط ممسكا العصا) وحوله الوزراء أغلبيتهم من الوفد والأقلية من الأحـرار الدسـتـوريين ولم يدخلهـا أحـد من الحـزب الوطنى أو من وزارة زيوار السـابقـة

ازدياد النفوذ الانجليزى

هل كان من الممكن لوزارة عدلى ، ومن خلفها تأييد مطلق من البرلمان أن تمضى فى طريقها مهما تجنبت التحرش بالسياسة الانجليزية الاستعمارية ؟ وهل كان فى استطاعة حكومة وطنية أن تتجاهل التدخل السافر من جانب المندوب السامى فى شئون مصر الداخلية؟

لقد استغل اللورد لويد هذا الحرص فى تدعيم النفوذ الانجليزى فى مصر . ولعل أجرأ ما ابتدعه لذلك ، كما يقول الدكتور عبدالعظيم رمضان: زرع أكبر عدد من الموظفين الانجليز فى الوزارات المصرية . وذلك بمناسبة قرب انتهاء عقود الموظفين الأجانب فى أول ابريل ١٩٢٧ بمقتضى المشروع الذى سبق أن وافقت عليه الحكومة فى سنة ١٩٢٣ ، فاقترح على حكومته للقيام بالمسئوليات التى ترتبت على تصريح ٢٨ فبراير : ضرورة أن يحتفظ الانجليز فى أيديهم ببعض الوظائف الإدارية المهمة فى الحكومة المصرية ، لمدة لا تقل عن عشر سنوات وإخضاع تعيين الموظفين الأجانب - من غير الانجليز - لموافقة السلطات البريطانية ، أما الوزارات التى اختارها «لويد» لملئها بالموظفين الانجليز فكانت أهم الوزارات المصرية وهى : الحربية والمواصلات والمعارف والمالية والعدل . وقد رأى السيطرة عليها واحدة وراء أخرى حتى لا يثير انتباه العناصر المتطرفة ، إلا أن ضخامة عدد الموظفين المرشحين فى كل وزارة أثار الهواجس عند وزارة الخارجية البريطانية نفسها ، خشية انفجار الموقف فى مصر . فطلبت من لويد عدم اتخاذ أى إجراء إلا بعد الرجوع إلى حكومته ، على أن الفرصة سنحت له عندما أعلن فوز أحمد ماهر فى

دائرته الانتخابية بالدرب الأحمر بعد الحكم ببراءته فى قضية الاغتيالات السياسية ، وفوز النقراشي عن دائرة الجمرك، وقد استقبلا بعاصفة من التصفيق فى مجلس النواب ، مما اعتبره اللورد بمثابة سخرية من بريطانيا وتحديا لها ، وأوحى إلى مراسل جريدة (التايمز) فى القاهرة بإثارة هذا الموضوع واتهام الوفد بأنه يستعد لاستئناف نشاطه المتطرف ضد الانجليز ، وعندئذ تصدى مجلس النواب لهذه الحملة ووصفها بأنها ظالمة وتجافى أبسط قواعد اللياقة والمجاملة ، وقال حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى : إن الاساءة موجهة إلى البلاد لا إلى الوفد وحده ، وانها ترمى إلى إضعاف الشعور الوطنى ، ومع ذلك فإن هذه الحملة لم تغير من منهج الوزارة والمجلس فى المضى فى سياسة حسن التفاهم وتجنب الاحتكاك ببريطانيا ، وتجلى ذلك فى موقف سعد وعدلى من التحذيرات البريطانية ، فقد ذكر اللورد أن الاسلوب الذى تقبلا به التحذيرات قد دل على أنها لم تفشل فى خلق التأثير المطلوب .

دعوة إلى استئناف العنف

على أنه سرعان ما أخذت العناصر المتطرفة داخل الائتلاف تنسى تدريجيا درس ١٩٢٤ وتقلل من المخاطر التى قد تصيبها فى حالة اتخاذ إجراء مثير ، وترى أن ذلك الحزم الذى أبدته حكومة بريطانيا بعد حادث السردار لم يكن سوى سورة غضب ، وأن مصر لن تحصل على حقوقها إلا بالعنف ، وتعزز رأيها بالاحداث العنيفة التى جرت منذ ١٩١٩ حتى ١٩٢٢ ، وأخذ بعض الكتاب ينعون على الأمة الحالة التى وصلت إليها من التخاذل والاستسلام فكتب أمين الرافعى فى الأهرام يقول : إن الحوادث التى وقعت ولا تزال تقع بالبلاد ، تحمل على الاعتقاد بأن الأمة قد قطعت كل صلة وعلاقة بالنهضة الشريفة التى نهضتها فى عام ١٩١٩ ، فلم تعد تفكر فيها ولا فى مواصلتها ولا فى الاستفادة منها ، بل أنه ليخيل للإنسان أن الأمة التى كانت تعمل فى ١٩١٩ ليست هى الأمة التى تعيش فى ١٩٢٧ . ومن المؤلم أن يحدث ذلك تحت تأثير السياسة الضعيفة التى يسمونها حسن التفاهم مع الانجليز .

يقول عبدالعظيم رمضان : فى الحقيقة إن تيارا متطرفا لم يلبث أن أخذ يسرى فى أعصاب النواب ، فأخذوا يشتدون فى نقد الوزارة شيئا فشيئا ، وفى أثناء نظر تقرير الميزانية سمعت الحكومة انتقادات تضمنت عبارات اللوم ، وفى الوقت نفسه أثيرت فى المجلس مسألة دقيقة وهى مسألة مباشرة المندوب السامى وظيفته مع الحكومة المصرية دون أن يقدم أوراق اعتماده إلى الملك فؤاد ، وطلب النواب من الحكومة أن تدلى ببيانها فى الموضوع .. ولكن قبل أن يسمع المجلس جواب الحكومة ، فوجئ الشعب برئيس الوزراء عدلى يكن يقدم استقالته بحجة أن أحد النواب رفض اقتراحا بتوجيه الشكر إلى الحكومة لأنها قامت بتدعيم بنك مصر . وكان للاستقالة صدى مثير فى جميع الأوساط .

أزمـــة الجـــيـــش

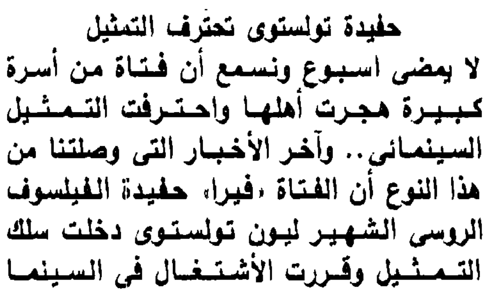
● مجلس النواب يندد بالسياسة البريطانية التي أدت إلى إضعاف الجيش وجعلت منه جيش المحمل!

● فكرى أباظة يدعو إلى كسر احتكار السلاح وشراء المعدات الحربية من أى مصدر غير بريطانيا

●● تفجرت أزمة الجيش داخل مجلس النواب فى خريف ١٩٢٦ عندما انطلقت ألسنة النواب بالتنفيس عن المخزون الوطنى فى صدورهم تجاه الحالة السيئة التى كان عليها الجيش من حيث العدد والعتاد والتدريب والعجز عن قيامه بواجبه المقدس فى الدفاع عن الوطن. وانفسح المجال أمام النواب المشتعلين وطنية لانتقاد السياسة البريطانية التى هيمنت على الجيش ووضعته تحت نفوذها المباشر وحالت دون ترقيته أو تحديثه، فكان الجيش مصريا من الناحية الصورية، انجليزيا من الناحية الفعلية، وجاء تفجير مسألة الجيش فى ذلك الوقت نتيجة منطقية لارتفاع المد الوطنى الذى كان يسعى للاستقلال الحقيقى، ويرى فى الجيش الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الاستقلال وتحرير إرادة الأمة، وسجلت مضابط مجلس النواب أقوالا، وكلمات فى غاية الشجاعة لنواب تجرأوا على التنديد بالسياسة البريطانية، فاخترقوا بذلك حاجز الصمت الذى ساد الحياة السياسية المصرية منذ عودة الحياة النيابية فى يونيه ١٩٢٦ ، وكان عمادها «حسن التفاهم» مع الانجليز حرصا على بقاء الدستور، وتم الاتفاق على ذلك بين مجلس النواب برئاسة سعد زغلول، ومجلس الوزراء برئاسة عدلى يكن، وبالطبع كانت هذه المعادلة تحظى بمباركة المندوب السامى لورد لويد، والملك فؤاد. وعلى ذلك كان من المستحيل أن يسكت «لويد» على هذه الاتجاهات الوطنية الجديدة التى بدأت تنمو تحت قبة البرلمان وتنذر بزعزعة الوجود البريطانى فى مصر، مما أدى إلى استقالة عدلى يكن عندما وجد نفسه بين شقى الرحى ●●



رفض الوطنيون الهيمنة البريطانية على الجيش



حفيدة تولستوى تحترف التمثيل

لا يمضى اسبوع ونسمع أن فتاة من أسرة كبيرة هجرت أهلها واحترفت التمثيل السينمائى.. وآخر الأخبار التى وصلتنا من هذا النوع أن الفتاة «فيرا» حفيدة الفيلسوف الروسى الشهير ليون تولستوى دخلت سلك التمثيل وقررت الأشتغال فى السينما



وقبل الدخول فى تضاعيف هذه الأزمة، علينا أن نستعيد الأوضاع التى مر عليها الجيش المصرى منذ أسسه محمد على باشا ليكون قاعدة البناء الحضارى للدولة المصرية الحديثة، لقد حاول محمد على تجنيد العناصر الألبانية الموالية له، ولكن التجربة فشلت بسبب غلبة النزعة الهمجية على تلك الشراذم البربرية وصعوبة خضوعها للأنظمة القتالية الحديثة، كذلك فشلت تجربة تجنيد السودانيين، وعندئذ لجأ محمد على إلى العنصر المصرى ممثلا فى الفلاحين، فصنع منهم قاعدة الجيش (الجنود)، وبقيت القيادة (الضباط) محصورة فى الترك والشركس، وفى الوقت نفسه استعان بعدد من كبار الضباط الأوربيين ـ على رأسهم الكولونيل سيف ـ ليتولوا مهمة القيادة والتحديث.

وفى عهد سعيد باشا سمح للجنود المصريين بالترقى إلى سلك الضباط، حتى رتبة القائمقام (العقيد حاليا) ومنهم أحمد عرابى، الأمر الذى وضع الضباط المصريين فى محك الصراع مع الضباط الأتراك والشراكسة بسبب الامتيازات، وتفجر هذا الصراع فى عهد الخديو إسماعيل وأدى

إلى وقفة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ فى عهد توفيق، ثم اندلاع الثورة العرابية التى انتهت إلى الإخفاق والاحتلال البريطانى لمصر، وكان أول إجراء اتخذه توفيق بالاشتراك مع الاحتلال هو: تسريح الجيش المصرى وتجريد ضباطه من رتبهم وإحالتهم إلى الاستيداع بعد محاكمة الذين اشتركوا فى الثورة.

إلا أن السياسة البريطانية رأت ضرورة تكوين جيش مصرى جديد بمواصفات محددة تحول دون قيامه بأى عمل مناوىء للخديو أو الاحتلال أو المصالح الأجنبية، وتقتصر مهمته على الدفاعات البسيطة والاشتراك فى الاحتفالات حتى يسبغ على الجيش مظهرا مصريا صوريا، ودارت مناقشات فى دوائر الاحتلال حول العناصر التى يتشكل منها الجيش، وهل يكون من المرتزقة الأجانب؟ أم من الأتراك المتمصرين؟ أم من الألبان؟، وكان سبب هذه الاقتراحات هو التخوف من تكرار «هوجة» عرابى.. وأخيرا استقر الرأى على تشكيل جيش من ستة آلاف جندى تحت الإشراف المباشر لضباط انجليز يعاونهم بعض الضباط المصريين، وتكون القيادة العليا لجنرال بريطانى، أما التسليح فلا يزيد على البنادق للمشاة، وعشرة مدافع للطوبجية.

وفى الوقت نفسه عملت السياسة الانجليزية على إبادة الجيش المصرى الموجود فى السودان بالتدريج تمهيدا لاقتلاع الوجود المصرى من الجنوب، حتى إذا وقع حادث اغتيال السردار، اتخذته الحكومة البريطانية ذريعة لطرد الجيش، وجميع المصريين المدنيين ـ من السودان.

الجيش فى العصر الدستورى

وبقى حال الجيش المصرى على ماهو عليه من حيث الضعف والهزال، حتى إذا قام الحكم الدستورى بدأت الأنظار تتجه إلى الجيش باعتباره ركيزة الاستقلال الوطنى، والدرع الذى يحمل مسئولية حماية البلاد من أى اعتداء خارجى، ولم تكن السياسة البريطانية من الغباء بحيث تترك للمصريين مسئولية الدفاع عن وطنهم، فلما اعترفت باستقلال المملكة المصرية فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، حرصت الحكومة البريطانية على أن تكون مسألة الدفاع من مسئوليتها الخاصة وليس من مسئولية الجيش المصرى، وهو ما جاء فى أحد التحفظات الأربعة فأعلنت أنها ـ أى بريطانيا ـ سوف تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها الامبراطورية، وأنها مسئولة عن حماية المصالح الأجنبية، وعن الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى، مما يستلزم أن تكون لبريطانيا



الملك فؤاد يفتتح مدينة بورفؤاد

يوم ٢١ ديسمبر ؛كان يوما عظيما فى تاريخ مصر الحديث فقد افتتح جلالة الملك فؤاد الأول مدينة بورفؤاد ووضع حجر الأساس فى بناء دار المجلس البلدى وكان الاحتفال فخما اشتركت فيه الأمة والحكومة وعسى أن يكون افتتاح هذه المدينة الجميلة فاتحة عصر جديد لمصر تسير فيه البلاد الى الامام فى ميدان الاقتصاد

السيطرة على سياسة الجيش المصرى.

فلما تشكلت وزارة عدلى يكن باشا فى ٧ يونيه ١٩٢٦، كانت الاتجاهات الوطنية داخل البرلمان قد أخذت فى التبلور والتخمر حتى إذا بدأ مجلس النواب فى نظر الميزانية، وجدها النواب فرصة للتنديد بالسياسة الاستعمارية فى تقليص الجيش وتحويله إلى «جيش المحمل» وهو التعبير الذى كان سائدا فى ذلك الوقت للإشارة إلى أن مهمة الجيش كانت مقصورة على الظهور فى الاحتفالات، ومنها الاحتفال بسفر المحمل من صحراء العباسية.

وقد بدأت المعركة بكلمة ألقاها النائب عبدالرحمن عزام (باشا وأول أمين عام للجامعة العربية فيما بعد) واعترض فيها على المبلغ الذى طلبت وزارة الحربية اعتماده للمصروفات العسكرية ويتجاوز المليونين من الجنيهات، وقال إنه «يخشى أن تكون هذه الميزانية لاتمثل إلا أرقاما جوفاء، ولاتمثل سياسة مطلقا ولا فكرة، وهى تكملة لعادات اعتادتها البلاد فى دفع مبلغ باهظ ليقال إن لها جيشا، لا ليقال إن

هذا الجيش قائم على سياسة معينة ليقوم بأمر تقتضيه الضرورة»، وقال عزام: «إن حالة جيشنا الحاضر يؤسف لها أشد الأسف.. وإننى كرجل مارس هذا الشأن ومسئول بين آخرين عن الدفاع عن أمة ضعيفة ضد أمة قوية، أؤكد لحضراتكم أن جيشنا مجرد من مزايا الجيوش الهمجية فضلا عن المتمدينة.. وأنه يحتاج إلى إصلاح فى كل ناحية من نواحيه»، ومضى عزام فى جرأته فقال: «إذا لم يكن إصلاح الجيش ممكنا، فليس أفضل من توفير هذا المبلغ الباهظ لمصلحة البلاد»، ثم دخل عزام عش الدبابير الانجليزية فقال: الواقع أنه لايمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان: الجيش المصرى، وجيش الاحتلال، لأنه مع بقائه يتعذر إصلاح الجيش، وتكون كل زيادة فى عدده عبثا، ورأيى أنه إذا تعذر إصلاح الجيش وجب إلغاؤه».

ودخل النائب فكرى أباظة الحلبة، فاقترح تحويل مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه مدرجة فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان، إلى إصلاح الجيش، أما عبدالحميد سعيد (من الحزب الوطنى) فدعا إلى ضرورة إلغاء هذا المبلغ أصلا إذا لم يرجع الجيش المصرى إلى السودان كما كان قبل حادث السردار.. وتساءل متهكما: أى جيش لنا بالسودان؟ لقد طرد الجنود والضباط المصريون والموظفون العسكريون والمدنيون.. وأنشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الانجليزية جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تمام الانفصال.. وهذا اعتداء صارخ على وحدة وادى النيل.

جلسة تاريخية

وكانت جلسة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ من الجلسات التاريخية المهمة فى تاريخ الوطنية والعسكرية المصرية، وتبارى النواب فى نقد وضع الجيش فى ظل الاحتلال، وأشار الدكتور عبدالعظيم رمضان إلى تفاصيل هذه الجلسة فى كتاب له بعنوان «الجيش المصرى فى السياسة» فقد اقترح فكرى أباظة زيادة عدد جنود الجيش إلى أربعين ألفا، فرد عليه وزير الحربية أحمد محمد خشبة بأن عدد الجيش ليس بالأمر المهم فى نظرنا، بل المهم فى الجيوش حسن نظامها والقدرة على قيادتها، وأيده فى هذا الرأى عبدالرحمن عزام «لأن أساس القوة العسكرية فى أى جيش ليس عدد الأنفار يساقون سوق الأغنام إلى المذبحة، وإنما قوته فى حسن قيادته ونظامه وتجهيزه، وأن المسألة ليست عشرة آلاف أو مائة ألف.. وإنما المهم فى الأمر هو: من المسئول عن الدفاع عن البلاد؟ لأنه لايجوز مطلقا تحميل ميزانية الدولة ملايين من الجنيهات قبل أن يكون للبلاد جيش مسئول عن الدفاع عنها».



اضراب الأزهريين

أضرب الأزهريون عن تلقى الدروس وقاموا بمظاهرات كبيرة عندما علموا بموافقة البرلمان المصرى على إلغاء المرسوم الصادر منذ سنتين يضم مدرسة القضاء الشرعى ودار العلوم ومدرسة المعلمين الأولية الى الأزهر.. ونتجت عن ذلك مشكلة جديدة يحاول رجال مصر العقلاء أن يعالجوها بروح المهاودة والعدالة ويرى المتظاهرون أمام بوابة الأزهر واتخذت محافظة العاصمة التدابير اللازمة لمنع حصول اضطرابات

وثارت زوبعة حول هذا الرأى، وتساءل مصطفى الشوربجى، من يقول إن عشرة آلاف جندى يستطيعون رد عادية الأجنبى عن هذه البلاد المترامية الأطراف والمفتوحة للغارات من كل جانب»، فقال فكرى أباظة ساخرا: إن عدد العشرة الآلاف الذى هو مجموع الجيش المصرى يستطيع وزير الحربية تجنيده من بلدتين كبيرتين فى الأرياف»، وأبدى تعجبه من أن يكون الجيش أيام كانت مصر تحت السيادة التركية وأيام كانت تحت الحماية الباطلة أزيد من عدده ومصر مستقلة».. وأردف قائلا: إن هذا العدد لايتناسب مع حالة البلاد الحاضرة، فإذا كنتم توافقوننى على هذا، كان لى الحق أن أسأل عمن يتولى الدفاع عن البلاد؟ وإذا أوكل أمر الدفاع عنها إلى جيش آخر، أفلا تكون هذه هى الحماية بعينها؟».

وحول مسألة التعليم الحربى طلب النواب رفع مستوى المدرسة الحربية، بحيث لاتقبل غير الحاصلين

على شهادات، وبالنسبة للتدريب اقترح النواب إرسال بعثات من كبار الضباط للدول الأجنبية، واقترح الشوربجى استدعاء عدد مناسب من مشاهير عظماء الضباط الألمان والأتراك والفرنسيين ليشتركوا مع بعض عظماء الضباط المصريين للبحث فيما إذا كان الجيش الحالى كافيا للدفاع عن البلاد وقناة السويس لتجعل الجيش فى مدة خمس سنوات كافيا لهذا الغرض.

وجرى نقاش طويل حول ضرورة تسليح الجيش، ووجه النواب نقدا شديدا للسلطات البريطانية التى اعتبرت مسئولة عن وصول سلاح الجيش إلى تلك الدرجة من السوء، ونددوا بتأخير المصانع الانجليزية فى تسليم الأسلحة التى طلبت للجيش، وبلغ الأمر بفكرى أباظة أن طلب من وزير الحربية أن يصارح النواب ما إذا كانت انجلترا لاتريد توريد هذه الأسلحة؟، وفى هذه الحالة «يمكن بكل تأكيد شراؤها من إحدى الممالك الأخرى»، وتطورت مناقشات النواب إلى صميم التنظيم القتالى للقوات المسلحة، ودار جدل بين اللواء صالح حرب وبين وزير الحربية حول التقسيم داخل الجيش، وقال حرب: إن العسكرى البيادة (المشاة) فى الجيش المصرى لن يستطيع أن يؤدى واجبه مادام سلاحه مقصورا على البندقية والسونكى، مع أنه أكثر الجنود عذابا وتعبا، وقد جعله نقص السلاح عاجزا عن التقدم فى ساحة القتال تحت وابل من الرصاص والقنابل، فيجب تلافيا لهذا النقص المعيب أن تجهز عساكر البيادة بجميع الأسلحة الحديثة كمدافع الماكينات.

مهاجمة المفتش العام الإنجليزى

ولم تلبث مناقشات النواب أن أخذت تقترب من مركز السلطة فى الجيش، وهو المفتش العام الانجليزى (سبنكس باشا) فهاجمه فكرى أباظة هجوما عنيفا قائلا: هناك فى وزارة الحربية موظف أجنبى غير مريح، معتز بسلطة مشاغبة، وهو اللواء سبنكس باشا ويشغل وظيفة مفتش القوات، ويقوم فى الواقع بعمل السردار، وأننا نريد أن نعرف إلى أى مدى تبلغ حدود سلطته، وهل تمس تلك السلطة المسئولية الوزارية، فتمس اختصاصات مجلس النواب أم لا؟ وإذا جددت خدمته مدة أخرى كان هذا من العجب العجاب!.

واعترض النواب بشدة على فكرة تعيين سردار للجيش لأنها تتعارض مع الحكم الدستورى القائم، والمسئولية الوزارية، وأصبح من الضرورى إلغاء هذه الوظيفة إلى الأبد، وأثار النواب ضرورة حصر كل وظائف الجيش فى أيدى الوطنيين بقدر ما يمكن، لأن قيادة الجيش وذخائره ومهماته ومخازنه كلها بأيد غير قومية.

ماذا كان موقف وزير الحربية الوفدى حينئذ أحمد محمد خشبة بك؟.

يقول الدكتور عبدالعظيم رمضان إنه كان يتبع سياسة وطنية جريئة تجاه الجيش تتجاوب تماما مع اتجاهات النواب، فقال فى صراحة تامة إنه منذ توليه الوزارة «كان اهتمامى أن أجعل أمر التعليمين الحربى والبحرى نصب عينى، وأقدم إلى مجلسكم الموقر مشروعا بإنشاء مدرسة بحرية لاعتماد مايطلب لها، أما برنامج المدرسة الحربية فهو موضع الاهتمام، وكذلك قوانين القرعة التى هى أساس الجيش الذى تسعون لإصلاحه، فإننا نصلحها الآن، ونضع فيها من المبادىء مايتفق مع حالتنا الاجتماعية.

أما قوانين الجيش والقوانين العسكرية، فقد ظلت مدة بعيدة عن رقابة برلماننا، ولكننا سوف نأتى بها إليكم لتكسبوها صبغتها الشرعية لنصل بغير جلبة ولا اضطراب إلى جيش لائق بكرامتنا، جدير بعزتنا، وبتاريخنا المجيد، وصرح فى الجلسة نفسها بأنه سيضع مسألة زيادة الجيش موضع البحث الجدى، تحت عين المجلس، لأن زيادة الجيش طبقا للدستور لاتتم إلا إذا صدر بها قانون، وسنعرض القانون على حضراتكم.

وفى الوقت الذى كان خشبة بك يتبع سياسة الاهتمام بالجيش وإصلاحه عن هذا الإطار الجديد، كان يتبع سياسة إهمال المفتش العام الانجليزى ولايبدى اكتراثا به، ويرفض العمل بتوصياته، ويقوم بنفسه بالتفتيش على الوحدات ويوزع واجبات هيئة القيادة بدون الرجوع إليه، حتى تدهور نفوذ سبنكس باشا إلى الدرك الأسفل، ولم يلبث الوزير أن ضغط بمشروعاته على رئيس الوزراء عدلى يكن، واستعان فى ذلك بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين فى ذلك الحين، ولما أراد عدلى الاستعانة بسعد زغلول وجده ينضم إلى المتطرفين ـ على حد تعبير اللورد لويد الذى أخذ يراقب الموقف فى حذر ويتحين الفرصة المناسبة للانقضاض على هذا التطور المفاجىء قبل أن تشتد قوة التيار الوطنى وتهدد النفوذ الانجليزى فى مصر.

وجاءت الفرصة عندما قدمت اللجنة الفرعية تقريرها الذى يتضمن المقترحات الخاصة بإصلاح الجيش، ووصل نبأها إلى «لويد» قبل أن تفحصها لجنة الشئون الحربية، فامتشق اللورد حسامه، وبعث إلى حكومته يطلب منها اتخاذ موقف الردع لكبح جماح مجلس النواب المصرى، زاعما أن إقحام السياسة فى الجيش ستجعل منه قوة قادرة على الإطاحة بالنظام الملكى وتهديد المصالح البريطانية، واستجابت الحكومة البريطانية لمطالب مندوبها فى مصر، وبعثت إلى حكومة مصر

بمذكرة تطلب فيها العدول عن مقترحات إصلاح الجيش وتمكين اللواء سبنكس باشا من أداء مهام وظيفته فى حرية مع ترقيته إلى فريق وأن يعطى عقدا لمدة ثلاث سنوات.

استقالة عدلى يكن

فى هذا المناخ المترع بالمخاوف والاضطرابات، فوجىء الناس باستقالة عدلى يكن باشا من رئاسة الوزارة، وكانت الحجة الظاهرية أنه عند نظر بعض الأمور المالية، تقدم خمسة عشر عضوا باقتراح بتوجيه الشكر إلى الحكومة على ماقدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم، إلا أن أحد النواب، وهو عبدالسلام فهمى جمعة، اعترض على الاقتراح، وأيدت أغلبية المجلس رفض توجيه الشكر، وكان عدلى باشا حاضرا الجلسة التى عقدت برئاسة مصطفى النحاس وكيل المجلس، لأن سعد زغلول كان معتكفا فى عزبته بمسجد وصيف، وقد اعتبر عدلى باشا رفض المجلس توجيه الشكر إلى حكومته بمثابة سحب الثقة منها، فلما رفعت الجلسة للاستراحة ثم أعيدت، لم يحضرها، ولم يحضرها كذلك أحد من الوزراء، وظهر أن أزمة قد ظهرت فى الأفق، وعندئذ طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة إلى حين حضور الوزراء، فقال النحاس: يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة عن رفض الاقتراح الذى كان متضمنا شكر الحكومة ومشتملا على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر، ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها، ولكنى لا أظن مطلقا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالاقتراحات التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها، وتوجه النحاس بالسؤال إلى المجلس: هل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن؟، فأجاب الأعضاء: كلنا موافقون ـ وكرر القول بأنه لايفهم مطلقا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة، وأقره الأعضاء على ذلك، وقال النائب عبدالسلام جمعة إنه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد، وأن المجلس يعلن فى كل فرصة أنها محل ثقته.

ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته، ولكنه أصر على رأيه، وأعيدت الجلسة وحضرها، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلا: سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة، وترى الحكومة فى هذا القرار، وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات

اللوم مايدعوها صيانة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة.

وما إن علم سعد زغلول بنبأ استقالة عدلى حتى سارع بالعودة إلى القاهرة ليقنعه بالعدول عن الاستقالة، إلا أن عدلى تشبث بها، واتفق مع بقية الوزراء على عدم دخول الوزارة الجديدة، ولكن استطاع سعد زغلول إقناعه بالتخلى عن هذا الأمر، وبالفعل اشترك جميع الوزراء فى الوزارة الائتلافية الثانية برئاسة عبدالخالق ثروت باشا مع تغيير طفيف وهو نقل الوزير «خشبة» من وزارة الحربية إلى المواصلات، ومحمد محمود من المواصلات إلى المالية، ومرقص فهمى إلى الخارجية، ودخول جعفر باشا ولى للحربية.

لقد اختلف المؤرخون فى تفسير الأسباب الحقيقية لاستقالة عدلى يكن . فمن رأى الأستاذ الرافعى أن قرار مجلس النواب بعد التفسيرات التى فسره بها الأعضاء لايعد قرارا بعدم الثقة، وما كان يستوجب استقالة الوزارة، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس، شديد الشعور على كرامته، غير متهافت على منصب الوزارة، فوجد أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عدم التقدير لوزارته، فآثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل.

أما الدكتور هيكل فيرى أن أسبابا خارجية دفعت عدلى إلى الاستقالة، ذلك أن نشاط النواب الوفديين كان أقرب إلى معارضة الوزارة، وقد حسب النواب الوفديون أن الفرصة سانحة للانفراد بتشكيل وزارة برئاسة سعد زغلول، وأن معارضة النائب عبدالسلام جمعة للاقتراح بشكر الحكومة كانت جزءا من هذا المخطط.

ويرى أستاذ القانون الدستورى الدكتور السيد صبرى أن عدلى كان أكثر حساسية من المفروض، إذ أن من الطبيعى أن يوجه المجلس النقد إلى الوزارة، وليست مهمة المجلس الإطناب فى مديح الحكومة، فالمجلس يجب أن ينتقد مادام هناك وجه للانتقاد، والوزارات يجب أن تدافع وأن تتعود على سماع النقد والرد عليه، وبناء على هذا الرأى يرى الدكتور عبدالعظيم رمضان أن استقالة عدلى كانت بغرض التخلص من المأزق الذى سببته له المناقشات التى دارت فى مجلس النواب حول أزمة الجيش، خاصة بعد أن اكتشف أن سعد زغلول يقف فى صف النواب الذين يطالبون بتمصير قيادة الجيش والتخلص من القواد الإنجليز والعمل على بناء جيش قادر على تحمل المسئولية الدفاعية.

رحيل سعد زغلول

- فجيعة الأمة فى وفاة زعيمها الذى تفانى فى سبيل حريتها واستقلالها
- الرافعى: زعامة سعد حقيقة من حقائق تاريخ مصر القومى
- آخر كلمات سعد: أنا انتهيت وبعدها أسلم الروح

›› منذ صدور «المصور» فى أكتوبر عام ١٩٢٤ ، قبل ثلاث سنوات من وفاة سعد زغلول ، وهى لا تخفى تقديرها الشديد لسعد، ورغم أن «المصور» أعلنت أنها لا تضع السياسة فى صدر اهتماماتها ، ولا تنحاز لحزب من الأحزاب القائمة فى ذلك الوقت ، إلا أنها لم تكن تنظر الى سعد على أنه رئيس حزب ، بل زعيم الأمة تجسدت فيه أمانيها الوطنية فكان أمينا عليها ، وظلت «المصور» تساند «سعد» فى جهاده من أجل الاستقلال والدستور ، ولا تتحرج فى نقد خصومه الذين تآمروا عليه حتى نجحوا فى إقصائه عن رئاسة أول وزارة مصرية تولت الحكم عن طريق الانتخاب الحر ، ثم انقلبوا على الدستور وعطلوا الحياة النيابية ، ووقفت «المصور» الى جانب سعد فى معاركه النضالية إلى أن عاد البرلمان وتولى سعد رئاسة مجلس النواب فى يونيه عام ١٩٢٦ . وعندما دخل سعد فى مرض الموت أخذت «المصور» تتابع تطورات حالته الصحية ، وتعكس لهفة الأمة على حياة زعيمها ، حتى إذا نفذ حكم القضاء ، وأسلم «سعد» الروح صبيحة يوم ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ ، أصدرت «المصور» عددا خاصا حافلا بالموضوعات والصور تشمل مراحل حياة الزعيم منذ نشأته فى قرية إبيانه ، والتحاقه بالأزهر ومشاركته فى أحداث الثورة العرابية وعمله بالمحاماة والقضاء وتوليه منصب الوزارة ، الى أن آلت إليه زعامة الأمة من خلال ثورة عام ١٩١٩ ››



صورة الجنازة الصامتة التى خرجت فى شوارع الإسكندرية حدادا على وفاة الزعيم سعد زغلول يتقدمها الأمير عمر طوسون ورجال الدين وأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب وجماهير الشعب.. وقد اقفلت المحلات فى ذلك اليوم ونكست الإعلام واشترك الأجانب مع الوطنيين فى ذلك الموكب الحزين

لقد تناول الأستاذ طاهر الطناحى بالتفصيل، الأيام والساعات الأخيرة فى حياة سعد زغلول. فكان آخر خطاب له فى مجلس النواب فى يوم ١٧ يوليه، ويومها تخلى سعد عن منصة الرئاسة وألقى خطبته من منبر الخطابة واستغرقت ساعتين ختمها بعبارة ذات دلالة حين قال للأعضاء «والآن أستودعكم الله جميعا، وأسأل الله لكم الصحة والعافية»، وبعد خطبة الوداع سافر سعد إلى عزبته فى (مسجد وصيف) بالغربية يرافقه جمع من أصحابه بغرض الراحة والاستجمام من عناء العمل، وشاء القدر أن يحظى بالراحة الأبدية بعد أن اجتمعت عليه أربعة أمراض: السكر، والربو، والزلال، وتصلب الشرايين، ثم أضيف اليها مرض «الحمرة» عندما لسعت أذنه بعوضة فى الأيام الأولى من أغسطس فنقلت إليه ميكروب الحمرة، فحك أذنه حكا بسيطا ولم يعبأ بها، ولكن الآلام تضاعفت، وارتفعت درجة حرارته، وظن الأطباء أن ارتفاع الحرارة من «الأكزيما». ولما انتشر المرض فى كل جسمه استدعى الدكتور وديع لينان من القاهرة فقرر أن المرض الجديد هو «الحمرة». ثم استدعى الدكتور عبدالعزيز باشا اسماعيل، فرأى أن الأمر يستوجب نقله إلى القاهرة. وهنا تعارضت آراء أصحاب سعد بين مؤيد ومعارض وعندئذ




«أم المصريين» السيدة صفية زغلول تجثو باكية امام قبر الزعيم بالإمام الشافعى وقد جللته الورود والاعلام وفى الوسط صورة سعد.. وقف الناس من حولها فى خشوع

رأى سعد الاقتراع بينهم ، فرأت الأغلبية السفر ، فنزل سعد على رأيهم رغم أنه كان معارضا للسفر ، وحملته السفينة «محاسن» وهو قابع فى غرفة محكمة النوافذ ، وكان الحر شديدا والرطوبة عالية ، فأفرز عرقا كثيرا ، واضطر الى تغيير ملابسه عدة مرات ، فأصيب بالتهاب رئوى لم يشعر به إلا بعد وصوله الى بيت الأمة . وثقلت عليه وطأة الأمراض قديمها وجديدها .

وفى ليلة الأحد ٢١ أغسطس استيقظ سعد فى الواحدة بعد منتصف الليل وهو يعانى آلاما فى المعدة ، وقيئا شديدا ، وجاوزت درجة حرارته الأربعين . فأسرع الأطباء لاسعافه حتى تحسنت صحته فى صباح اليوم التالى ، وفى حوالى الساعة التاسعة ليلا أوجس خيفة ، فالتفت الى زوجته «أم المصريين» الجالسة بجواره ودار بينهما هذا الحوار :

– إنى ياصفية لأخشى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل .

– دع عنك هذا الوهم ياسعد .. فأنت بخير .

– لقد كنت بالأمس أحتضر .. وما أظن إلا أننى ميت فى تلك الساعة .

- إذا كانت حالتك قد اشتدت بالأمس فى مثل هذه الساعة ، فلا تظن أنها ستشتد الليلة .

- لكنى أخشاها .. وأشعر أننى ملاقٍ عما قريب نهايتى .

- انك لم تخش فى حياتك شيئا حتى نيران المدافع ، وحبل المشانق، ولقد سجنت وعذبت ونفيت ، فما وهنت ولا جزعت ولا شكوت ، وكنت تطوى الليل سهادا ، وكنت أخشى على صحتك فألح عليك فى النوم ، فتأبى ، وتلح علىّ أن أذهب إلى فراشى وتقول : دعينى دعينى .. فان فى عنقى واجبات أمة لا أستطيع التخلى عنها ، حتى لو داهمنى الموت .

- لست أخشى الموت ياصفية ، ولا آسى على الحياة ، فالحياة أقل من أن يأسى عليها المرء ، ولكنى أخشى على الأمة المصرية .

ثم تمتم سعد ببعض كلمات ، ونظر الى الساعة الموجودة بجواره وقال :

- الساعة الآن التاسعة .

وبين الحين والحين ينظر الى الساعة ويقول : تسعة وربع .. تسعة ونصف .. عشرة إلا ربعاً .

وفى الساعة الثانية عشرة أخذته سنة من النوم فحملت أم المصريين الساعة ، وأدارت عقاربها الى «الثانية» . وبعد مدة تنبه الرئيس ، فنظر الى الساعة فوجدها «الثالثة . فالتفت الى قرينته قائلا :

- ماذا ؟.. أنا ما أزال أملك حواسى ، فمن المحال أن تكون الساعة «الثالثة» الآن ..

وخشيت أم المصريين أن يطلب الاطلاع على ساعتها ، فتشاغلت عنه لحظة لتتمكن من تعديل ساعتها .. وأدرك سعد غرضها فقال لها :

- لا .. لا .. أنا رايح .

- وأنا أروح معاك .

- لا خليك أنت .

وفى صباح الثلاثاء ٢٣ أغسطس ارتفعت حرارته حتى جاوزت الحادية والأربعين وثلاثة خطوط ، وتجسم الخطر أمام الأطباء الذين وقفوا الى جوار السيدة الجليلة يساعدونها ويحملون عنها أهوال الموقف العصيب .. وقد دخل الزعيم فى سكرة الموت . فأرادت أن تحادثه قائلة :

- كيف أنت ياباشا اليوم .

ففتح عينيه وهو يغالب لحظة الاحتضار وقال لها «أنا انتهيت» وكانت تلك آخر كلمة نطق بها ، وبعدها دخل فى غيبوبة نهائية ، وفى العاشرة إلا ربعاً ليلا كان الأطباء مجتمعين فى غرفة مجاورة لكتابة تقرير عن حالته ومعهم ابن أخته فتح الله باشا بركات . فدعى الى مخدع خاله فأسرع إليه ، فوجده يجود بنفسه الأخير . فعاد الى الحاضرين وهو ممتقع اللون ، معقود اللسان ، مشلول الحركة ، مذهول الفكر ، وبعد لحظات سمع نحيبا ينبعث من الغرفة فصاح وهو يلطم ركبتيه : مات سعد ! فارتعدت الأصوات بالنحيب ، وانفجرت العيون بالدموع ، وزلزلت النفوس ، وصدعت

الألباب ، وملك الأسى كل من يعيش على أرض مصر ، وكأنما ظن الجميع أن القدر لا سلطان له على «سعد» ، وأن الموت لا يستطيع أن يمتد إليه ، فلما شاع الخبر أثناء الليل ، فوجئوا بالفجيعة ، فكانت دهشة ممزوجة بالذهول ، وكان ظلاماً فوق ظلام، وحدادا فوق حداد ، وكان ليوم سعد من اللوعة والروعة بقدر ما له من المآثر العظمى فى تاريخ الجهاد الوطنى ، والتفانى فى سبيل الحرية والاستقلال.

جثمان سعد زغلول يغادر بيت الأمة الى مثواه الأخير ومحمولا على اعناق رفاق النضال: مصطفى النحاس - حمد الباسل - فخرى عبدالنور - عثمان محرم - نجيب الغرابلى - حفنى الطرزى - على فهمى - عبدالله اباظة - محمود النقراشى وخلفهم بعض سيدات الأسرة

الشعب يشارك فى توديع سعد

وما إن ذاع النبأ حتى ارتجت البلاد ، وعم الحزن أرجاء الوادى ، وطيرت الأسلاك البرقية خبر نعيه فى الشرق والغرب . وأصدر مجلس الوزراء بيانا «نعى فيه الى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا ، فقد وافاه الأجل المحتوم عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع الأمة ، ومحل رجائها ، وقائد نهضتها ، وحامل لواء الدفاع عن حقوقها، وإلى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان ، وإلى الشعب المصرى جميل العزاء ، وستشيع الجنازة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس عام ١٩٢٧ من بيت الأمة إلى مدفن الفقيد بالأمام الشافعى» .

وهب الشعب بأسره لتوديع سعد إلى مقره الأخير . ورثاه الشعراء والكتاب ، وأبنته الصحف فى مصر والبلاد العربية قاطبة ، وعدته زعيما للشرق لا لمصر وحدها ، وساهمت الصحف الأوربية فى نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها ، واجتمع مجلس الوزراء - فى غيبة الرئيس عبدالخالق ثروت باشا الذى كان فى جولة أوربية - وقرر تخليدا لذكراه : (أولا) إقامة تمثال للفقيد فى القاهرة وآخر فى الإسكندرية . (ثانيا) شراء منزله «بيت الأمة» وضمه الى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة ، على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة . (ثالثا) إنشاء

مستشفى أو ملجأ فى العاصمة يحمل اسم سعد زغلول . (رابعا) شراء البيت الذى ولد فيه ببلدة «إبيانة» بمركز فوه وضمه إلى الأملاك العامة . (خامسا) تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة . وقد نفذت جميع القرارات عدا الثالث ، ونقل جثمان الزعيم الى ضريحه الحالى القريب من بيت الأمة يوم الجمعة ١٩ يونيه عام ١٩٣٦ فى احتفال مهيب أعاد الى الأذهان صورة الاحتفال الأول بتشييع جنازته غداة وفاته .

مشاهد من الجنازة

فى عدد «المصور» التالى لوفاة سعد ، نشر كاتب بالمصور وصفا حيا لمشاعر الجماهير التى صحبت الزعيم الى مثواه الأخير ، وكيف هجم الشعب على عربة المدفع التى حملت الجثمان وحاول اختطاف النعش خمس مرات ، لأن الروع بلغ من الشعب مبلغا لم يعهده من قبل ، ولأن حزنه كان لا يقع تحت وصف ، فلم يشأ أن يترك معبوده فى نعش تجره الجياد ، بل أراد أن يحمله على الأعناق بعد أن أنزله من نفسه منزل الآلهة ، وهذا كان واجبا على الشعب ، وواجبا على من أشرفوا على تشييع الجثة العزيزة ، كل منا كان بوده أن يسير بالنعش ولو خطوة واحدة! أن يلمس النعش ولو مرة واحدة ، أن يودع للمرة الأخيرة أب المصريين ! وألا يودعه بالنظر فقط . ولكن شاءت الرسميات أن تحمل جثة سعد على عربة تجرها الجياد . فلم يطق الشعب صبرا فاخترق الحواجز الحائلة ، وتدفق حول العربة يبكى وينوح ، ويلمس العلم المصرى الذى كان يجلل أنجب وأوفى من جلله العلم المصرى .

وقال كاتب «المصور» : عندما رأى صاحب المعالى فتح الله بركات باشا أن أبناء الشعب يتزاحمون للاقتراب من النعش وأن البوليس يحاول ردعهم أشار قائلا : دعوهم !.. وكم فى هذه الكلمة من المعانى .. يعلم فتح الله بركات ، وهو ابن اخت فقيد مصر ، أن «سعد» ابن الشعب ، وأنه يحق للشعب أن يتقدم فى تشييع سعد على الحكومة وعلى الهيئات الرسمية .. وحتى على الأهل والأقربين .. «سعد مشاع للجميع» .

كلمات سمعتها بأذنى ، قالها فلاح جاء من قريته ، فأراد وهو رث الثياب ، طاعن فى السن ، تفوح منه رائحة الأرض ، أن يفسح لنفسه مكانا بين الجماهير ويقترب من النعش ، فأمسك به شاب وحاول إبعاده قائلا : ياراجل اتفرج من هنا .. فالتفت إليه الشيخ الفلاح وقد ترغرغت عيناه بالدموع وقال : «ليه يافندى ؟ هو سعد ملككم بس ؟ لا .. دا سعد مشاع للجميع» .. فما أبلغ هذا القول ، وما أشد وقع كلمات هذا الفلاح فى النفس .

«والنسوان لا» ؟.

وهذا كلام سمعته أيضا من امرأة قروية أرادت أن تشق لنفسها طريقا ، فاعترضها طالب وقال لها : رايحة فين ؟. فنظرت إليه نظرة غاضبة وصاحت : رايحة فين ؟. رايحة وياكم .. يعنى الرجاله وحدهم حزنانين ، والنسوان لا ؟!.

وحاولت امرأة قروية أخرى أن تجتاز الشارع من رصيف الى رصيف فى ميدان الأزهار ،

وذلك قبيل وصول النعش ، فدفعها أحد رجال البوليس ، ولكنها لم تتراجع ، بل غافلته وحاولت اجتياز الشارع ، فأسرع إليها ورفع يده مهددا بضربها فصاحت : «إوعى تضرب .. هوا عشان مات تقوموا دلوقت تضربونا ؟! وكأنى بهذه الكلمات قد صفعت الرجل صفعا ، فتراخت ذراعه ، وعلت وجهه ابتسامة كئيبة ، وأخذ بيدها وقال : طيب اتفضلى ..

واستطرد الكاتب يروى نماذج من لوعة الشعب على رحيل سعد فيقول : ومررت فى شارع قصر النيل برجل ضرير ضل الطريق ، فجلس على الأرض وجعل ينشد فى صوت حزين:

منابت العشب لا حام ولا راع

مضى الردى بطويل الرمح والباع

فسألته : ما بالك جالسا هنا تغنى ؟ ألا تذهب الى الأمام وتشاهد موكب الجنازة ؟ فرفع الرجل نحوى عينيه وقد انطفأ نورهما وقال : أنا ضرير يابك !.. الولد اللى معاى راح وسابنى لوحدى .. ما أتأسفتش على نظرى إلا النهارده ! قلت له : وبتغنى ليه ؟. فقال : هو دا غنا ؟ دا ندب يابك .. دا لحن حزاينى .. مش قادر أشوف سعد رايح التربة .. اعمل إيه ؟.. مش أندبه ؟!.

– وأنت فاهم معنى الكلام اللى بتقوله ؟.

– لا والله .. أنا بغنى لأن اللحن حزاينى وبس .. هوا الكلام دا بطال ؟

– أبدا .. وتركت الرجل وقد هاجت فى الشجون .. رجل أمى ، متسول ، لا يفقه ما يقول، لكنه يغنى لأن اللحن حزاينى ، ولأن سعدا مات.

هذا قليل من كثير مما سمعت ورأيت فى ذلك اليوم المشهود .. فليحسن الله إلى سعد بقدر ما أحسن سعد إلى أمته ووطنه .

جنازات صامتة

ونشرت «المصور» أخبار وصور الجنازات الصامتة التى خرجت فى الإسكندرية والمنصورة وطنطا وبورسعيد ودمنهور وغيرها من المدن ، فى نفس الوقت الذى سارت فيه الجنازة بالقاهرة يتقدمها المديرون وكبار الموظفين والكشافة وطلبة المدارس وجموع الشعب من كل الفئات والطوائف ، وفى الأعداد التالية كانت «المصور» تنشر بانتظام صور الجموع المصرية التى كانت تتوافد على بيت الأمة لتقديم العزاء الى أم المصريين ، أو تهرع الى مقبرة سعد (المؤقتة) التى غطيت بالزهور . ومن بينها صورة رئيس الوزراء عبدالخالق باشا ثروت ، الذى هرع فور وصوله من الخارج الى قبر الزعيم حيث وضع عليه باقة من الزهور وانهمرت عيناه بالدموع فبكى الحاضرون لروعة الموقف ، ثم ذهب بعدها الى «بيت الأمة» لتقديم العزاء الى أم المصريين .

سعد فى رأى الرافعى

حظى سعد زغلول بتقدير واحترام زعماء ومفكرى الأمة على اختلاف نزعاتهم الحزبية ، وعقد المؤرخ عبدالرحمن الرافعى – قطب الحزب الوطنى وأبرز خصوم سعد وأشدهم نزاهة – فصلا طويلا عن شخصية سعد زغلول، والتطورات السياسية التى مر بها حتى اجتمعت له زعامة الأمة

عن جدارة واستحقاق ، وعقد مقارنة بينه وبين كل من مصطفى كامل ومحمد فريد ، وكان مما قاله عن زعامة سعد : إن الزعامة هى قدرة الإنسان على أن يقود الجماهير ، وأن يجتمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترضين بزعامته . ولاشك أن «سعد» قد جمع حوله منذ أواخر عام ١٩١٨ (يقصد المقابلة الشهيرة مع المعتمد البريطانى) إلى أن توفى فى عام ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار ، وكانت له مقدرة عجيبة فى اقتياد الجماهير ، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة ، على اختلاف طبقاتها وطوائفها ، فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومى لمصر الحديثة ، ولئن نازعه فى زعامته بعض معاصريه ، فانهم بعد أن خاصموه ، عادوا إلى الاعتراف بزعامته ، وأقر له خصومه السابقون بالزعامة وولوه رئاسة البرلمان الذى انعقد من تلقاء نفسه (بفندق الكونتننتال) فى نوفمبر عام ١٩٢٥ ، وأسندوا إليه رئاسة المؤتمر الوطنى الذى جمع الأحزاب المؤتلفة كلها فى فبراير عام ١٩٢٦ ، وسبق للحزب الوطنى أن ارتضى حين تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر عام ١٩١٨ أن يمثل فى هيئة الوفد بزعامة سعد . وكان الحزب الوطنى دائب المطالبة بفك اعتقال سعد فى منفاه بجبل طارق، وهو الذى اختار عدلى يكن ثم عبدالخالق ثروت لرئاسة الوزارة ، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع .

وعرض الرافعى بعض المآخذ على سعد زغلول مثل قبوله المفاوضة مع انجلترا مع بقاء قواتها العسكرية فى البلاد ، خلافا لسياسة الحزب الوطنى وشعارها (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) . كذلك لم يرسم سعد للأمة طريق المقاومة المستمرة ، ولم يوجه الأمة توجيها اقتصاديا فى كفاحها القومى ، واكتفى بمنزلته الكبرى التى نالها من الأمة وكفلت استجابتها له إذا هو دعاها الى النضال ، ولم يضع برنامجا اقتصاديا لتحرير البلاد من التبعية الأجنبية فى حياتها الاقتصادية والمالية ، كما أن سعدا لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة عام ١٩٢١ ولم يعمل على تلافيه ، وكان فى مقدوره أن يجد حلولا لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة . بل هاجم خصومه بعنف وأباح فى مناهضتهم أساليب من النضال أفسدت الحياة السياسية .

وبرغم هذه المآخذ ، فان الرافعى يرى أن الانصاف يقتضى الاعتراف بأن سعدا فى السنين الأخيرة من حياته ، تدارك أخطاءه ، فانصرف عن فكرة عقد معاهدة مع انجلترا ، وآثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها ، كما رضى بالتخلى عن رئاسة الوزارة ، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية ، وكان هذا إيثارا يحمد له .



حين مضى سعد زغلول إلى جوار ربه ، كان معظم قادة الوفد فى أوربا لقضاء شهور الصيف، فلما علموا بالنبأ الأليم سارعوا بالعودة إلى مصر لمواجهة الموقف العصيب الذى نجم عن خلو منصب الزعامة . واختيار خليفة كان عليه أن يشغل ثلاثة مناصب : رئاسة الوفد ورئاسة الهيئة الوفدية البرلمانية ، ورئاسة مجلس النواب . وبدأت المداولات والمناقشات والمساومات تجرى وراء الكواليس لاختيار الخليفة المرتقب .

خلافة سعد زغلول

● سباق بين أقطاب الوفد لسد الفراغ

● النحاس يفوز بإجماع أعضاء الوفد تحت تأثير العناصر المتطرفة: مكرم وماهر والنقراشى

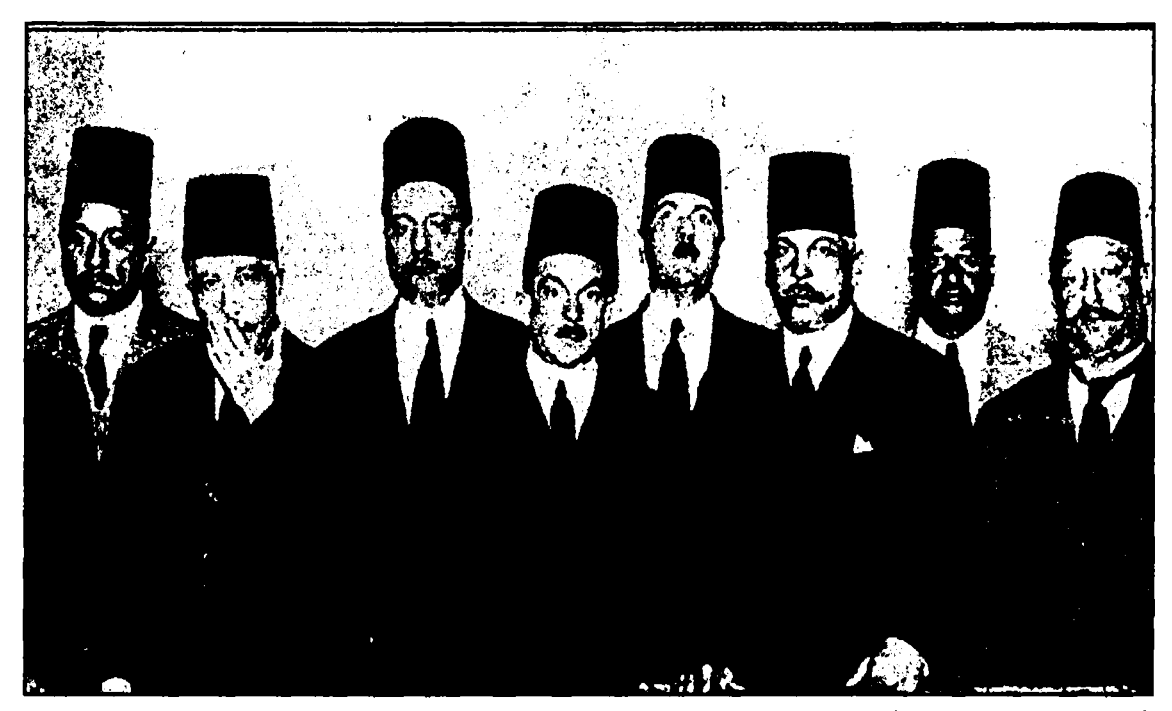
● رفض اقتراح باختيار صفية زغلول للرياسة الشرفية

●● ترك رحيل سعد زغلول فراغا هائلا لدى الأمة التى اجتمعت حوله على صورة لم تحدث لأكثر زعماء الحركات الشعبية فى العالم، وشعرت الحركة الوطنية بفقد الزعيم الذى قاد نضالها من أجل الاستقلال والدستور وجعل من الوحدة الوطنية حقيقة ماثلة صهرت كل قوى الأمة فى جامعة سياسية كان عليها أن تواجه الظروف الجديدة التى نجمت عن وفاة سعد، ولخص محمد زكى عبد القادر القوى التى كانت تلعب دورها على مسرح السياسة المصرية عشية رحيل سعد فى ثلاث: الشعب ممثلا فى الوفد، والسراى التى كانت تتربص بالائتلاف القائم بين الأحزاب لتستعيد سلطتها المطلقة، والاحتلال وكان يترقب الفرصة المناسبة للبت فى التحفظات الأربعة التى تخلفت عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أما المشكلة الكبرى التى نشأت عند وفاة سعد، فهى مشكلة الوفد، إذ كان عليه أن يختار رئيسا جديدا، ولم يكن من السهل العثور على من يملأ الفراغ الهائل الذى تركته شخصية قوية مسيطرة كشخصية سعد زغلول. ●●



صورة النحاس باشا على غلاف «المصور» عقب انتخابه رئيساً للوفد (المصور ٣٠ سبتمبر عام ١٩٢٧)

لقد بدأ التفكير فى خلافة سعد عقب وفاته مباشرة، وتركزت الترشيحات فى شخصيتين من أقطاب الوفد المقربين لسعد هما: مصطفى النحاس سكرتير عام الحزب، وفتح الله بركات ابن شقيقة سعد، وساعده الأيمن فى مرحلة النضال ضد الاحتلال، وقد صحب الاثنان سعدا عند نفيه إلى سيشل فى ديسمبر ١٩٢١، وشغل كلاهما منصب الوزارة فى حكومة سعد زغلول الوحيدة، إلا أن محمد إبراهيم الجزيرى السكرتير الخاص لسعد زغلول يروى فى مذكراته أن الرأى العام اتجه إلى بركات وعلى الشمسى لخلافة سعد، كما اتجه إليهما رأى كثير من أعضاء الوفد، وظل الاثنان يتردد الترشيح بينهما لرياسة الوفد، حتى كانت المفاجأة، وكانت الغلبة للأستاذ مصطفى النحاس باشا ثم يقول عن بركات والشمسى:



أعضاء الوفد المصرى فى أول اجتماع لهم بعد وفاة الزعيم سعد زغلول وفى هذا الاجتماع اتفقوا بالاجماع على اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد باستثناء فتح الله بركات الذى تخلف عن الاجتماع بحجة المرض وهم من اليمين الى اليسار : فخرى بك عبدالنور - راغب اسكندر - محمد نجيب الغرابلى باشا - إبراهيم راتب بك - على الشمسى باشا - وليم مكرم عبيد بك - مرقص حنا باشا - محمد علوى الجزار بك - مصطفى النحاس باشا - حمد الباسل باشا - حسين هلال بك

«كان لا يخلو منهما بيت الأمة يوما، ولا يكاد يخرج سعد لرياضته الصباحية المعتادة إلا مع أحدهما، وأن سعدا عرف الشمسى عن طريق والده أمين باشا الشمسى منذ كانا زميلين فى الجمعية التشريعية وكان سعد يحبه ويناديه باسمه مفردا، ولا يهمل له رأيا أو رجاء، وكثيرا ما كان يظفر بموافقة الرئيس فى شئون كان يستعصى على سواه الظفر بها».

أما بركات فيقول عنه الجزيرى انه كان الرأس المدبر فى الوفد، ومحور كل حركة فيه، وندر أن ترسم سياسة للوفد، ولا سيما فى شئون الانتخابات، دون أن يكون له رأى معول عليه، وكان الوصف الذائع عن فتح الله بركات فى الأوساط الوفدية، وفى أوساط خصوم الوفد أنه (داهية الوفد) وأنه كان ينظر إلى الأمور نظرة فلسفية عميقة ولا يؤخذ بظواهرها التى تخدع الناس.

تلك كانت رؤية سكرتير سعد المرابط فى بيت الأمة، والمطلع على مجريات الأمور، ومع ذلك انصرف أعضاء الوفد عن اختيار أى من الشخصيتين واختاروا مصطفى النحاس فكان بمثابة مفاجأة للجزيرى ولم تتوقف سلسلة المفاجآت التى أحاطت بمسألة الخلافة، ومنها تلك الفكرة التى طرحها أمين يوسف والد الصحفى مصطفى أمين وتربطه ببيت الأمة رابطة المصاهرة فقد اقترح انتخاب السيدة صفية زغلول للرياسة الفخرية، واستمرار النحاس باشا

سكرتيرا عاما، وأن تؤلف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء ويبدو أن هذه الفكرة طرحت فى إطار تيار رأى أن من المتعذر على رجل واحد أن يسد الفراغ الذى خلفه سعد زغلول، وأن اختيار شخص واحد ليملأ مركزه من شأنه أن يثير الحسد والانقسام فى داخل الوفد إلا أن هذه الفكرة لم تجد تأييدا كبيرا من أعضاء الوفد، لأن مجرد وجود ثلاثة رؤساء لهيئة واحدة كفيل بتقسيمها إلى ثلاث هيئات.

كانت المشكلة - كما يقول الدكتور عبد العظيم رمضان - تتمثل فى الاختيار نفسه، ذلك أن زعامة سعد زغلول كانت جارفة بحيث لم تسمح بقيام زعامة أخرى بجانبها للخلافة، على أن التنافس كان شديدا بين فتح الله بركات، ومصطفى النحاس الذى كان يشغل، عند وفاة سعد، منصب وكيل مجلس النواب، وكان رجلا ميالا بطبعه إلى التطرف - كما يصفه الدكتور حسين هيكل - فقد كان قبل انضمامه إلى الوفد، مع المتشيعين للحزب الوطنى، المؤمنين بنظريات مصطفى كامل، وقد قبض عليه الانجليز فيمن قبض عليهم مع سعد باشا ونفى معه إلى سيشل ورغم دخوله وزارة سعد فلم يغير من تطرفه، ولذا حارب الانجليز دخوله وزارة عدلى الائتلافية سنة ١٩٢٦ واعترف المندوب السامى لورد لويد أن سعد زغلول طلب بإلحاح إدخاله فى الوزارة، ولكن لويد اعترض على ذلك لأن النحاس كان يقف على الدوام إلى جانب سياسة العداء لبريطانيا العظمى والعلاقات معها، ووصفته مجلة روز اليوسف - الوفدية حينذاك بأنه ليس هناك بين الذين رشحوا أنفسهم، أو رشحهم غيرهم، من هو أنقى منه صفحة وأطهر ذيلا.. وأنه رجل نزيه جدا، صعب جدا فيما يراه حقا، صريح جدا..

ويسجل الدكتور عبد العظيم عن عملية الترشيح، أن الصحافة الموالية للانجليز اشتركت فى معركة رياسة الوفد، وكانت معالجة صحافة الانجليز تشف عن رغبة دفينة فى تفتيت الوفد، وذلك بترويج الفكرة التى تنادى برياسة ثلاثية للوفد، وفى الوقت نفسه، وبالرغم من أن الوفد كان دائما يعتبر فى عين الانجليز هيئة متطرفة، فقد قسمته إلى فئتين: متطرفين ومعتدلين، وأخذت تنادى باختيار زعيم معتدل زاعمة أن فى ذلك مصلحة الوفد نفسه لأنه إذا انتقلت الزعامة والسيطرة الفعلية عليه إلى يد الفريق المتطرف، فقد ينشطر حزب الوفد البرلمانى إلى شطرين.

أما صحافة القصر فوقفت وراء ترشيح فتح الله بركات، وتفضيله على النحاس بقصد



في يوم ذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول توجه خليفته مصطفى النحاس باشا بصحبة أعضاء الوفد الى مقبرة سعد بالامام الشافعى وحولهم رهط من نواب الأمة حيث وقفوا خاشعين يقرأون الفاتحة على روحه وفي الوقت نفسه اقيم سرادق كبير بجوار بيت الأمة لاستقبال المعزين وقد اشترك الأجانب مع المصريين فى احياء الذكرى

إيقاع الفرقة بين أعضاء الوفد - كما تقول فاطمة اليوسف - لأن أغلب الأعضاء كانوا يميلون إلى اختيار النحاس، ويخافون من شخصية بركات الطاغية.

اختيار النحاس رئيسا للوفد

في ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ وقبل حلول ذكرى الأربعين على وفاة سعد زغلول، اجتمع جميع أعضاء الوفد في بيت الأمة - عدا فتح الله بركات الذى اعتذر بحجة المرض وقرروا بالاجماع انتخاب النحاس باشا رئيسا، والأستاذ وليم مكرم عبيد سكرتيرا عاما، وفي يوم ٢٦ سبتمبر انعقدت الهيئة الوفدية - التى تضم أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب - ووافقت على القرار وبذلك حسم أعضاء الوفد، في حكمة ومهارة، مسألة خطيرة كانت كفيلة، إذا أسيئ حلها، أن تحول مجرى الحركة الوطنية تماما، وحفظ اختيار زعيم واحد للوفد، وحدته من التمزق فيما لو نفذت فكرة الرياسة المثلثة، كما أن اختيار رئيس عرف بالتطرف، كان من شأنه أن يحافظ على

الطابع الثورى للوفد، وهو الطابع الذى كان يشد إليه الجماهير المتطلعة إلى حريتها واستقلالها.

على أن ثمة مغزى مهما تضمنه انتخاب النحاس للرياسة، هو أنه أكد الطابع البورجوازى للقيادة الوفدية، لأن النحاس لم يكن إلا ابنا لتاجر أخشاب متوسط الثروة فى سمنود، فهو من صميم البورجوازية الصغيرة، كما كان اختيار قبطى - هو مكرم عبيد - لسكرتارية الوفد، رمزا لفكرة الوحدة الوطنية التى كانت أساس الحركة القومية، والتى مثلها الوفد منذ تشكيله ولم يلبث الزعيم الجديد للوفد أن أعلن سياسته التى ينتويها فى الداخل وهى صون الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف، أما عن سياسته الخارجية، فقال إنها سوف تكون العمل على تمكن صلات الصداقة بين الشعب المصرى وبين الشعوب الأخرى ومنها الشعب الانجليزى، وردا على سؤال صحفى عن إمكان عقد اتفاق بين مصر وانجلترا قال النحاس: نعم، نحب أن يعقد بيننا وبين الانجليز اتفاق حر ودى مبنى على احترام حقوقنا ومصالح غيرنا المشروعة التى لا تتعارض مع استقلالنا ولسنا مطلقا أعداء اتفاق كهذا.

ورغم ذلك فإن صحيفة (ديلى تلجراف) البريطانية وصفت اختيار النحاس للرياسة بأنه يعنى صرف النظر عن سياسة التوفيق الهادئة التى كان يمثلها فتح الله بركات بينما تنبأت جريدة (ديلى نيوز) بأن الوفد سيعود تحت رياسة النحاس إلى سياسة الكفاح البعيدة عن التفاهم ويطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان.

ولعل هذه الصورة الثورية عن مصطفى النحاس هى التى دفعت الدكتور رفعت السعيد إلى أن يصف النحاس بأنه كان على يسار سعد، وأنه كان أكثر تطرفا وأشد راديكالية عنه، ولم يكن هناك ما يشده نحو طبقة الأعيان وكبار ملاك الأراضى، على عكس سعد الذى كان شديد العلاقة بهذه الطبقة وإن تمايز عن رجالها وضرب مثلا على تشدد النحاس بما حدث فى وزارة سعد زغلول عندما عرض الانجليز تلبية طلبه بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين ماعدا ثمانية أفراد، وعندما عرض الأمر على مجلس الوزراء كان المعترض الوحيد على هذه المساومة هو مصطفى النحاس. وروى سعد زغلول هذه الواقعة فى مذكراته، فقال: وكان من رأى النحاس أن نفتح السجن لكل محكوم عليه من المحاكم العسكرية (البريطانية) فرأيته رأيا شططا، وانتهرته لأنى رأيته قد شطح كثيرا.

المصور تحتفى باختيار النحاس

بعد الاعلان عن اختيار النحاس رئيسا للوفد، احتفت «المصور» بالرئيس الجديد احتفاء كبيرا، ونشرت على غلاف الصفحة الأولى صورة كبيرة تحت عنوان «خلف الرئيس فى رياسته مصطفى النحاس باشا»، وقالت إنها آخر صورة لسعادته أخذها مصورنا الخاص يوم الأحد الماضى وعلى الصفحة الثالثة كتب يقول:

«إذا بحثت عن الرجال المخلصين للقضية المصرية، ومن صحب سعد الأوفياء الذين عملوا معه جنبا إلى جنب فى سبيل مصر واستقلالها، فلم تقعدهم شدة، ولم يوهن عزائمهم اضطهاد، فأول اسم يتبادر إلى ذهنك هو اسم: مصطفى باشا النحاس، وأول مثال للاخلاص والأمانة يتجلى لك هو السكرتير السابق للوفد المصرى ورئيسه الآن».

لقد أعطيت القوس باريها، ووقع اختيار أعضاء الوفد المصرى على خير من يخلف سعدا فى الرياسة، على الرجل الذى كان يد الزعيم اليمنى فى حياته، فحق له عن جدارة واستحقاق أن يكون خلفه بعد مماته.

كان مصطفى النحاس باشا فى مقدمة من التفوا حول سعد وتطوعوا للعمل تحت لوائه الخفاق وكانت نتيجة ذلك الاندفاع فى سبيل الوطن، أن فصل مصطفى النحاس من وظيفته ومن ذلك الحين وقف نفسه على خدمة بلاده فعين سكرتيرا للوفد المصرى، فصار موضع ثقة سعد ويده اليمنى، فأخلص للزعيم الراحل الذى وضعت فيه مصر آمالها وألقت إليه بمقاليد أمورها، وظل بجانبه فى السراء والضراء.

وبعد أن استعرض كاتب «المصور» مراحل نضال مصطفى النحاس قال: والآن يقع عليه اختيار رفاقه لكى يخلف سعدا فى رياسة الوفد، فنعم الاختيار، أما مركز السكرتير العام فقد حل فيه محل النحاس باشا، من كان سعد يشهد له بصدق الوطنية والتفانى فى سبيل مصر: الأستاذ وليم مكرم عبيد.. فهنيئا للرئيس وللسكرتير الجديدين بثقة زملائهما وهنيئا للأمة المصرية بذلك الاختيار الحسن.. أن روح سعد تسير الأمة المصرية من بعده، ومن المصريين تناجيه روح سعد أكثر من الرجلين اللذين كان سعد ينظر إليهما كولديه المختارين!

مصير الائتلاف

ماذا كان وقع اختيار النحاس رئيسا للوفد على الائتلاف الذى كان قائما بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين، واشتراك الحزبين فى الوزارة برئاسة عبد الخالق ثروت باشا؟.

إن الدكتور محمد حسين هيكل باشا، قطب الأحرار ولسانهم الناطق، لا يخفى دهشته من اختيار النحاس، بزعم أن فتح الله بركات كان نشاطه ملحوظا فضلا عن قرابته لسعد زغلول، ويقول إن الذين بيتوا لانتخاب النحاس احتجوا بأن بركات لا يعرف اللغات الأجنبية، مما يعرضه للحرج إذا تولى رئاسة الوزارة وتفاوض مع الأجانب، أما عن مصير التحالف فيقول هيكل ان ثروت بعد عودته من المحادثات مع تشمبرلين لم يلق استقبالا حماسيا على النحو الذى كان متوقعا لو كان سعد على قيد الحياة، ويعزو ذلك إلى أن الناس أحسوا بأن الائتلاف الذى آمن به سعد، واشترك فى إقامته: قد اهتزت أركانه.. وربما كان ذلك فى رأى هيكل بتدبير بعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ.. ثم يقول: وكنا نحن القائمين بأمر جريدة (السياسة) من أشد الناس إحساسا بهذا الأمر، لكنا لم يكن لدينا عليه دليل، وكل الذى استطعنا أن نظهره، أن ازددنا تأييدا لثروت باشا شخصيا، لأنه كان علم هذا الائتلاف، ولأنه كان صديق الأحرار الدستوريين، ولهذا وذاك كنا نتوقع إذا هبت الريح ضد الائتلاف، كان ثروت هدفها فإذا تركناه عرضة للأعاصير، عصفت هذه الأعاصير بالائتلاف، وتعرض الأحرار الدستوريون لما يتعرض له ثروت من نتائج فض الائتلاف وكان أصدقاؤنا فى الحزب يشعرون بأن سوسا ينخر فى الائتلاف وأن مظاهر ذلك تبدو فى مناقشات البرلمان وفى أقوال صحف الوفد، وظلت الحال على ذلك زمنا، إلى أن جاءنى الدكتور حافظ عفيفى، وأخبرنى بأنه اتفق مع إسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق على أن الوقت قد حان لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف، وأن لديهم معلومات وثيقة بأن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية، لكى يسيئوا استقباله، وأن استمرار هذه الحال يعرض الائتلاف للاضطراب والفساد.

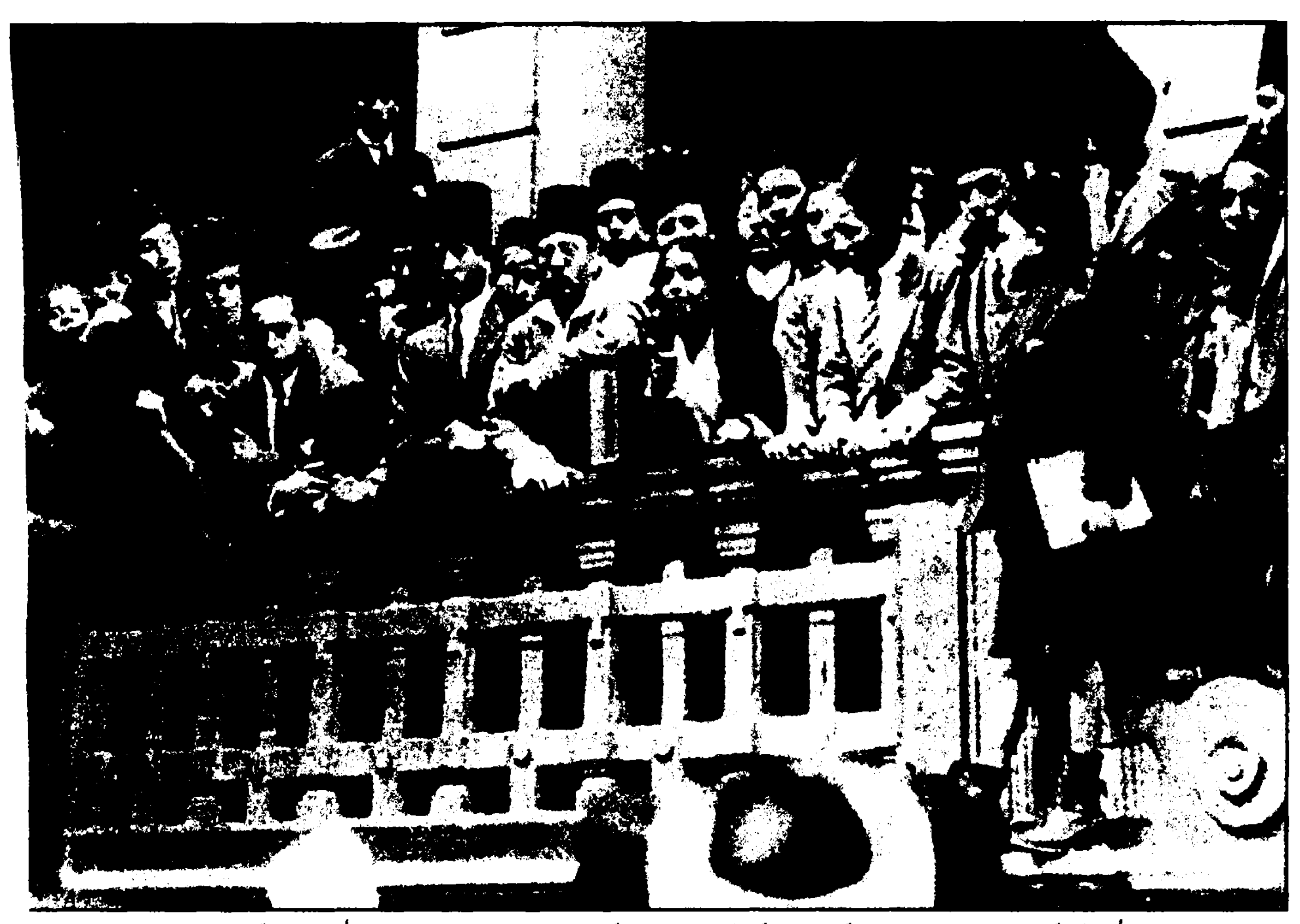
وجاءت القشة التى قصمت ظهر البعير حين عرض ثروت باشا على مجلس الوزراء مشروع الاتفاق بينه وبين تشمبرلين، فما كان من الوزراء الوفديين إلا أن رفضوا المشروع جملة وتفصيلا لأنه لا يحقق مطالب البلاد ويجعل الاحتلال البريطانى لمصر عملا مشروعا.. أما وزراء الأحرار الدستوريين - يقول هيكل - فقد سايروا الوفد فى رفضه للمشروع مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد، وعندئذ لم يجد ثروت باشا مناصا من تقديم استقالته، وعهد الملك فؤاد إلى مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة.

الانقلاب الثانى على الدستور

● محمد محمود يشكل وزارة «اليد الحديدية» ويعطل الدستور والحياة النيابية ٣ سنوات قابلة للتجديد

● طرد النحاس من الوزارة بعد حملة مسعورة لتلويث سمعته بسبب قضية «سيف الدين»

●● بوفاة سعد زغلول فى أغسطس ١٩٢٧ انتعشت آمال القوى المتربصة بالدستور للقضاء عليه، وهدم تركيبة الائتلاف التى كان «سعد» ركنها الركين، وعمودها الفقرى، وخيل إليهم أن خليفته مصطفى النحاس، وقد اتهموه بالتسرع والتهور، لن يسد الفراغ الذى تركه غياب سعد، فاستخفوا به، وأخذوا يتحينون الفرصة لفض الائتلاف وتعطيل الحياة النيابية وإلغاء الدستور، والعودة بالبلاد إلى حالة الحكم المطلق التى ترضى نزعة الملك فؤاد الأوتوقراطية، وفى الوقت نفسه تهيىء للأحرار الدستوريين فرصة الانفراد بالحكم دون سند من الشعب، ولكن... كيف السبيل إلى تدبير هذا الانقلاب الدستورى وفى البلاد برلمان منتخب تمثلت فيه الأحزاب الثلاثة: الوفد والأحرار والوطنى، ووزارة يرأسها عبدالخالق ثروت باشا الذى اختاره سعد زغلول لهذه المهمة بعد استقالة عدلى يكن باشا كى تستمر مسيرة الائتلاف ●●



على أثر اذاعة مشروع المعاهدة المصرية البريطانية الذى عرضه دولة ثروت باشا على زملائه الوزراء أضرب طلبة كثيرون احتجاجا على مشروع المعاهدة والفوا المظاهرات فاجتازوا بعض شوارع العاصمة الى أن وصلوا الى بيت الأمة فهتفوا لذكرى سعد وللوفد المصرى ولرئيسه ومبادئه وقد خطبت فيهم غير مرة الانسة بهية فهمى خطبا حماسية استرعت الأنظار وتراها فى الصورة وهى تخطب

كانت خطوة البداية: التشكيك فى جدوى الائتلاف، وتولى الدكتور محمد حسين هيكل عبء هذه المهمة ومعه جناح من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين مثل: إسماعيل صدقى ومحمود عبدالرازق وحافظ عفيفى، وبدأ هيكل عن طريق جريدة (السياسة) يثير الغبار حول مصير الائتلاف، الأمر الذى أثار حفيظة الجناح الآخر وعلى رأسه محمد محمود باشا فكتب بيانا أعلن فيه أن مقالات «هيكل» لاتعبر عن رأى الحزب، ودفع به إلى هيكل فرفض نشره، فاضطر محمد محمود إلى نشره فى «الأهرام»، واستطاع عقلاء الحزب تسوية الأزمة قبل أن تتسع شقة الخلاف، ولم تكن معارضة محمد محمود لتوجهات هيكل حرصا منه على بقاء الائتلاف، ولكن تأجيلا لعملية الانقضاض إلى أن تحين فرصة أفضل لايبدو معها الحزب وكأنه المعول الذى هدم الصيغة التى ارتأتها الأمة وارتاحت إليها لتجنيب البلاد مغبة الوقوع فى انقلابات دستورية.

وحانت هذه الفرصة عندما فرغ ثروت باشا من مفاوضاته فى لندن مع «تشمبرلين» حول مشروع معاهدة تحالف مع بريطانيا، ولكن المشروع لم يحقق الحد الأدنى للمطالب الوطنية، لدرجة أن ثروت - بعد عودته - آثر الاحتفاظ بمشروع المعاهدة وتفاصيل المحادثات فى درج

مكتبه، ولم يطلع عليه مجلس الوزراء، إلا أن مصطفى النحاس، بوصفه زعيم الأغلبية، ألح على ثروت لكى يطلعه على المشروع، وخضع ثروت، وعندئذ صارحه النحاس بأن المشروع لايتفق فى أساسه، ولا فى نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها، وكان ذلك بحضور عدلى باشا يكن، وتم الاتفاق بينهم على عرض المشروع على مجلس الوزراء بصفة سرية، ولم يكد لورد «لويد» المندوب السامى البريطانى يعلم بما دار بين الأقطاب الثلاثة، حتى طلب الاجتماع بالنحاس، بناء على تعليمات حكومة لندن، ليبدأ معه جسرا للحوار، وبعد أن أدركت حكومة بريطانيا أن ملف القضية قد انتقل إلى يد النحاس، بوصفه زعيم الأغلبية الذى سيشكل الوزارة بعد أن أصبحت استقالة ثروت أمرا مقررا.

وتم اللقاء يوم ٢٦ يناير ١٩٢٨، فصارحه النحاس بأن المشروع المقدم من بريطانيا مخيب لآمال المصريين لأنه بنى على أساس لايتفق مع مطلب الاستقلال التام، بل إن المشروع أقر شرعية الاحتلال «ولايتفق احتلال مع استقلال» وأن من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد، مادامت المعاهدة لاتنص صراحة على جلاء الجيوش البريطانية من مصر جلاء تاما، وقال النحاس إنه لن يسمح لجندى بريطانى بالبقاء على التربة المصرية سواء كان ذلك فى السويس أو فى سيناء، وعندما قال له لويد: إنكم بهذا الرفض تقودون البلاد إلى أمر خطير، لأن حكومة بريطانيا التى تساهلت حتى الآن فى مشروعات بعض القوانين، سوف تتشدد فيها بعد ذلك، كان رد النحاس بأنه إنما يعبر عن شعور البلاد الحقيقى، ويؤدى واجبه، وللقوة أن تفعل ما تشاء.

مظاهرات التنديد بالمعاهدة

بعدها استعاد النحاس نزعته الثورية، ولجأ إلى تحريك الجماهير ضد التهديدات البريطانية، فخرجت المظاهرات من بيت الأمة واشترك فيها طلبة الجامعة ودار العلوم والمعلمين العليا والمدارس المتوسطة والجامعة الأمريكية ومدارس الأقباط، وتعالت الهتافات منددة بالمعاهدة وثروت، وعندما احتجت بريطانيا ووجهت إنذارا بذلك، كان رد الجماهير امتداد المظاهرات إلى الأحياء الشعبية والمدن الكبرى، وقام البوليس بقمعها واعتقل أعدادا كبيرة من المتظاهرين.

وهكذا انهارت كل الآمال البريطانية فى عقد معاهدة تحالف مع مصر، وظهر أن «زواج الوفاق» الذى داعب أحلام «تشمبرلين» لن يتم الاحتفال به على الإطلاق، وحول هذه النقطة يقول باحث غربى ـ هو مارسيل كولب ـ ان بريطانيا العظمى التى اقتنعت تماما بأنها أبدت قسطا كبيرا من تفهم المشكلة، لم تلق سوى الجحود على ضفاف النيل، فقد رأت أن الوفد وحده هو الذى يتحمل مسئولية ما حدث، وسواء أكان الوفد بزعامة سعد زغلول أو برئاسة مصطفى النحاس، فسوف يظل هو العدو الصريح الذى ينبغى الضغط عليه وإرغامه، بعد أن استحال إقناعه، على قبول تحالف يرفض بعناد أن يعترف «بحسناته» ومنذ ذلك الحين وكما حدث فى عام ١٩٢٤ أخذت الحكومة البريطانية تستعد لتلقين الوطنية المصرية ـ عن طريق القوة ـ درسا جديدا يثبت لها عقم ماتسعى إليه.



سلاح الطلبة فى مظاهراتهم السلمية

لما رأى الطلبة المتظاهرون فى أحد أيام الأسبوع الماضى أن رجال البوليس يريدون تشتيت شملهم بعصيهم الغليظة عمدوا الى الأشجار المحيطة ببيت الأمة والقائمة فى فنائه فاقتطفوا أغصانها وتسلحوا بها فى مقاومتهم لرجال بلوك الخفر، وقد أخذت لهم هذه الصورة وهم يلوحون بسلاحهم قبيل نشوب المعركة التى دارت رحاها بينهم وبين البوليس وجرح فيها كثير منهم فنقل البعض الى داخل بيت الأمة حيث عكفت أم المصريين على اسعافهم ونقل البعض الآخر الى دار جمعية الاسعاف

والدرس الذى يشير إليه هذا الباحث، يتعلق بالإنذار الذى قدمته دار المندوب السامى ـ بشأن قانون الاجتماعات ـ وتنظيم المظاهرات ـ إلى ثروت فى اليوم نفسه الذى استقال فيه، وكان الإنذار ـ في الواقع ـ موجها إلى حكومة النحاس التى خلفت حكومة ثروت.

ففى يوم ٤ مارس ١٩٢٨ عرض ثروت باشا مشروع المعاهدة على مجلس الوزراء، فلقى رفضا إجماعيا من الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين على السواء، وإذا كانت معارضة الوزراء الوفديين أمرا مفهوما، فقد جاءت معارضة حلفائهم «الأحرار» أمرا مستغربا، نظرا لمساندتهم التقليدية لثروت واعتباره منهم، ولكن تزول الغرابة عندما نجد الناطق بلسانهم «هيكل» يعترف بأن رفضهم لمشروع المعاهدة إنما جاء من باب المسايرة للرفض الوفدى، وخوفا من نقمة الرأى العام الذى سيشهر فى وجوههم سيف الاتهام بالتهاون فى حقوق البلاد إذا هم قبلوا المشروع،

وبينما كان هؤلاء يتظاهرون بمسايرة التيار الوطنى الجارف، أخذوا يتآمرون فى الخفاء لإسقاط وزارة مصطفى النحاس التى تولت الحكم يوم ١٦ مارس ١٩٢٨، ولاحت لهم الفرصة عندما أثارت الحكومة البريطانية زوبعة كبرى بسبب تقديم مشروع «قانون الاجتماعات» إلى البرلمان، وكان معطلا منذ عام ١٩٢٤ ورأت حكومة لندن في إقرار القانون، ذريعة لتأديب الوطنية المصرية على رفضها مشروع المعاهدة، على النحو الذى ذكره الباحث مارسيل كولب ـ وتعللت بأن هذا القانون الذى يسمح بتنظيم الاجتماعات وفقا لأحكام الدستور، من شأنه أن يعرض حياة الأجانب وأموالهم للخطر، ولم تستطع الحكومة البريطانية إخفاء نياتها المبيتة لضرب الحركة الوطنية بسبب رفضها مشروع المعاهدة، وقالت بصريح العبارة انها كانت تغض طرفها عن مشروع قانون الاجتماعات مادام هناك أمل فى التوصل إلى معاهدة تحالف، أما وقد فشلت المحاولة، فإن الحكومة البريطانية تعلن أنه ليس بوسعها أن تعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر، سواء بتشريع أو أى تصرف «إدارى» وأنها تحتفظ لنفسها باتخاذ التدابير المناسبة، ولابديل سوى التدخل لمنع إصدار القانون، وصدرت التعليمات إلى سفن الأسطول البريطانى المرابطة فى مالطة، بالتوجه إلى المياه المصرية(!!).

النحاس يواجه

وكان على «النحاس» أن يواجه هذا التحدى بطريقة تحافظ على الكبرياء الوطنى، وتصون كرامة البلاد أمام سطوة الدولة العظمى، فبعث إلى دار المندوب السامى بمذكرة صيغت فى لهجة جريئة أثارت الصحف البريطانية حتى وصفته بأنه «متبجح ووقح» فقد تجاهل تماما تصريح ٢٨ فبراير وتمسك باستقلال مصر دون قيود، ووصف الإنذار البريطانى بأنه ظاهر الخروج على القواعد المسلم بها فى القانون الدولى بشأن التدخل السياسى، وأنه يهيىء السبيل لتدخل مستمر فى إدارة شئون البلاد الداخلية مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم، ولايسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا، لو أنها سلمت بمبدئه، لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها، أما عن حماية الأجانب فإن الحكومة المصرية حريصة على الرعايا البريطانيين والأجانب، كما أن الأجانب يلقون فيها من الرعاية مالا يقل عن أى بلد آخر.

وتبودلت المذكرات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى إلى أن حسمها لورد «لويد» بتقديم إنذار فى ٢٩ ابريل ١٩٢٨ ذكر فيه: إنى مكلف من حكومتى بتبليغكم باتخاذ إجراءات فى الحال لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من الصدور، ومكلف بأن تسلمونى تأكيدا كتابيا «قاطعا» بعدم الاستمرار في نظر المشروع، فإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو، فإن حكومتى تعد نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه، وتبين ـ فيما بعد ـ أن العمل الذى كانت تنتويه بريطانيا هو طرد النحاس وحل البرلمان.



وزارة النحاس لأول مرة
وزارة مصطفى النحاس باشا التى تشكلت يوم ١٦ مارس عام ١٩٢٨ واشترك فيها الأحرار الدستوريون.. ثم بدأوا فى الاستقالة من الوزارة تمهيدا بطرد النحاس وعهد الملك فؤاد الى محمد محمود بتشكيل (وزارة اليد الحديدية) التى عطلت البرلمان وألغت الدستور وعملت على تكميم الأفواه وكبت الحريات

النحاس يلجأ إلى الحل الوسط

إزاء هذا التهديد العلنى، لم يجد النحاس مفرا من التراجع، ولكن إلى حل وسط، ففى الموعد المحدد أرسل النحاس رد الحكومة المصرية على الإنذار تمسك فيه بموقف الوفد من إنكار تصريح ٢٨ فبراير، كما رفض فى الوقت نفسه تقديم تعهد كتابى بوقف المشروع، وأبدى نوعا من المسالمة والمرونة فأعلن أنه طلب إلى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات فى القانون إلى دور الانعقاد التالى، ووافق المجلس على ذلك.

وكان للرد المصرى ردود فعل متباينة عند بقية الأطراف: حكومة لندن، ولورد لويد، وحزب الأحرار الطرف الأساسى فى التحالف.

أما الحكومة البريطانية فقد وجدت فى الرد المصرى حلا مرضيا وأما مندوبها السامى فقد وجد فيه مراوغة للتملص من الالتزامات التى تفرضها التحفظات الأربعة المتضمنة فى تصريح ٢٨ فبراير، وأن نجاح النحاس فى مواجهة الإنذار البريطانى سيؤدى إلى تدعيم شعبيته، والتقليل من شأن الأحرار الدستوريين الذين كانوا ينتظرون تصعيد الأزمة بما يؤدى إلى طرد النحاس، وانفرادهم بالحكم.

أما الأحرار الدستوريون، وقد أفلتت منهم فرصة الحكم، فقد لجأوا إلى حيلة جديدة لهدم

الائتلاف ثم طرد النحاس فخلعوا ثوب الاعتدال ولبسوا ثوب الشجاعة والتطرف الوطنى، واتهموا النحاس بالضعف والتخاذل فى مواجهة التحدى البريطانى، وقدم محمد محمود باشا استقالته من الوزارة فى اليوم التالى لإنهاء الأزمة، بزعم أن النحاس كان ينبغى عليه أن يمضى فى تحديه ويترك قانون الاجتماعات يأخذ مجراه أمام البرلمان، أو يرفض الإنذار ويرفع استقالته إلى الملك وفى ذلك يقول الدكتور عبدالعظيم رمضان أن الأحداث التالية كشفت زيف هذا الموقف من محمد محمود عندما شكل وزارة «اليد الحديدية» وعطل الحياة النيابية «اتقاء لسياسة العداء فى علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى».

معركة فى مجلس النواب

وإذا كان النحاس قد استطاع إقناع محمد محمود بسحب استقالته من الوزارة، حرصا على بقاء الإئتلاف إلا أنه لم تمض أيام حتى اندلع الصراع العنيف بين صحف الوفد وصحيفة (السياسة) التى نشرت «وثيقة» زعمت أن النحاس باشا أرسلها إلى تشمبرلين يشكره فيها على روح التفاهم التى أبداها في حل الأزمة، وإدعت أن هذه الرسالة أثارت عاصفة من الضحك فى مجلس العموم، وعندئذ أصدرت الحكومة المصرية بلاغا رسميا نفت فيه وجود مثل هذه الرسالة وذكرت أن كل ما حصل هو أن النحاس باشا، فى أثناء حديث له مع اللورد لويد يوم ٣ مايو طلب منه أن يبلغ حكومته «امتنانه لما أعربت عنه في ردها من تفهم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والمصادقة، مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد، مما كان له الأثر فى حل الأزمة حلا سلميا».

على أن الحزب الوطنى ـ الذى تحالف مع الأحرار الدستوريين ـ تعنت فى تفسير «الشكر» إلي حكومة بريطانيا على إيثارها المسالمة، ورأى فيه شكرا لبريطانيا على تدخلها فى شئون البلاد، وثارت مشادة بين مكرم عبيد والدكتور عبدالحميد سعيد النائب عن الحزب الوطنى في مجلس النواب عندما نبهه مكرم عبيد إلى التطويل فى الكلام، فما كان من الآخر إلا أن حاول الاعتداء بالضرب على مكرم عبيد، فحيل بينه وبين ذلك، وانتهت المسألة باعتذار قطب الحزب الوطنى إلى مكرم عبيد، وعندئذ اقترح الدكتور أحمد ماهر تعديل اللائحة الداخلية للمجلس بما يحول دون تكرار الشغب، فما كان من نواب الأحرار الدستوريين إلا أن تضامنوا مع نواب الحزب الوطنى وانسحبوا من المجلس، وكانت تلك بادرة تنذر بفض الائتلاف، ودعوة إلى الانجليز والقصر للتدخل لترتيب الأوضاع بعد طرد النحاس من الحكم.

قضية سيف الدين

وبدأت على الفور حملة منظمة لتشويه سمعة مصطفى النحاس، حتى يكون فى هذا التشويه مبررا أمام الرأى العام لإقالته من الوزارة، وذلك فيما يعرف بقضية الأمير «سيف الدين» شقيق الأميرة «شويكار» عندما كانت متزوجة من الأمير أحمد فؤاد وعلى إثر مشادة بين الزوجين حمل

سيف الدين بندقيته وأطلق النار على «فؤاد» فأصابه فى رقبته، فحكم على الأمير بالسجن سبع سنوات، ثم تم ترحيله إلى انجلترا للعلاج فى إحدى المصحات العقلية، وتم الحجر على ثروته الطائلة تحت وصاية الملك فؤاد، وسعت أمه إلى مكتب المحاماة الذى كان يضم: مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى ليتولوا السعى أمام المحاكم لرفع الحجر عن ابنها مقابل أتعاب زعم خصوم النحاس أنها مبالغ فيها واتهموه باستغلال نفوذه السياسى، رغم أنه كان خارج الوزارة عند توقيع الاتفاق، ونشروا وثائق تبين فيما بعد أنها مزورة، ولكنها أدت الغرض منها وهو تلويث سمعة النحاس تمهيدا للتخلص منه.

وتم تنفيذ السيناريو الذى رسمه الملك فؤاد، بأن استدعى اسماعيل صدقى باشا وأبلغه باختياره رئيسا للوزراء خلفا للنحاس، وكانت الخطوة الثانية استقالة الوزراء تباعا .. بدأت باستقالة محمد محمود، ثم جعفر والى، وهما من الأحرار الدستوريين، وبعد يومين استقال أحمد محمد خشبة وكان من الوزراء الوفديين ثم انضم بعد ذلك إلى الأحرار الدستوريين، وشغل نفس منصبه وزيرا للحقانية في الوزارة التالية، وكان رابع الوزراء المستقيلين إبراهيم فهمى كريم وزير الأشغال وكان مستقلا، وشغل منصبه نفسه فى الوزارة الجديدة.

أعنف حملة تشهير

وكان من الطبيعى أن تترك هذه الاستقالات المتتابعة دويا لدى الرأى العام، وفى غضون هذا الدوى وجد النحاس نفسه يواجه أعنف حملة تشهير تعرض لها سياسى مصرى فى حياته ـ على حد تعبير الدكتور عبدالعظيم رمضان ـ ففى يوم ٢٤ يونيه ١٩٢٨ خرجت صحف الأحرار الدستوريين والوطنى، والاتحاد تقذف النحاس بأقذع الإهانات، ووصفت (الأخبار) شرف النحاس بأنه شرف النعال، وأن كرامته فى الأوحال، وإنها لأمانة المحتال، ووجهت إليه الحديث قائلة: ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك؟ فبماذا تجيب أيها النتن القذر؟.

وفى اليوم التالى أقيل النحاس باشا عن طريق أشد الانقلابات الدستورية إسفافا، وأفسدها أسلوبا، وفى اليوم التالى لإقالة النحاس استرد النفوذ الانجليزى قوته، فكان أول مافعله لورد لويد أن فرض على الملك فؤاد أن يعهد برئاسة الوزارة إلى محمد محمود بدلا من اسماعيل صدقى، وما كان انحراف الانجليز عن صدقى إلى محمد محمود إلا رغبة الانجليز فى ألا ينفرد القصر بالحكم عن طريق صدقى.. على عكس محمد محمود الذى كان أطوع على الخضوع لسياسة بريطانيا.

وكان أول عمل قام به محمد محمود هو: تعطيل البرلمان لمدة شهر، وقبل نهاية الشهر كان محمد محمود يمسك بيده المعول ويهدم الدستور الذى كافحت الأمة من أجله كفاحا شريفا، ولما كانت وزارته تفتقر إلى السند الشعبى، فقد أطلق على وزارته اسم «وزارة اليد الحديدية» ويكفى الاسم للدلالة على أن مهمتها هى تكميم الأفواه، وكبت الحريات.

الشعب يقاوم اليد الحديدية

● النحاس يحرك الجماهير ويعلن: أى اتفاق مع بريطانيا لا يمكن مناقشته إلا تحت قبة البرلمان

● النواب والشيوخ يجتمعون فى بيت الشريعى ويؤكدون بطلان قرارات تعطيل البرلمان

●● استهل محمد باشا محمود حكمه فى ٢٧ يونيه ١٩٢٨ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، وقبل انقضاء الشهر مضى إلى ماهو أبعد، فاستصدر أمرا ملكيا بحل البرلمان وتعطيل الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بحجة أن الحياة النيابية «لاتهيىء لوزارته العودة بالبلاد إلى حالتها الطبيعية، ورغبة منه فى الخلاص من الوضع القائم، والحاجة إلى نظام ثابت يعيد للبلاد وحدتها ويهيىء لها سبيل معالجة قضية الاستقلال على وجه يحقق لها كل أمانيها»، وتبين من ذلك أن الحالة الطبيعية للبلاد ـ عند زعيم الأحرار الدستوريين ـ إنما تتمثل فى هدم الدستور، وإلغاء الحياة النيابية، ووضع البلاد تحت إدارة حكومة ديكتاتورية تستند فى شرعيتها إلى قوة القصرين: عابدين والدوبارة، وخيل إليه أن النظام الثابت الذى يعيد للبلاد وحدتها لايتحقق إلا على جثة الدستور وأنقاض البرلمان، وكلاهما لم يحقق للأحرار الدستوريين حلم الانفراد بالحكم، وأظهرت لهم الانتخابات الحرة أن مكانهم على الخريطة السياسية لايتجاوز رقعة صغيرة.. فكانت النقمة.. وكان الانقلاب وكانت الردة إلى عصر الحكم المطلق ●●



وزارة اليد الحديدية

أعضاء وزارة محمد محمود باشا عقب مقابلتهم الملك فؤاد فى قصر عابدين وهم من اليمين: أحمد خشبة باشا وزير الحقانية (وقد فصل من الوفد) وعلى ماهر باشا وزير المالية - عبدالحميد سليمان باشا وزير المواصلات - محمد محمود باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية - جعفر ولى باشا وزير الحربية - أحمد لطفى السيد بك وزير المعارف - إبراهيم فهمى بك وزير الاشغال العمومية، وتغيب عن الصورة نخلة المطيعى باشا وزير الزراعة والدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية لوجودهما خارج البلاد

عن هذه الفترة القاتمة من تاريخنا السياسى الحديث يقول الأستاذ محمد زكى عبدالقادر فى كتابه (محنة الدستور)، وهكذا بدأت بطشة جديدة بالدستور والحياة النيابية شبيهة بسابقتها التى وقعت فى سنة ١٩٢٤ على إثر مقتل السردار، والواقع أن المتتبعين لتيارات السياسة المصرية كانوا يتوقعون شيئا من هذا، فإن الائتلاف لم يحقق ما كان الانجليز يريدونه من عقد معاهدة التحالف، فأصبح غير ذى موضوع بالنسبة لهم، وأصبح من المتعين جريا على سياستهم أن يطلقوا يد السراى للعمل، وكانت السراى تقبع انتظارا للفرصة، ومما يؤسف له أن يقبل محمد محمود تأليف الوزارة بعد استقالته من وزارة النحاس، وأن يعلن تعطيل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويكون أداة لحكم البلاد حكما ديكتاتوريا وهو الذى كان من أبطال الإئتلاف سنة ١٩٢٦، وكان من العاملين على وقف طغيان السراى، ومهما نحاول، فإننا لانستطيع أن نجد له عذرا يبرر العمل الذى أقدم عليه، فإذا كان قد استقال من وزارة النحاس حقا لأنه لم يستطع الاستمرار فى التعاون معه، فكان وضعه الطبيعى أن يصبح معارضا هو وحزبه للحكومة الوفدية

صاحبة الأغلبية، ولو فعل ذلك، لما كان عليه حرج، ولا على تصرفه غبار، ولكنه استقال، وبعد فترة قصيرة كان رئيس الوزارة التى ألغت الدستور، ومن سوء الحظ أن الأحرار الدستوريين ممن استخدمتهم السراى، لم يتعظوا بالحوادث، فقد احتضنتهم فى سنة ١٩٢٥، ثم نبذتهم وانفردت بالسلطة، مما حملهم على الائتلاف مع الوفد انقاذا للدستور، وكان من الطبيعى أن يتعظوا ولا يلقوا بأنفسهم فى أحضان السراى مرة أخرى، ولكنهم فعلوا، وكان خطأ لايمكن الدفا ع عنه بحال من الأحوال، ولو كان مع محمد محمود أغلبية الشعب لكان من حقه أن يفعل، ولكنه يعرف جيدا أن هذه الأغلبية ليست معه، ولكن مع غيره، ويعرف أخيرا أنه يتولى الحكم بأمر وتأييد واحد من اثنين، أو الاثنين معا: الاحتلال والسراى، وعلى أى فرض أو اعتماد كان توليه الحكم، فإنه ليس الفرض الطبيعى، ولا المعتمد الذى يليق بزعيم حزب جعل من مبادئه المطالبة بالدستور وتثبيت حكم الشورى.

فإذا تركنا هذه المحاجة ـ يقول زكى عبدالقادر ـ وقلنا إنه وحزبه ربما كانوا يرون أن الشعب لم ينضج نضجا كافيا لفهم الدستور، وأن الوفد كان يضلل ويهوش ويستغل ثقة السذج به، لكان هذا عذرا أسوأ من كل عذر، وهو على كل حال ليس رأى حزب الأحرار الدستوريين الذى اشترك فى وضع الدستور، واستقال بعض أعضائه احتجاجا على ماسموه امتهانا لأحكام الدستور، فإذا ذهبنا إلى ماهو أبعد من ذلك، رأينا أحمد لطفى السيد أب الأحرار الدستوريين ولسان حزب الأمة يكتب فى سنة ١٩٠٧ وما تلاها ممجدا الحرية داعيا إلى حكم الدستور.

موقف لطفى السيد

لقد فات على الأستاذ زكى عبدالقادر أن يذكر أن رائد الفكر الحر، أحمد لطفى السيد، الذى رفع لواء الدعوة إلى الدستور والحياة النيابية واحترام إرادة الشعب فى مطلع القرن، هو نفسه الذى قبل الاشتراك فى وزارة محمد محمود ــ وزيرا للمعارف ـ وتنكر للمبادىء السياسية التى أرساها، ودعا الناس للتمسك بها وعدم التفريط فيها، كى تنهض الحياة السياسية المصرية على أسس الديمقراطية السليمة، فإذا به يصير أحد أعمدة الحكومات غير الشرعية التى داست الدستور، ونكلت بالأحرار، وحكمت البلاد بالحديد والنار، وتلك هى إحدى المفارقات أو



النحاس يطوف الأقاليم

الزعيم مصطفى النحاس يتصدر السرادق الذى أقيم فى دمنهور لتحريك الجماهير ضد وزارة محمد محمود باشا والتنديد بأعمالها التعسفية وحشد الرأى العام للتمسك بالدستور ودعوة الحياة النيابية، ويرى عن يمينه الغرابلى باشا وفخرى بك عبدالنور وعن يساره صفوت باشا فالأستاذ مكرم عبيد فالنقراشى باشا وغيرهم من أعضاء الوفد

التناقضات التى يقع فيها رجل الفكر عندما يتخلى عن أفكاره، ويخضع لتأثيرات السياسة العملية وما تقتضيه من أساليب انتهازية تتنافى مع الفكر المثالى لأحمد لطفى السيد.

مقاومة شعبية عنيفة

كان محمد محمود يعرف أن وزارته التى جاءت على غير إرادة الشعب، ستواجه بمقاومة عنيفة من جانب الجماهير، ففى اليوم التالى لتشكيل الوزارة صدرت الأوامر إلى اللواء رسل باشا ـ حكمدار العاصمة ـ بنشر قوات بلوك الخفر فى الشوارع الرئيسية بالقاهرة، والمرابطة أمام مبنى البرلمان، كما صدرت التعليمات إلى وزارة الحربية بتوزيع أورط من الجيش على الأقاليم لمواجهة أية مظاهرات، وكانت تلك هى المرة الثانية التى يسخر فيها الجيش المصرى لمعاونة الحكومة على هدم الدستور، والمرة الأولى كانت فى الانقلاب الأول الذى وقع فى عهد «زيوار» سنة ١٩٢٥، بعد أن كان الجيش فى سنة ١٨٨١ بزعامة عرابى هو صاحب اليد الطولى فى إعلان الدستور.

كان أول مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب ـ كما يذكر عبدالرحمن الرافعى ـ من جانب الوفد، فأصدر النحاس باشا نداء دعا فيه الأمة إلى النضال عن دستورها وحريتها، وحمل فيه



يوم ٢٨ يوليو فى العاصمة

رجال البوليس يحاصرون مبنى البرلمان وبيت الأمة لمنع النواب والشيوخ من الاقتراب من دار النيابة أو الاحتشاد أمام بيت الأمة.. وفى الصورة العليا مدخل دار الشريعى بشارع محمد على حيث اجتمع النواب والشيوخ وفى الدائرة صورة صاحب الدار مراد بك الشريعى

حملة عنيفة على حكومة محمد محمود التى أجرمت فى حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصرى من قبلها، لتحطم فى لحظة ما شيدته الأمة فى سنوات من جهادها.. ولم يكفها أن سلبت الأمة سلطاتها فمدت يدا شريرة إلى شعورها ووجدانها، وسدت عليها المنافذ فى اجتماعاتها وصحافتها وحرية أفرادها.. وانتحلت صيغا لتبرير عدوانها فزعمت أن في البلاد خصومة رائجة، ثم حكمت على النظام البرلمانى بالعجز والاضطراب، لتستبدل به الحكم المطلق الاستبدادى».

وختم النحاس نداءه بتأليب الشعب ضد حكومة «اليد الحديدية»، ودعوة المصريين إلى الثبات أمام المحنة.. وتذكيرهم بالمحن التى شهدها الآباء أيام الأحكام العرفية الانجليزية، «أيام كانت السجون مفتحة أبوابها والمجاهدون الأبرياء يحشرون فيها وهم باسمون، وأيام كانت المنافى السحيقة تتلقف زعماءكم وهم فرحون مستبشرون.. فما كانت القوة لتزيد تلك الشعلة المقدسة إلا اشتعالا، وما كانت الشداد لتوهن من ثبات أمة اعتزمت فى الحق نضالا».

موقف «المصور»

وكشفت «المصور» عن تعاطفها مع الحركة الدستورية، وعودة الحياة النيابية، وقال كاتب

المقال الرئيسى بالمصور بتاريخ ١٣ يوليو: دلت حفلات التكريم التى أقيمت لدولة النحاس باشا ولحضرات زملائه، على شدة تمسك شيوخ الأمة ونوابها بالدستور، وفى الواقع إنهم بحرصهم على النظم والأسس الدستورية يعربون عن حقيقة الرغبة التى تخالج أفئدة الأمة المصرية، وهى رغبة تنطوى على تعلق وثيق بالمبادىء الدستورية والحياة النيابية، ولاغرو أن يكون هذا التعلق قد نشأ فى قلوب المصريين بعد ما ذاقوا طعم النظم الدستورية، وجنوا ثمرة الحياة النيابية، ومن الصعب بعد أن خطا الشعب المصرى هذه الخطوات الواسعة فى حياته، أن يرضى الرجوع القهقرى، هذا بصرف النظر عن الحزب المتربع فى دست الحكم، فإن تعاقب الأحزاب على كرسى الوزارة لم يكن فى يوم من الأيام سببا فى تعطيل الحياة الدستورية.. أن الدستور يجب أن يوضع فى مرتبة أعلى وأقدس من أن تنالها الاختلافات السياسية والأهواء الحزبية.

وقبل انقضاء فترة الشهر المحدد لتعليق البرلمان، اعتزم الشيوخ والنواب أن يجتمعوا فى دار البرلمان يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨ «تنفيذا لأحكام الدستور»، ولما كانت الحكومة قد أغلقت أبواب قاعتى مجلسى النواب والشيوخ، وختمتها بالشمع الأحمر، فعندئذ بعث الأستاذ ويصا واصف بك رئيس مجلس النواب، برسالة إلى رئيس الوزراء ـ بوصفه وزيرا للداخلية ـ يطلب فيها فتح قاعة المجلس، وبعث وكيل مجلس الشيوخ، محمود بسيونى بك برسالة مماثلة.

الحديد والنار

وكان جواب الوزارة على هذين الخطابين أن حشدت جنود الجيش ورجال البوليس، واتخذت جميع الوسائل لمنع اجتماع المجلسين بدار البرلمان، وأقفلت جميع الطرق المؤدية إليها، ثم بثت العيون والأرصاد للتجسس على المكان الذى يختاره أعضاء البرلمان للإجتماع فيه لمنعه، ولكنها لم تتمكن من التعرف على هذا المكان، ذلك أن النواب اتخذوا قرارا بضرورة سلوك خطة سرية تتيح لهم عقد البرلمان دون الاصطدام بقوى الحكومة، فانتخب أعضاء مجلس النواب الوفديين نائبا عن كل مديرية أبلغوه سرا بمكان الاجتماع (وهو بيت مراد الشريعى بشارع محمد على) وظل أمر مكان الاجتماع سرا لدى عدد قليل من النواب، واستطاع كل منهم أن يصطحب معه نواب مديريته إلى دار الشريعى، وإن لم يكن عدد النواب كبيرا بسبب الطريقة التى اتبعت فى إبلاغ

النواب بمكان الاجتماع وما أحيط به من سرية تامة، هذا فضلا عن الجهود الجبارة التى بذلتها حكومة «اليد الحديدية» لإحباط الاجتماع الذى أعاد إلى الأذهان اجتماع «برلمان الكونتننتال» عام ١٩٢٥ وكان محمد محمود أحد مدبرى هذا الاجتماع، فكان على علم ببعض التدابير التى تتخذ فى تلك الأحوال.

وكان من شأن هذه العوامل مجتمعة ألا تساعد على كثرة النواب، إذ يشير أحد تقارير الأمن العام إلى أن عدد الحاضرين كان سبعين نائبا، بينما يشير التقرير نفسه إلى أن النواب أنفسهم ذكروا عقب الاجتماع أن عددهم كان (١٧٥)، وعلى الرغم من التفاوت الهائل بين الرقمين، فمن الواضح أن كاتب التقرير يحاول التهوين من شأن الاجتماع الذى عقد فى موعده برئاسة ويصا واصف، وسكرتارية عبدالرحمن عزام ويوسف الجندى، وفى الوقت نفسه اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ برئاسة محمود بسيونى (وكيل المجلس نظرا لوفاة محمد سعيد باشا رئيس المجلس) وسكرتارية محمد عزالعرب وعلى عبدالرازق وعبدالفتاح رجائى، وأصدر المجتمعون بيانا يعتبر صفحة مشرقة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر، انتهوا فيه إلى القرارات التالية:

● **أولا: أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور.**

● **ثانيا: يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم.**

● **ثالثا: أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلا.**

● **رابعا: أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصا مانص عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه، يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة.**

● **خامسا: يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من نوفمبر ١٩٢٨ إلا إذا طرأ مايدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ.**

وأقسم كل عضو من الشيوخ والنواب على أن يحافظ على الدستور ويدافع عنه بكل ما أوتى من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياته. (راجع كتاب الانقلابات الدستورية فى مصر: تأليف د. على شلبى ود. مصطفى النحاس جبر، إشراف وتقديم د. أحمد عبدالرحيم مصطفى).

الدستور ليس منحة

لم تقتصر حركة المقاومة على النواب والشيوخ، واتجه الوفد إلى الجماهير، وتزعم أحمد ماهر والنقراشى عملية استكتاب عرائض ـ على غرار التوكيلات ـ تؤكد ثقة الشعب فى الوفد وزعيمه، وبدأ مصطفى النحاس جولة فى عواصم المديريات ألقى خلالها خطبا نارية ضد استبداد حكومة محمد محمود، وأقبلت الجماهير من أنحاء البلاد على بيت الأمة لتأكيد ثقتها بالنحاس، وعزمها على مواصلة النضال فى سبيل صيانة الدستور من عبث العابثين، وأدت هذه الصحوة إلى تخلى الحزب الوطنى عن موقفه المناوىء للوفد، فأصدر بيانا مسهبا احتج فيه على تعطيل الدستور وجاء فيه: لم يكن الدستور منحة فتسترد وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال، فكم يكون حكم التاريخ قاسيا على ابن من أبناء هذه الأمة مد يده بسوء إلى ذلك الدستور.

واتجه الوفد إلى العالم الخارجى للتنديد بحكومة اليد الحديدية، وفضح نزعتها الديكتاتورية، فلما حان موعد انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى برلين ـ أغسطس ١٩٢٨ ـ لم يكن لمصر أن تشارك فيه نظرا لتعطيل البرلمان، فسافر وفد من المجلس المنحل حضره من النواب مكرم عبيد وصبرى أبوعلم وأحمد حافظ عوض، ومن الشيوخ: مراد الشريعى، وكامل صدقى، وعلوى الجزار، والدكتور عبدالحميد فهمى، فدافعوا عن حق الأمة فى الدستور، ونجحوا فى استصدار قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور المصرى.

ولما ذهب محمد محمود إلى لندن لمفاوضة «هندرسون» أعلن النحاس أن الوفد لن يعترف بأية اتفاقية إلا تحت قبة البرلمان، وفى الوقت نفسه سافر مكرم عبيد إلى لندن يحتج بشدة باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لاتمثل الأمة المصرية، ويؤكد أن تلك التسوية سوف يرفضها أى برلمان فى مصر، وكان من شأن هذا المنطق الدستورى أن يضع حكومة لندن فى مأزق، وأدركت فى النهاية أن أى اتفاق مع حكومة مصرية لن يكتب له النجاح إلا إذا حظى بتأييد الشعب وحكومته البرلمانية.. وشعر محمد محمود بعمق الهوة التى وقع فيها، فبدأ يلوح للوفد بالعودة إلى الائتلاف، ولكن النحاس رفض أن يلدغ مرتين من الجحر نفسه، ولم يكن أمام محمد محمود إلا أن يلملم أوراقه ويرحل.

وزارة دستورية مع وقف التنفيذ

● الملك فؤاد يرفض مشروع قانون بمكافحة الانقلابات الدستورية

● لماذا هدد «العقاد» بتحطيم أكبر رأس في البلاد يعتدى على الدستور؟

● على صخرة السودان فشلت محادثات النحاس - هندرسون

» لم يكن إقصاء حكومة (اليد الحديدية) لأنها خنقت الحريات، وعطلت الدستور وأجهضت الحياة النيابية،" بل لأن الحكومة البريطانية اشترطت ألا يعقد مشروع الاتفاق الذى قدموه إلى محمد محمود ، إلا مع حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد، يؤيدها البرلمان تأييدا لاشبهة فيه حتى تحظى المعاهدة بالسند الدستورى (...) فأين ذلك البرلمان وقد صرعته اليد الحديدية بالضربة القاضية (!!) وكيف للشعب تأييد حكومة كبتت حرياته ولم تترك وسيلة من وسائل البطش والقمع إلا سلكتها (!!) وكان من نتيجة هذه الشروط القاسية البريطانية أن تحرج مركز محمد محمود ولم يجد أمامه من مخرج «سوى أن يعد حكومة لندن بعرض المشروع على جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب» ، فى وقت هب فيه الشعب لمقاومة تصرفاته الدكتاتورية وربما خطر على باله أن يعرض مشروعه على الأحزاب - فى غيبة البرلمان - عن طريق النوادى والمقاهى، أو عن طريق الصحف التى عطلها وصادرها وكتم أنفاسها ضمن حملته الضارية على منابر الرأى العام (!!) لقد ارتكب محمد محمود غلطة عمره عندما حكم البلاد حكما مطلقا، وظن أن اهتمامه بردم البرك والمستنقعات سيصرف الشعب عن حقه الطبيعى فى الحياة الدستورية ، وأن الاصلاح الإدارى يغنى عن الحرية التى لا تستقيم الحياة بدونها «



صورة فريدة للوفد المصرى فى باريس

بعد ٩ شهور من وفاة الزعيم سعد زغلول انفردت «المصور» بنشر هذه الصورة للوفد المصرى اثناء وجوده فى باريس عام ١٩٢٠ والى يمين سعد أحمد لطفى السيد بك فواصف غالى باشا فالمرحوم عبداللطيف المكباتى بك والى يساره عبدالعزيز باشا فهمى فحمد الباسل باشا فعلى ماهر باشا فمحمد على باشا.. والصورة مهداة من حسن بك علوية

عاد محمد محمود من لندن فى خريف ١٩٢٩ ليجد جو مصر ملبدا بالغيوم، ويفاجأ بتغييرات درامية طرأت على المسرح السياسى .. فالملك فؤاد يكشر له عن أنيابه ويسحب عنه الرضا السامى، والحكومة البريطانية سحبت مندوبها السامى، لورد جورج لويد ، السند الأكبر لوزارة اليد الحديدية، وبعثت محله سير «برسى لورين» ، ويجد الوفد يشدد القبضة الشعبية ضده، ويرفض مصطفى النحاس أن يدلى برأيه فى المقترحات البريطانية إلا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحاً «لأن مناقشة هذه الاقتراحات فى ظل الدكتاتورية تضليل وفتنة ونقمة... وفى ظل الدستور نور ورحمة وعصمة.. ولا يمكن أن تجرى انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة ما دامت هذه الوزارة قائمة .. فيجب أن تزول لتفسح الطريق لإرادة الأمة الحقيقية». وتطالب (البلاغ) لسان حال الوفد ، محمد محمود بتقديم استقالته . وتكتب بالخط العريض «استقالة .. فإلاّ تكنْ .. فإقالة» وتعيب على حكومة لندن ترددها فى طرد وزارة اليد الحديدية، حتى إذا التقى النحاس مع المندوب السامى الجديد ، لم يتردد النحاس فى أن يحثه على إسقاط الحكومة وتأليف وزارة محايدة لاجراء انتخابات جديدة كخطوة لاعادة الحياة الدستورية.



الأستاذ مكرم عبيد يحيط به الطلبة المصريون امام دار الجمعية المصرية بمدينة ليون بفرنسا وقد وصل اليها قادما من لندن بعد أن شن حملة إعلامية ضد وزارة محمد محمود باشا

اليد الحديدية تتراخى

وضاق الخناق على محمد محمود ، وشعر أنه أصبح منبوذاً من الجميع .. ولم يعد له سند أو نصير حتى من أولئك الذين جاءوا به إلى الحكم وشجعوه على الانقلاب على الدستور ، ولما أدرك أن اليد الحديدية قد تراخت حتى استحالت إلى هشيم ، قدم استقالته إلى الملك فى يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ، فقبلها على الفور ، وفى اليوم التالى كلف عدلى يكن بتشكيل وزارة انتقالية إلى الحكم الدستورى. وهو ما أشار إليه يكن فى خطاب قبوله الوزارة . إذ قال ان غاية وزارته «ستكون إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة عن إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها».

ويجد القارىء فى عبارات عدلى يكن تلميحاً والتزاما بعدم تكرار ما كان يحدث من إكراه خلال الانتخابات التى أجريت على يد حكومات استبدادية. وقد رأى «الرافعى» فى تكليف عدلى يكن بالذات بإجراءات الانتخابات ، مع أنه أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، دليلا على أن وزارة محمد محمود ، ما كانت لتؤتمن على حرية الشعب فى الانتخابات ، ثم يستطرد : وفى الحق، إن كل وزارة ألفها الأحرار الدستوريون، أو اشتركوا فيها مع حلفائهم من الرجعيين ،

كانت أول قاعدة لها: الحيلولة بين الأمة وحقها فى الانتخابات الحرة ، وإهدار النظام الدستورى حكما وفعلا .. كذلك فإن عدلى يكن انفصل نهائياً عن حزب الأحرار الدستوريين منذ استقال عن رئاسته فى ١٩٢٤ فبرئت سياسته من أساليب الالتواء وإهدار حقوق الشعب التى درج عليها جمهرة الأحرار الدستوريين . ولذلك لم يشترك فى انقلاب ١٩٢٨ الذى تم على أيديهم ، وسوف يتمسك بهذا الموقف النزيه ويستنكر الأساليب الاستبدادية ، التى سار عليها إسماعيل صدقى فى وزارة ١٩٣٠.

فكرة هيكل : سذاجة ودهاء

بدأ عدلى يكن مهمته باستصدار أمر ملكى بإنفاذ أحكام الدستور التى عطلها محمد محمود ، وحدد يوم ٢٩ ديسمبر لانتخاب مجلس النواب على أن يجتمع المجلس الجديد يوم السبت ١١ يناير ١٩٣٠ ، كما قام بفض الأقفال التى وضعتها الحكومة الراحلة على قاعتى مجلسى النواب والشيوخ، وأجريت الانتخابات فى موعدها فأسفرت عن فوز كبير للوفد ، وحصل على ١٩٨ مقعدا ، فى حين حصل الحزب الوطنى على أربعة مقاعد، وحزب الاتحاد ثلاثة، والمستقلين (٢٨) أما الأحرار الدستوريون فقد قاطعوا الانتخابات تحاشيا للهزيمة التى كانوا يتوقعونها ، ويعترف الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته بأنه صاحب فكرة المقاطعة وأنه نجح فى إقناع حزبه بها - وهى فكرة تبدو عليها السذاجة فى مظهرها .. ولكنها تنطوى على الدهاء والقدرة على استشراف المستقبل .

وبنى «هيكل» فكرته على أساس أن حكومة محمد محمود قد حصلت من الانجليز على أقصى مايمكن أن يقدموه ، فإذا كان الوفد يقول إنه فى إمكانه الحصول على مكاسب وطنية أكثر .. فمن واجب الأحرار الدستوريين أن يتركوا له الساحة .. ولايزايدون عليه .. ومن ثم كانت المقاطعة .. وهذا هو الجانب الساذج الذى لا ينطلى فى تبرير فكرة الانسحاب من الانتخابات .. أما الدهاء فيتمثل فى قول هيكل : إذا لم يحصل الوفد على أكثر مما حصلنا نحن عليه .. أو إذا انتهت مفاوضاته إلى الفشل، كما انتهينا فعندئذ نتصدى له .. وتكون لنا الحجة على أننا لم نخدع الأمة يوم قلنا إن مشروع (محمود - هندرسون) هو الكلمة الأخيرة .. وبذلك يكون البرلمان الوفدى الجديد استنفد الغرض منه .. ويكون من واجبنا أن نطلب حله ..

والأمر المثير للدهشة ان كل ماتوقعه «هيكل» .. حدث فعلا .

سياج ضد الانقلابات



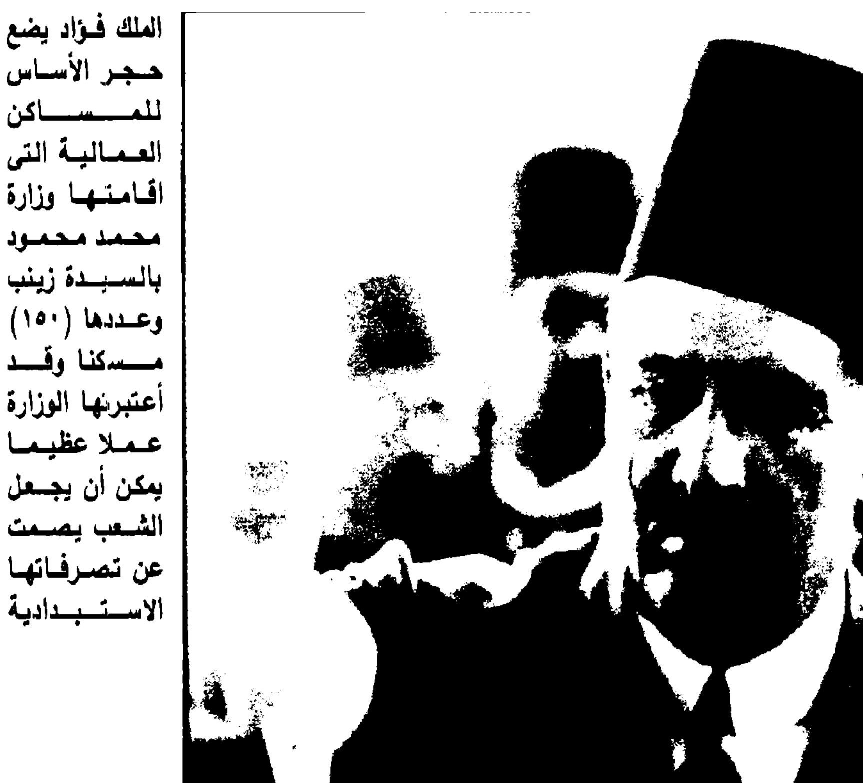
حادث الأسبوع : إقالة اللورد لويد
نشرت «المصور» على صفحتها الأولى نبأ إقالة المندوب السامى جورج لويد.. ووصفته بأنه من أنصار الحكم الاستعمارى

●● بدأ مصطفى النحاس وزارته الجديدة بتضميد الجروح التى تخلفت عن الوزارة السابقة ، فوضع مشروع قانون يحول دون تكرار الانقلابات الدستورية، ويحتوى على ضمانات تكفل حماية الحياة النيابية من بطش أنصار الحكم المطلق ، ويعتبر تعطيل الدستور خيانة يحاكم فاعلها أمام محكمة جديدة تتكون من عدد من قضاة غير قابلين للعزل ، وكذلك محاكمة الوزراء الذين يشاركون فى أى انقلاب دستورى ، أو يعبثون بأموال الدولة، ولم يكن من السهل أن يمر مثل هذا المشروع من تحت أنف الملك فؤاد الاوتوقراطى العتيد والعدو اللدود للدستور، فاحتفظ بمشروع القانون فى درج مكتبه ، ولم يصدر مرسوماً بإحالته إلى مجلس النواب كما تقضى اللوائح البرلمانية ، إلى أن تحين الفرصة المناسبة للانقضاض على هذه الوزارة التى تسعى إلى تقليم أظافره ، ونزع أنيابه، وتحجيم سلطاته .. وكانت تلك بداية غير مباشرة أعادت إلى الأذهان أزمة الصراع بين فؤاد وسعد زغلول حول سلطات صاحب العرش فى تعيين نسبة الخمسين فى مجلس الشيوخ، خلافا للأعراف الدستورية التى تجعل حق التعيين للحكومة . مما دفع سعد زغلول إلى تحريك الجماهير ، فهرعت إلى ميدان عابدين وانطلقت الهتافات تخرق سمع الملك : سعد أو الثورة – حتى اضطر الملك للاذعان لمشورة المستشار البلجيكى (فان بوش) وتقضى بحق الحكومة فى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .. فهل يتكرر الصراع الدستورى مرة أخرى بعد ست سنوات من المعركة الأولى؟.

محادثات النحاس - هندرسون

لقد رأى الملك فؤاد، وقد كان يعى جيداً نتائج المعركة الأولى ، أن يؤجل المعركة الثانية إلى أن يفرغ النحاس من مفاوضاته مع بريطانيا حتى إذا فشلت المفاوضات، تكون شعبية النحاس قد مالت نحو الهبوط فيسهل طرده.

وفى ٦ فبراير ١٩٣٠ أصدر البرلمان قراراً بتفويض الحكومة استئناف المفاوضات مع حكومة لندن، وسافر النحاس على رأس وفد يضم واصف غالى وزير الخارجية ، وعثمان محرم وزير الاشغال ، ومكرم عبيد وزير المالية، يعاونهم حشد من المستشارين منهم : أحمد ماهر ، ومحمد



الملك فؤاد يضع حجر الأساس للمساكن العمالية التى اقامتها وزارة محمد محمود بالسيدة زينب وعددها (١٥٠) مسكنا وقد أعتبرتها الوزارة عملا عظيما يمكن أن يجعل الشعب يصمت عن تصرفاتها الاستبدادية

صلاح الدين، وأمين عثمان ، وسابا حبشى. وبدأت المفاوضات مع وفد بريطانى يضم أربعة وزراء على رأسهم «هندرسون» وزير الخارجية، وبعد ٢٢ جلسة توقفت المفاوضات بعد أن وصلت إلى طريق مسدود . ويمكن تلخيص النقاط الأساسية التى دارت عليها المفاوضات على النحو التالى :

● أقر الوفد المصرى مبدأ التحالف مع بريطانيا، ووافق على السماح بوجود قوات بريطانية فى منطقة قناة السويس لحمايتها ، إلى أن يقوى الجيش المصرى . كما اعترفت حكومه بريطانيا بقدرة حكومة مصر على حماية أرواح وأموال الأجانب . والتنازل عن التحفظ الخاص بالأقليات فى تصريح ٢٨ فبراير.

● بالنسبة للسودان تمسك الوفد المصرى بضرورة تعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ خلال اثنى عشر شهرا من توقيع الاتفاقية ، وقبل الوفد البريطانى المطلب المصرى، وتبادل الفريقان التهانى ، وصار توقيع الاتفاق وشيكا .. ولكن ما إن عرض المشروع على مجلس الوزراء البريطانى حتى رفض المساس باتفاقية السودان ، ومعناه أن تظل هذه الاتفاقية المجحفة بالحقوق المصرية هى أساس التعامل مع القضية السودانية.

كذلك رفض مجلس الوزراء البريطانى اقتراحاً آخر وافق عليه هندرسون ، وهو السماح باعادة (أورطة) عسكرية مصرية إلى السودان. وكانت حجة الحكومة البريطانية فى الرفض أن مجرد التعهد بتعديل اتفاقية السودان ستعقبه تنازلات أخرى تزعزع النفوذ الانجليزى فى السودان . وزعمت حكومة لندن انها تلقت تهديدا من مجلس الحاكم البريطانى فى السودان بالاستقالة إذا عدلت الاتفاقية ، كما أنها تلقت تقارير من الدوائر الأجنبية فى مصر تعبر عن المخاوف من اتجاه حكومة النحاس نحو زعزعة النفوذ الأجنبى، وقيامها بمشروع إنشاء بنك التسليف الزراعى الذى يحرر الفلاحين من سطوة المرابين الأجانب .وعندئذ تراجعت الحكومة البريطانية عن الموافقات المبدئية فى محادثات هندرسون والنحاس.

خطة طرد وزارة النحاس

عاد النحاس إلى مصر ، لا ليجد خصومه يشدون أزر المفاوض المصرى، وينصرونه على تعنت الحكومة البريطانية ، ولكنه وجد الأحرار الدستوريين يدبرون لانقلاب جديد، ويتضرعون إلى الملك لاسقاط حكومة النحاس بعد أن انتهى الغرض منها .. وهى الخطة التى رسمها «هيكل» بدهاء عندما أشار على أصحابه باتخاذ موقف المتربص من حكومة الوفد حتى يحين وقت سقوطها بعد فشل المفاوضات مع بريطانيا ورحب الملك بضراعة الأحرار الدستوريين ترحيب المشوق إلى هدم النظام الدستورى من أساسه، واختط مشروعا شيطانياً لإلغاء دستور ١٩٢٣، وتفصيل دستور جديد على مقاسه ، يضمن له السلطات المطلقة التى يؤمن بها بغير حدود .

وبدأ تنفيذ الخطة بوضع العراقيل أمام حكومة النحاس حتى تصاب بالشلل وتجد نفسها مضطرة إلى الاستقالة ، فلما أراد النحاس تحريك مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يتآمرون على الدستور ، كان الرد صريحاً وهو الرفض. وكانت الضربة الثانية عندما تقدمت الحكومة إلى القصر بمراسيم تعيين النسبة المقررة لأعضاء مجلس الشيوخ ، فإذا بالقصر يتلاعب فى قائمة الاسماء، فيحذف منها من لا يروق له ، ويضع أسماء الموالين للقصر. ووجد النحاس نفسه فى الموقف الذى كان فيه سعد زغلول فى ١٩٢٤ ، ولاح له أن يسلك طريق «سعد» فى تحريك الجماهير ، وإثارة حميتها ضد استبداد الملك . فقدم استقالة وزارته فى ١٧ يونيه ١٩٢٩ وحرص على أن يكون كتاب الاستقالة طعنة للملك العنيد، فقال : «عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم، قطعت على نفسها عهدا أن تصون أحكام الدستور، وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة

متصلة، ونموا مطردا .. ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة (٦٨) من الدستور.

وتوجه النحاس إلى مجلس النواب، وألقى خطبة مؤثرة شرح فيها النيات المبيتة لهدم الدستور، وقوبلت خطبة النحاس بانفعال شديد من جانب النواب وارتفعت صيحاتهم بالتنديد بمؤامرات القصر وأعوانه ، ووقف الدكتور أحمد ماهر وطلب من النواب الثقة بالوزارة حتى تسمع البلاد تأييدهم للنحاس فى موقفه المشرف دفاعاً عن الحياة النيابية والنظام الدستورى، وعندئذ تحمس الكاتب الكبير عباس محمود العقاد، وكان لايزال وفديا ، وصاح صيحته التى دوت فى جميع أنحاء البلاد : «**ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد ان يسحق أكبر رأس في البلاد من أجل الدستور وحمايته**» . وعندئذ ضجت القاعة بالتصفيق الحاد . وانزعج أحمد ماهر وخشى خطورة الأمر، فوقف صائحا : ماهذا ياأستاذ عباس .. أنا لا أسمح بمثل هذا الكلام .. وأمر بحذف العبارة من المضبطة. والتزمت الصحف فى اليوم التالى بعدم النشر ، باستثناء صحيفة واحدة هى (السياسة) لسان حال الأحرار الدستوريين، فقد وجدت فيها فرصة لاشعال النار الملكية ضد الوفد وحكومته وعلقت عليها بالقول : سترى الأمة غداً أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه ، ولولا هذا لما صفق النواب.

وفى اليوم التالى احتشدت الجماهير أمام بيت الأمة وهى تهتف بحياة النحاس والدستور، وفى اليوم نفسه اجتمع مجلس إدارة نقابة الموظفين واصدر بياناً بتأييد الحكومة فى موقفها المشرف، وأخذت برقيات الهيئات والأفراد تنهال على القصر حاملة هذه المعانى نفسها، وفى يوم ١٩ يونيه صدرت جريدة «الأهرام» وفى صدر صفحاتها أن الوفد قرر تدبير مظاهرة ضخمة فى اليوم التالى (٢٠ يونيه) لتطوف بشوارع العاصمة وتنتهى عند قصر عابدين للمطالبة بعدم قبول استقالة النحاس، ولم يكن الملك ليسمح بتكرار ماحدث فى عام ١٩٢٤ ، فاتخذ إجراءات سريعة لاحباط هذه المظاهرة . وصدرت التعليمات إلى وزارة الداخلية لاتخاذ كل التدابير لمنع المظاهرة وتفريقها بالقوة إذا اقتضى الحال. وفى اليوم نفسه أصدر الملك فؤاد مرسوماً بتكليف إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة الجديدة. مما يعنى أن البلاد على وشك الدخول فى خندق مظلم يقف على بابه هذا الرجل الذى كان أبرز صفاته ازدراء الشعب ، واحتقار الدستور، وامتهان الحياة النيابية. واعتقاده اعتقادا صارما بأن المصريين لايصلحون للحكم الديمقراطى.

يوم تحطيم السلاسل

● ويصا واصف يحطم الجنازير التى وضعها اسماعيل صدقى لغلق أبواب البرلمان
● النحاس ينقل المعركة من الإطار الدستورى إلى النضال الشعبى ويطوف بالأقاليم
● سينوت حنا يفتدى النحاس ويتلقى الطعنة فى كتفه

●● لكى نفهم حقيقة الانقلاب الدستورى الثالث الذى دبره الملك فؤاد، ونفذه إسماعيل صدقى باشا، ينبغى أن نعى المعالم الأساسية فى شخصية «صدقى» وتكوينه الثقافى، لأن المسلك السياسى لا ينفصل عن الطبيعة الخلقية للرجل، فاختيار الملك فؤاد، المعروف بنزوعه إلى الحكم المطلق، لرجل من طبيعته وميوله نفسها، لم يكن من قبيل المصادفة أو عفو الخاطر، وإنما اختاره لأنه الرجل المناسب تماما لتنفيذ خطة الملك فى هدم الدستور والقضاء على الحياة النيابية التى جعلت من الشعب ندا ينازع الملكية سلطانها القديم، ولم يكن إسماعيل صدقى أقل من فؤاد حماسا لهذه المهمة وقد جمعت بينهما صفات مشتركة هى ازدراء الشعب واعتباره صبيا لا يستحق أن يحكم نفسه بنفسه، وأن ما يقال عن الديمقراطية إن هو إلا ترف يصلح للاستعمال فى بلاد الفرنجة ولا يصلح للتداول فى مصر، ومن ثم كان الاختيار يصادف أهله، لأن صفحة إسماعيل صدقى ملطخة بالسوابق الهادمة للدستور والنظام البرلمانى، وكان فى كل المناصب التى شغلها يجنح إلى فرض الوصاية على الشعب، وتزييف إرادته الحرة، ومعاملته بالعصا حتى يستقيم له الحكم ●●



النحاس على محطة الزقازيق
صورة الزعيم مصطفى النحاس تحيط بها الجماهير فى الزقازيق وهو يشق طريقه بصعوبة الى المحطة بعد أن ألقى خطابا ناريا هاجم فيه حكومة اسماعيل صدقى

فعندما انتوى الملك فؤاد العبث بدستور ١٩٢٣ وعزم على تدبير الانقلاب الأول عقب إقصاء وزارة سعد زغلول، جاء بإسماعيل صدقى وعهد إليه بمنصب وزير الداخلية فى وزارة زيوار باشا لكى يدير المعركة الانتخابية بطريقة تضمن عدم عودة سعد زغلول إلى الحكم، وسخر صدقى جهاز الإدارة فى تطويع إرادة الناخبين، ومع ذلك تحداه الشعب، وأسفر مجلس النواب عن أغلبية وفدية اختارت سعد زغلول رئيسا للمجلس فعوقب المجلس بالحل بعد ٩ ساعات، وبعد إقالة وزارة النحاس الأولى فى يونيه ١٩٢٨، وقع اختيار الملك على «صدقى» لتشكيل الوزارة لتنفيذ نياته المبيتة، ولكن الانجليز اعترضوا على «صدقى» وفضلوا عليه محمد محمود فقام بالمهمة أسوأ قيام، وكان الانقلاب الثانى الذى تعطل فيه الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وظل إسماعيل صديقى يؤيد سياسة اليد الحديدية إلى أن حانت له الفرصة منقادة بعد استقالة وزارة النحاس الثانية فى ١٧ يونيه ١٩٣٠، وبادر الملك بتكليف صد قى بتشكيل الوزارة، فاستهل عهده باتخاذ الخطوات نفسها التى سار عليها الانقلابيون والتى تبدأ بتعطيل البرلمان لمدة شهر، وبعدها تتوالى عمليات الهدم التى وصلت على يد إسماعيل صدقى



بعد مذبحة المنصورة

احتفلت مدينة المنصورة بتشييع جنازة شهدائها الذين لقوا حتفهم اثناء زيارة النحاس باشا للمدينة، وقد ظهرت نعوش الضحايا الثلاثة الأول ملفوفة فى الأعلام المصرية .. وفى هذه الزيارة قام أحد الجنود بتصويب (السونكى) إلى النحاس باشا وهو فى سيارته فافتداه سينوت بك حنا وتلقى الطعنة فى كتفه وأودت بحياته فيما بعد

إلى حد إلغاء الدستور، وإصدار دستور صورى يجرد الشعب من سلطاته ويضيفها إلى صاحب العرش.

كان إسماعيل صدقى يعرف فى قرارة نفسه أنه مكروه من الشعب، وأن الجماهير لن تسكت على أعماله التعسفية، وستقاوم انقلابه بكل ما تملك من وسائل المقاومة العملية، ولذلك حرص الرجل على أن يعلن فى خطاب قبوله الوزارة أنه سيلجأ إلى الوسائل غير الطبيعية، ولن يتردد فى استخدام القمع والقهر من أجل تنفيذ المهمة التى جاء من أجلها.

تعطيل البرلمان لمدة شهر

كان من المقرر أن يجتمع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ يوم ٢٣ يونيه ١٩٣٠، ثم فوجىء الجميع بصدور المرسوم الملكى يوم ٢١ يونيه - أى قبل يومين من موعد الاجتماع - بتعطيل البرلمان.. وهنا.. اتفق عدلى باشا يكن رئيس مجلس الشيوخ، وويصا واصف بك رئيس مجلس النواب على أن ينعقد المجلسان فى الموعد المقرر سلفا للنظر فى مرسوم

التأجيل، وعندئذ اعترض «صدقى» بزعم أن مرسوم التأجيل ينفذ من يوم صدوره، ورد عليه رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم فى المجلسين، وحتى تلتزم الحكومة أمامهما بما يتضمنه نص المرسوم، وهو استئناف عمل المجلسين بعد انقضاء فترة التعطيل، وهى شهر، وفطن إسماعيل صدقى إلى ما وراء هذا الالتزام من قيود تنسف نيته المبيتة وهى هدم الدستور من أساسه، وللخروج من هذا الفخ، طلب إسماعيل صدقى من ويصا واصف أن يعطيه عهدا - كلمة شرف - بألا يسمح لأى عضو بالكلام بعد تلاوة نص المرسوم، وبالطبع رفض ويصا أن يعطيه هذا التعهد وقد رأى فيه تدخلا من السلطة التنفيذية فى شئون السلطة التشريعية، وإزاء صلابة ويصا واصف رأى صدقى أن يبعث إليه بخطاب رسمى يهدد فيه بأن الحكومة سوف تفرض على المجلسين حق الطاعة، وسوف تتخذ لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل وطلب من رئيس مجلس النواب أن يبعث إليه بالرد قبل الساعة الواحدة ظهرا.. وإلا.. وكان رد ويصا واصف «ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه».



اسماعيل صدقى باشا عقب مقابلته للملك فؤاد الذى كلفه بتشكيل الوزارة الجديدة بعد إقالة وزارة النحاس وكان أول قرار اصدره : تعطيل البرلمان لمدة شهر تمهيدا لإلغاء دستور ١٩٥٣

ويصا واصف يتحدى صدقى

أدرك إسماعيل صدقى أن مجلس النواب لن يتراجع عن تحدى الحكومة، فأراد إلقاء آخر سهم فى جعبته، فاتصل تليفونيا بويصا واصف وقال له إنه يكتفى منه بأن «يعطيه وعدا شفهيا أنه لن يمنح الكلمة لعضو يريد الخطابة أو إثارة المناقشات عقب تلاوة المرسوم»، فأجابه ويصا واصف بأنه لا يستطيع ذلك، وعندئذ أدرك صدقى أن حكومته قد وصلت إلى نقطة الصدام مع البرلمان، فأصدر على الفور أوامره إلى البوليس بمحاصرة مبنى البرلمان، وإغلاق أبوابه بالسلاسل الحديدية، وتحركت القوات المدججة بالسلاح إلى المبنى وجميع المبانى المحيطة به، وهم يضعون على رءوسهم الخوذات الفولاذية تعاونهم فرقة من الضباط الانجليز مشاة وفرسانا لتحول بين النواب والشيوخ والاقتراب من مبنى البرلمان، وبينما الجميع

بلبيس تشيع الشهداء الثلاثة

نشرت «المصور» هذه الصورة لجماهير بلبيس اثناء تشييع الشهداء الثلاثة الذين سقطوا برصاص البوليس وقالت إنها دليل ناطق لما تكنه هذه الأمة الناهضة من التقدير لشهدائها فى سبيل دستورها وحريتها وانه لمن بواعث الارتياح تشييد مدفن لهم يدعى (مدفن الشهداء) فيؤمه الأهلون فى المواسم والأعياد ليستمطروا شآبيب الرحمة على أرواح الذين اشتركوا فى بناء صرح الدستور على اجسادهم الطاهرة

يترقبون الموقف فى حذر، أقبلت سيارة الزعيم مصطفى النحاس فاخترقت نطاق الأمن وحولها جمع غفير من النواب والشيوخ وقد تعالت هتافاتهم بحياة الدستور، وسلطة الأمة، وسقوط أعداء الدستور، فلما وصلوا إلى أبواب المجلس وجدوها موصدة بالسلاسل، فقال النحاس: «نحن هنا فى انتظار رئيس مجلس النواب حتى إذا جاء كان له أن يأمر حرس البرلمان بفتح هذه المغاليق بما له من حق السلطة التى لا تنازعه فيها الحكومة بحال، وذلك أمر معلوم لأن بوليس البرلمان لا يتلقى أوامره إلا من رئيس مجلس النواب أو الشيوخ، أما الحكومة فلا سبيل لها عليه».

وماهى إلا دقائق حتى وصل رئيس مجلس النواب، وبعد مداولة قصيرة بينه وبين النحاس، استدعى ويصا واصف رئيس حرس البرلمان وسأله عن معنى إغلاق الأبواب بالسلاسل؟، فقال له إنه لا دخل له فى ذلك، فقال رئيس المجلس: إنى آمرك بفتح هذه الأبواب، فقال إنه مغلق بالسلاسل، فأمره رئيس النواب بتحطيمها، فامتثل قائد الحرس للأمر، وجاء بعض رجال الإطفاء وهم يحملون البلط وانهالوا على السلاسل يكسرونها، ويحطمونها بالعتلات، وانفتحت الأبواب، وتدفق النواب والشيوخ إلى داخل المجلس وهم يهتفون للدستور، وترأس ويصا واصف جلسة مجلس النواب، وتلا المرسوم الملكى بتأليف الوزارة، فتعالت الهتافات ضد المرسوم، ونهض مصطفى النحاس بصفته زعيم الأغلبية، وطلب من النواب أن يقسموا وهم

وقوف، كما طلب إلى كل مصرى أن يؤدى القسم أمام الله ونصه:

«أقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذى أقسمته طبقا للدستور، وأنا أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية»، وردد الأعضاء القسم، ثم تعالت الهتافات مرة أخرى عند تلاوة مرسوم تأجيل البرلمان.

وفى الوقت نفسه اجتمع الشيوخ برئاسة علوى الجزار وكيل المجلس وأصدروا بالإجماع قرارا اقترحه فتح الله باشا بركات يتضمن الاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من مخالفة الدستور بأن أغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفى داخله لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستي المجلسين المحدد لهما الساعة السادسة من مساء اليوم حتى اضطر حضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان بكسر السلاسل، كما تضمن القرار استنكار ما أقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها، وفى اليوم التالى أرسل عدلى يكن باشا رئيس مجلس الشيوخ احتجاجا مماثلا إلى إسماعيل صدقى لأنه خالف نص المادة (١١٧) من الدستور التى تمنع أية قوة مسلحة من دخول البرلمان أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيسه.

ولا يفوت على «الرافعى» أن يشيد بموقف عدلى باشا - صديق إسماعيل صدقى القديم - والمشهود له من خصوم الدستور بالاعتدال والاتزان، وكان لصدور هذا الاحتجاج أثر بليغ فى إبراز العدوان الذى وقع من الوزارة، وقد أضفى على شخص «عدلى» هالة من الكرامة والكبرياء، فلقد وقف فى صف الشعب ذائدا عن حقوقه، رغم نشأته الارستقراطية، وصلاته العالية بالأسرة الحاكمة، فكان موقفه رائعا مجيدا، وسوف نراه يثبت على موقفه المشرف ويستقيل من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجا على إلغاء الدستور، ورفض الاشتراك فى النظام الذى وضعه صدقى باشا، وأبى إقرار الدستور الصورى الذى ابتدعه، وكان من أركان المؤتمر الوطنى الذى قرر فى مايو ١٩٣١ مناهضة دستور صدقى وعدم الاعتراف بالانتخابات التى جرت على أساسه، وأقر الميثاق القومى فى النضال عن الدستور، وظل وفيا لهذا الميثاق حتى انتقل إلى جوار ربه فى أكتوبر ١٩٣٣ راضيا مرضيا، مذكورا بالخير، مشهودا له بالنبل والاستقامة، والإباء والكرامة.

الوفد ينتقل إلى النضال الشعبي

ومضت الأحداث سراعا نحو الصدام المباشر بين جماهير الوفد، ووزارة صدقى، بعد أن ضاعت منهم فرصة المواجهة الدستورية أثناء الاجتماع التاريخى يوم تحطيم السلاسل، لقد فات على أعضاء المجلسين - كما لاحظ الدكتور عبدالعظيم رمضان - أن يستغلوا هذا الحشد

البرلمانى لسحب الثقة من الحكومة، والتى بدونها تفقد صبغتها الدستورية، ولو انهم فعلوا ذلك لما كان أمام الوزارة إلا أن ترفع الأمر إلى الملك، فإما أن يقبل استقالتها، وإما أن يصدر مرسوما بحل البرلمان، ولما كان هذا التصرف الدستورى يقتضى من وزارة صدقى أن تحل مجلس النواب فى جلسة ٢٣ يونيه، فإنها تكون ملزمة بإجراء الانتخابات خلال شهرين فى ظل الدستور - كما حدث فى ديسمبر ١٩٢٤ - ومن شأن كل هذا أن يقلب برنامج الوزارة الذى كانت تدبره منذ تأليفها.

وكان من نتيجة ضياع هذه الفرصة، أن صدقى لم يهتز لما جرى فى البرلمان يوم تحطيم السلاسل، إن لم يكن قد اغتبط له، لأن الأعضاء لم يسحبوا منه الثقة، فبقيت وزارته فى موقعها لتنفذ بقية الخطوات التى اعتزمتها، ولما أدرك الوفد هذه الحقيقة بعد فوات الفرصة، عمل على نقل المعركة من النطاق الدستورى إلى النطاق الجماهيرى، فعقد الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات مؤتمرا فى النادى السعدى - مقر الوفد - يوم ٢٦ يونيه ١٩٣٠ وحضره بعض نواب الحزب الوطنى، وأعلنوا الحرب رسميا على الوزارة «التى عمدت إلى حكم البلاد حكما مطلقا، ولم تتقدم إلى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا إلى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا»، وتقرر فى المؤتمر تشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء فترة التأجيل.

وبدأ النحاس ومعه بعض زعماء الوفد يطوفون فى الأقاليم لحث الجماهير على مقاومة الاعتداء على الدستور، وكانت أول زيارة لمديرية الشرقية، حيث عقد اجتماع كبير ألقى فيه على الشمسى باشا خطبة ملتهبة، وأثناء العودة توقف الوفد فى بلبيس واحتشدت الجموع لتحية النحاس فمنعهم رجال البوليس، وحدث صدام بين الفريقين سقط فيه ثلاثة قتلى من الجماهير وجرح كثيرون، أما فى المنصورة فكانت المذبحة.

مذبحة المنصورة

فقد تحدد يوم ٨ يوليو لزيارة يقوم بها النحاس لعاصمة الدقهلية، واتفقت لجنة الوفد مع شركة سكك حديد الدلتا على تأجير قطار خاص يستقله النحاس وصحبه من بنها إلى المنصورة، حتى يتاح له لقاء أهل القرى بين المدينتين على أن يتناول طعام الغداء فى بيت محمد بك الشناوى، ثم يلتقى بأنصاره فى بيت محمود بك نصير، وأدركت وزارة صدقى ما سوف تسفر عنه هذه اللقاءات الجماهيرية فقررت إلغاء السفر عن طريق قطار الدلتا أو السيارات، وفتحت جميع الكبارى التى يمر عليها القطار والسيارات، وسمحت بأن يكون السفر بقطار السكة الحديدية الحكومية، وأصدر مدير الدقهلية أوامره إلى رجال البوليس

بإزالة كل مظاهر الاستقبال الشعبى داخل المنصورة، وانتشرت العساكر يهدمون الأقواس والزينات التى أقامها التجار على واجهات محلاتهم، وأخذت قوات الجيش والبوليس تتوافد على المنصورة حتى تحولت إلى ثكنة عسكرية، وفتحت جميع الكبارى المحيطة بها حتى تمنع تدفق أهالى القرى عليها، وغمرت الشوارع بالزفت والقطران لتعويق السير فيها، وقطعت التيار الكهربائى عن السرادق الذى سيخطب فيه النحاس، ولدى وصوله إلى محطة المنصورة وجدت فى استقباله حشود ضخمة، وتحركت سيارته من المحطة وقد جلس إلى يمينه محمد نجيب الغرابلى باشا، وإلى يساره سينوت بك حنا، الذى كان يشعر فى قرارة نفسه منذ غادر القاهرة بأن الرحلة لن تمر بسلام، واخترقت السيارة النطاق العسكرى الأول، ثم الثانى، ويتكون من جنود يحملون البنادق المزودة بالحراب (السناكى) وا أن أشرفت على شارع البحر حتى أطبق عليها حشد من هؤلاء المحاربين، ولمح سينوت حنا أحدهم يسدد الحربة إلى صدر النحاس، فأسرع بإبراز صدره فتلقى الطعنة القاتلة، حتى انغرست فى كتفه، وانكسر نصلها فى لحمه، وتفجرت منه الدماء على ملابس النحاس، وتقدم جندى آخر ليسدد طعنة أخرى فتلقاها على أفندى الموجى، وفى اللحظة نفسها انهمرت الحجارة والطوب والزجاجات المعبأة بالرمل على موكب النحاس من منازل أعضاء حزب الأحرار الدستوريين، وفى هذه اللحظة الحرجة اندلع الصدام الدموى بين الجماهير وبين رجال الجيش والبوليس.. فسقط من الأهالى أربعة قتلى و١٤٥ جريحا مقابل ثلاثة من الجنود.

وتبين أن الوزارة كانت تعد لمذبحة المنصورة منذ وقت طويل، وعهدت بتنفيذها إلى أحد ضباط الجيش السابقين من ذوى السوابق فى الاعتداء على الشعب، واسمه الأميرالاى عبد العظيم بك على، وكافأته الوزارة بترقيته إلى رتبة لواء بصفة استثنائية، فى حين عاقبت الصاغ محمد أمين لرفضه استعمال القوة ضد الجماهير، فأحالته إلى الاستيداع، وكانت المكافأة والعقوبة تهدفان إلى إغراء رجال الأمن على التنكيل بالشعب، وتخويف من تتسرب الرحمة إلى قلبه.

أما البطل الجريح، سينوت حنا، فقد عاد إلى القاهرة حيث أجريت له جراحة لانتزاع النصل من كتفه، وتحولت داره بالجيزة إلى قبلة لكل الوطنيين من أنحاء مصر، ولكن تأثير الطعنة المسمومة كان أكبر من جهود الأطباء، فلبى نداء ربه تاركا وراءه صفحة زاهية بالمروءة والتضحية والفداء والتلاحم بين المسلمين والأقباط.

وما كادت أنباء مذبحة المنصور تذاع حتى هبت المظاهرات فى كل أرجاء البلاد تعلن سخطها على وزارة صدقى حتى بلغ عدد القتلى فى الإسكندرية وحدها عشرين شهيدا، فضلا عن ٥٠٠ جريح.. ولم تتوقف مسيرة النضال ضد ديكتاتورية صدقى حتى امتدت إلى كل شبر فى أرض المحروسة.

الصـــــــراع الدامى

● الجماهير تتحدى
«صدقى» والشهداء
يتساقطون وهم
يهتفون بحياة الدستور

● شيخ الأزهر
يستنكر المقاومة
الشعبية ويصفها بأنها
من أكبر الجرائم

● البرلمان الوفدى
يجتمع فى
النادى السعدى
ويسحب الثقة

●● إن الباحث فى تاريخ الحركة الوطنية خلال الثلث الثانى من القرن العشرين، ليتملكه الفخر والاعتزاز بكفاح الشعب المصرى وحيويته وتضحياته الجسام من أجل الحرية والدستور، كان الشعب يناضل فى جبهتين متشابكتين، كل منهما تؤثر فى الأخرى وتتأثر بها، أما الجبهة الأولى فكانت ملحمة الاستقلال الوطنى، والتحرر من الاستعمار، وتصفية التحفظات الأربعة المتخلفة عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعطى لمصر استقلالا منقوصا، وأما الجبهة الثانية فكان مدارها التحرر من الحكم الاستبدادى الموروث عن ملوك الأسرة العلوية، والتطلع الى نظام حكم عصرى ديمقراطى، ومؤسسات دستورية محددة السلطات، فإذا كان دستور ١٩٢٣ قيد سلطات الملك وعهد بالسلطة التنفيذية الى حكومة مسئولة امام برلمان منتخب، فإن هذا الدستور تعرض، منذ ولادته للامتهان والعبث على يد أحمد زيوار أولا، ومحمد محمود ثانيا، ثم جاء إسماعيل صدقى على رأس الانقلاب الثالث ليهدم الدستور من أساسه، وحدثت هذه الانقلابات بتدبير من الملك، وبتشجيع من السلطات البريطانية التى أرادت تأديب الشعب المصرى وحرمانه من التمتع بحياة نيابية دستورية جزاء عناده ورفضه توقيع معاهدة تضفى على الاحتلال شرعية الوجود، وتفصل السودان عن مصر، ومن هنا جاء التشابك والارتباط بين الكفاح من أجل الاستقلال، والكفاح من أجل الدستور ●●

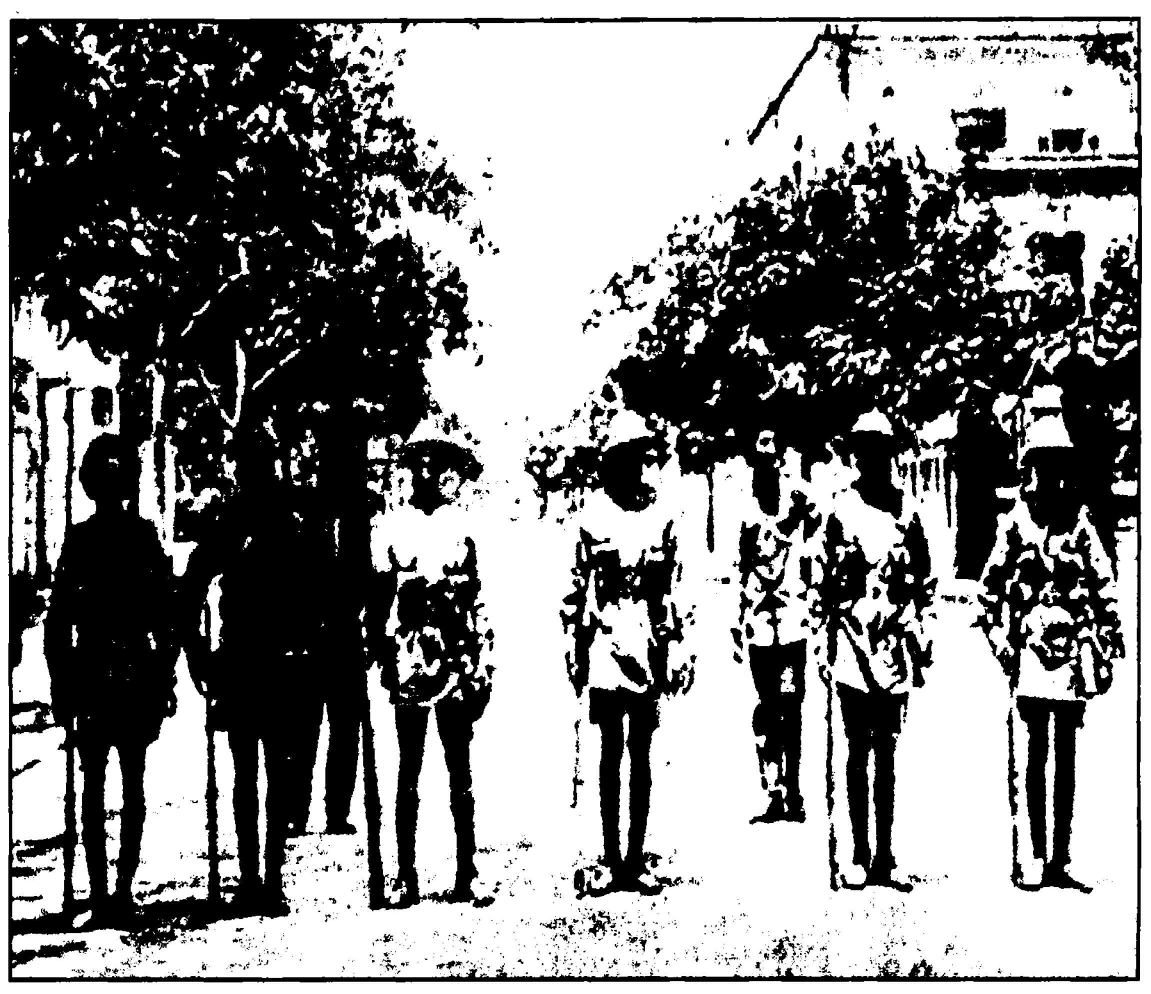


منع المتظاهرين من الوصول إلى قصر عابدين

رجال البوليس يسدون الشوارع المؤدية الى قصر عابدين لمنع المتظاهرين من الوصول الى مقر الملك فؤاد فى عام ١٩٢٤ عندما هتف المتظاهرون : سعد أو الثورة .. ونزل الملك على إرادة الشعب ورفض استقالة سعد زغلول

لم يتزعزع إيمان الشعب المصرى بأن هذا الكفاح المزدوج، يستوجب التضحية بالأرواح، فاندلعت المظاهرات فى العاصمة، والمدن الكبرى تتحدى إسماعيل صدقى وجنده المدججين بالرصاص والسناكى، وتساقط الشهداء تلو الشهداء، والجرحى بالمئات، والمعتقلون بالآلاف، وهم يهتفون بحياة الدستور وسقوط الطغيان، وكانت هذه الدماء الزكية بمثابة الزيت الذى زاد النار اشتعالا، ودفع الشعب إلى الصمود والتحدى، ومواجهة جبروت صدقى، ومن ورائه الملك والانجليز، بكل ما يملك من قوة وحيوية.

وعندما أدرك قادة الانقلاب أن طلقات الرصاص وطعنات السناكى لم تفلح فى كبح جماح الشعب، لجأوا إلى مصادرة الصحف الوطنية ، وكسر الأقلام الحرة، وتسخير مشايخ الأزهر فى تخدير أعصاب الشعب، وتحطيم روحه المعنوية، فأصدر شيخ الأزهر الأحمدى الظواهرى ومعه زمرة من عبيد القصر بيانات ونداءات ينكرون فيها على الشعب حقه فى المطالبة بحقوقه المغتصبة ، ووصفوا المقاومة الشعبية العزلاء بأنها عبث بالنظام العام، وأنها من أكبر الجرائم. وعلقت جريدة «السياسة» على هذا الكلام المتخاذل بأن هؤلاء المشايخ تناسوا تاريخ مشايخ مصر العظام الذين وقفوا ضد العسف المملوكى ، والعثمانى ، والفرنسى . والانجليزى، وادعوا أن ولى الأمر الذى يجب على الأمة طاعته هو الملك فؤاد.. وأنه حق على الأمة أن



الجيش يحاصر مبنى البرلمان
قوات من رجال الجيش يحملون البنادق ويلبسون الخوذات ويرابطون فى الشوارع المؤدية الى مبنى البرلمان لمنع انعقاده فى الموعد المحدد بنص الدستور .. والصورة للقوة التى اغلقت شارع البرلمان من جهة شارع قصر العينى

تتفانى فى الإخلاص لجلالته.. والاتصال المتين بعرشه. ولم يتعرض المشايخ لما وقع على المواطنين العزل من اعتداءات وحشية قام بها جنود الجيش والبوليس.

الجيش يحاصر البرلمان

غير أن هذه الأصوات المتخاذلة لم تفت فى عضد الشعب، ولم تنل من حيويته، ومضى النضال فى طريقة لإحباط الانقلاب الذى يديره صدقى لإلغاء الدستور والذى بدأ بتعديل قانون الانتخاب، ودار السباق سريعا بين حماة الدستور وأعدائه، ورأى الوفد أن يطرق جميع الأبواب بما فيها باب قصر عابدين لإقناع الملك بخطورة الانهيار الدستورى ، وكان المفروض أن يجتمع البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ يوليو ١٩٣٠ وهو آخر يوم فى الشهر الذى تعطل فيه البرلمان، وفى اليوم السابق للاجتماع انتشرت قوات الجيش والبرلمان لمحاصرة مبنى البرلمان ومنع الاقتراب منه. وتمركزت قوات أخرى فى الميادين والشوارع الرئيسية بالقاهرة تحسبا للمظاهرات التى ستقوم احتجاجا على حظر انعقاده فى موعده المقرر حسب نص الدستور، وفى هذا اليوم دعت قيادة الوفد إلى اجتماع فى النادى السعدى بدأ فى الصباح الباكر واستمر حتى ساعة متأخرة من الليل، وشهد وقائع هذا المؤتمر الصحفى كريم ثابت «باشا» مندوبا عن مجلة «المصور» فكتب تقريرا صحفيا مطولا على اتساع صفحتين، وقد



النحاس باشا يتوسط بعض أعضاء الهيئة الوفدية قبل الاجتماع الذى عقد بالنادى السعدى .. وفيه تقرر سحب الثقة من وزارة اسماعيل صدقى

استقر رأى الوفد على كتابة عريضة الى الملك فؤاد أدانت تصرفات وزارة صدقى منذ إغلاق مبنى البرلمان بالسلاسل وتعطيل الصحف الوفدية تعطيلا نهائيا بالمخالفة للدستور الذى يحظر إنذار الصحف او وقفها الا فى حالة الضرورة لوقاية النظام الاجتماعى، وقالت العريضة إن الأزمة القائمة هى أزمة دستورية ولا تمس النظام الاجتماعى ، فيكون تعطيل الصحف تعطيلا لإحدى الحريات العامة التى كفلها الدستور، كما أن الوزارة استهانت بأرواح الأهالى فأمرت بإطلاق الرصاص عليهم وطعنهم بالحراب، كما حدث فى بلبيس والمنصورة والاسكندرية ، وأنها كافأت الاشخاص الذين حاولوا اغتيال النحاس فى المنصورة، وقالت العريضة : إن الوزارة اعتزمت السير فى اعمال تشريعية خطيرة فى غيبة البرلمان، منها تعديل قانون الانتخاب، فى حين أنها لم تتلق سلطة التشريع عن الامة التى هى مصدر جميع السلطات، وبما أن شيوخ الامة ونوابها يحرصون كل الحرص على حل مشكلات مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الاجانب والمواطنين للخطر، فإننا نرجو من جلالتكم التفضل بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٣٠ لعمل الآتى:

أولا : استجواب الوزارة عن التصرفات المتقدمة واتخاذ القرارات التى يراها المجلسان .

ثانيا : اقتراع مجلس النواب على الثقة بالوزارة.

وذهب عبدالسلام فهمى جمعة وكيل مجلس النواب إلى قصر عابدين لتسليم عريضة الوفد، التى نشرت «المصور» نصها على غلاف الصفحة الأولى، وهى مكونة من ٣ صفحات تتلوها ٣ صفحات أخرى تحتوى على توقيعات الحاضرين ووصفت «المصور» العريضة بأنها «وثيقة تاريخية».. ومع ذلك كان مصيرها الإهمال من الملك.

محاكمة المتظاهرين

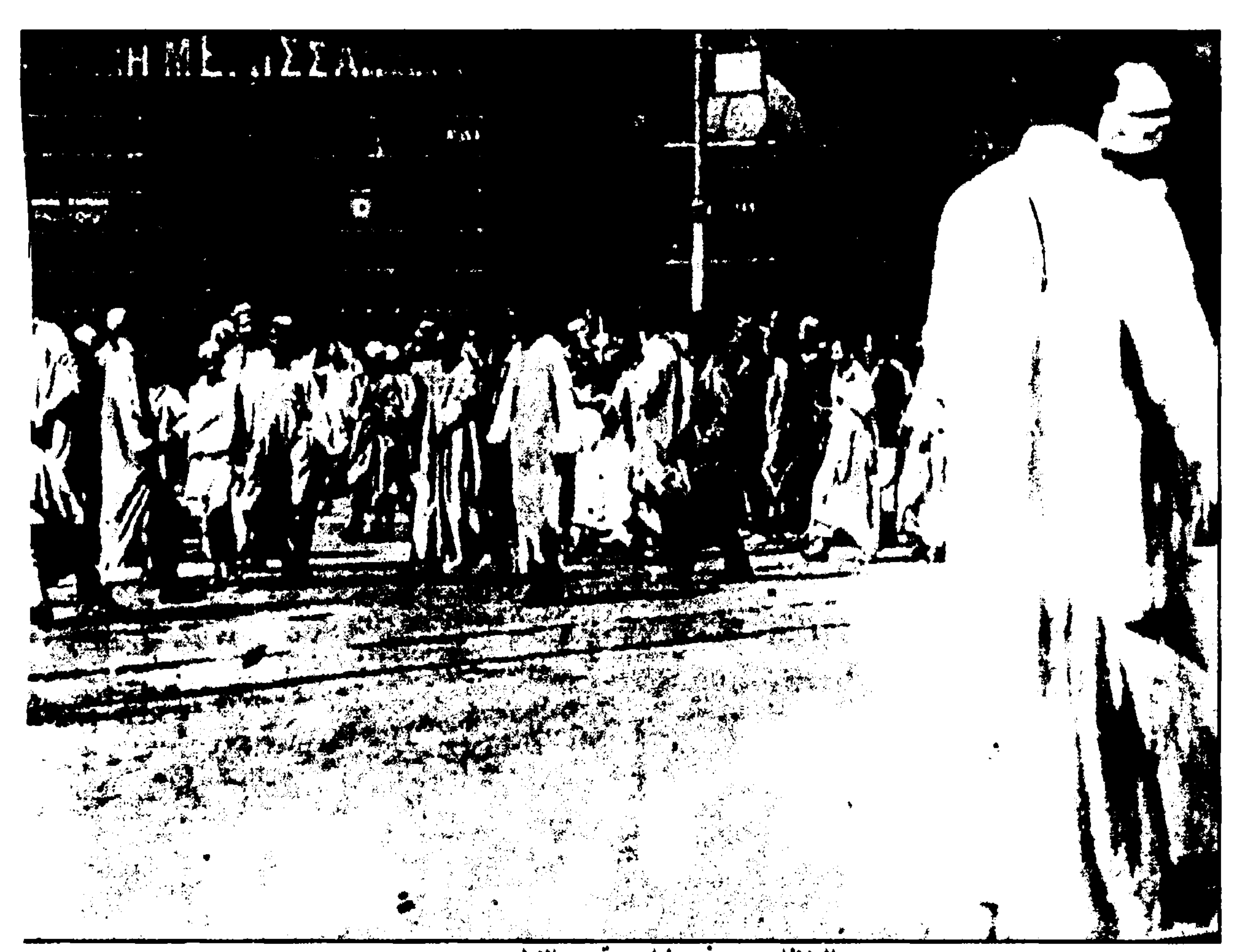
وفى اليوم التالى - وهو المحدد لانعقاد البرلمان - قامت المظاهرات الشعبية فى المدن الكبرى، فقوبلت بأقسى أنواع القمع، ونشرت «المصور» عديدا من صور المواجهة الدامية، وقالت إن البوليس قبض على جمهور كبير من المتظاهرين وأودعهم السجن فى مختلف أقسام الشرطة حتى أن عدد المقبوض عليهم فى القاهرة ناهز ألفا وخمسمائة شاب وفتى، وقد أحيلوا إلى المحاكمة أمام محكمة كل قسم . فبرأت ساحة فريق، وحكمت على الفريق الآخر إما بالغرامة أو الحبس وأحالت بعضهم إلى محكمة الجنايات بتهمة التخريب، وقالت «المصور» إن أعظم الاضطرابات التى وقعت فى القطر، كانت فى بورسعيد، ونشرت صورة الجماهير وهى تشيع شهيدين سقطا برصاص البوليس، كما نشرت صور رجال البوليس وهم يطاردون المتظاهرين فى السويس حتى وصولا إلى مزلقان السكة الحديد الذى حال بين الفريقين بسبب قدوم احد القطارات.

تراجع الوفد عن اقتحام البرلمان

وفى هذا اليوم الدامى، لم يلجأ الوفد الى اقتحام مبنى البرلمان، كما فعل يوم تحطيم السلاسل، وإنما دعا إلى اجتماع الهيئة البرلمانية الوفدية فى النادى السعدى يوم الجمعة ٢٥ يوليو، أى بعد أربعة أيام من الموعد المقرر فى الدستور، وبعد أن اكتشف عدم جدية العريضة التى رفعها إلى الملك فؤاد، وارجع بعض الباحثين هذا التغير الذى طرأ على موقف الوفد إلى أسباب منها احتلال البرلمان بقوة الجيش بما ينذر بأحداث جسام، ومنها أسباب تتعلق بالموقف داخل الوفد. إذ كانت ثمة اتجاهات متخاذلة مما دفع النحاس إلى أن يتجنب الدخول فى مغامرة جديدة شبيهة بما حدث يوم تحطيم السلاسل.

وبدأ مؤتمر الوفد على شكل هيئة برلمانية ثم لم يلبث أن تحول إلى جلسة برلمانية . فاجتمع النواب فى إحدى القاعات، بينما اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ فى قاعة أخرى، وكتب كريم ثابت الصحفى بالمصور وصفا مسهبا لهذا المؤتمر فقال إن الذين حضروه «١٤٦» نائبا وشيخا وهو عدد يندر اكتماله فى جلسات مجلس النواب العادية، ولم يدر بخلد أى منهم أن الاجتماع سينقلب بعد منتصف الليل إلى اجتماع برلمانى. ويظهر أن حضرات أعضاء الوفد المصرى كانوا وحدهم العارفين بهذا التدبير، ولكنهم احاطوه بسياج من الكتمان فلم يكاشفوا به أحدا إلا بعد انتصاف الليل بقليل.

ثم يقول كريم ثابت: وكنت كجميع إخوانى الصحفيين أتوقع أن يكون اجتماع هيئة الوفد البرلمانية فى ذلك اليوم، من أهم الاجتماعات لما كان ينتظر أن تصدره من القرارات الخطيرة، فلما حانت الساعة الثامنة مساء ألفيت الأعضاء لايزالون مجتمعين فى قاعة الاجتماعات الكبرى وفجأة سمعنا جلبة كبيرة ثم لم نلبث أن رأينا المجتمعين يخرجون من القاعة وحدانا وجماعات، وقيل لنا إن الجلسة رفعت للاستراحة وأنه من المسموح لنا أن نختلط بحضرات الاعضاء حيث لمسنا روح الديمقراطية والمساواة والألفة تسودهم جميعا.. كأنهم أبناء أسرة



المتظاهرون فى شارع قصر النيل

كان شارع قصر النيل من أوائل شوارع العاصمة التى بدأت فيها المظاهرات احتجاجا على ديكتاتورية حكومة اسماعيل صدقى، ويرى المتظاهرون فى الصورة وهم يهتفون بحياة الدستور وسقوط الطغيان

واحدة جمعتهم وحدة الغاية.. وبعد انتصاف الليل بساعة عدنا إلى النادى وأطل علينا النقراشى بك وقال: ألم نقل لكم إن مجلس النواب سيجتمع فى ٢٦ يوليو فى جلسة غير عادية، والآن نحن فى ٢٦ يوليو فتفضلوا إلى قاعة الاجتماعات لأن مجلس النواب سينعقد الآن، وصعدت إلى القاعة وجلست فى مدخل الباب الملاصق لمكتب الرئاسة فاستطعت أن أراقب كل ما جرى بدقة، وترأس الجلسة الأستاذ عبدالسلام فهمى جمعة، لغياب رئيسه ويصا واصف، وقد جلس على يمينه الأستاذ عبدالرحمن عزام، وإلى يساره الأستاذ أحمد عبداللطيف مرزوق، وجلس فى الجهة المقابلة دولة مصطفى النحاس باشا فى الجهة المقابلة دولة مصطفى النحاس باشا، وإلى جانبيه بعض أعضاء الوفد، وقام بتدوين الجلسة حضرات النواب المحترمين محمود سليمان غنام، ويوسف الجندى وحسن يس، وكان دولة النحاس باشا حاسرا من شدة الحر والتعب، أذ أن دولته أدار دفة المناقشات طوال الساعات التى استغرقتها جلسة الهيئة البرلمانية ، فلما أعلن رئيس المجلس افتتاح الجلسة وضع النحاس طربوشه على رأسه احتراماً للتقليد المتبع فى المجلس ومنع التدخين، واعتبر النحاس نفسه فى هذه الجلسة نائبا عاديا، وألقى دولته خطبة وجيزة اقام فيها الدليل على شرعية الاجتماع، وكان كلما رفع صوته يطلب إليه الجالسون حوله تخفيضه قليلا لئلا يتسرب الكلام إلى مسامع «الآذان» التى بثت بجوار المكان.

وطرحت الثقة بالوزارة على النواب مناداة بالاسم، وكانت النتيجة اجماعا على عدم الثقة بوزارة صدقى.. وعلى أثر انتهاء الجلسة اقبل فتح الله باشا بركات حيث كان يترأس جلسة مجلس الشيوخ، وبعد أن تلا النحاس قرار مجلس النواب، سأله كريم ثابت عن شعوره، فقال النحاس: إن سرورى فى هذه الساعة لا يوصف.. وهو سرور أناس يؤدون الواجب الذى عليهم بأمانة وشرف، وليس بأمانة وشرف فقط. ولكن بكل حكمة ورزانة فى الوقت عينه. وأؤكد لكم أننى إذا مت الآن فإننى أموت مستريحا .. راضيا قرير العين.

ولما كانت الصحف الوفدية مصادرة ، فقد صدرت قرارات مؤتمر ٢٦ يوليو فى شكل منشورات، وكان أخطرها فى رأى بعض الباحثين القرار الذى يدعو الأمة المصرية إلى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها. مادامت الوزارة الحاضرة قائمة فى الحكم، وساعد هذا المطلب على تعرية الحكومة خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى كان يعانيها الريف.

بريطانيا تتحرك على قلاع البوارج

فى غضون هذه الاحداث الدرامية ، كانت الحكومة البريطانية ترقب الصراع الشرس بين الحركة الوطنية، وحكومة صدقى ومن ورائها الملك فؤاد، ولمست أن الوفد يستعيد روحه الثورية ونضاله وسط الجماهير الفرنسية، «بأننا خرجنا من دكتاتوريات ثلاث فى نحو أربع سنوات، وإذا كانوا يتهموننا بالثورة، فإن هذا الدستور يحمى البلد من الثورة، وأن الحرية الداخلية والخارجية لا تنفصمان ، وأن الدستور هو جوهرى ولازم كالاستقلال ، فمن يلومنا اذا ما كانت هذه أفكارنا؟».

رأت حكومة لندن ما يجرى فى الديار المصرية على أنه إنذار بتجدد الثورة على غرار ما حدث فى ١٩١٩ . ووجدت أن الوقت قد حان لتخرج بريطانيا من حالة الصمت المريب والحياد الكاذب، إلى حالة الفعل المباشر، والتدخل لإطلاق يد رجال الانقلاب ضد حماة الدستور، وتحريك البوارج الحربية الى الموانىء المصرية لإرهاب الشعب واحباط أية ثورة مرتقبة.

وطلب رئيس الوزراء البريطانى رامزى ماكدونالد من مندوبه السامى فى مصر إبلاغ كل من رئيس الوزارة المصرى - إسماعيل صدقى - وزعيم الحركة الوطنية مصطفى النحاس بأن حكومة لندن لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى، ولا يمكن ان يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب وإن كان تصريح ٢٨ فبراير لايمنعها من التدخل الفعلى فى مسألة داخلية من هذا القبيل، ونظرا للحوادث الأخيرة فإننا نعد صدقى باشا مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر، وكذلك نعد النحاس باشا مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

واختتم ماكدونالد تصريحه بأن حكومته أصدرت أوامرها إلى بارجتين بالابحار إلى مياه الاسكندرية.

رد النحاس.. وصدقى

وكان رد النحاس على التبليغ البريطانى بأن اعرب عن اغتباط الأمة المصرية بالتزام الحكومة البريطانية خطة الحياد، وأنها لا تبغى أن تستخدم أداة لمهاجمة الدستور المصرى وأن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب، أما وقوع الأحداث المحزنة الأخيرة فمرجعه

مسلك الوزارة القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الامة وبما ان بقاء الدستور منيع الجانب، مصون الاحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكررة التى تقترن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب، فإننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا فى دائرة حقوقنا، ونأمل ان تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التى تجر إلى هذه الحوادث المشئومة.

أما صدقى ـ كما لاحظ الرافعى ـ فقد جعل كل همه ابراز الجانب الذى يعنيه كحاكم مطلق يتولى الحكم على غير ارادة الشعب فهو لا يخفى شعور استيائه من إعلان الحكومة البريطانية أنها لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور، ولا ينفى عن نفسه تهمة هذا الاعتداء.. بل يعترض على هذا الإعلان بحجة أن حكومته لم تلتمس المعونة من بريطانيا فى تنفيذ اغراضها فالاعتداء على الدستور فى نظره سائغ ومشروع، ومظهر الاستقلال فى نظره الا تلتمس الحكومة فى اعتدائها على دستور البلاد معونة الحكومة البريطانية وليس هذا التفكير مما يشرف رئيس وزارة مصرى لأنه إنما يسجل على نفسه نية الاعتداء على حقوق الشعب، ويتظاهر بأنه ليس فى حاجة الى معونة الدولة المحتلة فى تنفيذ عدوانه على الأمة وبغيه عليها. فى الوقت الذى تتظاهر فيه تلك الدولة بأن لا يد لها فيه، وتتنصل من تبعته الاثيمة، وماكدونالد فى قوله هذا لم يقرر الحقيقة وإنما اراد ان يدرأ عن حكومته تهمة الاشتراك فى هذا الاعتداء والتحريض عليه تحت ستار الحياد الكاذب، تلك التهمة التى اثبتتها الحوادث السابقة، واللاحقة ، ففى الوقت الذى يتنصل فيه ماكدونالد من تهمة الاشتراك فى الاعتداء على الدستور، يباهى صدقى بالاعتراف بها. ويزهو بأنه لا يلتمس فى ذلك معونة بريطانيا.

ثم يقول الرافعى: ولو كان صدقى يحترم بلاده وامته لاستنكر ما ينطوى عليه التبليغ البريطانى من اتهامه بالاعتداء على الدستور . ولكنه بدأ فى جوابه معترفا بهذه التهمة . غير مكترث لنسبتها اليه واعجب من ذلك أن يبرر فى جوابه حرصه على حقوق الاجانب ورعاية مصالحهم وأرواحهم ويعتز بشهادتهم له فى هذا الصدد، وثقتهم به، وكان الاجدر به والأكرم له إن يجعل المحافظة على حقوق الشعب أولى بالتنويه من رعاية حقوق الاجانب، وان يعتز بثقة الشعب اكثر من اعتزازه بثقة الاجانب. لان اول ما يجب على رئيس الحكومة المصرية ان يحافظ على حقوق الشعب المصرى، قبل أن يحافظ على حقوق النزلاء، ويعتز بثقة مواطنيه قبل أن يعتز بثقة الاجانب، ولكن عقلية الحكم المطلق هى التى أملت على صدقى جوابه، فلا غرابة ان تشيع هذه العقلية فى كل جوانبه، فكأنه يريد ان يقول لرئيس حكومة بريطانيا: اننى ماض فى سياسة البطش بالشعب، ولا تخشوا بأسا على الاجانب، فاننى اطمئنكم على الا يمسهم سوء، لأن سياسة البطش والعدوان مقصور تنفيذها على المصريين دون الاجانب، فما اشد ما ينطوى عليه هذا الجواب من استهتار بحقوق البلاد وكرامتها.

ومضى إسماعيل فى سياسته التى رسمها منذ اليوم الأول لتوليه الوزارة، فاستصدر مرسوما بفض الدورة البرلمانية دون إقرار الميزانية كما تقضى أبسط المبادىء الدستورية وأعقبه بمرسوم بحل مجالس المديريات التى احتجت على تصرفات الوزارة وفى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ضرب صدقى ضربته الكبرى وأصدر الملك فؤاد المرسوم المشئوم بالغاء دستور ١٩٢٣ وحل مجلسى النواب والشيوخ.. ودخلت البلاد فى منعطف خطير.

مصرع الدستور

● صدقى باشا أجهز
على دستور الأمة
وصنع دستوراً يعطى
للملك السلطتين
الزمنية والدينية
● الانتخابات للأغنياء
فقط.. وحرمان
أصحاب المهن الحرة من
الترشيح فى جميع
البلاد ماعدا القاهرة

●● فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ضرب إسماعيل صدقى باشا ضربته القاتلة واستصدر مرسوما ملكيا بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإبطال الحياة النيابية، وأثبتت الحوادث أن الدستور لقى مصرعه بطعنات ثلاث: كانت الطعنة الأولى من الملك فؤاد الذى حنق على الدستور منذ ولادته لأنه قيد من استبداده، ودفع إلى مسرح الحياة السياسية المصرية بمجلس نيابى ينازعه السلطان، وحكومة برلمانية تقاسمه الحكم بصفتها ممثلة للسلطة التنفيذية التى نص عليها الدستور، وطوال السنوات السبع التى عاشها الدستور، عانى من الملك الضربة تلو الضربة حتى شرعت رماح صدقى فأجهزت عليه، وجاءت الطعنة الثانية من الانجليز فقد شجعوا إسماعيل صدقى على قمع الشعب الذى رفض الخضوع للإرادة البريطانية، والتوقيع على معاهدة التحالف، وتبين أن صدقى عرض عليهم - خفية - دستوره الجديد، فأضاءوا له النور الأخضر لإعلانه على جثة دستور الأمة، وجاءت الطعنة الثالثة والأخيرة من إسماعيل صدقى الذى لم يكن فى يوم من الأيام من المؤمنين بحق الشعب فى الحكم الدستورى، رغم أنه كان عضو لجنة الثلاثين التى وضعت الدستور، إلا أنه كان دائم التربص به لأنه أعطى للشعب حريات وحقوقا لايستحقها، ولذا شارك فى تدبير كل المحن التى تعرض لها الدستور إلى أن واتته الفرصة لوضع دستور على مزاجه، يقرر للشعب سلطات صورية باليمين، ثم يسلبها بالشمال ليضعها فى حجر الملك ●●



العريضة الثانية للوفد

فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٠ رفع نواب حزب الوفد عريضة ثانية إلى الملك فؤاد تتضمن تحذيرا من عواقب قانون الانتخاب الجديد الذى أعده صدقى باشا .. فكان مصير العريضة نفس مصير العريضة الأولى ، ويرى النحاس خارجا من اجتماع الهيئة البرلمانية الوفدية .. ونشرت «المصور» هذه الصورة على غلافها الأول وحولها نص العريضة والتوقيعات عليها

فى البيان الذى قدم به دستوره، شن إسماعيل صدقى هجوما عنيفا على دستور ١٩٢٣ لأنه - فى رأيه - لا يلائم أحوال مصر، ووصفه بأنه «صورة سيئة لما بلغته الديمقراطية فى أوربا فى العصر الحاضر، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر، وخصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة وتوزيعها، لاتشبه فى كثير من أحوال البلاد التى تنقل عنها، ومن ثم فلم يحقق هذا الدستور ماعقد به من الآمال من أنه خير ماتمتعت به البلاد من صور الحكم، وأكفلها بإقرار النظام والسلام»، ولم يغفل صدقى أن يتهم أعضاء المجالس النيابية بالانحطاط والتهريج والديماجوجية.

ولو كان إسماعيل صدقى جادا فى علاج العيوب التى ظهرت - من وجهة نظره - فى تطبيق



النحاس ومحمد محمود فى عربة واحدة

بعد التحالف الذى حدث بين الوفد والأحرار الدستوريين تقرر قيام زعماء الحزبين بجولة فى الأقاليم لتنظيم المقاومة الشعبية ضد ديكتاتورية اسماعيل صدقى، وفى هذه الصورة يبدو محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا فى عربة القطار الذى كان من المفترض أن يتوجه الى بنى سويف ولكن صدقى باشا خدعهم وغير اتجاهه الى منطقة طرة

الدستور، لكان فى إمكانه أن يطالب بتعديلها بالوسائل الدستورية المنصوص عليها، وعن طريق الأمة التى هى مصدر السلطات، إلا أن الرجل لم يكن من رجال السياسة المؤمنين بالحكم الدستورى من الأساس، وإنما كان من النفر الذين ينظرون إلى الشعب نظرة الصائد إلى الطائر فيحبسه فى قفص ليعزف له نشيد الولاء والعرفان مقابل حبات من القمح وقطرات من الماء يتفضل بها عليه.

الحكم المنصف على الدستور

هل كان دستور ١٩٢٣ سيئا إلى الحد الذى يقتضى إلغاء هذا الانجاز الذى حصل الشعب عليه بعد كفاح مرير، وجهاد مشرف من أجل الحرية والحكم الديمقراطى؟، إن الباحث المنصف لايستطيع أن يحكم على هذا الدستور بالفساد أو العوار لسبب بسيط، وهو أن هذا الدستور لم يعط الفرصة الكافية للتطبيق الطبيعى حتى تتبين نتائجه، لقد تعرض للعبث قبل أن تحتفل البلاد بعيد ميلاده الأول، وتعرض للتعطيل على يد أحمد زيوار باشا بعد عشرة شهور فقط من تطبيقه، ثم تعرض للتعطيل ثلاث سنوات قابلة للتجديد على يد محمد باشا محمود، ثم جاء إسماعيل صدقى فأمعن فى التربص والنقمة على الدستور بأبشع من سلفيه، فكيف يمكن استساغة المزاعم التى تهون من شأن الدستور، وتعزو إليه الفشل؟.

إن الحقيقة التاريخية كما يعرضها الدكتور محمد ضياء الدين الريس فى كتابه «الدستور والاستقلال» تؤكد أن التجربة الدستورية نجحت نجاحا باهرا فى أول مرة طبقت فيها، وذلك فى عهد وزارة الشعب الأولى (وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤) **وتجلت إرادة الأمة وظهرت قوتها حينئذ أمام الانجليز والسراى، ولولا المؤامرة وعدوان الانجليز بالقوة الغاشمة، لاستمرت**



محمد محمود فى النادى السعدى

قام محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بزيارة النادى السعدى ردا على الزيارة التى قام بها النحاس باشا لنادى الأحرار مع بدء التحالف بين الحزبين وحولهما اقطاب الوفد والأحرار الدستوريون

التجربة الدستورية تخطو من نجاح إلى نجاح، ولأصبحت مصر دولة ديمقراطية بكل ماتحمل الكلمة من معان، كذلك نجح البرلمان نجاحا ظاهرا في عهد الائتلاف (١٩٢٦ ـ ١٩٢٨) وقد أنجزت الحكومات الدستورية والبرلمان إصلاحات مهمة، وكان يمكن انجاز إصلاحات كثيرة عظيمة لولا تدخل الانجليز ومعارضتهم وإرسالهم البوارج الحربية لتهدد النواب والبلاد ليمتنعوا عن إصلاح الجيش أو تعديل التشريع أو تحقيق النهضة الاقتصادية ـ كما هو ثابت من وقائع التاريخ ـ أما مايزعمه صدقي وأمثاله من الوصوليين، فهو تجن على التجربة الدستورية، وظلم لها، والعكس هو الصحيح، ولو كانت هناك أخطاء: فأي حكومة وأي برلمان لاتكون له أخطاء؟ ولكن الأفراد والشعوب تتعلم بالتجارب، وتصلح هذه الأخطاء على مر الزمن، أما الحكم بأن الفرد أو الشعب يبقى طفلا ويحال بينه وبين التجارب، فهذه جناية على الفرد أو الشعب، وعلى كلٍ، فهذه كلها حجج تصاغ لتبرير العدوان والاعتداء على القانون والنظام، ويلجأ إليها



رجال الوفد يتأهبون للسفر الى بنى سويف
على رصيف محطة العاصمة وقف زعماء الوفد وهم يتأهبون لركوب القطار الى بنى سويف ولم يخطر على بالهم أن القطار سيذهب بهم الى منطقة طرة.. وفى الوسط فتح الله باشا بركات والى يمينه حمد باشا الباسل والى يساره الغرابلى باشا فالشمسى باشا

دائما كل المستبدين والطغاة فى مختلف الأمكنة والأزمان.

الانتخاب للقادرين فقط

لم تقتصر جريمة إسماعيل صدقى على إلغاء دستور الأمة، وإصدار دستوره، وإنما أصدر معه قانونا للانتخاب عاد به إلى نظام الانتخاب على درجتين، وحصر حق انتخاب النواب على مندوب يمثل خمسين ناخبا، ورفع سن الناخب من ٢١ إلى ٢٥ سنة، واشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية، أو يكون ساكنا فى منزل لايقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها، أو مستأجرا لأرض زراعية لاتقل ضريبتها عن جنيهين سنويا، أو حائزا على شهادة الابتدائية أو ما يماثلها.

وبذلك تخلص قانون صدقى من فئات كبيرة من العمال والفلاحين الذين كانوا يشكلون الركيزة الشعبية للوفد، وهم الذين كان يفخر سعد زغلول بانتسابه إليهم، ويعتز بأن حزبه هو حزب (أصحاب الجلابيب الزرقاء) فى مقابل حزب (أصحاب المصالح الحقيقية) من كبار أصحاب الأراضى ويمثلهم حزب الأحرار الدستوريين، أما أغرب وسائل حرمان الوفد من نوابه من طبقة المثقفين، فقد تفتق عنها عقل إسماعيل صدقى حين نص فى قانون الانتخاب الجديد، على حظر الترشيح لعضوية البرلمان على كل من يزاول مهنة حرة خارج نطاق مدينة القاهرة، أى حرمان

الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين والتجار المقيمين فى جميع أنحاء القطر المصرى ـ فيما عدا القاهرة ـ من أن يكونوا أعضاء فى البرلمان، وكانت حجته الظاهرية أن عضو البرلمان المقيم خارج القاهرة لايستطيع التوفيق بين أعباء مهنته، وبين القيام بمهمته النيابية، أما الهدف الحقيقى فهو إبعاد الطبقة الوسطى ـ وهى عماد الوفد ـ عن التمثيل البرلمانى، فى حين أباح للعمد ومشايخ القرى جواز الجمع بين عملهم وعضوية البرلمان، ظنا منه بأنهم سيكونون طوع بنانه.

ومضى بيان صدقى ، فسلب مجلسى البرلمان حقوقا أجازها للسلطة التنفيذية، فحرم المجلسين على السواء من حق اقتراح القوانين، وقصرها على السلطة التنفيذية، وإطلاق يدها فى تقرير ماتشاء من الاعتمادات المالية فى غيبة مجلس النواب الذى لايملك حرية تعديلها أو نقضها بعد انعقاده، ووضع الدستور الجديد السلطة الدينية ـ إلى جانب السلطة الزمنية ـ فى يد الملك، فجعل له وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين، وبرر هذا الإجراء تبريرا ساذجا يسترضى به العامة، فذكر أنه من الجائز أن يكون رئيس الوزراء غير مسلم، وحينئذ لايتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الأزهر، أو الرؤساء الدينيين المسلمين، خصوصا والإسلام دين الدولة الرسمى.

ومن حيث اعتراض الملك على مشروعات القوانين، كان دستور (٢٣) يحتم على الملك أن يردها إلى المجلس فى مدى شهر لإعادة النظر فيها، فإذا لم يردها، صارت نافذة، فجاء دستور صدقى لينص على أن للملك، إذا امتنع عن التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان، أن يكتفى بإهماله، ولايكون ملزما بإعادته إلى المجلس خلال فترة زمنية محددة، وبرر صدقى هذا الإجراء بأن تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب العالمية هو الذى قيد سلطة الملوك، ووصف هذه القيود بأنها مبالغة لا فائدة فيها، وأن فترة الشهر قصيرة وأن تفسير «عدم الرد» بأنه «تصديق» إسراف فى الاستنتاج وبناء القرائن، والأولى أن يكون العكس، ولم ينس دستور «صدقى» النص على حماية الذات الملكية من التعريض، حتى لايتكرر ماحدث من النائب عباس محمود العقاد، فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل مايقع منهم فى المجلسين من العيب فى ذات الملك أو أعضاء الأسرة المالكة.

واتجه الدستور الجديد إلى تقييد حق مجلس النواب فى سحب الثقة من الحكومة ـ وهو المبدأ العتيد المنصوص عليه منذ دستور شريف باشا فى أواخر عهد الخديو إسماعيل والذى يعتبر

جوهر النظام الدستورى ـ فأحاطه صدقى بسلسلة من القيود جعلت منه أمرا متعذرا ومستحيلا، وفى حالة حل مجلس النواب، تحرر دستور صدقى من الالتزام بتحديد موعد إجراء الانتخابات الجديدة خلال شهرين، وتحديد موعد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب، فمد ميعاد الانتخاب إلى ثلاثة شهور من تاريخ الحل، ويدعى المجلس الجديد للانعقاد فى ميعاد لايتجاوز أربعة شهور بعد ذلك التاريخ، ولم يشترط النص فى المراسيم الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة.

ولكى يعطى صدقى حصانة لدستوره، نص على أنه غير قابل للتعديل لمدة عشر سنوات.

صدمة الأمة

قابلت الأمة بجميع فصائلها السياسية، صدمة إلغاء الدستور، بالاستنكار وجمع بينها الإحساس بالخطر القادم عندما تدار الانتخابات عن طريق وزارة يرأسها إسماعيل صدقى الذى دخل التاريخ على أنه أول من ابتدع جريمة تزوير الانتخابات وشعرت الأحزاب بأنها فى حاجة إلى جمع الصفوف لمواجهة ديكتاتورية صدقى، ويروى الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته كيف بدأ التقارب بين الوفد والأحرار الدستوريين بعد أن استفحلت شراسة صدقى، ولم يدخر سبيلا من سبل البطش إلا اتخذه ضد خصومه لدرجة أنه كان يحرض البنوك على طرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد العلنى لبيعها جبرا، فإن أذعن الخصم، تدخل صدقى باشا لدى البنك وحفظ عليه أرضه، وإلا.. كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه. ثم يستطرد هيكل:

لم يرهبنا هذا البطش.. ولم يزعجنا هذا الطغيان، بل حفز من عزائمنا وقوى من روحنا المعنوية، فازدادت معارضتنا عنفا، وكانت الاجتماعات تعقد فى نادى الأحرار الدستوريين، يلقى فيها إبراهيم بك الهلباوى، ومحمد على علوبة باشا خطبا نارية تنديدا بهذا العبث بالدستور على نحو يخالف كل أحكام الدستور، مما جعل الدستور ـ على حد تعبير علوبة ـ أقل احتراما من لائحة الترع والجسور، ولم نستطع البقاء رازحين تحت عبء البطش الذى فرض علينا، وبدأ بعض إخواننا يفكرون فى أنه من الخير أن نتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه، على الرغم من أن عددا كبيرا من صميم الأحرار الدستوريين لايطيقون مثل هذا الاتفاق، وأنهم قد يندفعون بسببه إلى ترك الحزب والانضمام إلى معسكر الحكومة، ولكن محمد محمود باشا ومحمود عبدالرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما، رأوا، وبحق أن الاتفاق مع الوفد

أدنى إلى تحقيق مانقصد إليه، وأن هذا الاتفاق لن يمتد أجله إلى مابعد ذلك، وأن الذين تركونا سيعود أكثرهم إلينا متى عادت الأمور إلى نوع من الاستقرار يرجع فيه كل حزب إلى موقفه الأول.

ومعنى كلام هيكل أن الاتفاق مع الوفد كان مرحليا.. وموقوتا بنجاح التصدى لوزارة صدقى، وبعدها يعود كل فصيل إلى موقعه، ويستبعد هيكل فكرة التحالف الدائم بزعم أن الدستوريين حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون، وأعداء للطغيان فى كل صوره، ويريدون الارتفاع بالشعب إلى حيث تتقارب طبقاته فى إدراك معانى الحرية، أما الوفديون - فى نظر هيكل - فهم متعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم، ويرون فى النزول إلى مستوى الشعب، وسيلة أكيدة لدفع الشعب إلى أغراضهم.

ولعل أهم مافى هذه - الاعترافات - أنها تنم عن موقف الحزبين العتيدين من الإرادة الشعبية، فهى عند الأحرار الدستوريين يجب أن تكون منقادة - وليست قائدة - وتخضع لفئة من الساسة يرون فى أنفسهم الجدارة.. والأحقية بالقيادة.. أما الوفد - من وجهة نظرهم - فهو يمالىء الجماهير ويسايرها ليكسب ثقتها.. وكلام هيكل يفسر بجلاء سر انصراف الجماهير عنهم فى كل انتخابات حرة، واندماجهم فى حظيرة الوفد وحصوله على الأغلبية التى كان هيكل يصفها بأنها «طغيان الأغلبية».

حادث القطار.. والمقاومة العملية

لنترك هذه المسألة الجدلية، ونمضى مع هيكل فى روايته عن تطور عملية التحالف مع الوفد ضد طغيان صدقى، فيقول: اتفقنا مع الوفد لمقاومة بطش صدقى، ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات، ومكرم عبيد باشا، ويمثل الأحرار فيها محمد على علوبة باشا، وهيكل، وأقرت اللجنة فى أول اجتماع لها رأيا عرضه الأحرار الدستوريون، وهو أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لايمكن أن تؤتى ثمرتها، إلا إذا تقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة، وأن يتعرضوا لما يتعرض له الشعب للتضحية، أما إذا اقتصرت الدعوة على مقالات تنشر فى الصحف، بالغة ما بلغت قوتها، وبلغ صدق تعبيرها

عما يعانيه الشعب فى حريته، فلن يكون من أثرها إلا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها، ولكنها لن تحرك الشعب إلى عمل إيجابى عنيف منتج.

وبعد طرح هذه الفكرة الجريئة، قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين إلى «طنطا» بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف فى صباح يوم من شهر ابريل سنة ١٩٣١، وقبيل الموعد ذهبنا جميعا إلى محطة العاصمة فإذا أبوابها موصدة وإذا بالبوليس يمنعنا بالقوة من دخولها، فأشار بعضهم بالعودة إذ ليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة، لكن محمد محمود باشا، المتحمس لفكرة المقاومة، رفض الاستماع إلى هذا الرأى، وتقدم نحو الباب، وتجمع المحيطون به وفتحوا الباب عنوة، واندفع الجميع خلفه، فإذا من ورائه قوة من البوليس تريد منع الداخلين، لكن محمد محمود لم يعبأ بهم، واقتحم نطاق البوليس فسقط طربوشه على الأرض، فالتقطه رجل ممن معه ورده إليه، واندفعنا نحو عربات القطار وأخذنا أماكننا، وحان موعد السفر ولم يتحرك القطار، ومر نصف ساعة ولم يتحرك، ولكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها، إذ قامت إحدى القاطرات وجرت عربتنا وحدها، وانطلقت بنا إلى طريق غير طريق طنطا، ووجدنا أنفسنا نعبر صحراء العباسية، ومنها إلى ناحية الصف، ثم توقف القطار، وشعرنا بأن عملنا غير مؤد إلى نتيجة، واقترح بعضنا العودة إلى القاهرة، لكن محمد محمود باشا، ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لانبرحه، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه!.

وفى هذه الأثناء راجت أنباء الحادث فى أرجاء القاهرة، فهرع الكثيرون من الرجال والسيدات إلى القاهرة، فلما عرفوا تصميمنا على البقاء لنرى ما سيصنع صدقى بنا، عادوا، وبقينا إلى أن دخل الليل، فتحرك القطار عائدا بنا إلى محطة المعسكر بين المعادى وطرة، وهناك أمرنا بالنزول طوعا أو كرها، فتركنا القطار وركبنا السيارات إلى بيوتنا، ونحن مطمئنون إلى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة، وبال الشعب، ونبه الجماهير إلى أن الأمر جد خطير، وإلى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها، لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف، ولعل صدقى باشا شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما، حين منعهما من نزول طنطا وتحريك أهلها إلى ما يشبه الثورة، واطمأن بذلك إلى أنهما لن يفكرا من جديد فى تكرار ماحدث.

ولكن المقاومة لم تتوقف.. ونظمت لجنة الاتصال سفر الزعماء مرة أخرى إلى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار، وفى غفلة من الحكومة، وبقى أمر السفر سرا حتى فوجئت المدينة بوجود النحاس ومحمد محمود فى دار رئيس لجنة الوفد، وما كاد يذاع نبأ مجيئهم حتى هبت المظاهرات تجوب المدينة وتحيط بالدار، وسرعان ما انقلب المكان حصنا تحاصره قوات الجيش من كل جهة، وأطلقت الذخيرة الحية على المتظاهرين فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون، وانتهى اليوم بعودة الزعماء فى السيارات مخفورين إلى العاصمة حيث أجرى التحقيق معهم.

ونجحت حركة المقاومة فى مقاطعة الانتخاب نجاحا حاسما ورائعا، حتى أن الرافعى شبهها بمقاطعة الأمة للجنة ملنر سنة ١٩١٩ من حيث إحكامها واتساع مداها، وكتبت فاطمة اليوسف أنها كانت تطوف على دوائر الانتخاب فتراها خاوية، والحوانيت المجاورة لها مغلقة، واجتاحت القاهرة والاسكندرية وبعض المدن المظاهرات العنيفة لتعطيل عملية التصويت، ودخل العمال المعركة فأضرب عمال العنابر فى بولاق والورش الأميرية، وتظاهروا احتجاجا على تعسف صدقى، وقوبلت مظاهراتهم بالعنف الشديد، وقتل منهم كثيرون، حتى بلغ عدد القتلى فى أنحاء البلاد مائة قتيل، والجرحى ١٧٥ وبالرغم من كل ذلك أذاع صدقى فى الصحف أن الانتخابات تمت على خير وجه وفى جو تسوده السكينة والهدوء، وأن الأمة اشتركت فيها بأكثر مما اشتركت فى انتخابات سابقة، وأن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم أكثر من ٦٧ ٪ من مجموع الناخبين.

وكان من أثر هذه الممارسات القمعية التى ارتكبها صدقى باشا، أن عمت البلاد موجة من حوادث الاغتيال السياسى لأول مرة منذ حادث السردار، وبينما كان محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى طريقه إلى شبرا، اعترض البعض سيارته بواسطة سلم اعترض طريقها وأطلقوا عليه النار، وانفجرت قنبلة فى مبنى وزارة الحقانية (العدل) وأخرى فى منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية، وفى الفترة من ٢١ إلى ٢٧ يونيه ١٩٣١ قطعت أسلاك التليفونات الخاصة بالسيمافورات بقصد تعطيل السكك الحديدية، وحاول البعض فك مسامير القضبان بين محطتى طوخ وسنديون، وجاء استئناف المقاومة السرية فى بداية العهد الدستورى الذى صنعه صدقى، وبعد الانتخابات المزيفة التى أجراها، دليلاً على ارتفاع درجة التذمر والاستياء التى عمت البلاد .

عهد الله والوطن

● ميثاق بين الوفد

والأحرار الدستوريين

لمواصلة النضال ضد

استبداد «صدقى»

● أمراء الأسرة المالكة

ورجال السياسة

ينضمون إلى الحركة

الوطنية دفاعا عن

النظام الدستورى

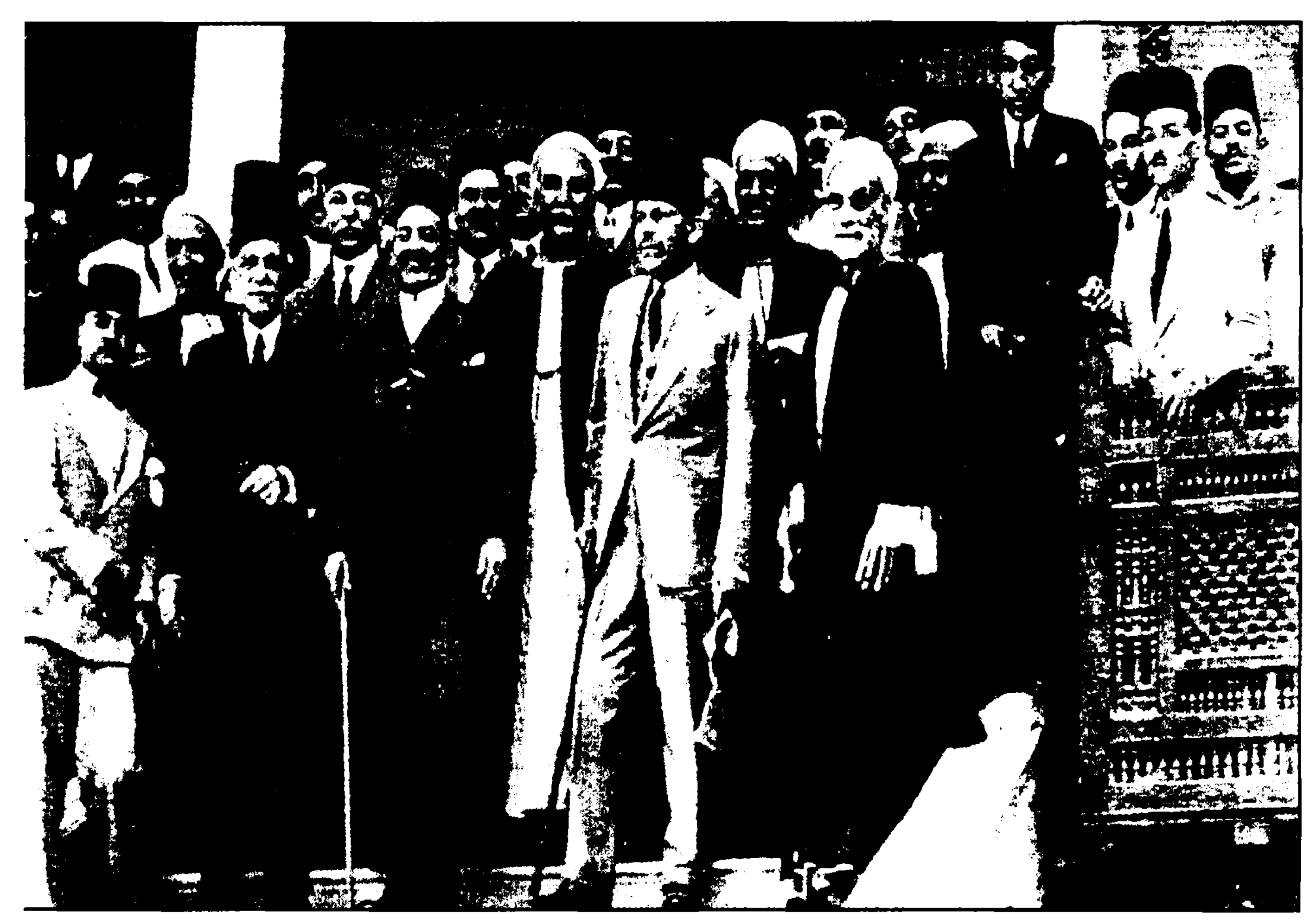
●● بعد أن فرغ صدقى باشا من هدم النظام الدستورى: شرع فى إقامة نظام جديد استبدادى المضمون والجوهر، ولكنه يأخذ من الأنظمة الديمقراطية شكلها ومظهرها، فهناك دستور فرضه صدقى على الأمة محاطا بحصانة مدتها عشر سنوات لايسمح خلالها بتعديله، وإمعانا فى تزييف الشكل الديمقراطى اصطنع حزبا يخوض به معركة الانتخابات، وأصدر له جريدة يومية وأطلق على الاثنين اسم (الشعب) جريا على طريقته فى السطو والاحتيال على إرادة الأمة، واستخدام اسمها فى أعمال منافية للديمقراطية، وتكرر ماسبق أن فعله الملك فؤاد فى عام ١٩٢٥ عندما اصطنع حزب (الاتحاد) وعهد برئاسته إلى رجله الأول حسن نشأت، وجمع له حفنة من أذناب القصر وطلاب المناصب، ليسحب البساط من تحت الوفد بزعامة سعد زغلول، ولم يتعظ صدقى من فشل تجربة حزب الاتحاد وولادته ميتا.وسخر جهاز الإدارة فى إرغام الأعيان والموظفين والعمد ومشايخ القرى على الانضمام لحزبه وجمع التبرعات له بقوة القهر والابتزاز والرشوة، حتى إذا انتهى من إعداد المسرح لتقديم تمثيليته الهزلية، أعلن عن إجراء الانتخابات العامة كى تنبثق عن برلمان يعطيه الشرعية فى حكم البلاد، والتفاوض مع الانجليز، والتوصل معهم إلى اتفاق سبق أن تحطم أكثر من مرة فى ظل الوزارات السابقة، وكانت المفاجأة عندما أجمعت الأمة على مقاطعة الانتخابات وفى مقدمتهم العمد والمشايخ ●●



الأمة تشيع محطم السلاسل .. ويصا واصف

شيعت الأمة المصرية الأستاذ الكبير ويصا واصف بك عضو الوفد المصرى ورئيس مجلس النواب السابق بعد مرض لم يمهله سوى أيام ، وبعد شهور قليلة من العمل البطولى الذى سيذكره له التاريخ عندما أمر بتحطيم السلاسل التى وضعها إسماعيل صدقى على أبواب البرلمان وقد شاركت الأمة بكل طوائفها فى تشييع الراحل الكبير، ورثاه النحاس باشا بكلمات مؤثرة قال فيها أن سيرته الحافلة بجلائل الأعمال ستظل نبراسا لزملائه فيقتفون أثره وينهجون على منواله

لم يساند حكومة صدقى وانتخاباته من الأحزاب الوطنية سوى الحزب الوطنى، فلم يعلن عن مقاطعة الانتخابات كما فعل الوفد والأحرار الدستوريون، ولم يسع الأستاذ الرافعى ـ قطب هذا الحزب وعضو مجلس إدارته ـ إلا أن يعرب عن أسفه لأن أغلبية القيادة رأت المشاركة على عكس الأقلية ـ ومنها الرافعى ـ وكان من رأيه: أنه يجدر بالحزب الوطنى الذى رفع فى أواخر سنة ١٩٢٥ راية الثورة على قانون الانتخاب الباطل الذى أصدرته وزارة زيوار، أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى وقانون انتخابه، وكان خليقا به أن يشترك فى معركة الدستور سنة ١٩٣٠ كما اشترك فى عام ١٩٢٥، ولكنه لم يفعل، وبدا الفرق واضحا بين الموقفين، وقد اغتبط صدقى بقرار الحزب الوطنى لأنه رأى فى مشاركته إقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات، واعتبر هذا الحزب مؤيدا للنظام الذى اصطنعه، وكان يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب وهى: حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى.



النحاس فى ضيافة محمد محمود

قام النحاس باشا ومعه رهط من الشيوخ والنواب الوفديين بزيارة لنادى الأحرار الدستوريين حيث استقبلهم محمد محمود باشا وقام الجميع بالتوقيع على قرارات المؤتمر الوطنى بمناهضة حكومة اسماعيل صدقى

أما الوفد والأحرار الدستوريون، فقد تعاهدوا على النضال لإعادة الحياة الدستورية، وعقدوا ميثاقا قوميا أسموه (عهد الله والوطن) قرروا فيه مقاطعة الانتخابات، وزيارة الأقاليم، وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، وقالوا إنهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى باشا بكل وسائل البطش والإرهاب أن تفرضه على البلاد فرضا، كما أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لارجوع فيها سواء كانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديريات، وأن مقاطعتها فرض على كل مصرى مخلص لبلاده، ولايرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضته بدستور ١٩٢٣، ليعود هذا النظام كاملا غير منقوص، وليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود تلك التقاليد النيابية، حتى يتمتع المصريون جميعا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور ومايكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد، وتعود الثقة

المالية، وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين فى مصر أجانب ووطنيين على السواء.

وتطرق الميثاق إلى العلاقة مع بريطانيا فقال: إن الحكومة الدستورية مستندة إلى برلمان الأمة، هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن إلى نصه وتنفيذه، ولن تقر الأمة أى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة، وقد اتفقت الهيئتان ـ الوفد والأحرار ـ على حل المسألة المصرية حلا شريفا عادلا لا يدخران وسعا فى سبيل تحقيقه، وكذلك فالهيئتان متفقتان على أن ينظر البرلمان فى تعديل قانون الانتخاب الصادر فى عام ١٩٢٤ بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه بما يتفق مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبى.

واختتم الميثاق الوطنى بالتزام الهيئتين على تنفيذه بكل قوة. عن طريق عقد مؤتمر وطنى يمثل الأمة لتأييد هذه السياسة القومية والدعوة إليها بزيارة الأقاليم للمزيد من إيمان الناس، ولن يضنا عليها بأى تضحية، ذلك عهد الله والوطن، والله على مانقول شهيد.

ووقع على الميثاق جميع قيادات حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، وكان له تأثير كبير لدى الجماهير، رغم أن حكومة صدقى حظرت نشره فى الصحف، وصادرت الصحف التى أعدته للنشر، ولكنه أخذ طريقه إلى الناس عن طريق النشرات الخاصة.

على رصيف بنى سويف

وبدأ قادة الوفد والأحرار الدستوريين فى تنفيذ برنامج زيارة الأقاليم، واتفقوا على السفر بالقطار إلى مدينة بنى سويف لتكون المحطة الأولى للالتقاء بالجماهير وفى ذلك يقول مندوب «المصور»:

ما إن وصل قطار الزعماء إلى محطة بنى سويف يتقدمهم مصطفى النحاس باشا، ومحمد محمود باشا، حتى وجدوا الجنود ضاربين نطاقهم، فدنا منهما حكمدار المديرية وأبلغهما أمر الحكومة بمنع اتصالهما بالأهلين، وظل الزعماء محاصرين على رصيف المحطة حتى اضطروا إلى تناول الساندويتشات من بوفيه المحطة، ولما علم ولاة الأمور أن الزعماء مصممون على البقاء فى المحطة أمروا بأن تجلب لهم كراسى تكفيهم لجلوسهم، ولكنهم أبوا الجلوس عليها، واكتفوا بالجلوس على المقاعد المثبتة على الرصيف، وتناوبوا الجلوس عليها، وظلوا على الرصيف حتى تنفذ الزيارة أو يطردوا بالقوة، ولما أخذ التعب من دولة النحاس باشا، نام على أحد المقاعد الخشبية وجعل من حقيبة صغيرة وسادة وضع عليها رأسه.

وتبين أن كبار رجال وزارة الداخلية بكروا فى الحضور إلى مكاتبهم منذ الساعة الثامنة



على رصيف محطة بنى سويف
النحاس باشا مستقليا على مقعد خشبى على رصيف محطة بنى سويف بعد أن نال منه التعب ومنعت حكومة صدقى الزعماء من النزول الى المدينة إلى أن عادوا فى قطار الليل الى القاهرة

صباحا، وبعد قليل وصل إسماعيل صدقى باشا، وكان دولته على ميعاد مع فخامة السير بيرسى لورين ـ المندوب السامى البريطانى ـ فأرسل يرجو تأجيل الموعد إلى الغد، فأجيب إلى طلبه، وأخذ حضرات الوزراء يفدون على ديوان صدقى باشا ليقفوا على الأخبار التى يتلقاها شيئا فشيئا، وظل صدقى باشا على اتصال مباشر مع بنى سويف، فكان بدوى خليفة بك وكيل الأمين العام يبلغه كل قليل بسير الحوادث، فكان صدقى باشا يردد مايسمعه منه بصوت عال ليتمكن توفيق دوس باشا من تدوين إشاراته، وبقى الوزراء مجتمعين عند رئيسهم حتى الساعة العاشرة ليلا، أى حتى اللحظة التى ركب فيها الوفديون والأحرار الدستوريون القطار الخاص الذى أقلهم من بنى سويف إلى القاهرة وظل صدقى باشا فى ديوانه حتى نصف الليل إلى أن اطمأن إلى أن القطار وصل إلى العاصمة فنهض منصرفا إلى داره.

حظر السفر إلى دمنهور

وفى ١٥ مايو ١٩٣١ نشرت «المصور» على غلافها الأول مجموعة من الصور تمثل منع الزعماء من السفر إلى دمنهور، وكيف أن رجال البوليس أحاطوا بمحطة العاصمة وهم مدججون بالسلاح، وحالوا بين النحاس ومحمد محمود وأحمد خشبة ومكرم عبيد ودخول المحطة، فذهبوا إلى نادى الأحرار الدستوريين، وهناك وقع اشتباك بين الشبان المؤيدين لصدقى، وفريق من الشبان الأحرار، وكان فى نية الوفديين والأحرار الدستوريين أن يعقدوا مؤتمرا وطنيا للبحث فى الحالة الحاضرة، فمنعتهم الحكومة، فاجتمع أعضاء الهيئة الوفدية فى النادى السعدى وأقروا القرارات التى أعدت لذلك المؤتمر، ثم انتقلوا إلى دار الأحرار الدستوريين، حيث كان هؤلاء مجتمعين، فأقروا القرارات عينها، وأمضاها الفريقان، ثم أمضاها كثيرون من الوزراء السابقين

والعظماء والأمراء.

ونشرت «المصور» على الصفحة نفسها صورة تمثل عمال العنابر والورش وقد انضم إليهم بعض الناس وهم يتظاهرون بعد أن شاهدوا السيارات المقلة لحضرات السيدات المصريات المتظاهرات وقد اشترك معهم طلبة مدرسة الفنون والصنائع، فعطلت الدراسة فيها إلى أجل غير مسمى.

قرارات تحظى بالإجماع

أما القرارات التى صدرت عن هذا المؤتمر الوطنى الذى عقد مجزءا، فتلخصت فيما يلى:

- **التمسك بدستور (٢٣) واعتبار النظام المقرر به، النظام الوحيد الذي ترضاه الأمة لحكمها.**
- **إن الانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا - مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالى جميعا - لاتعبر عن رأى الأمة، ولاتعتبر استفتاء لها بحال، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد ينعقد على اثر هذه الانتخابات لايمثل الأمة، ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تتقيد الأمة به.**
- **الاحتجاج على ماتقوم به وزارة صدقى من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال، مما أدى إلى سفك الدماء، وإثارة الخواطر، وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم إلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع، مما كان له أسوأ الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.**
- **رفع هذه القرارات إلى جلالة الملك وإبلاغها إلى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر.**

والجدير فى هذه القرارات أنها حظيت بتوقيع شخصيات لها وزنها السياسى والدينى.. مثل: عدلى يكن، وأحمد زيوار، والشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر السابق، وويصا واصف رئيس مجلس النواب السابق، وعزيز عزت سفير مصر السابق فى لندن، فضلا عن حشد من الوزراء السابقين وكبار ضباط الجيش المتقاعدين، وعدد من الشخصيات الذين لاينتمون إلى أحزاب مما أكسب القرارات الصبغة القومية.

ومما زاد من روعة الموقف، أن بعض الأمراء من أعضاء الأسرة المالكة انضموا إلى الموقعين على قرارات المؤتمر وهم: عمر طوسون، ومحمد على، وعمرو إبراهيم، وسعيد داود، ومحمد على

حليم، وإبراهيم حليم. ومع ذلك لم يكترث الملك فؤاد لهذه القرارات، ولا لوزن الشخصيات الموقعين عليها، ومضى فى تشجيع صدقى على تنفيذ خطته الاستبدادية، حتى إذا حل موعد إجراء الانتخابات، فوجىء إسماعيل صدقى بما لم يخطر على باله، فقد انهالت عليه استقالات العمد، والمشايخ من مناصبهم معلنين امتناعهم عن المشاركة فى المهزلة الانتخابية.

استقالة العمد ومشايخ القرى

وكان لاستقالة العمد وقع الصاعقة على «صدقى»، لأنهم الأداة التى اعتمد عليها فى تزييف الانتخابات، وتكرر ماحدث فى وزارة زيوار - وكان صدقى وزيرا للداخلية - عندما قدموا العمد المستقيلين للمحاكمة فقضت ببراءتهم بناء على أن من حق العمدة، كما من حق كل موظف أن يستقيل، ولكن صدقى إزاء هذه الحركة الجديدة أفتى بأن هؤلاء العمد لم يستقيلوا إلا بتحريض خاص، وأرسل إلى البلاد التى وقعت فيها الاستقالات تجريدات من البوليس وبلوك الخفر وغيرهم وعلى رأسهم قيادات الداخلية لتهديد العمد إذا هم لم يسحبوا استقالاتهم، وينذرونهم بأن خصومهم سيحلون محلهم، فلما لم يجد صدى لهذه الضغوط، قرر تقديمهم للمحاكمة أمام «لجنة الشياخات»، وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ، ولما كانت أقصى غرامة تملكها هذه اللجنة هى الغرامة عشرين جنيها، لجأ صدقى إلى حيلة غريبة، هى تجزئة الاستقالة إلى عدة تهم، لكل تهمة غرامة عشرون جنيها، وعندئذ امتنع العمد عن تجزئة الاستقالة، واكتفوا بأن يكون نص الاستقالة مكونا من كلمات ثلاث «أرجو قبول استقالتى»، ومع ذلك وجهت وزارة الداخلية إلى هؤلاء العمد (١٠) تهم، منها أنهم استقالوا فى ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمد، وأنهم رفضوا القيام بواجباتهم قبل تعيين بدائل لهم، وأنهم أبلغوا استقالاتهم إلى الصحف فنشرتها بخط بارز، فصدرت ضدهم أحكام قاسية بغرامات مرهقة، وإمعانا فى إذلالهم لجأت الوزارة إلى القبض على العمد والمشايخ المحكوم عليهم وتحصيل الغرامات منهم قسرا، ومع ذلك بلغ عدد هذه الاستقالات أربعمائة استقالة، والغرامات أكثر من ثمانية عشر ألف جنيه، ويقول الرافعى إن هذه الغرامات ردت إليهم بناء على قرار أصدره برلمان سنة ١٩٣٦ .

رياح التغيير تهب من لندن

هل كان من الممكن أن يواصل إسماعيل صدقى سياسته التعسفية وسط هذا الغليان الشعبى؟.

ردا على هذا السؤال يقول الدكتور محمد ضياء الدين الريس: لا.. لم يكن من الممكن أن يستمر الوضع هكذا.. لقد أساء الملك وصدقى والانجليز تقدير قوة الشعب، وغالوا فى تقدير قوتهم، فحقيقة لم يكن لدى الشعب قوة مادية، وكان الجيش إذ ذاك مع الملك وحكومته لا مع

الشعب، ولم يكن الشعب يستطيع أن يغير الأمور بالقوة، ولكنه مع ذلك كان يملك طاقة من النضال هائلة، وكان يملك عزما وتصميما وبلغ وعيه السياسى غاية تتفق مع روح العصر الحديث، وتفوق ميول وعقليات هؤلاء الرجعيين الذين يريدون أن يحكموه، فأصبح من المتعذر أو المستحيل أن يخدع هذا الشعب، أو يرضى بأن يُحكم بقوة استبدادية أو تُفرض عليه إرادة غير إرادته، وأن تسلب حقوقه التى اكتسبها بالجهاد والتضحيات، وكان مستعدا وقادرا على أن يقاوم ويصمد ويكافح بكل الوسائل الممكنة، ويتحدى الحديد والنار، وكانت قوة الشعب وطاقة نضاله تتمثل فى أحزابه السياسية، فمع أن الأحزاب لها عيوب، وقد تؤثر فيها الدوافع الشخصية، أو ترتكب الأخطاء أو يقع بينها خلاف، إلا أنها تمثل روح وإرادة الشعب، وتتجلى فيها حيويته، وهى التى تنظم جهوده، وتعطى الفرصة للمواهب لتنمو وتوجد وتحدث أثرها، وهذه التنظيمات السياسية للشعب هى التى تصون حريته وتحفظ حقوقه ضد من يريد الاستبداد به، سواء من المتسلطين فى الداخل، أو المستعمرين فى الخارج.

ثم يقول الدكتور الريس: وهكذا كان وجود الأحزاب المصرية ـ على ما كان فيها من نقائص أو أخطاء ـ هو السياج ضد إخضاع الشعب بصفة دائمة لسلطة الطغيان والديكتاتورية، وهي التى قاومت استبداد صدقي ومن ورائه الملك وأعلنت في مؤتمرها الوطنى وميثاقها القومي عدم اعترافها بدستوره ولا بانتخاباته ولا ببرلمانه، وإذ كان الملك يصر على العناد ويستمر فى فرض حكمه وإطالة مدته، فإن الانجليز ـ وهم الطرف الأساسى فى المؤامرة ـ قد تبين لهم، بعد صدور هذه القرارات وبعد نجاح مقاطعة الانتخابات، أن هذا النظام الاستبدادى قد فشل، وأنه مجرد مظهر لا حقيقة وراءه، وأدركوا أنه ليس من السياسة، ولا مما يحقق مصالحهم أن يظلوا يتعاملون مع حكم فاشل لايمثل أحدا، ونتج عنه حالة من القلق والاضطراب تضر بالحالة الاقتصادية، وبمصالح الأجانب بالتالى، ولم يكن من دأب السياسة البريطانية أن تبقى مؤيدة على الدوام لجانب واحد، وقد بدأت رياح التغيير تهب من لندن فى الوقت الذى أجرى فيه صدقى انتخاباته الزائفة، واجتمع برلمانه المصنوع، نعم حدث تغير فى الوزارة البريطانية وأجريت انتخابات عامة أسفرت عن سقوط العمال وفوز المحافظين، وعندئذ طرأت على أفق السياسة المصرية فكرة جديدة وهى تأليف وزارة قومية تحل محل حكومة صدقى بعد أن ثبت فشلها فى تطويع الإرادة المصرية، وبعد أن تبين للحكومة البريطانية أن أسلوب القهر والبطش لن يفلح فى إرغام الشعب المصرى على قبول أى اتفاق إلا عن طريق حكومة دستورية برلمانية تستمد شرعيتها من الشعب.

سقوط الطاغية

● بعد ثلاث سنوات

ونصف السنة من

الحكم المطلق صدقى

يستقيل رغم أنفه

● البناء الاستبدادى

يتصدع ويتساقط

حجراً بعد حجر

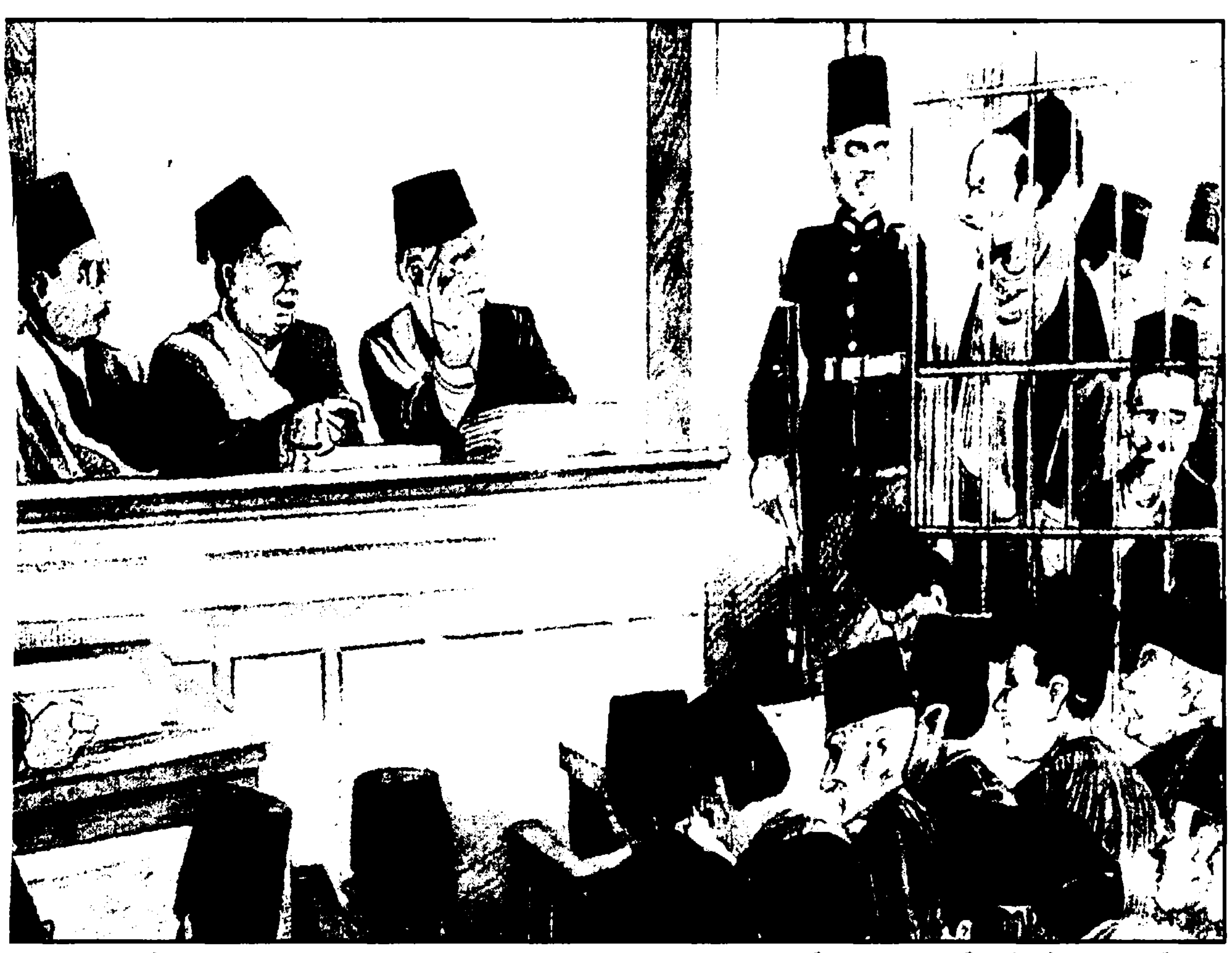
● محكمة النقض

تدمغ عهد صدقى

وتصفه بأنه إجرام

فى إجرام

●● سقط نظام إسماعيل صدقى بعد ثلاث سنوات ونصف السنة كانت وبالا على البلاد والعباد.. ومن المفارقات الغريبة ان وزارته كانت أطول الوزارات عمرا فى تلك المرحلة المضطربة من تاريخ مصر السياسى. ومكث برلمانه المزيف ضعف ما عاشت المجالس التى انتخبها الشعب، ولم يكن ذلك الا بفعل القهر والبطش والاساليب البربرية التى استخدمها فى إذلال الخصوم، والتى بلغت حد هتك أعراض الرجال مما سجله القضاء فى صفحة ملطخة بكل ما هو مشين. ودمغت محكمة النقض عهده بأنه «إجرام فى إجرام» فلما هبطت شمسه نحو المغيب انهار النظام الذى بناه حجرا بعد حجر، وانفض من حوله الجميع، حتى الوزراء الذين اصطنعهم انقلبوا عليه، والحزب الصورى الذى أقامه تبرأ منه، والجريدة التى كانت تسبح باسمه تنكرت له، اما الملك فؤاد فقد نبذه ثم لفظه لفظ النواة، لأن الدكتاتورية لا تحترم عبيدها، وكذلك فعل الانجليز حيث تخلوا عنه وتركوه فى العراء يعانى مرارة العزلة، ويجنى الشوك الذى غرسه بيده، وتلفت الطاغية فلم يجد من أعوان الأمس الا الشماتة والجحود، وبقى وحيدا مثل شجرة عجفاء دب فيها الوهن والفناء ●●



محكمة الجنايات فى قضية القنابل برئاسة المستشار محمد بك نور والمهتمون داخل القفص وكبار المحامين فى الصف الأول وقد نشرت «المصور» هذا الرسم على غلافها بتاريخ ٢٩ ابريل عام ١٩٣٢ .. بريشة رسام المجلة

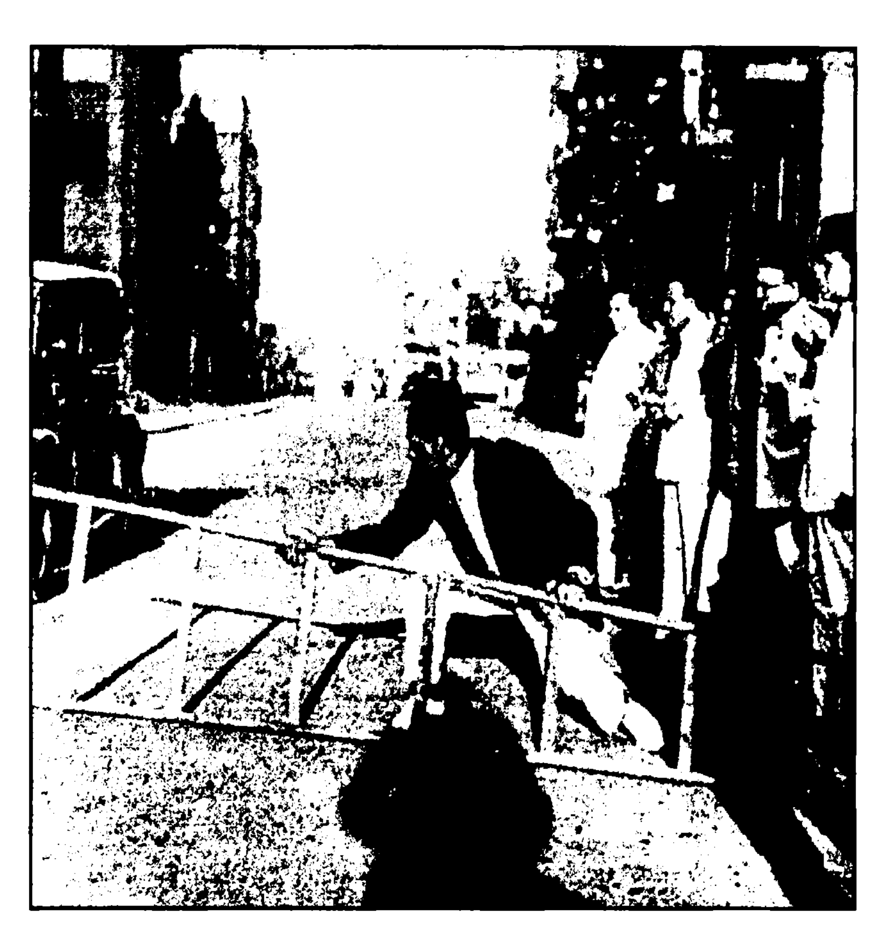
لقد استباح إسماعيل صدقى الاعراف الإنسانية، والقيم الخلقية، وأطلق العنان لجهاز البوليس والادارة لاذلال كل من يقف فى طريقه، وكان الناس يتناقلون اخبار الأعمال الاجرامية التى تقع هنا وهناك فيتملكهم الذهول والخوف، وكان الطاغية يغدق على وحوش التعذيب كى يمعنوا فى إجرامهم، ويعاقب المقصرين إذا تقاعسوا أو تورعوا عن ارتكاب الفظائع، ثم بلغ التنكيل حدا لا يحتمل عندما أجترأ على هتك الأعراض، وتسامع الناس فى مارس ١٩٣٢ عن جريمة «البدارى» عندما تخلى مأمور المركز عن المشاعر الإنسانية وأمر بالاعتداء على بعض الرجال . فقام شخصان بقتله، وحكمت محكمة جنايات أسيوط على أحدهما بالاعدام، وعلى الثانى بالاشغال الشاقة المؤبدة، فعندما طعنا فى الحكم أمام محكمة النقض والابرام، ورئيسها يومئذ شيخ القضاة عبدالعزيز فهمى باشا، هال الرجل ما وجده بين يديه من وقائع يندى لها الجبين، فأثبت فى حكمه أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما هو «اجرام فى إجرام». ومن هذه المنكرات ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة، وأنها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجاً لها ودفعا بها الى الانتقام، ورأى أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا



هيئة محكمة جنايات مصر برئاسة المستشار محمد نور بك والى يمينه المستشار محمد نجيب سالم بك والى يساره المستشار إبراهيم ثروت بك وهم جالسون فى شوارع مسرة بشبرا اثناء معاينة المكان الذى تعرض فيه محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى عهد صدقى .. عندما وضع الجناة سلما فى طريق سيارته ثم اطلقوا عليه النار

لاستعمال الشدة، كان يجب ان يكون من مقتضيات استعمال الرأفة، واذا كانت محكمة النقض لا تملك، قانونا، تخفيف الحكم، إلا أنها ألقت الكرة فى ملعب الحكومة، وطالبتها بأن تتدارك هذا الخطأ القضائى.

وكان لهذا الحكم الرصين أصداء سيئة لدى الرأى العام، وما إن تلقى على ماهر وزير الحقانية «العدل» صيغة الحكم، حتى اضطر الى وقف تنفيذ حكم الاعدام على المتهم الأول، وتخفيفه الى الاشغال الشاقة المؤبدة، وتخفيف الحكم على المتهم الثانى الى الاشغال الشاقة، خمس عشرة سنة، وتكليف النيابة العامة بالتحقيق فى كل جرائم التعذيب التى ارتكبها رجال البوليس وحفظت فى الملفات بناء على تعليمات رئيس الوزراء، وبدأت النيابة عملها ووجدت أمامها سيلا من الفظائع التى ارتكبها جهاز الادارة، والتى تنتهى الى تعليق المسئولية فى رقبة اسماعيل صدقى، وخاف الطاغية من أن تؤدى التحقيقات الى فضح اعماله الاجرامية، وإحجام رجال البوليس عن ممارسة التعذيب فيتزعزع النظام الذى أقامه على الارهاب، ودب الشقاق بينه وبين على ماهر فقدم استقالته من الوزارة، وتضامن معه عبدالفتاح يحيى، وعندئذ لجأ صدقى الى سيده باستقالة وزارته بحجة ان الوئام الذى كان رائد وزارته . قد أصابه الوهن. فأمره الملك باعادة تشكيل الوزارة بعد استبعاد الوزيرين المستقيلين، وفهم جهاز الادارة من ذلك انهم فى حماية الملك ورئيس وزرائه، فازدادوا عتوا.. وتعددت حوادث القتل والتعذيب.. حتى ضج الناس من جبروت صدقى وزبانيته، وانطلقت قريحة شاعر النيل حافظ ابراهيم تعبر عن حالة اليأس والفزع التى ألمت بأبناء الكنانة ومنها تلك القصيدة التى كان يلهج بها سرا، وفى جمع محدود من



المتهم إبراهيم عبده القلاح يضع السلم فى شارع مسرة بشبرا لتمثيل الحادث وحوله كبار رجال النيابة والبوليس والسيارة التى كان يركبها توفيق رفعت باشا

الأصدقاء خشية من عيون الجواسيس، وتعرض فيها إلى بطش صدقى، وتابعه محمد علام باشا وكيل حزب الشعب، وكان يجبى الأموال من الناس بالقهر لحساب الحزب، يقول حافظ فى مرارة:

قد مر عام ياسعاد وعام

وابن الكنانة فى حماه يضام

صبوا البلاء على العباد فنصفهم

يجبى البلاد ونصفهم حكام

أشكو إلى (قصر الدوبارة) ما جنى

(صدقى) الوزير وما جبى (علام)

ثم يقول مخاطبا الطاغية اسماعيل صدقى:

ودعا عليك الله في محرابه

الشيخ والقسيس والحاخام

لا هم أحى ضميره ليذوقها

غصصا، وتنسف روحه الآلام

رياح التغيير من لندن

وكأنما استجابت السماء للصرخات الصادرة من قلوب المكلومين والمعذبين، وبدأ التصدع يتسرب إلى نظام صدقى برغم الهالة المصطنعة من القوة التى خلعها على نفسه، وأخذ المرض ينتاب جسده فأصيب بالشلل فى وجهه ويده ، وبعث به الملك إلى أوربا للعلاج، وعاد من هناك وهو أشد ضعفا، ولكن أكثر جبروتا، ولكن هذا الجبروت لم يكن ليصمد أمام رياح التغيير التى هبت من انجلترا لتعمل على الاطاحة بالرجل فقد أدركت الحكومة البريطانية - بعد طول وقت - أن نظام صدقى القائم على التزوير والبطش، لا يصلح لإبرام اتفاق مع مصر يرضاه الشعب، وأن أى اتفاق فى ظل حكومة منبوذة من المصريين، لن يكتب له الصمود والبقاء، وكانت بريطانيا ترى ضرورة تنظيم العلاقة مع مصر بعد تغير الظروف الدولية، وارتفاع أسهم الفاشست فى ايطاليا والنازية فى ألمانيا.

وكان صدقى قد حاول فى خريف ١٩٣٢ أن يجرى محادثات مع وزير خارجية بريطانيا - جون سيمون - ولكن محاولته قوبلت بالجفاء، ولم ييأس صدقى من مغازلته الانجليز لعلمه - ولإيمانه القديم - بأنهم يمسكون كل خيوط الحكم فى مصر، فلجأ إلى سفيره فى لندن حافظ عفيفى، كى يريق ماء وجهه من أجل تدبير هذا اللقاء، وتحت إلحاح السفير وافق الوزير أن يستقبل صدقى فى جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح، وتم اللقاء، واجتهد صدقى فى استعراض عضلاته - ليس على الانجليز - ولكن على شعبه، وكيف أنه نجح فى ضبط الأمور فى مصر لدرجة تصلح لعقد الاتفاق مع بريطانيا دون معارضة من أحد (!!) ولم تكن هذه المقدمات الساذجة لتقنع الوزير البريطانى بصلاحية نظام صدقى لعقد اتفاق قوى ومتين، وصارحه بأنه يستمد سلطانه من الملك وليس من الشعب، وبلع صدقى الإهانة، وإن لم يجد فيها إهانة، واستمر فى أداء معزوفته لينتزع من الوزير البريطانى وعدا ببدء المفاوضات، وإزاء هذا الالحاح قال له سيمون إنه يسر بريطانيا أن ترى إمضاءة ممهورة على اتفاقية عندما يحين الوقت المناسب، وإن ذلك يتطلب الرجوع إلى حكومته، وأبلغه رضاه عن التقارير التى يبعث بها المندوب السامى السير برسى لورين عن عواطف صدقى نحو بريطانيا وانتهت المقابلة دون التزام من ناحية الوزير الانجليزى وطلب صدقى أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا عن المحادثات التى تمت فى جنيف، ووعده سيمون بتلبية طلبه بعد عودته إلى لندن ولكنه أهمل رغبة صدقى ولم يصدر أى بيان عن تلك المحادثات التى لم تكن فى حقيقتها سوى مجاملة دبلوماسية.



امتدت أصابع اسماعيل صدقى لافساد كل مناحى الحياة بما فيها الجامعة وكان قراره بنقل د. طه حسين من عمادة كلية الأداب الى وزارة المعارف ضربة اصابت استقلال الجامعة فى الصميم وقد اضرب الطلاب واستقال مدير الجامعة أحمد لطفى السيد بك احتجاجا على هذا الاعتداء وقد نشرت «المصور» هذه الصورة على غلافها الأول يوم ١٨ مارس عام ١٩٣٢ للدكتور طه حسين مع كريمته ونجله وخلفه سكرتيره

نجم الابراشى يتصاعد

وعاد إسماعيل صدقى من جنيف وقد ساورته الشكوك فى عواطف بريطانيا نحوه، وأنها بصدد التخلى عنه، وأنها لن تعطيه فرصة عقد الاتفاقية التى جعل منها حجر الزاوية فى نظامه الاستبدادى، ومن أجلها صب البلاء على البلاد كما قال حافظ، ولم تلبث الشكوك أن صارت حقائق عندما أعلنت الحكومة البريطانية فى أغسطس ١٩٣٣ عن نقل برسى لورين من مصر، وتعيين سير مايلز لامبسون (لورد كليرن) مكانه على أن يتسلم مهام منصبه فى يناير ١٩٣٤، أى بعد ستة شهور من تاريخ القرار، وكان تغيير المندوب السامى، فى عرف الدبلوماسية البريطانية، يعنى تغييرا فى سياستها نحو نظام الحكم القائم فى مصر، ولم يكن هذا التفسير ليغيب عن ذهن سياسى ذكى مثل صدقى، ومن هنا أدرك أن رياح التغيير قد اقتربت وأن عليه أن يجمع متعلقاته ويرحل.

وفى غضون هذه الرياح القادمة من لندن، تصاعدت فى الداخل بوادر

نيات ملكية للتخلص من إسماعيل صدقى، بعد أن استنفد الأغراض التي من أجلها جلس على كرسى الوزارة، وشعر الرجل بأن الكرسى يهتز من تحته، ثم ازداد شعوره بقرب الرحيل عندما وجد منافسا له يطل من وراء جدران قصر عابدين، ويزاحمه فى تسيير الأمور..

ذلك هو زكى باشا الابراشى، الذي كان يشغل منصب ناظر الخاصة الملكية، ولكنه فى الحقيقة كان يمثل الارادة المنفذة (لرغبات الملك ويقول صدقى فى مذكراته بعد أن تضاعفت حدة مرضه: وهنا.. برز زكي الابراشى باشا، وأخذ يبث نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم والسياسة وكأنما أراد القدر لاسماعيل صدقى أن يبعث إليه برجل من نفس طينته ليذوق على يديه الهوان فقد أخذ الابراشى يوجه دفة الحكم مباشرة وكأنه رئيس الوزراء، وكان يحضر علنا اجتماعات مجلس الوزراء، ويلقى بتوجيهاته باسم الملك، ويتدخل فى جميع شئون الدولة وصار صدقى إلى جوار الابراشى مجرد اسم.. أو صفرا على شماله، ورأى صدقى بعينيه استفحال نفوذ الابراشى، وأنه صار كما مهملا في نظر سيده، وأن إرادة القصر تلاقت مع إرادة بريطانيا فى إحالة الطاغية إلى الاستيداع بعد أن تكسرت أنيابه، وانهدت قواه، ولم يعد لديه جديد يقدمه إلى السلطتين، حتى أن بعض الصحف نشرت أن أحد كبار رجال القصر زار صدقى فى بيته وأبلغه أن الملك قبل استقالته، وهى إشارة لطيفة إلى وجوب تقديم استقالته بدلا من إقالته واستجاب صدقى للاشارة فقدم استقالته إلى الملك فى يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ فاحتفظ بها الملك لمدة أربعة أيام ثم أعلن عن قبولها وتكليف عبد الفتاح يحيى باشا بتشكيل الوزارة.

أسرار إقصاء صدقي

حفاظا على ماء وجهه، بنى صدقى استقالته على أن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه، والصحيح أنه أقصى عن الحكم رغم إرادته، ولو كان الأمر بيده لظل على مقعد الوزارة كما يجلس السجان على باب سجن يضم أناسا محكوما عليهم إلى الأبد، والدليل على ذلك أن صحته تحسنت حتى يعود إلى تشكيل الوزارة مرة ثانية فى عهد الملك فاروق فى سنة ١٩٤٦، وقبل ذلك شارك فى المفاوضات التى عقدت فى معاهدة ١٩٣٦.

وفى تعليل إقصاء اسماعيل صدقى عن وزارته المشئومة يقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعي: مع أن وزارته كانت بغيضة إلى الشعب، فإن الكثيرين لم يكونوا يتوقعون استقالتها، بل كانت

مفاجأة، حتى أن زملاءه فى الوزارة لم يعلموا بها الا بعد تقديم كتاب الاستقالة، والواقع ان صحته كانت تحتمل بقاءه فى الحكم، ولكن السبب الحقيقى هو ان السراى قد انتهت من استخدامه فى إذلال الشعب، ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزراية بارادته، فانتهت مهمة صدقى فى نظرها. وارادت ان تستبدل به سواه، لأن الحكم المطلق لا يطيق البقاء على رئيس وزارة يمكث طويلا فى منصبه. بل ان مظاهر هذا الحكم: الرغبة فى كثرة التبديل والتغيير، وإذ رأى صدقى أن الرغبة السامية قد انحسرت عنه، لم ير بدا من اعتزال منصبه. مكرها أخاك لا بطل..

ورغم ان صدقى استقال بحجة حالته الصحية، إلا أنه لم يفقد روح الهيمنة والتسلط، فسعى الى التدخل فى تشكيل وزارة عبدالفتاح يحيى متوهما انه مازال رئيسا لحزب الأغلبية البرلمانية «!!» وان على الوزارة الجديدة ان تتقدم الى البرلمان لتحظى بثقة الأغلبية التى يرأسها، ولكن الحزب خذله، واختار رئيس الوزراء الجديد، رئيسا للحزب بدلا من مؤسسه صدقى، ولما كانت الوزارة تضم وزيرين جديدين من حزب الشعب دون اذن من صدقى، فقد ارتدى الرجل ثوب شمشون وأعلن فصلهما من الحزب ، فلم يكترثا به. فلما وجد صدقى آن العاصفة أقوى منه وأنه صار موضعا للهزء والزراية، قرر الانحناء للعاصفة، وجمع مجلس ادارة الحزب. وقرر تأييد وزارة يحيى والترحيب بعودته الى «حظيرة الحزب» كما سحب قراره بفصل الوزيرين. وبذلك انكشف صدقى وحزبه. فازداد هو ضعفا، وأمعن رجال الحزب فى ازدرائه فاضطر الى أن يقدم استقالته من رئاسة الحزب الذى صنعه بيديه بعد أن رأى اعضاء حزبه ينفضون من حوله وسيتبدلون به سيدا جديدا. وهكذا شهدت البلاد مهزلة من الحياة السياسية الملفقة البعيدة عن الاستقامة والكرامة.

وزارة سابقة التجهيز

اما وزارة عبدالفتاح يحيى فقد تشكلت اثناء غيبته فى رحلة الى اوربا، وقام القصر بتعيين الوزارة دون علمه، فلما عاد وجد الوزارة سابقة التجهيز. ولم يكن له سوى الاذعان شأن كل الوزارات غير الدستورية التى تستمد وجودها من القصر. واعلنت فى خطاب الموافقة انها سوف تسير على أساس النظام الذى وضعه صدقى باشا، اى على اساس دستوره وبرلمانه، وكان معنى ذلك ان النظام الاستبدادى لم يفقد سوى القشرة «الصدقية» وأن الدستور الذى وضعه سيظل قائما.. أما اغرب ما فى هذه الوزارة فهو أنها ضمت القطب الوفدى الكبير نجيب باشا الغرابلى. الذى عين وزيرا للاوقاف بعد ان انشق على الوفد ومعه المجموعة التى دخلت تاريخ الحياة الحزبية تحت اسم «السبعة ونص» وهى موضوع حديثنا القادم.

انشقاق الوفد

● الانشقاق الأول بسبب الخلاف بين سعد وعدلى فى باريس

● لماذا وقفت الجماهير إلى جانب «سعد» رغم اعتماده على الأقلية داخل الوفد؟

●● لم يكن الانشقاق الذى حدث فى الوفد فى عهد حكومة اسماعيل صدقى عام ١٩٣٢ هو أول الانشقاقات ولا آخرها.. ولكنه كان أثقلها من حيث وزن الشخصيات المنشقة وكلها تنتمى إلى الرعيل الأول فى الوفد منذ تأسيسه، وهو أول انشقاق يحدث فى عهد مصطفى النحاس بعد أن آلت إليه الزعامة عقب رحيل سعد زغلول، كذلك لم يكن لإسماعيل صدقى يد فيما حدث، وإن كان الانشقاق قد أسعده وأثلج صدره وقدم إليه فرصة ذهبية كان يتمناها، إذ كان هدم الوفد هدفا رئيسيا لإسماعيل صدقى منذ طرده من الوفد المصرى الذى سافر إلى باريس فى ابريل ١٩١٩ لعرض قضية الاستقلال على مؤتمر الصلح، واختلف صدقى مع بقية الأعضاء حول الأسلوب الذى يجب اتباعه بعد فشل مهمة الوفد فنادى بقبول الحكم الذاتى فى ظل الحماية البريطانية، ثم عاد مع زميله محمود أبوالنصر إلى مصر ليكونا أول الخارجين، وليتزعم صدقى المعسكر المعادى للديمقراطية والحرية والحركة الشعبية، ويجعل من نفسه أداة فى يد القصر والانجليز لهدم الدستور وإفساد الحياة النيابية، ويضع أول طوبة فى سياسة تزوير الانتخابات البرلمانية وتزييف إرادة الشعب ●●



الوفد قبل الانشقاق

أعضاء الوفد المصرى الذين ذهبوا لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، الجلوس من اليمين: المكباتى، الباسل، سعد زغلول، محمد محمود، أحمد لطفى السيد، والوقوف: محمد على، سينوت حنا، حافظ عفيفى، النحاس، ويصا واصف، جورج خياط

إن الباحث فى نشوء الحركة الوطنية الشعبية، يحار فى تفسير الأسباب التى دفعت بإسماعيل صدقى إلى صدارة الوفد عند تشكيله عشية السفر إلى مؤتمر الصلح فى باريس، وكيف غاب عن المؤسسين، وعلى رأسهم سعد زغلول، طبيعة صدقى وفكره السياسى القائم على العبقرية الفردية، وازدراء كل مايمت إلى العمل الشعبى (!!) والجواب على هذا السؤال يدفعنا إلى التنقيب فى المرحلة الجنينية التى تخلق فيها الوفد، واتجاه «سعد» إلى تجميع العناصر الوطنية الذين يجمع بينهم الاتفاق على الهدف المطروح حينئذ وهو السعى إلى استقلال البلاد استقلالا تاما بالطرق السلمية، بصرف النظر عن الانتماءات الاجتماعية أو الفكرية أو الطائفية للمرشحين لتأسيس الوفد، حتى تكتمل له الصفة التمثيلية للشعب، وكان البحث يجرى عن ذوى الخبرة فى الشئون الدولية كى يتمكن الوفد من عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح وهو مسلح بالخبرة فى هذا الشأن، ووجد الوفد ضالته فى إسماعيل صدقى إذ تقدم بمذكرة موسعة باللغة



مات أمير الشعراء

ماكادت دمعة الأدب تجف على رحيل حافظ إبراهيم حتى فجعت مصر والعالم العربى بوفاة كبير شعراء العربية المغفور له أحمد شوقى بك فكانت لوفاته رنة حزن وأسى فى جميع البلدان التى تنطق بالضاد ولن ينسى الناس ما جرى فى ابريل عام ١٩٢٧ عندما اجتمع الشعراء من جميع البلاد العربية وقلدوه إمارة الشعر كما يبدو فى هذه الصورة والى يمينه حافظ إبراهيم والى يساره خليل مطران

الفرنسية فى ٦٠ صفحة عززها بالوثائق والمستندات التى تتضمن مطالب مصر من انجلترا، وقدمها إلى أعضاء الوفد فناقشوها وعدلوا بعض محتوياتها، وجعلوها الوثيقة الرسمية المزمع تقديمها إلى مؤتمر الصلح عند انعقاده فى فرساى فى ٢٠ يناير ١٩١٩ .

لم يكن إسم اسماعيل صدقى مدرجا ضمن أعضاء الوفد المصرى فى التوكيلات التى تقدم بها الوفد للحصول على ثقة الشعب، واشتملت على سبعة أسماء فقط هم: سعد زغلول، على شعراوى، عبدالعزيز فهمى، محمد محمود، أحمد لطفى السيد، عبداللطيف المكباتى ومحمد على علوبة، وحجبوا اسم «صدقى» تخوفا من إعراض الناس عنه بسبب سوء سمعته الشخصية، فقد كانت الذاكرة الشعبية لاتزال تحفظ أصداء فضيحة خلقية ذهبت ضحيتها ابنة أحد رؤساء الوزارات السابقين عندما كان «صدقى» وزيرا فى حكومة حسين رشدى عام ١٩١٥، ولذلك آثروا إرجاء ضمه إلى الوفد إلى مابعد صدور التوكيلات، وبمقتضى حق الاختيار والضم الذى نص عليه فى قانون تأسيس الوفد، وبذلك قفز «صدقى» إلى الصف الأول، ثم ألقى القبض عليه، ونفى مع سعد زغلول وحمد الباسل ومحمد محمود، إلى سيشل فى ٨ مارس ١٩١٩، وبعد الإفراج عنهم أبحروا إلى باريس، واكتمل عقد الوفد بوصول بقية أعضائه من مصر فى اليوم نفسه الذى اعترف فيه المؤتمر بالحماية البريطانية على مصر، وزاد الطين بلة اعتراف الرئيس الأمريكى «ويلسون» بالحماية البريطانية على مصر وأغلقت أبواب المؤتمر فى وجه الوفد المصرى، وصدم الجميع بما لم يكن فى الحسبان، واكتشفوا أن كل الآمال التى عقدوها على المؤتمر لم تكن سوى سراب،

وسادتهم حالة من اليأس، والإحباط، حتى قال سعد: «**إن مهمة الوفد انتهت، ولم يبق أمل فى الحصول على الاستقلال التام، وإن كل قول عدا ذلك يعد مغالطة، وإن عمل الوفد الآن ماهو إلا تنظيم للهزيمة**».

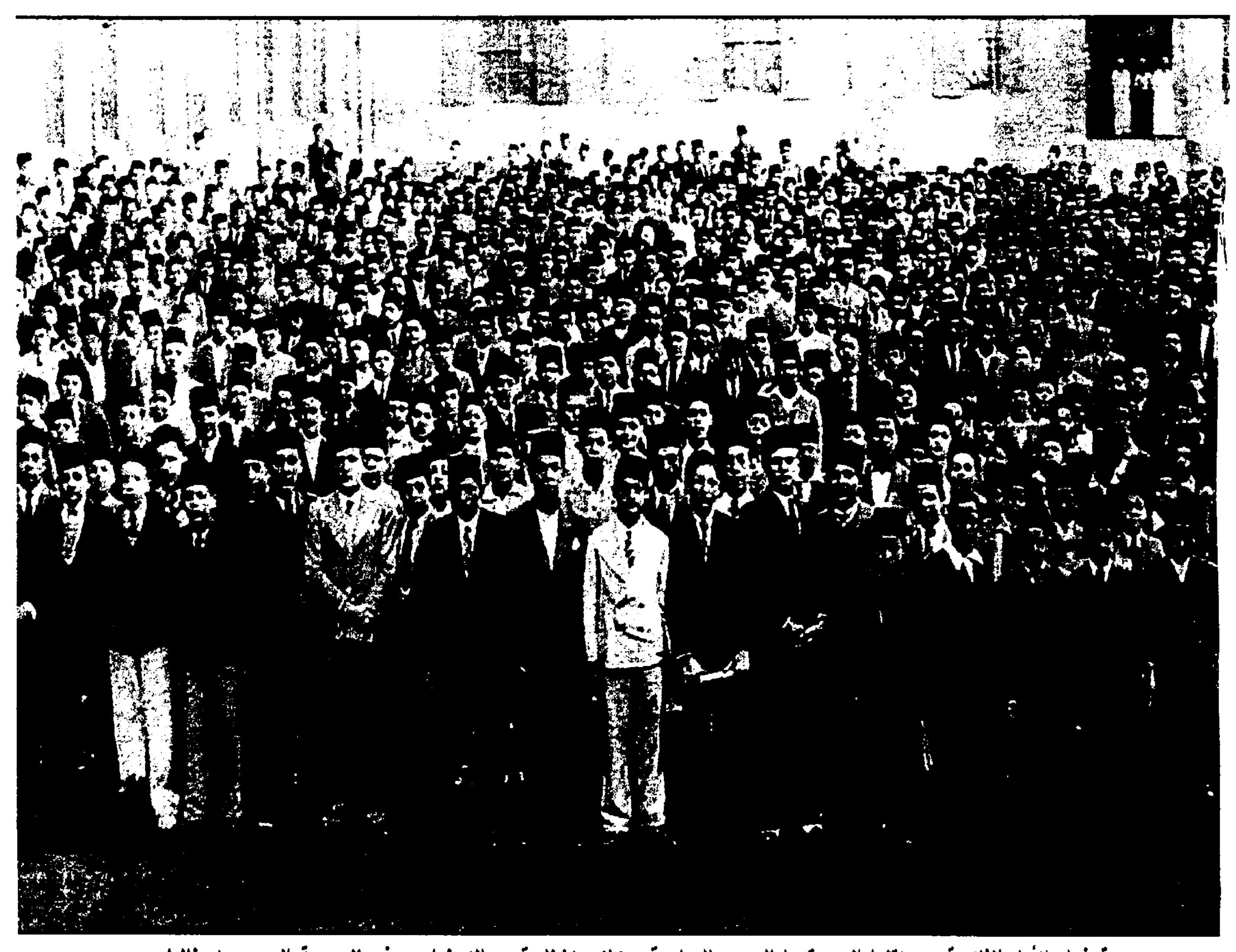
طرد صدقى من الوفد

أمام هذه الصدمة القاسية، حدث الانقسام فى صفوف الأعضاء، ولم يكن لديهم خطة مرسومة أو خطوات عملية للتحرك فى حالة الفشل، فراحوا يتخبطون فيما بينهم بحثا عن الأسلوب الذى ينبغى عليهم عمله، وأوضح أحدهم ـ وهو على ماهر ـ فى رسالة إلى عبدالرحمن فهمى سكرتير لجنة الوفد المركزية بالقاهرة، أن اختلاف الأعضاء يعود إلى اختلاف أمزجتهم اختلافا جوهريا، وعدم استعداد أى فريق منهم لتفهم الفريق الثانى، كما يرجع إلى طول الإقامة فى الخارج، وعدم تحقيق نجاح حقيقى فى القضية، وأن بعضهم كان يعانى من ضائقة مالية.

وطرحت فكرة العودة إلى مصر، إلا أن سعد زغلول ومعه غالبية الأعضاء، عارضوا هذه الفكرة بشدة خوفا من تصدع الروح المعنوية، لدى الجماهير، وإضعاف مركز الوفد، وزعزعة الوعى الوطنى الذى بلغ ذراه فى أحداث الثورة، وفى تلك الأثناء توالت الأخبار من مصر عن وقوع حوادث قتل ارتكبها جنود الاحتلال ضد الفلاحين فى قرى الجيزة، واقترح بعض الأعضاء استغلال هذه الفظائع فى التنديد بالاحتلال ضمن حملة إعلامية فى الصحف الحرة، وهنا انبرى إسماعيل صدقى لإحباط هذه الفكرة بزعم أن تحريك الرأى العام المتمدين ضد بريطانيا صار وهما وخيالا بعد أن خرجت بريطانيا من مؤتمر الصلح فى ثوب الأسد، ورأى أن أقصى ماتستطيع مصر الحصول عليه فى الوقت الراهن هو: الحكم الذاتى تحت راية الحماية (!!) وهو ما يتناقض مع الهدف الأساسى من قيام الوفد، وجاءت مقترحات صدقى بمثابة طعنة فى ظهر الحركة الوطنية فعارضها بقية الأعضاء، وعندئذ حمل الرجل ـ ومعه محمود أبوالنصر ـ حقيبته وعادا إلى مصر، وصدر قرار بفصلهما فى ٢٤ يوليو ١٩١٩، وكان هذا أول انسلاخ من الوفد.

الانشقاق الأول

فى رأى معظم الباحثين أن خروج صدقى وزميله، لايعد انشقاقا لضعف تأثيره على صلابة الوفد وقوته، بل قوبل بالارتياح من جانب الجماهير التى كانت تشكك منذ البداية فى جدية انتماء صدقى إلى الحركة الوطنية، خاصة بعد أن فوجىء، وهو فى مالطة، باشتعال الثورة وامتدادها إلى كل أنحاء البلاد، وانتقال الزمام إلى أيدى الفئات الشعبية من المثقفين والتجار والعمال والطلبة، وهو ماكان صدقى ينظر إليه بقلق وريبة، وتعاملت معه الجماهير بالشعور نفسه،



مدرسة فؤاد الأول الثانوية بعد نقلها إلى مقرها الجديد بالعباسية، وكانت تشغل قصر الزعفران، وفى المدرسة اليوم ٨٥٠ طالبا و٢٧ فصلا و٥٥ مدرسا و١١ مدرسا إداريا، وناظرها الحالى عبدالرحمن بك كساب .. وكانت الأولى على جميع المدارس الثانوية فى القطر المصرى فى بطولة الألعاب الرياضية، وخرجت أبطالا فى الرياضة منهم عبدالمنعم أفندى مختار وزكريا أفندى سعد ، وفيها جماعات للتمثيل، والتاريخ، والجغرافيا، والشيش، وجماعة المسجد.. (المصور: ٢٥ نوفمبر عام ١٩٣٢)

وانهالت عليه الاتهامات بالخيانة والخروج على الصف الوطنى، وظل الرجل كامنا فى جحره ينتظر لحظة الوثوب على الحركة الوطنية حتى لاحت له الفرصة بعد حادث السردار، وتوليه منصب وزير الداخلية فى حكومة زيوار، ليضع أساس جريمة تزوير الانتخابات والعبث بالحياة النيابية وهدم الدستور والتنكيل بكل القوى الوطنية.

أما الانشقاق الذى ترك جرحا فى جسد الوفد، فذلك الذى حدث فى باريس بين شريحتين من شرائح الأعضاء المؤسسين للوفد حيث اختلفوا حول المشروع الذى توصل إليه عدلى يكن مع (ملنر) بعد فشل الأخير فى مفاوضاته مع سعد زغلول، ومالت غالبية الأعضاء إلى الأخذ بمشروع عدلى ـ ملنر، ليكون أساسا للمفاوضات مع بريطانيا، بعد أن صارت المفاوضات هى الوسيلة

الوحيدة لانتزاع حقوق مصر، وكان من رأيهم أن المشروع، وإن لم ينص على سقوط الحماية صراحة، إلا أنه يتضمن بعض المزايا، كالاعتراف باستقلال مصر دولة ملكية دستورية ذات نظام نيابي، في حين رأى «سعد» أن المشروع ماهو إلا تنظيم للحماية مغلف بقشرة زائفة من الاستقلال، كما يعد المشروع خروجا على التوكيل الذى قيدت به الأمة مهمة الوفد.

سعديون .. وعدليون

حول هذا الخلاف، نشأ تياران داخل الوفد:

- **تيار المعتدلين: ويضم غالبية الأعضاء المؤيدين للمشروع.**
- **تيار المتطرفين: بزعامة سعد، ومعه سينوت حنا، وواصف غالى، وعلى ماهر، وقد رفضوا المشروع.**

وكمحاولة لحل الخلاف، اتفق الجميع على الاحتكام إلى الأمة، فجاء رأيها مؤيدا للمشروع بشرط تعديله على أساس تحفظات تحد من تدخل انجلترا في شئون مصر بعد عقد معاهدة معها، وإلغاء القيود التى تضمنها المشروع حول الاستقلال، وهنا .. دق ملنر الإسفين الذى كان سببا في توسيع شقة الخلاف بين سعد وعدلى، فقد اشترط ملنر أن تجرى المفاوضات ـ ليس مع الوفد ـ ولكن مع حكومة رسمية من غير أعضاء الوفد، ورفض سعد الاقتراح بمقتضى التوكيل الشعبى، ومن هنا نبع الخلاف من داخل الوفد نفسه، وتحقق للإنجليز ماكانوا ينشدونه، وهو تفجير الوفد من داخله، فقد ارتأى فريق المعتدلين: أن الوفد، وإن كان لايقبل التفاوض إلا بعد قبول التحفظات، فيجب عليه ألا يمانع فى قيام وزارة برئاسة عدلى تقوم بالتفاوض على أساس التحفظات، وكان دافعهم إلى ذلك أن المد الثورى فى مصر لايمكن أن يظل محافظا على سخونته، ولكن «سعد» ومعه مجموعة المتطرفين رفضوا رأى المعتدلين الذين أسرعوا بالعودة إلى مصر فى ٢٦ يناير ١٩٢١، وردا على تساؤلات الجماهير أصدروا بيانا أكدوا فيه وحدة الوفد وتماسكه وتأييدهم لسعد زغلول، وعاد سعد إلى مصر فى ٤ ابريل ١٩٢١ بعد غيبة عامين ليقود الحركة الوطنية التى أثبتت قدرة الشعب على مواصلة الجهاد، فاستقبلته الأمة استقبالا أسطوريا كان بمثابة توكيل جديد استثمره سعد فى تسديد الضربات العنيفة إلى عدلى ومعه تيار المعتدلين فى الوفد، وانقسم الناس إلى عدليين وسعديين، وألقى سعد خطبا نارية هاجم فيها عدلى هجوما ضاريا، واعتبره موظفا فى الحكومة البريطانية، وأن مفاوضاته مع الانجليز بمثابة أن «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس».

سعد ضد الأغلبية

وطلب سعد من أعضاء الوفد الموافقة على إصدار بيان بسحب الثقة من وزارة عدلى، ولكن

الأغلبية رفضت محاربة عدلي، وأصر كل من الفريقين على رأيه، فاستقال كل من: على شعراوى، حمد الباسل، محمد محمود، أحمد لطفي السيد، عبداللطيف المكباتى، محمد على علوبة، ونشروا بيانا فى الصحف اعترضوا فيه على عدم اكتراث سعد لرأى الأغلبية، ورد عليهم سعد ببيان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد، واستمرار الوفد فى وكالته عن الأمة لبلوغ الغاية، وانضم إلى المنشقين من أعضاء الوفد: عبدالعزيز فهمى، حافظ عفيفى، عبدالخالق مدكور، جورج خياط، ولم يبق مع سعد من أعضاء الوفد سوى: مصطفى النحاس، واصف بطرس غالى، سينوت حنا، على ماهر، ويصا واصف.

وقامت المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية وطنطا للتنديد بحكومة عدلى والمنشقين، وقابلت الحكومة المظاهرات بالعنف، وأطلقت عليهم الرصاص، وسقط عدد من القتلى، وظهر أن غالبية الأمة تؤيد سعدا، ولكن الأعضاء المنشقين تجاهلوا هذه الحقيقة ـ كما يقول الرافعى ـ أو أنهم لم يحسبوا حسابا كبيرا لإرادة الشعب، وقد دلت الحوادث على تأصل هذه النزعة فى نفوسهم، فاستمرت أسباب الانقسام، بينما واصل سعد حملته الشعواء على الاحتلال إلى أن قامت السلطات البريطانية باعتقاله للمرة الثانية فى ديسمبر ١٩٢١، ونفته إلى جزيرة سيشل فى المحيط الهندى ومعه: النحاس، ومكرم عبيد، وفتح الله بركات، وعاطف بركات، وسينوت حنا، وعندئذ وجد المنشقون أن هذه المحنة تقتضى عودتهم إلى حظيرة الوفد للتأكيد على وحدة الصف، إلا أنهم لم يمكثوا طويلا عندما قام خلفاء سعد بضم أعضاء جدد، ورأى العائدون فى ذلك محاولة لتغليب الجدد على القدامى، فابتعدوا عن الوفد مرة أخرى باستثناء حمد الباسل، **وبيتوا النية على تأسيس حزب جديد، هو: حزب الأحرار الدستوريين، وانتخبوا لرئاسته عدلى يكن، أما قادته فكانوا من بقايا حزب الأمة. حزب أصحاب المصالح الحقيقية الذى كان من أبرز الأحزاب المصرية فى مطلع القرن العشرين.**

الانشقاق أفاد الوفد

إلى أى مدى كان تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ـ وهو الانشقاق الأول فى الوفد ـ ضررا على الوفد؟، للدكتور عبدالواحد خلاف (من جامعة الزقازيق) كتاب عن «الهيئة السعدية» التى انشقت عن الوفد بزعامة ماهر والنقراشى، وعرض فى كتابه لسلسلة الانشقاقات التى تعرض لها الوفد، وفى رأيه أن الانشقاق الأول، بعد أزمة سعد وعدلى، رغم ما واكبت أحداثه من نتائج وخيمة على الأمة، إلا أنه أفاد الوفد، وكان عامل قوة له، لا عامل ضعف، إذ استخلص للوفد ثوريته بعد انسحاب المعتدلين الذين كانوا قبل انضمامهم للوفد أعضاء فى حزب الأمة، ومن ثم فقد تميزت سياستهم بصفة الاعتدال، وارتضوا سياسة مهادنة الانجليز، وآمنوا بخطة الاستقلال

التدريجى واعتبروها الخطة المثلى فى معالجة القضية الوطنية، طالما لايمكن زحزحة الاحتلال بالقوة، وفى الوقت الذى لاتقوى فيه الأمة على الاستمرار فى معارضة هذا الاحتلال ومقاومته، وظنوا أن كثرتهم العددية فى الوفد ستتيح لهم فرصة مؤكدة فى سياسة فرض الرأى والقدرة على اتخاذ القرار الذى يتفق وميولهم السياسية، كما زينت لهم هذه الكثرة العددية حب الصدام مع «سعد» فى وقت لم يحسنوا اختياره، حيث كان سعد زغلول فى قمة شعبيته، وإليه هوت قلوب عامة المصريين وأوساطهم، بعد أن وضح لهم دون مواربة مبلغ تبنيه لحقوقهم ودفاعه عنها، وكانت الحفاوة التى قوبل بها «سعد» من قبل الجماهير عقب عودته من أوربا، خير دليل على ذلك، كما أكدت بما لايدع مجالا للشك أن سعدا والمؤيدين له من أعضاء الوفد، هم أقرب إلى محبة الجماهير من غيرهم، وبالتالى لم تنجح أية محاولة قام بها فريق المعتدلين للتشكيك فى شخصية «سعد»، كقولهم بأنه لايقيم وزنا لرأى غير رأيه، ولايحسب لأحد غيره حسابا، ويعمل عن كثب لإبراز جهوده، وحده، وطمس جهود الآخرين من بقية الأعضاء، أو أنه عاد إلى مصر ليحارب وزارة «عدلى»، ويحطم وحدة الأمة، كما أنه كان يخشى من ضياع زعامته وانفضاض رجال الوفد من حوله والتفافهم حول عدلى، كل هذه المحاولات لم تلق استجابة أو اهتماما من جانب غالبية المصريين ـ عكس ما كان يتوقع المعتدلون ـ ولم يكن لها صدى يذكر أمام طوفان الجماهير التى كانت قد أصمت آذانها عن كل صيحة تهدف النيل من «سعد» والتشكيك فيه، **كذلك غاب عن أذهان المعتدلين، أن ثورة ١٩١٩ التى كشفت عن دور الشعب كقوة مؤثرة فى الحركة الوطنية، قد غيرت الموقف تماما، فلم يعد ميسورا أن يتقبل الشعب الآن خطة الاعتدال التى كانوا من دعاتها، كما أضفت اليقظة الشعبية على شخصية سعد زغلول ملامح جديدة، فقد أذابت جليد الاعتدال الذي ارتآه سعد فيما قبل الثورة أسلوبا نافعا يمكن اتباعه، بسبب عجز الشعب وعدم قدرته على القيام بأى تحركات جماعية فعالة تقلقل مركز الاحتلال حينذاك (...) ولكن بعد انفجار ثورة الشعب عام ١٩١٩ عدّل موقفه وجنح إلى التطرف، ونبذ شعار الاتفاق مع الاحتلال بأى ثمن، وبات يرى على ضوء الواقع الجديد، أخطاء الماضى، ومن هنا بدأ الاختلاف واضحا بين سعد وغالبية أعضاء الوفد من المعتدلين الذين كانوا قبل ذلك أعضاء فى حزب الأمة، وبالتالى لم يجد «سعد» غضاضة فى قوله: «إن حزب الأمة عاد إلى بدايته، وانتهى إلى غايته.. إن الله لايصلح عمل المفسدين».**

السبعة ونص

● خرجوا من الوفد احتجاجاً على فصل «الغرابى» فارتفع عددهم إلى ١١ مقابل ٣ أيدوا النحاس

● الانشقاق الثانى فى الوفد بسبب الخلاف حول فكرة الوزارة القومية التى اقترحها المندوب السامى

● «المصور» تنشر أسرار الاتصالات السرية التى دارت من وراء ظهر صدقى

●● «السبعة ونص» هم الفريق من قادة الوفد الذين انشقوا عن حزبهم فى خريف ١٩٣٢ على عهد وزارة إسماعيل صدقى بسبب الخلاف الذى دب فى قيادة الوفد حول فكرة تشكيل حكومة قومية تضم الوفد والأحرار الدستوريين وتحل محل وزارة صدقى الاستبدادية، ولاقت الفكرة التى خرجت من دار المندوب السامى البريطانى قبولا من الأحرار الدستوريين، فى حين انقسم الوفد من حولها، فعارضها الأربعة الصقور: النحاس ومكرم وماهر والنقراشى، ورحبت بها جماعة «المعتدلين» وكانوا ثمانية، ولما طال الجدل بين الفريقين دون الوصول إلى اتفاق: أصدر النحاس باشا قرارا بفصلهم، وأطلقت عليهم الصحافة الوفدية اسم «السبعة ونص» على سبيل التهكم لأن ثامنهم - على باشا الشمسى - كان قصير القامة. وكان هذا هو الانشقاق الأول للوفد فى عهد زعامة النحاس بعد الانشقاق الذى وقع فى حياة سعد زغلول عند احتدام الخلاف مع عدلى يكن واعتراض «المعتدلين» داخل الوفد - وكانوا أغلبية - على مهاجمة عدلى، ففصلهم سعد، دون أن يؤثر ذلك على شعبية الوفد بسبب الشخصية الطاغية لسعد، وتأييد الأمة له فى كل إجراء يتخذه حتى لو كان القرار منافيا للمبادىء الديمقراطية التى تفرض على الأقلية الإذعان لرأى الأغلبية، وهو ما حدث فى عهد النحاس نفسه ●●



المنشقون فى دار «الوفد السعدى»

المنشقون من الوفد يقفون أمام الدار التى اتخذوها مقرا لهم بشارع البورصة . فى الصف الأول من اليمين: علوى الجزار، على الشمسى، عبدالرحمن فهمى، حمد الباسل، سلامة ميخائيل، بهى الدين بركات، وخلفهم: نجيب اسكندر، نجيب الغرابلى، فخرى عبدالنور، عبدالقادر مختار، راغب اسكندر

وما دمنا بصدد الحديث عن الانشقاقات التى حدثت داخل الوفد، تنبغى الاشارة إلى انسلاخ سقط من ذاكرة الناس، وان كان يمثل مكانا ضئيلا فى صفحات التاريخ، وقد حدث ذلك فى عام ١٩٢٥ عندما كان الملك فؤاد يخطط لتحطيم زعامة سعد زغلول وسحب التأييد الشعبى له، فأمر بإنشاء حزب لمنافسة الوفد، وكلف وكيل ديوانه حسن باشا نشأت بتصنيع حزب يضم الموالين للقصر من كبار الأثرياء والموظفين وضباط الجيش المحالين للمعاش، فسارع عدد من أعضاء الوفد وشيوخ ونواب الهيئة الوفدية بتقديم استقالاتهم من الوفد بزعم أنه يناوىء القصر ولا يكن الاخلاص الواجب للحضرة الملكية.

وقابل «سعد» استقالاتهم بالسخرية، وأطلق عليهم وصف (النمّر) وجمعها نمرة، تقليلا من شأنهم، كما أطلق على حزبهم (الاتحاد) وصف حزب الشيطان .

الوفد فى طريق الاعتدال

ويرى بعض الباحثين أن هذا الانسلاخ أفاد الوفد، ودعاه إلى تغيير سياسته المتطرفة تجاه



أعضاء الوفد الجدد على ضريح سعد

بعد فصل الأعضاء المنشقين من قيادة الوفد.. قام النحاس باشا بتعيين اثنى عشر عضوا بدلا منهم وقد استهلوا نشاطهم بزيارة ضريح الزعيم سعد زغلول لتجديد العهد بمواصلة الكفاح

الإنجليز، والميل نحو الاعتدال، وانتهاج أسلوب التفاوض لتحقيق الاستقلال، وأدركت قيادة الوفد على ضوء هذا الانسلاخ أن الإنجليز كانوا يؤيدون القصر فى سياسته المعادية للوفد لاتفاق الطرفين على هدف مشترك هو الاطاحة بالوفد وإبعاده عن الحكم بأى ثمن، ولم يغب عن الوفد فى سياسته الجديدة ما للإنجليز من نفوذ على القصر، ومن ثم ارتأى سعد زغلول تجنب الصدام مع بريطانيا وممثليها فى مصر، على أمل أن تؤدى هذه السياسة إلى تحييد الإنجليز فى الصراع بين الوفد والقصر، أو تدفعهم للتدخل لصالح الحياة النيابية واستقرار قواعد الحكم الدستورى، وتأسيسا على ذلك طلب سعد من الصحافة الوفدية تخفيف لهجتها مع دار المندوب السامى، مما أوجد انطباعا بأن الدوائر البريطانية لديها الرغبة فى التعامل مع الوفد بعد هذا الاتجاه الجديد، وبعد أن تبين للإنجليز أن حزب القصر ولد ميتا، ولم يحرز أى نجاح فى زحزحة الوفد عن شعبيته، وظل الوفد ملتزما سياسة الاعتدال مع بريطانيا طوال الفترة المتبقية من حياة سعد زغلول، فلما لبى نداء ربه فى أغسطس ١٩٢٧، ومع مجىء مصطفى النحاس على رأس الوفد،



المحامون يؤيدون الغرابلى
احتجاجا على فصل الغرابلى باشا من القيادة الوفدية أعلن فريق من المحامين تأييدهم له نقيبا للمحامين فى مواجهة محمود بك بسيونى الذى رشحه الوفد.. ويرى الغرابلى فى نقابة المحامين وبجواره إبراهيم الهلباوى بك

تراجعت سياسة الاعتدال، وبرزت سياسة التشدد ويمثلها النحاس نفسه ومعه «المتطرفون» الثلاثة الذين كانت لهم الكلمة العليا فى قيادة الحزب، وهم : مكرم عبيد وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، وتحقق ما كان يخشاه الإنجليز من وصول هذه الزمرة إلى قيادة الوفد وصفحات تاريخهم مشحونة بالعداء السافر لبريطانيا.

فكرة الوزارة القومية

غير ان تيارات السياسة الدولية التى هبت على بريطانيا، ومع صعود نجم الفاشية فى وسط أوربا، سعت الحكومة الإنجليزية إلى تغيير سياستها فى مصر مما يقتضى سحب التأييد لحكومة إسماعيل صدقى وتشكيل وزارة قومية ترتكز على الحزبين الرئيسيين: الوفد والأحرار الدستوريين. بعد أن تبين للإنجليز – فى رأى الرافعى – أن سياسة صدقى التعسفية الاستبدادية فشلت فى ضم الأمة إلى صفه، ولكنهم لا يريدون فى الوقت نفسه أن ينفرد الوفد بالحكم إذا أجريت انتخابات حرة، فلوحوا بفكرة وزارة ائتلافية تكون عرضة للسقوط إذا أوعزوا هم، أو القصر ، إلى بعض أعضائها بالانقضاض عليها، كما حدث لوزارة النحاس الائتلافية عام ١٩٢٨ وأوحت حكومة لندن إلى مندوبها فى مصر – السير برسى لورين – بأن يشير على الملك فؤاد بفكرة الوزارة القومية، لأن الإنجليز يميلون إلى هذا النوع من الوزارات فى مصر ليضمنوا عدم استقرار الحكم الدستورى فيها .

هذا هو رأى الرافعى فى سبب انبعاث فكرة الوزارة القومية، إلا أن النظرة النقدية فى هذا الرأى، تكشف عدم توفيق الرافعى فيما ذهب إليه، فالأدنى إلى



صعود نجم هتلر
بدأ نجم الزعيم النازى «هتلر» يصعد ويجذب إليه جموع الشباب وقد أثار فيهم النزعة القومية وفى الصورة يبدو أكثر من ٢٠ ألف شاب وقد تجمعوا فى استاد برلين للاستماع الى خطاب يلقيه هتلر وهم يرتدون زيا موحداً تمهيدا لتجنيدهم فى القوات الموالية للزعيم النازى

الصواب أن الإنجليز - فى أوائل عام ١٩٣٢ - كانوا أميل إلى قيام حكومة إئتلافية يشارك فيها الوفد ويؤيدها الشعب كى تكون قادرة على عقد معاهدة التحالف مع بريطانيا (وهو ما تحقق فعلا فى حكومة النحاس التى عقدت معاهدة ١٩٣٦) والدليل على ذلك أن بريطانيا أهملت إلحاح صدقى فى التفاوض معها بعد أن تبين لها عداء الشعب له ، وعجزه عن تكتيل أغلبية من ورائه برغم محاولاته المستميتة فى اصطناع القوة والتظاهر بأنه الرجل القادر على عقد المعاهدة. فلما اكتشفت بريطانيا أنه ليس أكثر من نمر من ورق، بدأت تتآمر عليه من وراء ظهره وتطرح فكرة الوزارة القومية على أقطاب الوفد والأحرار الدستوريين، لاقناعهم بقبولها قبل الاطاحة بإسماعيل صدقى، وإذا صح ما قاله الرافعى من أن هدف الإنجليز من الوزارة القومية زعزعة الحكم الدستورى، فهل كان فى مصر أسوأ من وزارة صدقى لهدم الحكم الدستورى(!!) .

وجاءت تحريات «المصور» لتكشف الغطاء عن الاتصالات السرية التى أجراها المندوب السامى مع الوفد والأحرار عن طريق شخصية بعيدة عن الأضواء السياسية، وهو سيف الله يسرى باشا، الذى كانت تجمعه بالمندوب السامى



ملك ايطاليا على ظهر جمل فى أسوان
جلالة ملك ايطاليا فيكتور عمانويل الثالث يمتطى جملاً اثناء زيارته لمدينة أسوان وتجواله فى الصحراء المجاورة لها متفرجا على آثارها ومعالمها القديمة

صداقة قديمة أثناء عملهما فى باريس، فعهد السير برسى لورين إلى صديقه القديم جس نبض أقطاب الحزبين حتى يضمن قبول فكرة الوزارة القومية قبل أن يفاجىء صدقى بها، وبدأ سيف الله مسعاه لدى النحاس باشا فلم يلق منه إلا كل رفض، وطلب النحاس منه دفن الفكرة وهى فى مهدها خوفا من انقسام الآراء حولها.

ومضى كاتب «المصور» يقول إن إعراض النحاس عن الفكرة لم يمنع سيف الله يسرى من عرضها على «المعتدلين» بالوفد، أما الشىء الغريب الذى تضمنه تقرير «المصور» فهو اجتماع يسرى باشا مع «المعتدلين» بالوفد وهم فتح الله باشا بركات، وعلى باشا الشمسى، والغرابلى باشا ، وعلوى بك الجزار، بحضور أقطاب الأحرار الدستوريين: محمد باشا محمود، ومحمود باشا عبد الرازق وغيرهم. وقد أخفى عن الحاضرين سابقة اجتماعه مع النحاس ورفضه للفكرة. ولكنهم اكتشفوا ذلك من خلال عثرة لسان تفوه بها يسرى، فاعترف لهم بما جرى بينه وبين النحاس والتمس منهم عدم إخبار النحاس بما تم فى هذا الاجتماع.

ومضى كاتب «المصور» فى إلقاء الضوء على مادار فى هذا الاجتماع فقال: ان الحاضرين أصغوا جيدا إلى ما يقوله سيف الله يسرى، فإذا به يقول لهم إن المندوب السامى أعرب له عن رغبته فى رؤية وزارة قومية تؤلف فى مصر تتفق الآراء على الطريقة التى تسوى بها القضية مع إنجلترا.

لكنه استطرد فقال إن المندوب السامى يشترط أن يكون صدقى باشا ضمن الوزارة القومية،

وهنا أعلن الحاضرون عدم تسليمهم بهذا الشرط، فكان رد يسرى باشا: ان حجة المندوب السامى فى ذلك هى أن صدقى باشا رئيس حزب الشعب، والوزارة القومية يجب أن تضم جميع الأحزاب.

شوشرة حول وزارة صدقى

ونفهم من التحريات التى نشرتها «المصور» بعد ذلك، أن دار المندوب السامى كاشفت صدقى - عن طريق السكرتير الشرقى «سمارت» - برغبتها فى تشكيل الوزارة القومية، وان السير لورين تحادث مع عدلى باشا يكن فى الأمر. فلما شاعت الفكرة وصارت حديث الأوساط السياسية خف صدقى إلى دار المندوب السامى ليطمئن منه على مصيره لأن مساعى سيف الله يسرى باشا خلقت «شوشرة» حول وزارته فكان رد المندوب أن مشروع الوزارة القومية لن يكون إلا بالاتفاق مع صدقى.

وشرح مندوب «المصور» سر حماس السير برسى لورين لهذه الفكرة، إذ كان يعتبر تأليفها فوزا سياسياً كبيراً له لأنها تجعل مهمته فى حل القضية المصرية سهلة هينة.

تلك هى الظروف العامة التى أحاطت بفكرة الوزارة القومية. أما مسارها فى النطاق الحزبى فقد كان له منحى آخر انتهى إلى تصدع الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين أولاً، كما أدى إلى الانشقاق الكبير داخل الوفد نفسه ثانياً.

ويروى الدكتور هيكل فى مذكراته ان الأحرار الدستوريين قبلوا بفكرة وزارة قومية يترأسها عدلى يكن، وفى هذه الحالة تكون الحكومة البريطانية مستعدة أن تعقد مع مصر المعاهدة من حيث انتهت مفاوضات ١٩٣٠ مع النحاس، وان تشير بإعادة دستور (٢٣) ولم يتردد الأحرار الدستوريون فى قبول الفكرة. ولم ينكر هيكل أن الأحرار الدستوريين عملوا على جذب المعتدلين فى الوفد إلى جانبهم.

انقسام فى قيادة الوفد

أما حين عرضت الفكرة على قيادة الوفد، حدث الانقسام بين الرافضين والمؤيدين. وكانت حجة الرافضين استحالة الائتلاف مع الأحرار الدستوريين بعد تجربة ١٩٢٨ المريرة، وأضافوا إلى حججهم تمسكهم بالميثاق الذى عقدوه مع الأحرار الدستوريين تحت اسم (عهد الله والوطن) وتقرر فيه إرساء العلاقة بين الحزبين على أسس دستورية صحيحة، وأن تتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم وأعباءه.. فكيف يقبل الوفد فكرة لا تتفق مع الميثاق القومي ولم يمض على عقده عام واحد؟!

وهنا حدث الخلاف بين الأقلية التى رفضت فكرة الوزارة القومية وبين الأغلبية التى مالت إلى

رأى الأحرار الدستوريين. غير أن الخلاف ظل طى الكتمان ثم تفجر لسبب لا علاقة له بمشروع الوزارة، وذلك عندما قدم الغرابلى استقالته من الوفد فى أغسطس ١٩٣٢ بعد خلاف شخصى مع مكرم عبيد أثناء نظر قضية القنابل . ورغم أن الغرابلى سحب الاستقالة الا أن النحاس ظل محتفظا بها وأعلن عن قبولها فى أكتوبر أى بعد شهرين من تقديمها، فاعترض على هذا الإعلان ثمانية من قيادة الوفد، ونشروا بيانا أعلنوا فيه تضامنهم مع الغرابلى، وهم : فتح الله بركات، حمد الباسل، مراد الشريعى، علوى الجزار، فخرى عبدالنور، عطا عفيفى، راغب إسكندر، سلامة ميخائيل. وجميعهم يمثلون جناح «المعتدلين» الذى أيد فكرة تأليف الوزارة القومية مع الأحرار الدستوريين، وانقطعوا مؤقتا عن حضور اجتماعات الوفد، فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء الثمانية خروجا على الوفد وانفصالا عنه، وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه، فأصدر ابنه بهى الدين بركات بيانا أعلن فيه تضامن والده مع المحتجين . ثم عاد على الشمسى من الخارج فأصدر بياناً مماثلاً وبذلك يكون عدد المنشقين أحد عشر عضوا وليس ثمانية كما درجت على ذلك معظم الكتابات التاريخية. وقد أطلقت عليهم الصحافة الوفدية اسم (السبعة ونص) فى حين أطلقوا على أنفسهم اسم الوفد السعدى، ولم يلبث النحاس أن أصدر قرارا بضم اثنى عشر عضوا جديدا إلى قيادة الوفد ليحلوا بدل المنشقين.

وكان لهذا الانشقاق رنة فرح عند الأحرار الدستوريين، وقد ظنوا أن انقسام الحزب سيكون فى صالحهم، فأقام محمد محمود باشا حفلا لتكريم المنشقين فى نادى الأحرار الدستوريين. وكانت تلك نهاية الائتلاف الذى قام لمقاومة صدقى دون أن يكون لعنف صدقى فضل فى هذا الانقسام.

أما عن أثر الانشقاق على كيان الوفد فيرى بعض الباحثين ان النحاس استطاع أن يجتاز الأزمة بنجاح، وظل ممسكا بزمام القيادة محاطا بثقة الجماهير الوفدية العريضة، بعد أن أدرك أن الخلاف بينه وبين المعتدلين لم يعد صراعا بين الأقلية والأغلبية من أعضاء الوفد، وإنما هو صراع بينه وبين القوى المناوئة له، ومن هنا كانت مبادرته بضم الأعضاء الجدد ليعصم كيان الوفد من الانهيار، وليظل باقيا حاملا لواء الكفاح من أجل الدستور والاستقلال .

أما عن مسألة التزام الأقلية برأى الأغلبية داخل الوفد، ففى رأى الدكتور عبدالعظيم رمضان أن التأييد الشعبى الجارف أضفى بعدا جديدا على مفهوم الزعامة الوفدية، وجعلها لا تكترث برأى أغلبية الأعضاء فى المسائل المهمة التى تكون فيها على معرفة باتجاهات الرأى العام وميول الأمة وقدراتها، ومن ثم كان زعيم الوفد يعتبر نفسه غير ملزم برأى أغلبية الوفد لأنه المعبر عن مصالح الأمة دون بقية الأعضاء جميعهم، فهو لا يدين بسلطان لغير الأمة .

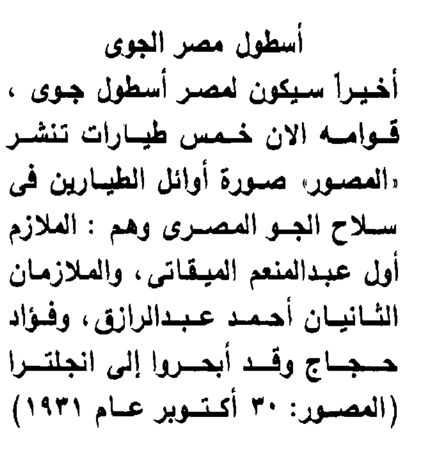
صحفيون وراء القضبان

● تعطيل الصحف وحبس الصحفيين بمقتضى قوانين صدقى

● سجن «العقاد» ٩ شهور انتقاماً من صيحته فى البرلمان عن تحطيم رأس الملك فؤاد

● توفيق دياب يقضى عقوبتين ٩ شهور لأنه هاجم مشروعات صدقى

●● لم تكن الصحافة الوطنية بمنأى عن بطش إسماعيل صدقى باشا وحكومته، وأصاب الكتاب والصحفيين من التنكيل ما أصاب زعماء الأحزاب الذين لم تكن لديهم وسيلة اتصال بالرأى العام سوى الصحافة، فوقف لها صدقى بالمرصاد عن طريق التعطيل ثم الزج بالصحفى إلى السجون وأعد ذلك ترسانة من القوانين تعتبر وصمة فى تاريخ الحياة السياسية المصرية، إذ تضمنت عقوبة السجن، فضلا عن الغرامة، على أى صحفى أو كاتب يفضح سياسة صدقى الاستبدادية، أو يشكك فى نزاهة المشروعات التى حامت حولها الشبهات، ومن هؤلاء «محمد توفيق دياب» صاحب (الجهاد) فقد حكم عليه بالحبس والغرامة لأنه انتقد مشروع جبل الأولياء فى السودان، أما الكتاب عباس محمود العقاد الذى أفلت من العقوبة بسبب حصانته البرلمانية عندما أطلق صرخته بتحطيم أكبر رأس فى البلاد، فقد تربص به صدقى عندما كتب سلسلة مقالات عن «الرجعية والرجعيين»، ففسرها صدقى وحكومته على أن المقصود بها الملك فؤاد، ومن ثم ساقه إلى المحكمة فحكمت عليه بالحبس تسعة شهور قضاها كاملة وخرج بعدها يواصل حملته العنيفة على فساد الحكم الرجعى ●●



أسطول مصر الجوى

أخيراً سيكون لمصر أسطول جوى ، قوامه الان خمس طيارات تنشر «المصور» صورة أوائل الطيارين فى سلاح الجو المصرى وهم : الملازم أول عبدالمنعم الميقاتى، والملازمان الثانيان أحمد عبدالرازق، وفؤاد حجاج وقد أبحروا إلى انجلترا (المصور: ٣٠ أكتوبر عام ١٩٣١)



لقد أحصى المؤرخ عبدالرحمن الرافعى سلسلة القرارات الإدارية والقوانين الرجعية التى أصدرها إسماعيل صدقى لكبت حرية الصحافة، وبمقتضاها تعطلت صحف «كوكب الشرق» و«البلاغ» و«اليوم» تعطيلا نهائيا بقرار من مجلس الوزراء، مع تخويله تعطيل كل صحيفة أخرى تصدر مستترة بأسماء صحف جديدة وبعد ائتلاف حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد عطلت الوزارة جريدة (السياسة) و(المؤيد الجديد) و(صدى الشرق) وجريدة (الأحرار الدستوريين) و(الفلاح المصرى) و(روزاليوسف) ولتشديد القبضة على الكتاب والصحفيين وإرهابهم: أضافت الوزارة أحكاما جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحافة.

وفى ١٨ يونيه ١٩٣١ وضعت وزارة صدقى قانونا جديدا بتعديل قانون العقوبات، شددت فيه العقاب على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر، واستخدمت عقابا على بعض أفعال لم يكن يتناولها القانون بالعقاب، وهى التى من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام، وزادت فى بعض العقوبات زيادة جسيمة، فجعلت العقوبة تصل إلى السجن خمس سنوات مع غرامة تصل إلى خمسمائة جنيه، عن التحريض على قلب نظام الحكومة، أو على كراهيته أو الإزدراء به، ثم وضعت فى اليوم نفسه قانونا جديدا للمطبوعات تضمن من العقوبات فى سبيل إصدار الصحف واستمرارها مالم يسبق له

نظير، فمن ذلك أنه اشترط من رؤساء التحرير والمحررين المسئولين شروطا شديدة منها: ألا يكون قد حكم عليه فى جريمتين من جرائم النشر، وألا يكون عضوا فى البرلمان (حتى لايتمتع بالحصانة البرلمانية) واشترط أن يكون للجريدة مطبعة خاصة إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع، واشترط تقديم تأمين نقدى مقداره (٢٠٠ جنيه) عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع، و(١٥٠ جنيها) فى الأحوال الأخرى، ونص القانون على أن تسرى هذه الشروط ـ بأثر رجعى ـ على جميع الصحف القائمة.



من ضحايا حكم صدقى

السيدة فاطمة اليوسف، إلى جانبها الكاتب محمد التابعى بعد أن حكمت عليهما المحكمة فى تهمة القذف فى حق وزير الثقافة والنائب العام مأمور السنبلاوين. فكان نصيب روزاليوسف الغرامة خمسين جنيها وجزاء التابعى الحبس أربعة شهور فى سجن قره ميدان . وإلى اليسار: الأستاذ محمد صلاح الدين المحامى عنهما، ووزير الخارجية فيما بعد

ثم تصاعدت العقوبات لتنال ممن يتعرض لنظام الحكم، بعد أن كانت مقصورة على نظام الحكومة، وكان المقصود منع التعريض بالملك فؤاد، فأصدر صدقى فى ١٠ يوليه ١٩٣٢ قانونا جديدا يشدد العقوبة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخبارا كاذبة من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكراهية أو الإزدراء أو التشكيك فى صحته أو سلطانه.

مقصلة صدقى تعمل

●● والملاحظ أن هذا التعريف المطاط للكراهية والإزدراء يمكن أن يتسع ليشمل أى نقد أو رأى يعارض تصرفات الملك الذى كانت كل تصرفاته تنم عن كراهية وازدراء للشعب، وبهذه الترسانة من العقوبات المغلظة حشد إسماعيل صدقى قواه التعسفية لكبت الحريات، وقطع ألسنة الكتاب والصحفيين، والزج بهم فى السجون جزاء جرأتهم على نقد ولى النعم وتابعه صدقى.. وكان الكاتب الجرىء عباس محمود العقاد أول الضحايا الذين طوحت بهم مقصلة صدقى إلى غيابة السجن تسديدا لحساب قديم عن الصرخة التى أطلقها فى مجلس النواب يوم استقالة وزارة النحاس، وتوزير صدقى، ودوى صداها فى جميع أنحاء العالم، وصار الناس يرددونها بعد أن نشرتها صحيفة (السياسة) الناطقة باسم الأحرار الدستوريين بقصد التحريض ضد الوفد وكاتبه الكبير، ورغم أن العبارة حذفت من المضبطة واعترض عليها



الصحفى السجين الأستاذ توفيق دياب نشرت «المصور» هذه الصورة على غلافها تضامنا مع الأستاذ توفيق بعد الحكم عليه بالسجن وناشد ولاة الأمور مراعاة حالته الصحية أثناء قضائه فترة العقوبة

القطب الوفدى أحمد ماهر، إلا أن العليمين بأخلاق الملك فؤاد ـ وتابعه صدقى ـ حذروا العقاد بأنه لن يكون بمنأى عن الانتقام وتدبير تهمة جديدة له تدفع به إلى السجن، ولذلك حاول العقاد بذكاء بالغ ودون أن يتراجع عن موقفه الصلب ـ كما يذكر الناقد الأدبى رجاء النقاش ـ أن يفسر عبارته بما يضمن عدم وقوعه تحت طائلة القانون الذى يحمى الملك، فكتب فى (كوكب الشرق) مقالا تحت عنوان: «إن البلاد مستعدة لأن تسحق كل رأس يخون الدستور».. وبذلك خرج بصرخته من دائرة «الخاص» وهو الملك إلى «العام».. وهو «كل» رأس تخون الدستور، ومضى يقول إن دعوته لحماية الدستوز لم تكن دعوة ضد الملك، بل إنها ينبغى أن تفهم على أنها دعوة لصالح الملك والشعب معا، لأن مصر دولة ملكية دستورية، تعد خيانة الدستور فيها جريمة لاتغتفر، وتعد حماية الدستور فيها فريضة، وضمانا لا يكرهه فى الحقيقة إلا الخوارج.. من أعداء الحياة النيابية، وأعداء العرش والنظام.

وهكذا حاول العقاد فى أكثر من مقال أن يفوت الفرصة على أعدائه، حتى لايزجوا به إلى السجن بتهمة الهجوم على الملك، ولكنه فى الوقت نفسه حرص على ألا يكون «تفويت» هذه الفرصة على الأعداء، مجالا للتراجع عن موقفه الديمقراطى الأصيل، فى دفاعة الشجاع عن الدستور.

وفى رأى «النقاش» أن كل ما كتبه العقاد فى هذه المقالات، نوع من «التكتيك السياسى»



العقاد فى محكمة الاستئناف : الكاتب الكبير عباس محمود العقاد وهو يغادر دار محكمة الاستئناف التى حوكم أمامها بتهمة العيب فى الذات الملكية

الذى يخدم الهدف أعظم الخدمة، ويتيح لقلمه أن يستمر فى أداء دوره النضالى الكبير فى الدفاع عن الديمقراطية ودستور الأمة، ورغم أن كل الظروف كانت ضده وضد أفكاره، إلا أنه لم يفقد شجاعته ولا صلابته الوطنية فى ذلك العام (١٩٣٠) الذى انطلقت فيه قوى الرجعية من عقالها ووجهت ضربات قاصمة للدستور والحياة النيابية.

العقاد يقع في المصيدة

بعد أن أغلق صدقى الصحف الوفدية: البلاغ وكوكب الشرق، صدرت جريدة «المؤيد الجديد» لصاحبها محمد فهمى الخضرى، على الطريق نفسه «المؤيد القديم» التى كان يصدرها الشيخ على يوسف، ولكن على مبادىء الوفد المصرى التى رسمها للأمة الزعيم الجليل المغفور له سعد باشا.

على صفحات (المؤيد الجديد) استأنف العقاد نضاله، فكان يكتب مقالا يوميا ضد الرجعية والرجعيين، وكانت حملته نارية عنيفة ولم يترك العقاد فى مقالاته شأنا من الشئون العامة إلا تناوله بالهجوم العنيف، وفضح انحياز إسماعيل صدقى إلى المصالح الرأسمالية الغربية والتى كان من نتيجتها ضرب الطبقات الشعبية فى أرزاقها ومعيشتها اليومية، وكان العقاد على وعى دقيق بحقيقة المؤامرات السياسية والاقتصادية التى كان يمارسها صدقى ضد السواد الأعظم من الشعب، ودافع العقاد دفاعا مجيدا عن حرية الصحافة التى كممها صدقى، ووجدها فرصة



فى قهوة الخرس.. يتكلمون بالأشارة
فى احدى حوارى شارع كلوب بك بالقاهرة.. تقع هذه القهوة وهى المكان المفضل لكل الخرس.. حيث يتناقشون ويختلفون ويتفقون باللغة الوحيدة التى يعرفونها.. وهى لغة الأشارة .. والمدهش أن صبى القهوة أخرس.. ويفهم مطالبهم بسهولة

للإنتقام من العقاد والتنكيل به، ففى ١٢ أكتوبر ١٩٣٠ قدمته النيابة العامة للتحقيق، وظل رهن الاعتقال من يومها إلى أن تمت محاكمته فى شهر ديسمبر، أمام محكمة الجنايات ومعه المتهم الأول: محمد فهمى الخضرى صاحب جريدة (المؤيد الجديد) وكانت التهمة الموجهة إليهما أنهما اشتركا فى ارتكاب جريمة العيب فى الذات الملكية، واكتسبت المحاكمة طابعا جماهيريا، وتدفق الناس على مقر المحكمة واصطدموا بالبوليس الذى فشل فى حفظ النظام، وبعد عدة جلسات أصدرت المحكمة حكمها ويقضى بحبس «الخضرى» ستة شهور، وحبس العقاد تسعة شهور، على أن ينشر الحكم فى ثلاث جرائد يومية بمصاريف على حساب المحكوم عليهما.

وقالت حيثيات الحكم إن «العقاد» اقترف جريمة العيب فى الذات الملكية الرفيعة، وأسند إليها أمورا فيها إخلال بالواجب المفروض على كل فرد من الإجلال لهذه الذات السامية، وفسرت المحكمة تعبير (الرجعية والرجعيين) بأن العقاد يقصد به جهة ذات سلطان، وتعيينها على هذا الوجه، يصرفها مباشرة إلى جلالة الملك فؤاد.

وتولى الدفاع عن «العقاد» المحامى القدير مكرم عبيد باشا، فاستخدم كل مايملك من بلاغة وقوة بيان ووضوح حجة، ليقدم دفاعا سياسيا رائعا، ويعتبر هذا الدفاع من أعمق ماشاهدته قضايا الفكر، وقد نشره كاملا الناقد رجاء النقاش كوثيقة تاريخية فى نهاية كتابه (عباس العقاد بين اليمين واليسار).

السياسة تشرب من الكأس

ولأن صحيفة (السياسة) هى التى انفردت بنشر نص صرخة العقاد، عن تحطيم أكبر رأس فى البلاد، على سبيل التملق للملك، والإيقاع بكاتب الوفد الأول، فقد جاء عليها الدور لتشرب من الكأس نفسه، وتذوق المرارة نفسها، وتقع تحت مقصلة صدقى، بعد أن انفصمت العرى بينه وبين الأحرار الدستوريين ودخولهم خندق المعارضة مع الوفد، ويعترف هيكل باشا فى مذكراته بأن صدقى باشا، لم يطق صبرا على احتمال معارضة (السياسة)، ولما كان الأمر الملكى الذى صدر به دستور صدقى (فى أكتوبر ١٩٣٠) يتيح لصدقى باشا أن يعطل الصحف بعد أن ينذرها، فقد أنذرنا.. فلم يزدنا إنذاره إلا قوة فى المقاومة وشدة فى المعارضة، فكررت الحكومة إنذارنا.. فلما أيقنت أننا لانخاف.. عطلت جريدة (السياسة)، فاتفقنا مع صاحب جريدة (الفلاح المصرى) جاد بطرس، على إصدار جريدته عن مطبعة (السياسة) وبقلم تحريرها، وجعلنا نمضى المقالات بأسمائنا، وضاق صدقى باشا بما فعلنا، فأصدر أمرا بتعطيل (الفلاح) وتعطيل كل جريدة تحل محل (السياسة) ولم نيأس ففكرت فى إصدار كتاب نطبعه عن هذا الانقلاب الدستورى وتعاونت مع زميلى إبراهيم عبدالقادر المازنى، ومحمد عبدالله عنان فى كتابة فصول الكتاب، وجعلنا عنوانه (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى) وبينما نحن على أهبة دفعه إلى باعة الصحف، هبط علينا البوليس فصادروا النسخ (عشرة آلاف).

ويستطرد هيكل باشا فى سرد محاولة إصدار جريدة جديدة بدلا من السياسة تحمل اسم (الأحرار الدستوريين) فجرى عليها ماجرى على كل الصحف الأخرى وهو التعطيل، ويروى عملية إقصائه عن رياسة تحرير (السياسة) فيقول: حرص صدقى باشا على إقصائى عن رياسة التحرير فأصدر قانونا يحرم من رياسة التحرير من صدر ضده حكمان بالإدانة، ولما كان قد صدر ضدى حكمان عن مقالين، أحد الحكمين بغرامة خمسة جنيهات، والآخر بغرامة عشرة جنيهات، فقد أصبحت محروما من رياسة التحرير، وسرعان ما حل محلى زميلى الأستاذ المازنى.

وكان من نتيجة الهجوم العنيف على صدقى، أن أصيب الرجل بالانهيار العصبى، فسقط صريع الشلل، وسافر إلى أوربا للعلاج وما إن عاد حتى وجد نفسه داخل دائرة الاتهام فى نزاهته بسبب المشروعات التى قامت بها وزارته، ومنها مشروع جبل الأولياء والذى شن الصحفى الكبير توفيق دياب حملة كبيرة ضد المشروع كان من نتيجتها تشكيل لجنة برلمانية لفحص المشروع، إلا أن «دياب» كتب فى جريدته الجهاد مقالين اعتبرتهما النيابة العامة إهانة علنية لمجلس النواب، وقدمت الكاتب إلى محكمة الجنايات فى يونيه ١٩٣٢ فحكمت ببراءته، ولكن النيابة طعنت على الحكم، ونظرت القضية أمام محكمة النقض والإبرام برئاسة عبدالعزيز فهمى باشا فأصدرت حكمها على الرجل بالحبس ثلاثة شهور وغرامة خمسين

جنيها، ولما كان توفيق دياب محكوما عليه ـ من قبل ـ بالحبس ستة شهور مع وقف التنفيذ فى قضية الخطابات المزورة، فقد أضيف الحكم القديم إلى الحكم الجديد.

على غلاف المصور

وتقديرا من «المصور» لموقف توفيق دياب، نشرت على غلافها فى ١٠ مارس ١٩٣٣ صورة الصحفى الكبير وحوله ولداه وشقيقه، وتحتها نبأ إيداعه سجن مصر «حيث يعامل كسائر المساجين الاعتياديين، الأمر الذى اهتز له الرأى العام فى مصر، والصحفيون على وجه خاص، فعقدوا اجتماعا كبيرا فى دار (الأهرام) للمطالبة بمعاملة الأستاذ السجين معاملة تتفق مع مكانته الصحفية وحالته من المرض، و«المصور» تضم صوتها إلى أصوات الزملاء راجية أن يدرك ولاة الأمور أن الصحفى فى أنحاء العالم كافة، مكانة ترتفع به عن أن يعامل كالقتلة وقطاع الطرق».

ولم تمض عدة أسابيع على الحكم بالسجن على صاحب الجهاد، حتى طالعتنا «المصور» بنبأ القبض على الكاتب الكبير حسين شفيق المصرى فى تهمة صحافية، وقد رأت النيابة استمرار حبسه فى سجن الاستئناف إلى حين نظر القضية وناشدت «المصور» ولاة الأمور مراعاة مكانة الصحفى وبقائه طليقا إلى أن يقول القضاء كلمته، فليس الصحافى مجرما أو قاطع طريق يلوذ بالفرار إذا دعى للتحقيق.

فكرى أباظة يسخر

وعقب صدور الحكم بحبس توفيق دياب، كتب فكرى أباظة مقالا فى «المصور» ناشد فيه المسئولين تخفيف إجراءات التنفيذ عنه رغم ثقته بأنه ليس عنده أمل فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ بعد أن بانت «لبتها» وظهرت آثار القوانين التى تهدد مستقبل الصحافة وتطارد الصحفيين واقترح على الحكومة أن تعيد الرقابة على الصحف، لأنه من الغباوة أن يجازف الكتاب بحاضرهم ومستقبلهم وبصحتهم وبحريتهم فى سبيل مقال لايحرك فى هذا البلد لا الطوب ولا القلوب، ومن الغباوة أن يُنكب الكتاب فى موارد رزقهم فإما أن تلغى الحكومة القانون أو تفرض الرقابة، فإذا لم يتيسر تنفيذ أحد الاقتراحين فإن على كل صحيفة أن تنشيء «قلم قضايا» فى إدارتها ليراجع المقالات قبل طبعها، أو فلتعين الحكومة مفتشين يمرون على الجرائد كل صباح ومساء ليراقبوا العمل الفنى القانونى، ولا أظن أن مصاريفهم تساوى جزءا على عشرة من مصاريف المحققين والكتاب والمحاكم فى قضايا الصحف التى كثرت كثرة لفتت النظر فى هذه الأيام، أو فلتشترك الصحف جميعها فى فتح «مدرسة» يتلقى فيها المحررون دروسا فى التحرير على هدى القانون على أيدى نخبة من أساطين النيابة العمومية.. وختم فكرى أباظة المقال مخاطبا قلمه: فكر ياقلمى قبل أن تكتب وحذار أن تنحدر بصاحبك إلى «قرة ميدان»، وأنتم أيها القراء: «اعذرونا إذا كتبنا لكم مقالات «مسلوقة» احتاج إلى كثير من «التسبيك»... وقاكم الله ووقانا شر الأحكام وشر السجون!!».

الفهرس

ص

رقم الإيداع :

٢٦٨٨ / ٢٠٠١

الترقيم الدولي : I.S.B.N

977-07-0756-2


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET